

الهداية في  
شرح البكايه

مع غريبه الاله ايه لمرمر الهداية

تأليف

مولانا ابو الحسنات محمد عبدالحق الانصاري

امام مكتبه الشريفة

سرکسی روڈ کوئٹہ فون: ۶۶۲۲۶۳







في هذا الاصل جاز انتم  
 ان اذن اذ انتم جعلت في هذا  
 ما خسرتم في هذا  
 في هذا الاصل جاز انتم  
 ان اذن اذ انتم جعلت في هذا  
 ما خسرتم في هذا

وهذا لان الاتصال على هذه الصفة انما انتصب سبباً فيه لدفع ضرر الجوار ذهواً مادة المضار  
 جواب عن تردد في اليقين في سنة ١٢  
 اي اتصال بالناية والارز ١٢  
 اي انه لا يرد الشرع ١٢  
 على ما عرفت وقطع هذه المادة بتمامها لاصل اولي لان الضرر في حقه بازاجه عن خطاة ابائه  
 الشفيع ١٢  
 اقوى وضرر القسمة مشرع لا يصلح علة لتحقيق ضرر غيره واما الترتيب فلحق له عليه السلام  
 الشريك احق من الخليط والخليط احق من الشفيع فالشريك في نفس المبيع والخليط في حق  
 المبيع والشفيع هو الجار لان الاتصال بالشركة في المبيع اقوى لان في كل جزء وبعده الاتصال في  
 الحقوق لان شركة في مرقع الملك الترجيح يتحقق بقوة السبب ولان ضرر القسمة ان لم يصلح علة  
 صلح بها قال ليس للشريك في الطريق والشرب والجار شفعة مع الخليط في الرقبة لما ذكرنا ان  
 مقدم قال فاسلم فالشفعة للشريك في الطريق فان سلم اخذها الجار لما بينا من الترتيب والمراد  
 هذه الجار الملاحظ وهو الذي على ظهر الدار الشفوعة وبأية في سكة اخرى وعن ابي يوسف ان مع  
 الجار ١٢  
 وجود الشريك في الرقبة لا شفعة لغيره سلم واستوفى لانهم محجوبون به ووجه الظاهر ان السبب قد  
 تقدر في حق الكل لان الشريك في حق التقديم فاذا سلم كان لمن يليه بمنزلة دين الصحة مع دين  
 المرضق الشريك في المبيع قد يكون في بعض منها كالمثل معين من الدار ووجد اربعة منها  
 وهو مقدم على الجار في المنزل وكذا على الجار في بقية الدار في اصح الروايتين عن ابي يوسف انه لان  
 اتصاله اقوى والبقعة واحدة فله ان يكون الطريق او الشرب لخاصا حتى تستحق الشفعة  
 بالشركة فيه فالطريق الخاص ان لا يكون نافذ او الشرب الخاص ان يكون نفذا لا تجزئ  
 فيه السفين وما تجزئ فيه فهو عام وهذه اعند ابي حنيفة ومحمد بن عيسى عن ابي يوسف  
 ان الخاص ان يكون نفذا يسقط منه قرا حان او ثلثة وما زاد على ذلك فهو عام  
 او بستان او ثلثة ١٢

[illegible]



جار ملارق قال والشرك في الخشب تكون على طائفة الدار جارا لما بيننا قال واذا اجتمع  
 الشفعاء فالشفعة بينهم على عدد رؤسهم ولا يعتبر اختلاف الاصلان وقال  
 الشافعي ره هي على مقدار ايرال نصباء لان الشفعة من مرافق الملك الا يرى فيها التكميل منفعته  
 فاشبه الميرج والغلة والولد والثمره ولنا انهم استروا في سبيل الاستحقاق وهو الاتصال فيستنون  
 في الاستحقاق لا يرى انه لو انفرد واحد منهم استحق كمال الشفعة وهذا لانه كمال السبب فكثرة  
 الاتصال تؤذن بكثرة العلة والتمرج يقع بقوة في الدليل لا بكثرة ولا قوة هذا الظهور الاخرى  
 بمقابلته وتملك ملك غيره لا يجعل ثمره من ثمرات ملكه بخلاف الثمره واشباهها ولو استقطب  
 بعضهم حقه فهي للباقيين في الكل على عدد سهم لان الانتقاض للمزاجه مع كمال السبب في حق كل  
 منهم فلا تقطعت ولو كان البعض غنيا يقضيه كما بين الحضور على عدد سهم لان الغائب العكس لطلب  
 وان قضى كحاضر بالجميع ثم حضر آخر يقضيه له بالنصف ولو حضر ثالث فبثلث ما في يد كل واحد  
 تحقيقا للتسوية فلو سلم الحاضر بعد ما قضى له بالجميع لا يأخذ القادم الا النصف كقضاء العا  
 بالكل للحاضر وقطع حق الغائب عن النصف بخلاف ما قبل لقضاء قال والشفعة تجوز بغير البيع

مستقبله، وهي غير نازدة فليس لأهل الزائفة الأولى أن يفتحوا باباً في الزائفة القصوى<sup>١٣</sup>

أما قوله فإن كانت سكة غير نافذة إلا أنظر هذا البحث في الهداية في الصفحة ١٤٤ ج ٣ حيث قال وإذا كانت السكة مستطيلة تشعب منها سكة



اذا اقر البائع بالبيع وان كان المشتري يكذب به **قال** تستقر الاشهاد ولا بد من طلب الجوابية لانه حتى  
 اى القدرى ١٢ منى ثم اطلب الاشهاد ١٢ تنقير ١٢

ضعيفه يطالبه اعراض الابدان الشهاد والطلب للقيام به لك ان غلبته فيه دون اعراض عنه ولا يهتاج  
 غير ان اعراض الابدان الشهاد والطلب للقيام به لك ان غلبته فيه دون اعراض عنه ولا يهتاج  
 شفيح

الى ثبات طلبه عند القاضيه لكي لا يبالا لشهاد **قال** فملك لا خلا واسلمها المشتري في حكمها الحاكم  
انبات ١٨ اى القدر ١٢ عني

لأن الملك للمشتري قد تم فلا يتقبل في الشفيع إلا بالتراضى وقضاء القاضى كما في الرجوع في لعبة و

تظهر في هذه اذامات الشفيع بعد الطلبين وبيع طيرة المستحق بها الشفعة او بيعت او يجب الدار  
الشهاد وطل الموازن طلب اى

المشفوعة قبل حكم الحاكم أو تسليم المخاصم لا تورث عنه في الصورة الأولى وتبطل شفعتها في  
 مستحق السائل الثالث

الثانية ولا يستحقها في الثالثة لعدم الملك له ثم قوله يجب بعقد البيع بيان انه لا يجب الا عند

معاوضة المال بالمال على ما ينبغي ان شاء الله تعالى والله سبحانه اعلم بالصواب

باب طلب الشفعة والخصوصية فيها

**قال** اذا علم الشيعية بالبيع شهد في مجلسه في الك على اطالها اعلام الطالب على ثلثة اوجه طلب

المواثبة وهو ان يطلبها كما علم حتى لو بلغ الشفيع البع ولم يطلب شفعتها بطلت الشفعة لما ذكرنا

وقوله عليه السلام الشفعة لمن اتبها ولو اخبر بكتاب الشفعة في اوله او في وسطه فغير الكتاب الى اخره

بطلت شفعته وعلى هذا عامة المشايخ <sup>له</sup> وهو رواية عن محمد وعنه ان له محمد

مجلس العلم والدراسات في لنوادرو والثانية اخذ الكرخي لانه لما ثبت له خيار التملك لا بد له من

زمان التامل كمان الخيرة ولو قال بعد ما بلغه البيع الحمد لله اولا حول ولا قوة الا بالله

ملک المستغنیة ۵۹ فصل فی بیان طلب  
سازمانک ملک از روی عدل و  
انتهای بی شک  
الکافی مضامین  
از روی عدل و  
از روی عدل و

[illegible]

القضايا ما يورده حيث صرح بوجوب الطلب على الفور وان عليه الفتوى قال في  
معية طلب الواثبة .... والحاصل انه قد اختلف التصريح في ذلك (نقطة ٣٩١)

[illegible]

له قوله وعلى هذا عامة المشايخ الخ وفي جواهر الفتاوى ما يريده حيث صرح بوجوب الطلب على الفور وان عليه الفتوى قال في  
مراد الجواهر .... وهذا القول مناسب لتسحيته طلب الواثبة .... والحاصل انه قد اختلف القصص في ذلك (بقية ٣٩١)



او قال سبحان الله لا تبطل شفعتي لان الاول حمد على الخلاص من جواره والاشاني تعجب منه  
 كما في الشفعة الدخيل من جواره كذا في الباقية

ای ضرار البانی الشیخ کا دعوت بپس انداز کر کافی  
 بقصد ضرر وہ و الثالت لا فتاح کلامہ فلا یدل شیء منہ علی الاعراض وکن اذا قال من ابتاعہا  
 ای میں نے یہ دعوت بپس انداز کر کافی

وَبِكُمْ بَيْعَتُكُمْ يَوْمَ الْاُحُدِ فِيهَا ثَمَنٌ وَرَغِبَ عَنْ مَجَاوِزِهِ بَعْضُ حِوْنٍ بَعْضُهُ وَالرَّادُّ يَقُولُهُ

فی الكتاب اشهد فی مجلسه ذلك علی المطالبه طلب الموائبه ولا شهادتیم لیس بلانم  
ای شایان

انما هو لنفي التجاحد والتقيد بالجلس اشارة الى ما اختار الكفر به ويطلب بكل لفظ  
ان شأنا ان اي شأنا

يقومونه طلب الشفعة كما لو قال طلبت الشفعة لو اطلبها او اطلبها الى الاعتبار المعنى واذا باع

الشفيق بين الدار لم يجب عليه الا الشهادة حتى يحضره رجلان او رجل وامرأتان او واحد عند

الحقيقة وقلنا يجب عليه ان يشهد في الخبر واحد حر كان عبدا صبيته كان وامرأة اذا كان الخبر حقا

صل الاختلاف في عمل الوكيل قد ذكرناه بدلائل اخواته فيما تقدم وهذا بخلاف المصلحة اذا اختلفت

لأنه لا يثبت فيه الزام حكمه وبخلاف ما إذا أخبره المشتكى عليه خصم في العدل لا غير معتبرة

لخصوم الثاني طلب التقرير والاشهاد لانه محتاج اليه لا ثباته عند القاضي على ما ذكرنا ولا يمكنه

شهاد ظاهر على طلب الموثقة لانه على فور العلم بالشراء فيحتاج بعد ذلك الى طلب الاشهاد

تقرير وبيان ما قال في الكتاب ثم ينقض منه يعني من المجلس ويشهد على البائع ان كان لبيع

ای بیان هذا الطلب ۱۲ ای القدره ۱۳

بدنه معناه لودیساه الی المشتري او علی البتاع او عدل لعماره فاذا فعل ذلك استقرت شفعته

فان كل واحد منهما خص فيه لان الاول ليد وللثاني للملك وكذا يصح الاشهاد عدد المبيع

الحق متعلق به فلن سلم البائع المبيع له <sup>بما يشهد عليه</sup> لا يشهد عليه <sup>لأنه</sup> يخرج من مكان يكون خصا لا يملكه

الملك فيصل كلاً جنبي في صورة هذا الطالب ان يقول ان فلانا اشترى هذه الدار واناشطها

٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧

[illegible]

(٣٦٠) ولكن قول جواهر الفتاوى وعليه الفتوى ترجيح صريح مع كونه ظاهراً

بجسيم على أنه لأنه لا يمتد في القول والمجموعية المجلة فلم يترجم صريحا أحد القول  
بالواحدة في متن هذه المادة اختيار القول الأول تبعاً للخاتمة وجواهر الفتاوى







في الفتاوى تجد يد هذه الدار التي يشفع بها ايضا وقد بيناه في الكتاب الموسوم بالتجديد في  
**قال** فان عجز عن البينة استعمل المشتري بالله ما يعلمه مالك الذي ذكره مما يشفع به  
 معناه يطلب المشتري ان يدعى عليه معنى لواقته لزمه ثم هو استعمل على ما في يد غيره فيحلف على العمل  
 فان نكل وقامت للشفع بينة ثبت ملكه في الدار التي يشفع بها وثبت الجوار بعد ذلك سأل  
 القاضي يعني لم يدعى عليه هل ابتاع ام لا فان انكر لا يتباع قيل للشفع اقم البينة لان الشفعة  
 لا تجب الا بعد ثبوت البيع وثبوته بالجملة **قال** فان عجز عنها استعمل المشتري بالله ما ابتاع  
 او بالله ما استحق عليه هذه الدار شفعة من الوجه الذي ذكره فهذا على المحاصل والاول على  
 السبب قد استوفينا الكلام في الدعوى ذكرنا الاختلاف بتوفيق الله وانما يختلف على البينات  
 لانه استعمل على فعل نفسه وعلى ما في يده اصاله وفي مثله يختلف على البينات **قال** فيقول المنازعة  
 في الشفعة ولو لم يحضر الشفع الثمن الى مجلس القاضي فلا قضى القاضي بالشفعة لزمه حضار الثمن  
 وهذا ظاهر رواية الاصل وعن محمد انه لا يقضه حتى يحضر الشفع الثمن وهو رواية الحسن عن  
 ابى حنيفة وكان الشفع عساه يكون مفلسا فيتوقف القضاء على حضرة حتى لا يتوى مال  
 المشتري وجه الظاهر انه لا ثمن له عليه قبل القضاء ولهذا لا يشترط تسليمه فكذلك لا يشترط  
 احضاره واذا قضى له بالدار فالمشتري ان يجسر ما حتى يستوفي الثمن وينفذ القضاء عند  
 هذا ايضا لانه فصل مجتهد فيه ووجب عليه الثمن فيجب فيه فلو اخذ الثمن بعد ما قال له  
 ادفع الثمن اليك لا تبطل شفعته لانها تاكدت بالخصومة عند القاضي **قال** وان حضر  
 الشفع البايع والمبيع في يده فله ان يخاصمه في الشفعة لان البينة وهي يد

في الفتاوى تجد يد هذه الدار التي يشفع بها ايضا وقد بيناه في الكتاب الموسوم بالتجديد في  
 قال فان عجز عن البينة استعمل المشتري بالله ما يعلمه مالك الذي ذكره مما يشفع به  
 معناه يطلب المشتري ان يدعى عليه معنى لواقته لزمه ثم هو استعمل على ما في يد غيره فيحلف على العمل  
 فان نكل وقامت للشفع بينة ثبت ملكه في الدار التي يشفع بها وثبت الجوار بعد ذلك سأل  
 القاضي يعني لم يدعى عليه هل ابتاع ام لا فان انكر لا يتباع قيل للشفع اقم البينة لان الشفعة  
 لا تجب الا بعد ثبوت البيع وثبوته بالجملة قال فان عجز عنها استعمل المشتري بالله ما ابتاع  
 او بالله ما استحق عليه هذه الدار شفعة من الوجه الذي ذكره فهذا على المحاصل والاول على  
 السبب قد استوفينا الكلام في الدعوى ذكرنا الاختلاف بتوفيق الله وانما يختلف على البينات  
 لانه استعمل على فعل نفسه وعلى ما في يده اصاله وفي مثله يختلف على البينات قال فيقول المنازعة  
 في الشفعة ولو لم يحضر الشفع الثمن الى مجلس القاضي فلا قضى القاضي بالشفعة لزمه حضار الثمن  
 وهذا ظاهر رواية الاصل وعن محمد انه لا يقضه حتى يحضر الشفع الثمن وهو رواية الحسن عن  
 ابى حنيفة وكان الشفع عساه يكون مفلسا فيتوقف القضاء على حضرة حتى لا يتوى مال  
 المشتري وجه الظاهر انه لا ثمن له عليه قبل القضاء ولهذا لا يشترط تسليمه فكذلك لا يشترط  
 احضاره واذا قضى له بالدار فالمشتري ان يجسر ما حتى يستوفي الثمن وينفذ القضاء عند  
 هذا ايضا لانه فصل مجتهد فيه ووجب عليه الثمن فيجب فيه فلو اخذ الثمن بعد ما قال له  
 ادفع الثمن اليك لا تبطل شفعته لانها تاكدت بالخصومة عند القاضي قال وان حضر  
 الشفع البايع والمبيع في يده فله ان يخاصمه في الشفعة لان البينة وهي يد



له قولاً يجعل العهدة عليه الخ (ويجعل العهدة لغيره الخ) ١، حقوق العقد لغيره الخ ٢، وتسليم العقار والصك القديم ٣، مجمع الانصرص ٢٥٤٧٦



بغزلة الشراء ولا يرى فيه مبادلة المال بالمال فيثبت فيما الخيارات كافي الشراء ولا يسقط بشروط البراءة  
من المشتري ولا بروية لانه ليس بنائب عنه فلا يملك اسقاطه **فصل** في الاختلاف  
المشتري ١٢

**قال** وان اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فالقول قول المشتري لان الشفيع يدعي استحقاق الدار  
عليه عند نقد الاقل وهو ينكره القول قول المنكر مع مينة ولا يتحالفان لان الشفيع ان كان يدين  
عليه استحقاق الدار فالمشتري لا يدعي عليه شيئا للتخبر بين التزك والخذ لا يفتق ههنا فلا يتحالفان  
المشتري ١٢ عند نقد اقل الثمن ١٢ لانه لا يجب له على الشفيع شي حتى يكلف الشفيع ١٢

**قال** ولو اقاما البينة فالبينة للشفيع عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف البينة بينة  
المشتري لانها اكثر اثباتا فصار كبينة البائع والوكيل للمشتري من العدة ولهما ان لا ينافي بينهما  
فيجعل كل الموجود بيعان للشفيع ان يأخذ بايها شاء وهذا بخلاف البائع مع المشتري لانه لا يتوالى  
بينهما عقدان لانفساخ الاول وههنا الفسخ لا يظهر في حق الشفيع وهو التخييع لبينة الوكيل  
لان كالبائع والوكيل كالمشتري منه كيف وانها ممنوعة على ما روي عن محمد بن واما المشتري  
من العدة قلنا ذكر في السيرة الكبرى ان البينة بينة المالك القديم فلما ان غنع وتعد التسليم  
فقول لا يصح الثاني هنالك الا بفسخ الاول اما ههنا بخلافه وان بينة الشفيع ملزمة وبينة  
المشتري غير ملزمة والبيئات للالزام **قال** واذا ادعى المشتري تمنا وادعى

البائع اقل منه ولم يقبض الثمن اخذها الشفيع بما قاله البائع وكان ذلك حطاعا للمشتري  
وهذا لان الامر ان كان على ما قال البائع فقد وجبت الشفعة به وان كان على ما قال  
المشتري فقد حط البائع بعض الثمن وهذا الخط يظهر في حق الشفيع على ملابيق  
ان شاء الله تعالى ولان التملك على البائع بايجابه فكان القول قوله في مقدار الثمن

بأنه في الاختلاف بين الشفيع والمشتري في الثمن فالقول قول المشتري لان الشفيع يدعي استحقاق الدار عليه عند نقد الاقل وهو ينكره القول قول المنكر مع مينة ولا يتحالفان لان الشفيع ان كان يدين عليه استحقاق الدار فالمشتري لا يدعي عليه شيئا للتخبر بين التزك والخذ لا يفتق ههنا فلا يتحالفان  
المشتري ١٢ عند نقد اقل الثمن ١٢ لانه لا يجب له على الشفيع شي حتى يكلف الشفيع ١٢  
ولو اقاما البينة فالبينة للشفيع عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف البينة بينة المشتري لانها اكثر اثباتا فصار كبينة البائع والوكيل للمشتري من العدة ولهما ان لا ينافي بينهما فيجعل كل الموجود بيعان للشفيع ان يأخذ بايها شاء وهذا بخلاف البائع مع المشتري لانه لا يتوالى بينهما عقدان لانفساخ الاول وههنا الفسخ لا يظهر في حق الشفيع وهو التخييع لبينة الوكيل لان كالبائع والوكيل كالمشتري منه كيف وانها ممنوعة على ما روي عن محمد بن واما المشتري من العدة قلنا ذكر في السيرة الكبرى ان البينة بينة المالك القديم فلما ان غنع وتعد التسليم فقول لا يصح الثاني هنالك الا بفسخ الاول اما ههنا بخلافه وان بينة الشفيع ملزمة وبينة المشتري غير ملزمة والبيئات للالزام قال واذا ادعى المشتري تمنا وادعى البائع اقل منه ولم يقبض الثمن اخذها الشفيع بما قاله البائع وكان ذلك حطاعا للمشتري وهذا لان الامر ان كان على ما قال البائع فقد وجبت الشفعة به وان كان على ما قال المشتري فقد حط البائع بعض الثمن وهذا الخط يظهر في حق الشفيع على ملابيق ان شاء الله تعالى ولان التملك على البائع بايجابه فكان القول قوله في مقدار الثمن

كتاب الشفعة

شرح المجلة لشيخنا المصنف الميرزا محمد باقر المجلسي

في هذا الكتاب بيان ما يجب على المشتري من الشفعة في حق الشفيع على ملابيق  
ان شاء الله تعالى ولان التملك على البائع بايجابه فكان القول قوله في مقدار الثمن



ما بقيت مطالبة فيأخذ الشفيع بقوله **قال** ولوادعي لبايع الأكرثيخالفان ويترادان وإيهما  
البائع ١٢ البائع ١٣

نكل ظهران الثمن ما يقوله الآخر فياخذها الشفيع بذلك وان حلفا فيسمع القاضي البيع على ما عرف

الحج ۱۲

أخذ بما قال المشتري من شاء ولم يلتفت إلى قول البائع لأنه لما استوفى الثمن انتهى حكم العقد خرج  
الشفيع ١٢

هو من البين وصار كالأجنبي وبقي الاختلاف بين المشتري والشفيع وقد بيناه ولو كان نقد الثمن

غير ظاهر فقال لبايع بعث الدار بالف وقبض الثمن ياخذها الشفيع بالفلان ما بدأ بالاحمر او بالبيع  
والسار بما لا ١١

تعلقت الشفعة به فيقول بعد ذلك قبضت الثمن يريد اسقاط حق الشفعة فيرد عليه وتو قال  
المعلق اقراره من الثمن

قبضت الثمن وهو الف لم يثبتت الى قوله لان بلا ول وهو الاقرار بقبض الثمن خرج من البيوع سقط  
واخذ باقال الشراء ١٢ ع

اعتبار قوله في مقدار الثمن **فصل** فيما يؤخذ به الشفوع **قال** وأما حكم البائع عن المشتري  
أي القدر الذي لا يحسن

بعض الثمن يسقط ذلك عن الشفيع وان حظ جميع الثمن لم يسقط عن الشفيع لان حظ البعض

يُلْتَمَسُ بِأَصْلِ الْعَقْدِ فَيُظْهَرُ فِي حَقِّ الشَّفِيعِ أَنَّ الثَّمَنَ مَا بَقِيَ وَكَذَا إِذَا حُطَّ بَعْدَ مَا أَخَذَهَا

الشفيع بالثمن يمتنع عن الشفيع حتى يرجع عليه بذلك القدر بخلاف حظ الكل لأنه لا يلتحق  
 فيكون الشفيع بالثمن

بأصل العقد بجالي وقد بيناه في البيوع وان زاد المشتري للبائع لم يلزم الزيادة في حق الشفيع  
 لأن الباعث قبل فاضل في الثمن ط والكتب الزيادة تلحق بآل العقد لا بالزبلى

لأن في اعتبار الزيادة ضرراً بالشفيخ لا يستحقها إلا الخل بمادونها بخلاف الخط لأن فيه

منفعة له ونظير الزيادة إذا جدد العقد بالتر من اليمن الأول لم يلزم الشفيع حتى كان له  
 شفيع ١١  
 القوي ١٢

فَيَا خُدَّاهَا بَايَمَنُ الْاَوَّلِ لَمَّا بَدَا لَهَا هَذَا قَالَتْ وَمِنْ اَشْيَايَ دَارًا بِفَرْخِ اَخِيهَا  
 قَبْلُ فِي الْفَصْلِ ١٣

السفيع بغيره من دوات العليم وأما أشراها بميل وميزون الخداه بميله

[illegible][illegible]

جلد  
کتاب  
الشفعة

بقدرته على تغيير العوض عندنا  
وقال ابن المذنب يا اخي الغنية  
والدار ذمها والفقير ذمها  
منه ذمها ومن ذمها حوته  
فان اشتراها بكميل من ثمن  
الكل لا تملكه لغيره على مثل  
وان اشتراها بغيره لا تملك  
بقية العوض بغيره عندنا  
الكل لا تملكه لغيره عندنا  
ولكن كان بيع ابي العباس  
فدوني حال البقا فصار  
كلما توفى العوض في الشا  
بالاخذ بالقيمة

تدبيره في البعير الخ حيث قال وفي الشفعة حتى يأخذ بما بقي في الحظ وانما كان للشفيع ان يأخذ بدون الزيادة لما في الزيادة من ابطال حقه الثابت فلا يلزمه ١٣ الهداية من ٤٨ ج ٣



لا يجهان ذوات الامثال وهذا لان الشئ اثبت للشفيع ولاية التملك على المشتري بمثل ما تملكه

فيراى بالقدر الممكن كافي للاف والعدوى المتقارب من ذوات الامثال وان باع عقارا فان كان رجل مونة مكية والافاثل من حيث المالة وهو اقيمة اى

بعقار اخذ الشفيع كل واحد منهما بقيمة الاخر لانه بدله وهو من ذوات القيم فياخذ به

بقيته **قال** واذا باع ثمن مؤجل فللشفيع الخيار ان شاء اخذها بثلث حال وان شاء صبر

حتى ينقض الاجل فهاوليس ليدن ياخذها في الحال ثمن مؤجل وقال زفره له ذلك هو قول

الشافعي في القديم لان كونه مؤجلا وصف في الثمن كالزيادة والاخذ بالشفعة به فياخذ باصله

كافي لزوف ولان الاجل غايثت بالشروط ولا شرط فيما بين الشفيع والبائع او المبتاع وليس الرضاء

به في حق المشتري ضا به في حق الشفيع لتفاوت الناس في الملاءة وليس الاجل وصف الثمن لانه حق

للمشتري لو كان وصفا له لتبعه فيكون حقا للبائع كالثمن صار كما اذا اشترى شيئا بثلث مؤجل ثم

ولاه غيره لا يثبت لاجل الا بالذكر كذا هذا ثمران اخذها بثلث حال من البائع سقط الثمن عن المشتري

لما بينا من قبل ان اخذها من المشتري جمع البائع على المشتري بثلث حال كما كان لان لشرط الذي جربنيهما

له يبطل باخذ الشفيع فبقى موجب فصارك اذا باع بثلث حال قد اشتراه مؤجلا وان ختار لا يتطاول

ذلك لان له ان يلزم زيادة الضرر من حيث التقديرة وقوله في الكتاب ان شاء صبر حتى ينقض الاجل

مراده الصبر عن الاخذ لما اطلب عليه الحال حتى لو سكت عنه بطلت شفيعته عند حفيضة ومجربة

خلافا لقول بي يوسف لا خولا حق الشفيع غايثت بالبيع والاخذ يتراخي عن الطلب هو متمكن

من الاخذ في الحال بان يؤدى الثمن حالا فيشترط الطلب عندا لعم بالبيع **قال** واذا اشترى في

بخر او خنزير وشفيعها ذمى خذها بمثل الخمر بقيمة الخنزير في هذا البيع مقصود بالصحة

كتاب  
الشفعة



(بقية ٣٩٨) الاجل اكثر من شهر من بعد طلب الاستعداد واخر الشفعة طلب التخليد ليأخذ بعد حصول الاجل تسعة ما يشفعه كما لا يخفى لادى تأمل ١٢ من ١٣ المجلة لسليم بن ستم من ٥٩١ - له قوله وعن ابي يوسف انه

فيما بينه وبين الشفعة بيع المسألة الذي في الخمر لهما كالحل والاختيار كالشاة في الاول بالمثل  
والثاني بالقيمة قال وان كان شفعها مسلما اخذها بقيمة الخمر والخزير اما الخزير فظاهر وكذا الخمر  
لا امتناع التسليم والتسليم في حق المسألة فالتحق بغير المثل وان كان شفعها مسلما او ميثا اخذ المسلم  
نصفها بنصف قيمة الخمر والذي نصفها بنصف مثل الخمر اعتبارا للبعض بالكل فلو سلم الله اخذها بنصف  
قيمة الخمر العجوة عن علي بن الحمر قال لا سلام بينا كذا حقه لان يبطل قصار كذا اذا البتة اها بكونه بطل في الشفعة  
بعد انقطاعه اخذها بقيمة الرطب كذا هذا فصل قال اذ ابيع المشتري او غرس فحقه للشفعة بنصفه  
في روبا الخيارات شاء اخذها بالثلث وقيمة البناء والغرس ان شاء كل في المشتري قلعة عن ابي يوسف انه  
لا يملك القلع ويختار بين ان يأخذ بالثلث وقيمة البناء والغرس بين ان يتركه وبقية قال الشافعي في كذا ان  
عنده له ان يقلع ويعطى قيمة البناء كذا في يوسف انه يملك في البناء لانه بناءه على ان الدار ملكه  
والتكليف بالقلع من احكام العدة ان وصار كالموهوب له المشتري شراء فاسدا او كما اذا نزع  
المشتري فانه لا يملك القلع وهذا لا يوجب له اخذ بالقيمة دفع على الضرر من تحمل الا في قصاص اليه  
ووجه ظاهر الرواية انه بنى في محل يتعلق به حق متأكد للغير من غير تسليط من جهة من له الحق  
فيقتضى له ان يبنى في الموهوب فلهذا كان حقه اقوى من حق المشتري لانه يتقدم عليه ولهذا ينقض  
بيعه وهبته غيره من تصرفاته بخلاف الهبة والبيع الفاسد عند ابي حنيفة رده لانه حصل  
بتسليط من جهة من له الحق لان حق الاسترداد فيه باضعف من هذا البناء ولهذا الحق يبق  
فلا محذور لا يوجب القيمة كما في الاستحقاق والزرع يقلع قياسا وانما يقلع استحسانا لان له نهاية  
معلومة ويبيع بها لاجل ليس فيه كثير ضرر وان اخذه بالقيمة يعتبر قيمته مقلوعا كما بيناه في الغصب

فيما بينه وبين الشفعة بيع المسألة الذي في الخمر لهما كالحل والاختيار كالشاة في الاول بالمثل  
والثاني بالقيمة قال وان كان شفعها مسلما اخذها بقيمة الخمر والخزير اما الخزير فظاهر وكذا الخمر  
لا امتناع التسليم والتسليم في حق المسألة فالتحق بغير المثل وان كان شفعها مسلما او ميثا اخذ المسلم  
نصفها بنصف قيمة الخمر والذي نصفها بنصف مثل الخمر اعتبارا للبعض بالكل فلو سلم الله اخذها بنصف  
قيمة الخمر العجوة عن علي بن الحمر قال لا سلام بينا كذا حقه لان يبطل قصار كذا اذا البتة اها بكونه بطل في الشفعة  
بعد انقطاعه اخذها بقيمة الرطب كذا هذا فصل قال اذ ابيع المشتري او غرس فحقه للشفعة بنصفه  
في روبا الخيارات شاء اخذها بالثلث وقيمة البناء والغرس ان شاء كل في المشتري قلعة عن ابي يوسف انه  
لا يملك القلع ويختار بين ان يأخذ بالثلث وقيمة البناء والغرس بين ان يتركه وبقية قال الشافعي في كذا ان  
عنده له ان يقلع ويعطى قيمة البناء كذا في يوسف انه يملك في البناء لانه بناءه على ان الدار ملكه  
والتكليف بالقلع من احكام العدة ان وصار كالموهوب له المشتري شراء فاسدا او كما اذا نزع  
المشتري فانه لا يملك القلع وهذا لا يوجب له اخذ بالقيمة دفع على الضرر من تحمل الا في قصاص اليه  
ووجه ظاهر الرواية انه بنى في محل يتعلق به حق متأكد للغير من غير تسليط من جهة من له الحق  
فيقتضى له ان يبنى في الموهوب فلهذا كان حقه اقوى من حق المشتري لانه يتقدم عليه ولهذا ينقض  
بيعه وهبته غيره من تصرفاته بخلاف الهبة والبيع الفاسد عند ابي حنيفة رده لانه حصل  
بتسليط من جهة من له الحق لان حق الاسترداد فيه باضعف من هذا البناء ولهذا الحق يبق  
فلا محذور لا يوجب القيمة كما في الاستحقاق والزرع يقلع قياسا وانما يقلع استحسانا لان له نهاية  
معلومة ويبيع بها لاجل ليس فيه كثير ضرر وان اخذه بالقيمة يعتبر قيمته مقلوعا كما بيناه في الغصب

فيما بينه وبين الشفعة بيع المسألة الذي في الخمر لهما كالحل والاختيار كالشاة في الاول بالمثل  
والثاني بالقيمة قال وان كان شفعها مسلما اخذها بقيمة الخمر والخزير اما الخزير فظاهر وكذا الخمر  
لا امتناع التسليم والتسليم في حق المسألة فالتحق بغير المثل وان كان شفعها مسلما او ميثا اخذ المسلم  
نصفها بنصف قيمة الخمر والذي نصفها بنصف مثل الخمر اعتبارا للبعض بالكل فلو سلم الله اخذها بنصف  
قيمة الخمر العجوة عن علي بن الحمر قال لا سلام بينا كذا حقه لان يبطل قصار كذا اذا البتة اها بكونه بطل في الشفعة  
بعد انقطاعه اخذها بقيمة الرطب كذا هذا فصل قال اذ ابيع المشتري او غرس فحقه للشفعة بنصفه  
في روبا الخيارات شاء اخذها بالثلث وقيمة البناء والغرس ان شاء كل في المشتري قلعة عن ابي يوسف انه  
لا يملك القلع ويختار بين ان يأخذ بالثلث وقيمة البناء والغرس بين ان يتركه وبقية قال الشافعي في كذا ان  
عنده له ان يقلع ويعطى قيمة البناء كذا في يوسف انه يملك في البناء لانه بناءه على ان الدار ملكه  
والتكليف بالقلع من احكام العدة ان وصار كالموهوب له المشتري شراء فاسدا او كما اذا نزع  
المشتري فانه لا يملك القلع وهذا لا يوجب له اخذ بالقيمة دفع على الضرر من تحمل الا في قصاص اليه  
ووجه ظاهر الرواية انه بنى في محل يتعلق به حق متأكد للغير من غير تسليط من جهة من له الحق  
فيقتضى له ان يبنى في الموهوب فلهذا كان حقه اقوى من حق المشتري لانه يتقدم عليه ولهذا ينقض  
بيعه وهبته غيره من تصرفاته بخلاف الهبة والبيع الفاسد عند ابي حنيفة رده لانه حصل  
بتسليط من جهة من له الحق لان حق الاسترداد فيه باضعف من هذا البناء ولهذا الحق يبق  
فلا محذور لا يوجب القيمة كما في الاستحقاق والزرع يقلع قياسا وانما يقلع استحسانا لان له نهاية  
معلومة ويبيع بها لاجل ليس فيه كثير ضرر وان اخذه بالقيمة يعتبر قيمته مقلوعا كما بيناه في الغصب



باعتبار ذلك، وتحت الأبنية، والأشجار، وليس له أن يجبر المشتري على قلع الأبنية والأشجار -















وفي البيع الفاسد ممنوع عنه **قال** فان سقط حق الشفعة وجبت الشفعة لرواها للمانع وان بيعت

دار بينهما وهي في يد البائع بعد فل الشفعة لبقاء ملكه وان يولها الى المشتري فهو شفيعها كالملاك

له ثم ان سلم البائع قبل الحكم بالشفعة له بطلت شفيعته كما اذا باع بخلاف ما اذا سلم

بعده لان بقاء ملكه في الدار التي يشفع بها بعد الحكم بالشفعة ليس بشرط فبقية الماخوذة

بالشفعة على ملكه ان استرد هه البائع من المشتري قبل الحكم بالشفعة له بطلت لا تقطاع

ملكه عن الشفعة بها قبل الحكم بالشفعة وان استرد هه البائع الحكم ببقية الثانية على ملكه لما بينا

**قال** وان اقسمت لثلاثة شركاء العقار فلا شفعة لجارهم بالقسمة لان لقسمة فيها معنى لا فلولها الجوى

فمن الجوى والشفعة ما شرعت الا في المبادلة المطلقة **قال** واذا اشترى دارا فسلم الشفعة

الشفعة ثم ردها للمشتري بخيار رقة او شرط او عيب بقضاء قاض فلا شفعة للشفيع لانه في

من كل وجه فعاد الى اقليم ملكه والشفعة في نشاء العقد ولا فرق في هذا بين القبض وعدمه

وان دها عيب بغير قضاء او تقلا لا البيع فليس للشفيع الشفعة لانه في حقهما ولو لاها على انفسهما

وقد قصد الفسخ وهو بيع جديد في حق ثالث لوجود حصة البيع وهو مبادلة المال بالمال بالتراضي للشفيع

ثالث في ردة الرق بالعيب بعد القبض لان قبله فسخ من الاصل وان كان بغير قضاء على ما عرفت

وفي الجماع الصغير لا شفعة في قسمة ولا خياره يده وهو بكسر الراء ومعناه لا شفعة بسبب الرد

بخيار الرد ولما بيناه ولا تقصم الرواية بالفتح عطف على الشفعة لان الرواية محفوظة في كتاب

القسمة انه ثبتت في القسمة خيار الردية وخيار الشرط لا يثبتان لخلل في الرضاء

فيما يتعلق لزومه بالرضاء وهذا المعنى موجود في القسمة والله سبحانه اعلم

لقد ورد في المتن من غير ان يثبت في البيع الفاسد ممنوع عنه قال فان سقط حق الشفعة وجبت الشفعة لرواها للمانع وان بيعت دار بينهما وهي في يد البائع بعد فل الشفعة لبقاء ملكه وان يولها الى المشتري فهو شفيعها كالملاك له ثم ان سلم البائع قبل الحكم بالشفعة له بطلت شفيعته كما اذا باع بخلاف ما اذا سلم بعده لان بقاء ملكه في الدار التي يشفع بها بعد الحكم بالشفعة ليس بشرط فبقية الماخوذة بالشفعة على ملكه ان استرد هه البائع من المشتري قبل الحكم بالشفعة له بطلت لا تقطاع ملكه عن الشفعة بها قبل الحكم بالشفعة وان استرد هه البائع الحكم ببقية الثانية على ملكه لما بينا

باب في البيع الفاسد ممنوع عنه قال فان سقط حق الشفعة وجبت الشفعة لرواها للمانع وان بيعت دار بينهما وهي في يد البائع بعد فل الشفعة لبقاء ملكه وان يولها الى المشتري فهو شفيعها كالملاك له ثم ان سلم البائع قبل الحكم بالشفعة له بطلت شفيعته كما اذا باع بخلاف ما اذا سلم بعده لان بقاء ملكه في الدار التي يشفع بها بعد الحكم بالشفعة ليس بشرط فبقية الماخوذة بالشفعة على ملكه ان استرد هه البائع من المشتري قبل الحكم بالشفعة له بطلت لا تقطاع ملكه عن الشفعة بها قبل الحكم بالشفعة وان استرد هه البائع الحكم ببقية الثانية على ملكه لما بينا

باب في البيع الفاسد ممنوع عنه قال فان سقط حق الشفعة وجبت الشفعة لرواها للمانع وان بيعت دار بينهما وهي في يد البائع بعد فل الشفعة لبقاء ملكه وان يولها الى المشتري فهو شفيعها كالملاك له ثم ان سلم البائع قبل الحكم بالشفعة له بطلت شفيعته كما اذا باع بخلاف ما اذا سلم بعده لان بقاء ملكه في الدار التي يشفع بها بعد الحكم بالشفعة ليس بشرط فبقية الماخوذة بالشفعة على ملكه ان استرد هه البائع من المشتري قبل الحكم بالشفعة له بطلت لا تقطاع ملكه عن الشفعة بها قبل الحكم بالشفعة وان استرد هه البائع الحكم ببقية الثانية على ملكه لما بينا

لقد ورد في المتن من غير ان يثبت في البيع الفاسد ممنوع عنه قال فان سقط حق الشفعة وجبت الشفعة لرواها للمانع وان بيعت دار بينهما وهي في يد البائع بعد فل الشفعة لبقاء ملكه وان يولها الى المشتري فهو شفيعها كالملاك له ثم ان سلم البائع قبل الحكم بالشفعة له بطلت شفيعته كما اذا باع بخلاف ما اذا سلم بعده لان بقاء ملكه في الدار التي يشفع بها بعد الحكم بالشفعة ليس بشرط فبقية الماخوذة بالشفعة على ملكه ان استرد هه البائع من المشتري قبل الحكم بالشفعة له بطلت لا تقطاع ملكه عن الشفعة بها قبل الحكم بالشفعة وان استرد هه البائع الحكم ببقية الثانية على ملكه لما بينا



قوله وان صالح من شفيعه الم اعلم انه اي الشفيع لو طلب الحصة فهو على شفيعه ام وقال في الجمع ولا يجعل البورس قوله اخذ لصفها  
تسليما وخالفه محمد تال شارحه وفي المحيط الاصح قول محمد ومثله في عزها الاقطار وشرحه ولان صح في الحاشية (لقيه ٣٠٥)

قوله وان صالح من شفيعه الم اعلم انه اي الشفيع لو طلب الحصة فهو على شفيعه ام وقال في الجمع ولا يجعل البورس قوله اخذ لصفها  
تسليما وخالفه محمد تال شارحه وفي المحيط الاصح قول محمد ومثله في عزها الاقطار وشرحه ولان صح في الحاشية (لقيه ٣٠٥)

قوله وان صالح من شفيعه الم اعلم انه اي الشفيع لو طلب الحصة فهو على شفيعه ام وقال في الجمع ولا يجعل البورس قوله اخذ لصفها  
تسليما وخالفه محمد تال شارحه وفي المحيط الاصح قول محمد ومثله في عزها الاقطار وشرحه ولان صح في الحاشية (لقيه ٣٠٥)

# باب ما تبطل به الشفعة

**قال** واذا اترك الشفيع الا شهادته حين علم بالبيع وهو يقدر على ذلك تبطل شفيعته لا عراضه عن  
اي القدر في العينة اي طلب الوارثه ام  
حاشية ١١ ان لم يات بغيره فلو لم يكن في الصلوة ام  
الطلبه هذا لان الاعراض لا يتحقق الا اختياري وهي عند القصة وكذا ان اشهد في المجلس ولم يشهد  
اي شرط القدر في الاعراض  
على احد المتبايعين لا عند العقار قدا وضحاها فيما تقدم **قال** وان صالح من شفيعه على عود تبطل  
في باب طلب الشفعة والخصم منها  
شفيعته شره العوض لان حق الشفعة ليس بحق متقرر في العمل بل هو مجرد حق التملك فلا يصح  
اي يستدعي شفيعه واقضى ولكي ثابت في العمل فتابع فيه ١٢ ترجم  
الاغتياض عنه ولا يتعلق بسقاطه بالجار من الشرط فبالفاسد اولى فيبطل الشرط ويصح الا سقاط وكذا  
اوباع شفيعته بمال لما بينا بخلاف القصاص لا حق متقرر وبخلاف الطلاق والعتاق لا اعتياض  
فان الصلح غير يجوز  
عن ملك في العمل في نظيره اذا قال للمخيرة اختاري بيني وبينك قال لعينين لا امرأة اختاري ثوبك الصلح بالفض  
اي ان اختار بين ثوبين  
فاختارت سقط الخيار ولا يثبت العوض في الكفالة بالشفيع هذا عازلة للشفعة في التولية وفي اخرى  
اي من لا ينفصل بالفسد وعطى شيئا لمكفول لم يملك ان يترك له طاعة من المكفول  
لا تبطل الكفالة ولا يملك المالك قيل هذه رواية في الشفعة وقيل هي في الكفالة خاصة وقد عرف  
في موضع **قال** اذا مات للشفيع تبطل شفيعته وقال الشافعي في التورث عنه قال صلى الله عليه  
اي بعد طلب الشفعة وانما طالبين ١٢ ع  
معناه اذا مات بعد البيع قبل لقضاء بالشفعة اما اذا مات بعد قضاء القاضي قبل نقد الثمن  
اشافعي  
وقبضه فالبيع لازم لورثته وهذا انظر الاختلاف في خيار الشرط وقد يترتب البيوع ولاكن  
فانما اذا مات من الخيار قبل خياره وقال الشافعي في بيعه ع  
بالموت يزول ملكه عن ارضه ويثبت الملك للوارث بعد البيع وقيامه وقت البيع وبقاؤه للشفيع  
اي بيعه ام يبيع  
الى وقت القضاء شرط فلا يستوجب الشفعة به وبه وان مات المشتري لم تبطل لان الشفعة تاتي  
وقد زال ملك الميت عند اخذ وصار ملكا للوارث بعد البيع ١٢ ع  
وله يتغير سبب حقه لا يباع في عين المشتري وصيته وآبباعه القاضي والوصي او وصي المشتري  
الوارث ١٢ ع  
فيها بوصيته للشفيع ان يبطل ويأخذ اليه او تقدم حقه ولهذا ينقض تصرفه في حياته  
البيعة ١٢

قوله وان صالح من شفيعه الم اعلم انه اي الشفيع لو طلب الحصة فهو على شفيعه ام وقال في الجمع ولا يجعل البورس قوله اخذ لصفها  
تسليما وخالفه محمد تال شارحه وفي المحيط الاصح قول محمد ومثله في عزها الاقطار وشرحه ولان صح في الحاشية (لقيه ٣٠٥)











الشفعة هي التي ترفع من شأن المذنب...  
 والشفعة هي التي ترفع من شأن المذنب...  
 والشفعة هي التي ترفع من شأن المذنب...

في هذه الشفعة الصفة لا للتمتع بها بقدر ما ذكرنا في كفاية المنتهي **قال** ومن اشترى نصيبا من  
 غيره مضمون فقامه البائع اخذ الشفعة النصيب الذي صار للمشتري او يدعي ان القيمة من تمام  
 القبض ما فيها من تكيل الامتياز ولهذا ايتهم القبض بالقسم في الحصة والشفعة لا ينقض القبض  
 وان كان له تقع فيه يعود العهدة على البائع فكذا لا ينقض ما هو من تمامه بخلاف ما اذا باع احد  
 الشريكين نصيبه من الدار المشتركة وقاسم المشتري الذي لم يبيع حيث يكون للشفعة نقضه  
 لان لعقد ما وقع مع القاسم فلم تكن القيمة من تمام القبض كانه هو حكم العقد بل هو تصرف بحكم  
 الملك فينقض الشفعة كما ينقض بيعه وهبته ثم اطلاق الجواب في الكتاب يدل على ان الشفعة  
 ياخذ النصيب الذي صار للمشتري في اتي جانب كان هو المردى عن يوسف ده لان المشتري لا يملك  
 ابطال حقه بالقسمه على حذيفة سره انما ياخذها اذا وقع في جانب الدار التي يشفع بها لانه لا يبيع  
 جارا فيما يقع في الجانباخر **قال** ومن باع دارا وله عهدة ما دون عليه دين فللشفعة وكذا اذا كان  
 العبد هو البائع فلو لاه الشفعة لان الاخذ بالشفعة تملك بالثمن فينزل منزلة الشراء وهما الاخذ  
 مفيد لانه ينصرف للمرءاء بخلاف ما اذا لم يكن عليه دين لانه يبيعه لوكاله ولا شفعة لمن يبيع له  
**قال** وتسليم الوصي للشفعة على الصغير جائز عندنا في حذيفة وابي يوسف قال محمد وزفر حماد  
 هو على شفعة اذا بلغ قالوا على هذا الخلاف اذا بلغ ما اشترى دارا او دارا الصبي فام يطلبا الشفعة  
 وعلى هذا الخلاف تسليم الوكيل بطل الشفعة في رواية كتاب الوكالة وهو الصحيح لمحمد وزفر انه حق ثابت  
 للصغير فلا يملك ابطال كديته وقوده ولا نه شرع علف الضرر فكما ابطاله اضراره واما ان في معناه  
 التجارة فيمكن ان يكون من اوجب بيعا للصبي مع رقة من اذنه الوصي لانه ذا اثر بين النفع والضرر

الشفعة هي التي ترفع من شأن المذنب...  
 والشفعة هي التي ترفع من شأن المذنب...  
 والشفعة هي التي ترفع من شأن المذنب...

الشفعة هي التي ترفع من شأن المذنب...  
 والشفعة هي التي ترفع من شأن المذنب...  
 والشفعة هي التي ترفع من شأن المذنب...

الشفعة هي التي ترفع من شأن المذنب...  
 والشفعة هي التي ترفع من شأن المذنب...  
 والشفعة هي التي ترفع من شأن المذنب...

الشفعة هي التي ترفع من شأن المذنب...  
 والشفعة هي التي ترفع من شأن المذنب...  
 والشفعة هي التي ترفع من شأن المذنب...











٢١

ہم باقر اسم وغیر اسم فی الخشب والحصان الخشب علی حصان

—

[illegible][illegible]

انه ميوات قسمه في قولهم جميعا وتواد عوا في العقار اهما مشتركة قسمه بينهم كما ان اليد دليل  
 الملك الا قرا ما راع الصدق ولا منازع لهم في قسمه بينهم كما في المنقول الموروث والعقار المشترك  
 وهذا لا يمتنع ولا يمتنع ولا يمتنع لا على المنكر فلا يفيد الا انه يذكر في كتاب القسمة انه قسمها باقرارهم  
 لا تقصر عليهم ولا يمتنع اهل ان القسمة قضاء على الميت اذ الزكوة مبقاة على ملكه قبل القسمة  
 حتى لو جردت الزيادة لا تنقل وصاياها فيها ويقضى ديونهم منها بخلاف ما بعد القسمة واذا كان  
 قضاء على الميت فلا قرار ليس بحجة عليه فلا بد من البينة وهو مفيد لان بعض الورثة ينصب خصما  
 عن الورث ولا يمتنع ذلك باقراره كما في التوارث او الوصي المقرب بالدين فانه يقبل البينة عليه مع  
 اقراره بخلاف المنقول في القسمة نظر الحاجة الى حفظ اما العقار فخص بنفسه وكان النقول مضمون  
 على من وقع فيه ولا كذلك العقار عندنا وبخلاف الشارح لان المبيع لا يقع على ملك البائع والزمه قسم  
 فامتنع قسمه قضاء على الغير قال في التوارث والملك لم يذكر واكيف انتقل اليهم قسمه بينهم لان ليس في  
 القسمة قضاء على الغير لا لهم ما اقر بالملك لغيرهم قال في هذه رواية كما في القسمة وفي الجامع الصغير  
 اذ عاها حلا واقاما البينة انهما في يدهما واراد القسمة لم يقسمها حتى يقبلا البينة انهما لا احتمال  
 ان تكون لغيرهما فقل هو قول في حنفية خاصة وقيل هو قول الكل وهو الاصح لان قسمة المخطئ في  
 العقار غير محتاج اليه قسمة الملك تنقل الى القامه لا ملك الممتنع الجواز قال واذ حضر وارثان واقاما  
 البينة على الوفاة وعد الوارث والارثا يهزم منهم وارث غائب قسمها القاضي بطلب الحاضرين  
 وينصب كذا لا يقبض نصيب الغائب وكذا لو كان مكان الغائب صبي يقسم نصيبه نصيبا يقبض نصيبه  
 نظرا للغائب الصغير كذا من اقامت البينة في هذه الصورة عنه ايضا خلافا لما ذكرناه من قبل

[illegible]

المركلة له أنه القصة الخ الفقرة على قول أبي حنيفة كما علمت من صحيح الدرر حيث اخبره ليلة واليه اشار كما شرح المجلد لسلیم  
ناقل عن التتير حيث قال وهذا قول الامام وعليه عامة المتقون ١٢ ص ٢٢٥







٤- اللؤلؤ والجواهر ايضا من الاعيان المختلفة الجنس اما الجواهر الصغيرة مثل اللؤلؤ الصغير الذي لا تتفاوت في قيمته بين افراده واجبارا لأماس الصغيرة فانما تعد منحة الجنس ١٢ فالتمس عليه



وهم الصغار لقله التفاهات وقيل يحرم الجواب على الخلاق لا جهالة الجواهر المحش من جهالة الرقيق  
أي لا يفهم من الجواب

الانثى. لا تزوج على الواو أو يا قوته أو خال عليها لا تصح التسمية. ويصح ذلك على عبد لها وإن

لا يجبر على القسمة **قال** ولا يقسم حمام ولا يبر ولا دجى لا ان يتراضه الشكر وكذا الحائض بين المني

لأنه يشتمل على الضرر في الطرفين لا يبق كل نصيب متفاعلا بارتفاعه معصوا فلا يقسم القابض اختلاف

الراضى لمبينا قال وان كان ذلك مستور في مصر واحد قسم كل امر على حدته في قول وحيفة رحمه الله

وقال ان كان الأصل لهم قسمة بعضها في بعض قسمها وعلى هذا الخلاف لا قسمة المتفرقة المشتركة كما انها

جاء من المخطبات بالندوة التي في حوزة الارض

لما ان القاضى اراد ان ينظر الى اصل المسكن اجناش معه نظر الى اختلاف المقاصد ووجه السكن

ففيه من الترجيح الى لقاضى له الا اعتبار للمعنى هو المقصود ويختلف ذلك باختلاف البلاغ والحوال

والجدير بالذكر ان الماسح والماء اختلافا فاحشا فلا يمكن التعديل في القسمة وهذه الامور

التوكيل بشراء دار بركة الوتر و 7 على دار التخصيص التسمية كما هو الحكم فيها في ثوب بخلاف الدار الواحدة

اذا اختلفت بينك وبينه في قسمة كابت على حدة ضرب اقسمتها او قسمة واحدة قالوا انما هو في

والكتاب المشار إليه الآن للامير واكاستان مصر بر لا تخفى على القصة عندها. وارتد الامير

وَمِنْهُمْ مَنْ يَخُفُّهُمْ أَمْثِلَ الْبَقَرِ إِذَا هُمُ مُدْبِرُونَ ۚ

وكانت في ذلك الوقت في بيتها  
وكانت في ذلك الوقت في بيتها  
وكانت في ذلك الوقت في بيتها

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي اتَّخَذُوا فَتَكُونُوا مِنَ الْخَاسِرِينَ  
الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ حُرُوفًا يَتَّبِعُونَ أَفْهَامَهُمْ وَلَا يَعْلَمُونَ مَا يَدْعُونَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتْلُونَ الْكِتَابَ  
وَلَا يَفْقَهُوهُ ۚ

ای تقدری ۱۲ مینه زمین ۱۲ دکان ۱۲

هـ حمد و جنس ان صلی الله علیه جعل الارواح حیة جنسیین له ادلوا بخصا ایه و قال اجارات  
ای الحنفی۱۲ عینی ای القدوری۱۳ عینی

له قوله من قول أبي حنيفة ر: الخ تدبر تحت جمعية المجلة قول الامام كما في المادة (١١٣٨) الدور المتعددة والركابين  
والضياء ايضا مختلفة الجنس فلا تقسم قسمة جمع مثلاً بان يعطى لاحد الشركاء من الدور المتعددة واحد وللآخر اخر  
لا يفرق قسمة القضاء لا يجوز بل تقسم كل واحدة منها قسمة تفرق على الوجه الآتي فالتقوى قول أبي حنيفة رحمه الله



۲۷۰. بحیث قال وفي الاختیار وقول محمد بن الحسن وأما في الأصول ۱۲ ص ۲۷۰



وَأَنَّ كَانَ صَلِّ الدَّارِ نَصْفَيْنِ كَانَ الْقِسْمُ عَلَى التَّفَاضُلِ حَاقِظَةً بِالْتَّرَاضِي قَالِ وَأَخَاكَ سَفَلًا عَلَوًا عَلَيْهِ  
وَصَلِيَّةٌ ۱۲

في الواسع فيعرض باب الدائرة اعظم بارتفاعه اى يتحرك للطريق من الهواء  
الى قوله ولو اختلف عرض مقداره الخ ثم انه اذا اختلفا في مقدار عرض الطريق المشترك  
في الدائرة فيعرض باب الدائرة الاعظم بارتفاعه اى يتحرك للطريق من الهواء

وعلوه لا سفل وسفل له علوه قوم كل واحد على حدته وقسم بالقيمة ولا معتبر بغير ذلك قال  
 رضي الله عنه من عند محمد وقال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله لا يقسم بالدراع لئلا يحسب أن السفل  
 يصلح للأكل يصلح للعلو واتخاذ بيوماء وشرا المواطيل أو غير ذلك فلا يتحقق التعديل إلا بالقيمة  
 وهما يكونان القسمة بالدراع هي الأصل لأن لشركته في المذراع كافي القيمة فيصار إليه ما أمكن  
 والمرعى النسوية السكينة لا في المرافق ثم اختلغا فيما بينهما في كيفية القسمة بالدراع فقال أبو حنيفة  
 ذراع من سفل بذراعين من علوه قال أبو يوسف ذراع بذراع قيل جاب كل منهم على عادة أهل  
 عصره وأهل بلد في تفضيل السفل على العلوه استواهما وتفضيل السفل مرة والعلو أخرى وقيل  
 هو اختلافا معناه قولك حليفة مرة أن منفعة السفل كسفل مرة أو يضعفها فما تبقى بعد  
 فوات العلوه منفعة العلوه تبقى بعد فوات السفل كذا السفل فيه منفعة البناء السكينة وفيه السكينة  
 لا غير ذلك لا يمكن البناء على علوه الأرضاء صاحب السفل فيعتبر ذراعان منه بذراع من السفل  
 ولأن يوسفان المقصود أصل السكينة وهما يتساويان في المدفعتان فالثلاثان لكل واحد منهما  
 أن يفعل لا يضر بالآخر على أصله لئلا يفرق بينهما في المنفعة تختلف باختلاف المحرك والبر بالاضافة إليهما فلا يمكن  
 التعديل إلا بالقيمة والفتوى اليوم على قول محمد وقوله لا يفتقر إلى التفسير تفسير قول أبي حنيفة مرة في  
 مسألة لكتان أن يجعل بمقابلة مائة ذراع من العلو لمجرد ثلاثة وثلاثون ذراع من البيت الكامل  
 لأن العلو مثل نصف السفل ثلاثة وثلاثون ذراع من السفل ستة وستون وثلاثان من العلو ومعه  
 ثلاثة وثلاثون ذراع من العلو فبلغت مائة ذراع تساوي مائة من العلو لمجرد  
 ويجعل بمقابلة مائة ذراع من السفل لمجرد من البيت الكامل ستة وستون وثلاثا

السفل من البيت هو الذي هو أسفل من العلو  
 والعلو هو الذي هو أعلى من السفل  
 والبيت هو الذي هو أعلى من السفل  
 والبيت هو الذي هو أعلى من السفل

كتاب  
 القسمة



212

[illegible]

**قال** اخذ ادي جهم الغاظ ودمها اصله شفاء يده صاحبه وقد اشبهه على نفسه بلا استفاء  
 اي بالغيره في الاستفاء  
 اي بالغيره في الاستفاء  
 اي بالغيره في الاستفاء

۴۵ ازاقتما چارقت شما و  
عند ابی حنیفة و ابی یوسف و  
صوریة و الک ازاقتما

له قوله هذا الذي ذكره قول أبي حنيفة كذا في يوسف الخ  
الفتوى على قول الشيخين كما استأثر اليه صاحب شرح  
المجلة سليم رستم حيث قال وفي الثانية القاسمان ۛ





هذه ثلاثة اوجه لم يذكر قول محله وذكره أبو سليمان مع أبي يوسف وأبو حفص مع أبي حنيفة هو  
يعني يخرج من أبي يوسف عن أبي سليمان ومن أبي حنيفة عن أبي حنيفة عن أبي حنيفة عن أبي حنيفة

الأصح كإبي يوسف فإنه إن باسحقاق بعض شائع لهم شريك ثالث لهما والقسمه بدون رضاه باطله  
شريك ثالث

كما اذا استحق بعض شائع في النصيبين وهذا لان باستحقاق جزء شائع يتعد معنى القسمة  
 اي كون استحقاق بعض شائع في نصيب واحد بانزلة استحقاق بعض شائع في نصيبين ١١  
 فنقص القسمة ١٢

وهو الافراز لا يصحوب الرجوع بمصته في نصيب الافرشاء بخلاف المعين ولهم ان معني الافراز لا ينعد  
اي لان استحقاق جزئ شائع ١٢

بأستحقاق جزء شائع في نصيب كل واحد من الأجزاء القائمة على هذا الوجه لا ابتداء بان كان النصف

المقدم مشترك بينهما وبين ثالث والصفة المؤخر بينهما لا شركة لغیرهما فيه فاقسم على أن كل واحد منهما ما له من  
 أي نصف المقدمة أي الثلث أي النصف المؤخر أي الثلث أي النصف المؤخر أي الثلث أي النصف المؤخر أي الثلث

وَرُبَّ الْمُؤْمِنِ يَجُوزُ فَلَاحِي الْأَنْتَهَاءِ وَصَارَ كَمَا اسْتَحَقَّ شَيْءٌ مُعَيَّنٌ بِخِلَافِ الشَّائِعِ فِي النَّصِيبِ كَأَنَّهُ لَوْ بَقِيَ الْقِسْمَةُ  
فِي يَدِهِ لَمْ يَنْتَهَ عَنْهُ إِلَّا لَوَزْنِهِ

لتضرر الثالث بتفرق نصيبه للصبيين ما بهنا لا ضرر بالمستحق فافترقا وصورة المسألة في الأخذ بها  
أي «مسألة تراشيع

الثالث المقدمة من الدار والاخر الثلاثين من المؤخر وقيمة مساواة ثم استبقى نصف المقدمة فعند هذا  
 اى نصف ثلث المقدمة ١٢ اثنائه

ان شاء الله تعالى نفسه دفع العيب الشفيع ان شاء الله تعالى رجع على صاحبها ربع ما في يده من المؤخر  
 ان شاء الله تعالى

لانه لو استحق كل المقام جمع بنصف ما في يده فاذا استحق النصف جمع بنصف النصف وهو اربع اعشار  
اي ثلثاته اعليه آخره اي نصف المقدوم

تجزؤ بالحل لربوبية صاحب التقديم نصفه ثم استحق نصف الباقي ورجع ربع ما في يده لاخر عندهما  
اي نصف من الثلث المقدم الذي وقع في نصيبه بعد اداء

آقا = حضرت مولانا مفتی محمد شفیع صاحب دہلی

ففي هذه الآية من قوله تعالى فليؤثروا بالحق والعدل قالوا

ثم ظهر في الزكاة دبر من محط ردة القسمة لانه منه وقع الملك للوارث وكذا اذا كان

غير محيط لتعلق حق الغرماء بالتركة الا اذا بقي من التركة ما يقع بالدين

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠

(العبية ٤١٨) وفي استحقاق لبعض معين في احد النصيبين ارفقيها جميعا ، لا تنقض القسمة بالاتفاق ، وفي استحقاق شئ شائع بين النصيبين ، تنقض القسمة بالاتفاق وفي استحقاق لبعض شائع في احد النصيبين لا تنقض القسمة عند ابي حنيفة خلافا لابي يوسف والاصح قوله ابي حنيفة ١٣ ص ٤٢٢





لأن القسمة على هذا الوجه جائزة عندهما جبراً من القاضيه بالتراضيه فكذلك الهماياة وقيل عند ابن حنبله  
 لا يقسم القاضيه هكذا روى عنه لأنه لا يجوز فيه الجبر عند ولا يصح أنه يقسم القاضيه عنده أيضاً  
 لأن النافع من حيث الخدمة قلما يتفاوت بخلاف أعيان الرقيق لأنها تتفاوت تفاوتاً فاحشاً  
 على ما تقدم ولو تعاهيا فيهما على أن نفقة كل عبد على من يأخذه جازاً مستحسناً للسامعة  
 في طعام الماليك بخلاف شرط الكيسوف لأنه لا يتسامح فيها ولو تعاهيا في دارين على أن يسكن كل واحد  
 منهما داراً جازاً ويجبر القاضيه عليه أما عندهما فظاهر لأن الدارين عندهما كدار واحدة  
 وقد قيل لا يجوز عنده اعتباراً بالقسمة وعن ابن حنبله أنه لا يجوز التهايو فيهما أصلاً  
 بالجبر لما قلنا وبالتراضيه لأنه بيع السكنى بالسكنى بخلاف قسمة رقبتهما لأن بيع بعض حديهما  
 ببعض الآخر جائز وظاهر أن التفاوت يقل في النافع فيجوز بالتراضيه ويجزى فيه جبر القاضيه  
 ويعتبر أن المال يكمل التفاوت في عيائهما فاعتبر مبادلة وفي الدارين لا يجوز التهايو على الركوب  
 عند ابن حنبله روى عنه هما يجوز اعتباراً بالقسمة إلا عياناً لأنه لا استعمال في تفاوت رقبتيه  
 فافهم بين حاذي وأخرى والتهايؤ في الركوب في دابة واحدة على هذا الخلاف لما قلنا بخلاف  
 العبد لأنه يتخذ باختياره فلا يتحمل زيادة على طاقته والدابة تحملها وأما التهايو في الاستغلال  
 يجوز في الدار الواحدة في ظاهر الرواية وفي العبد الواحد الدابة الواحدة لا يجوز وفي جمل الفرقان العبيدين  
 يتعاقبان في الاستيفاء والاعتدال ثابت في الحال والظاهر بقاؤه في العقار وتغيره في  
 الحيوانات لتوالي اسباب التغير عليها فقوت للعادلة ولو زادت الغيلة في نوبة أحدهما  
 عليها في نوبة الآخر فيشتري كان في الزيادة ليحقق التعديل بخلاف

لأن القسمة على هذا الوجه جائزة عندهما جبراً من القاضيه بالتراضيه فكذلك الهماياة وقيل عند ابن حنبله  
 لا يقسم القاضيه هكذا روى عنه لأنه لا يجوز فيه الجبر عند ولا يصح أنه يقسم القاضيه عنده أيضاً  
 لأن النافع من حيث الخدمة قلما يتفاوت بخلاف أعيان الرقيق لأنها تتفاوت تفاوتاً فاحشاً  
 على ما تقدم ولو تعاهيا فيهما على أن نفقة كل عبد على من يأخذه جازاً مستحسناً للسامعة  
 في طعام الماليك بخلاف شرط الكيسوف لأنه لا يتسامح فيها ولو تعاهيا في دارين على أن يسكن كل واحد  
 منهما داراً جازاً ويجبر القاضيه عليه أما عندهما فظاهر لأن الدارين عندهما كدار واحدة  
 وقد قيل لا يجوز عنده اعتباراً بالقسمة وعن ابن حنبله أنه لا يجوز التهايو فيهما أصلاً  
 بالجبر لما قلنا وبالتراضيه لأنه بيع السكنى بالسكنى بخلاف قسمة رقبتهما لأن بيع بعض حديهما  
 ببعض الآخر جائز وظاهر أن التفاوت يقل في النافع فيجوز بالتراضيه ويجزى فيه جبر القاضيه  
 ويعتبر أن المال يكمل التفاوت في عيائهما فاعتبر مبادلة وفي الدارين لا يجوز التهايو على الركوب  
 عند ابن حنبله روى عنه هما يجوز اعتباراً بالقسمة إلا عياناً لأنه لا استعمال في تفاوت رقبتيه  
 فافهم بين حاذي وأخرى والتهايؤ في الركوب في دابة واحدة على هذا الخلاف لما قلنا بخلاف  
 العبد لأنه يتخذ باختياره فلا يتحمل زيادة على طاقته والدابة تحملها وأما التهايو في الاستغلال  
 يجوز في الدار الواحدة في ظاهر الرواية وفي العبد الواحد الدابة الواحدة لا يجوز وفي جمل الفرقان العبيدين  
 يتعاقبان في الاستيفاء والاعتدال ثابت في الحال والظاهر بقاؤه في العقار وتغيره في  
 الحيوانات لتوالي اسباب التغير عليها فقوت للعادلة ولو زادت الغيلة في نوبة أحدهما  
 عليها في نوبة الآخر فيشتري كان في الزيادة ليحقق التعديل بخلاف

كتاب  
القسمة

له قوله وعندهما جبراً من القاضيه بالتراضيه فكذلك الهماياة وقيل عند ابن حنبله  
 المشترك على استعماله بالمناوبة كذلك يجوز أيضاً في الحيوانين المشتركين على أن يستعمل أحدهما هذا والآخر  
 الآخر ٢ وقال محمد بن الحسن في شرح المجلة وقد علمت أن المجلة أخذت بقوله فان كان عليه العمل ٢ ص ١٢٢ ج ٢

← بحرين المماياة فيه لو كانت تجارتان مشتركة بين اثنين فتعاضدا ان ترضع احدهما ولداً واحداً والاخرى ولداً آخر جاز  
لان ابن آدم لا يقيها لها فخرى مجرى المنافع ١٢ مجمع الاخر ص ٤٩٨ ج ٢



والجماع دفع الحاجة فان المال لا يهتك الى العمل والقوى عليه لا يجد المال فتمت الحاجة الى  
 انعقاد هذا العقد بينهما بخلاف دفع الغلة الى الجاح ودود القرم معاملته بنصف الزايدة لانه لا اثر هناك  
 للعمل في تحصيلها فام تحقق شركة ولا يمارى نه عليه لسلام نهي عن الغارة وهي المارعة ولا استيجار  
 ببعض ما يخرج من عمله فيكون <sup>معه</sup> فغير الطمان لان الجرح موقوف او معد وكل ذلك مفسدة معاملة  
 النبي عليه السلام اهل خير كان خراج مقاسمة بطريق المصلح وهو جائز واذا فسدت عنه فان  
 يستلزم كرها ولم يخرج شيء فله اجر مثله لانه في معنى اجارة فاسدة وهذه اذا كان البذر من  
 قبل صاحب الارض ان كان البذر من قبله فعليه اجر مثل الارض والخارج في لو جهن لصاحب البذر كانه  
 غام ملكه لاخر لا جرح فاضلنا ان الفتوى على قولها حاجة للناس اليها ولظهور تعامل الامت  
 بها والقياس يترك بالتعامل كما في الاستصناع في الزراعة لصحتها على قول من يجيزها شروط  
 احدها كون الارض صالحة للزراعة لان المقصود يحصل ونة والثاني ان يكون ب الارض والمزارع من  
 اهل العقد وهو لا يختص بكون عقد املا يصح الامن اهل الثالث بيان لانه عقد منافع لارض  
 او منافع العامل لانه للمعاينة والاعمال والرابع بيان من عليه البذرة قطعاً للمزارعة واعلام المبيوع  
 عليه هو منافع الارض ومنافع العامل الخامس ان نصيبه من البذر من قبله يستحقه عوضاً بالشروط  
 فلا بان يكون معلوماً ولا يتحقق شرطاً بالعقد السادس ان يخل بالارض بينهما وبين العامل  
 حقه لو شرط عمل بالارض من نفسه العقد لقوا التخلية والسابع لشركته في الخراج بعد لانه ينعقد شركة  
 في لانها انما يقطع هذه الشركة كان مفسداً للعقد الثامن ان يثبت البذر لصاحب الارض <sup>او</sup> قال  
 عندهما على اربعة اوجان كانت الارض من البذر الواحد البقر العمل لواحد جائزت المزارعة

الارض التي هي في ملكه لا يهتك الى العمل والقوى عليه لا يجد المال فتمت الحاجة الى  
 انعقاد هذا العقد بينهما بخلاف دفع الغلة الى الجاح ودود القرم معاملته بنصف الزايدة لانه لا اثر هناك  
 للعمل في تحصيلها فام تحقق شركة ولا يمارى نه عليه لسلام نهي عن الغارة وهي المارعة ولا استيجار  
 ببعض ما يخرج من عمله فيكون <sup>معه</sup> فغير الطمان لان الجرح موقوف او معد وكل ذلك مفسدة معاملة  
 النبي عليه السلام اهل خير كان خراج مقاسمة بطريق المصلح وهو جائز واذا فسدت عنه فان  
 يستلزم كرها ولم يخرج شيء فله اجر مثله لانه في معنى اجارة فاسدة وهذه اذا كان البذر من  
 قبل صاحب الارض ان كان البذر من قبله فعليه اجر مثل الارض والخارج في لو جهن لصاحب البذر كانه  
 غام ملكه لاخر لا جرح فاضلنا ان الفتوى على قولها حاجة للناس اليها ولظهور تعامل الامت  
 بها والقياس يترك بالتعامل كما في الاستصناع في الزراعة لصحتها على قول من يجيزها شروط  
 احدها كون الارض صالحة للزراعة لان المقصود يحصل ونة والثاني ان يكون ب الارض والمزارع من  
 اهل العقد وهو لا يختص بكون عقد املا يصح الامن اهل الثالث بيان لانه عقد منافع لارض  
 او منافع العامل لانه للمعاينة والاعمال والرابع بيان من عليه البذرة قطعاً للمزارعة واعلام المبيوع  
 عليه هو منافع الارض ومنافع العامل الخامس ان نصيبه من البذر من قبله يستحقه عوضاً بالشروط  
 فلا بان يكون معلوماً ولا يتحقق شرطاً بالعقد السادس ان يخل بالارض بينهما وبين العامل  
 حقه لو شرط عمل بالارض من نفسه العقد لقوا التخلية والسابع لشركته في الخراج بعد لانه ينعقد شركة  
 في لانها انما يقطع هذه الشركة كان مفسداً للعقد الثامن ان يثبت البذر لصاحب الارض <sup>او</sup> قال  
 عندهما على اربعة اوجان كانت الارض من البذر الواحد البقر العمل لواحد جائزت المزارعة



لا يفرق بين العمل والملك الاستاجر حياط الخياط وانه لا يخرج من العمل والملك الواحد  
 جازم لانه استاجر الارض ببعض معلوم من الخارج فيجوز ان الاستاجر يملك الارض معلومة وان كانت الارض  
 والبذل والبقع الواحد والعمل من الخارج جازم لانه استاجر العمل بالمال المستاجر فصار كما اذا استاجر حياط  
 الخياط ثوبه بابتز او طياتا لطيق بمتز وان كانت الارض البقر الواحد البك والعمل لا يفرق باطله وهذا  
 الذي كرهه ظاهر الرواية وعلى يوسف انه يجوز ايضا لانه لو شرط البك والبقر عليه يجوز فكذا اذا شرط  
 وحده وصار كجانب العامل جدا لظاهر ان منفعة البقر ليست من جنس منفعة الارض لان منفعة الارض  
 قوية في طبعها يحصل بها النماء ومنفعة البقر صلاحية يقام بها العمل كل ذلك بخلق الله تعالى فله  
 تتجاسر فتمت ان تجعل تابعة لها بخلاف جانب العامل لانه تجاسر المنفعتان فجعلت تابعة  
 لمنفعة العامل فهنا وجهان خولم يذكرهما احدهما ان يكون البك لاهدا الارض والبقر والعمل  
 لاخراته لا يجوز لانه يمتد شركة بين البك والعمل ولم يرد به الشرع والثاني ان يجمع بين البك والبقر  
 وانه لا يجوز ايضا لانه لا يجوز عند الاطلاق فكذا عند الاجتماع والخارج في الوجهين لصاحب البك  
 في رواية اعتبار ايسار الارض عات الفاسدة وفي رواية لصاحب الارض ويصير مستقر صاحب البك قابضه  
 باتصاله بالخروج قال ولا يصح المزارعة الا على مدة معلومة لما يثبت ان يكون الخارج شائعا بينهما  
 تحقيقا للمعنى الشركة فان شرط لاهداهما فخرنا ماسما فله باطله لان به تنقطع الشركة لان  
 الارض عساهما لا يخرج الا ههنا القصد وصار كاشتراط دراهم معدودة لاحدهما في المضاربة  
 وكذا اذا شرط ان يرفع صاحب البك ريدانه ويكون الباقي بينهما نصفين لانه يؤدي الى قطع  
 الشركة وبعض معيل في جميعه بان يخرج الاقل البك وصار كما اذا شرط ارفع الخارج والارض  
 ان لا يفرق بين العمل والملك الاستاجر حياط الخياط وانه لا يخرج من العمل والملك الواحد  
 جازم لانه استاجر الارض ببعض معلوم من الخارج فيجوز ان الاستاجر يملك الارض معلومة وان كانت الارض  
 والبذل والبقع الواحد والعمل من الخارج جازم لانه استاجر العمل بالمال المستاجر فصار كما اذا استاجر حياط  
 الخياط ثوبه بابتز او طياتا لطيق بمتز وان كانت الارض البقر الواحد البك والعمل لا يفرق باطله وهذا  
 الذي كرهه ظاهر الرواية وعلى يوسف انه يجوز ايضا لانه لو شرط البك والبقر عليه يجوز فكذا اذا شرط  
 وحده وصار كجانب العامل جدا لظاهر ان منفعة البقر ليست من جنس منفعة الارض لان منفعة الارض  
 قوية في طبعها يحصل بها النماء ومنفعة البقر صلاحية يقام بها العمل كل ذلك بخلق الله تعالى فله  
 تتجاسر فتمت ان تجعل تابعة لها بخلاف جانب العامل لانه تجاسر المنفعتان فجعلت تابعة  
 لمنفعة العامل فهنا وجهان خولم يذكرهما احدهما ان يكون البك لاهدا الارض والبقر والعمل  
 لاخراته لا يجوز لانه يمتد شركة بين البك والعمل ولم يرد به الشرع والثاني ان يجمع بين البك والبقر  
 وانه لا يجوز ايضا لانه لا يجوز عند الاطلاق فكذا عند الاجتماع والخارج في الوجهين لصاحب البك  
 في رواية اعتبار ايسار الارض عات الفاسدة وفي رواية لصاحب الارض ويصير مستقر صاحب البك قابضه  
 باتصاله بالخروج قال ولا يصح المزارعة الا على مدة معلومة لما يثبت ان يكون الخارج شائعا بينهما  
 تحقيقا للمعنى الشركة فان شرط لاهداهما فخرنا ماسما فله باطله لان به تنقطع الشركة لان  
 الارض عساهما لا يخرج الا ههنا القصد وصار كاشتراط دراهم معدودة لاحدهما في المضاربة  
 وكذا اذا شرط ان يرفع صاحب البك ريدانه ويكون الباقي بينهما نصفين لانه يؤدي الى قطع  
 الشركة وبعض معيل في جميعه بان يخرج الاقل البك وصار كما اذا شرط ارفع الخارج والارض

الحقوله وان كانت الارض والبقر لواحدا الخ ولصنع المزارعة في ثلثه اوجه وقد نظم لفظ صاحب

وَقَسَدَ الْمَارِئَةُ فِي أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ رَفَعَتْ لُفْظَ صَاحِبِ رَدِّ الْحَتَامِ هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ (شُعْر)

والذي نرى في القرآن لا غير اوم ارض اربع بطلت ١٣ شرح المجلة لسليم ص ٧٥٩ ومن النامد يقصد ول تحوى  
على الاربع التي تصح فيها المزارعة والتي تفسد اثربا تصويها تعميما للفائدة وهو هذا (بقيد ٤٢٥)





لأنه لو لم يزل المزارع على ما كان عليه من الأرض حياطة حنطة قد تناثر من ثمرته فبنت وادرك فهو  
بعينه إلا ما كان قد رخصها من الخارج لأن البنت من بذرة (بقية ٤٢٧)



قوله المزارع ان يستعمله لا يثبت  
 في حق المزارع ان يستعمله لا يثبت  
 في حق المزارع ان يستعمله لا يثبت  
 في حق المزارع ان يستعمله لا يثبت

قوله المزارع ان يستعمله لا يثبت  
 في حق المزارع ان يستعمله لا يثبت  
 في حق المزارع ان يستعمله لا يثبت  
 في حق المزارع ان يستعمله لا يثبت

قوله المزارع ان يستعمله لا يثبت  
 في حق المزارع ان يستعمله لا يثبت  
 في حق المزارع ان يستعمله لا يثبت  
 في حق المزارع ان يستعمله لا يثبت

كتاب  
 المزارعة

(البقرة ٤٢٦) مشترك بينهما وينبغي للأمار ان ينصدق بالفضل من نصيبه ولو كان رب الارض سقاه وقام عليه حتى ثبت كان له ذلك لانه لم سقاه فقد استحصله فان كان لتلك الحيات قيمة كان عليه ضمانها والاشغال





[illegible]

له قوله وما الاجائرة الي قال رحمه الله واذا دفع الى رجل نخلة معايلة معفين معلومة بالنصف فهو جائز على قول من يرى جواز المزاينة وكذا ذلك معايلة الشجر والكريم والراطبة من قول علي بن ابي رافع رحمه الله تعالى ١٢ المبسوط للشئخ الاعلم الشيخ من ١٠١ ج ٢٣





بذلك في حصة العامل من الثمر لانه ليس له الحق في الضرعهم قد بينا نظير في المزارعة ولو مات العامل

فلورثته ان يقوموا عليه ان كهر ملكا ورض لان في النظر من الجانبين فان ارادوا ان يضر موه بسر اكان

صاحب الارض يمل كخياراتا الثلاثة التي يتناها وانما جميعا فالكخيار لورثة العامل لقياسهم

مقامية وهذا خلافة في حق ماله وهو ترك الثمار على الاشجار له وقت ادراكه لان يكون وراثته في الخيار

فان ورثة العامل ان يقوموا عليه كان الخيار في ذلك الى ورثة الارض على ما وصفنا قال

واذا انقضت مدة المعاملة والخارج بسر اخضر فله او الاول سواء وللعامل ان يقوموا عليها الى

ان يدرك لكن بغير اجور لان الشجر لا يجوز استيجاره بخلاف المزارعة في هذا لان الارض يجوز استيجارها

وكذلك العمل كله على العامل ههنا في المزارعة في هذا عليها ما كان له لما وجب اجور مثل الارض

بعد انتهاء المدة على العامل لا يستحق عليه العمل وههنا لا اجور فجاز ان يستحق العمل كما يستحق قبل

انتهائها قال وتفسخ بلا علة لما بينا في الاجازة وقد بينا وجوه العذر فيها ومن جملتها ان يكون

العامل سارقا يخاف عليه قسر الشفعة والتم قبل الادراك لانه يلزم صاحب الارض ضرره لم يلزمه ففسخ به

ومنها مرض العامل فاكان يضعفه عن العمل لان في الزامية استيجار الاجزاء زيادة ضرره عليها يلزمه

فيجعل ذلك عذرا ولو اراد العامل ترك ذلك العمل هل يكون عذرا فيه واثبات تأويل احدهما لا يشترط

العمل به فيكون راجحة ومن دفع ارضا بيضاء الى رجل سنين معلومة يعرف فيها شجر اعلان تكون

لا رخص والشجر بين ربا الارض والغارس نصفين لم يخرج ذلك لاشتراط الشركة فيما كان حاصلا قبل

الشركة لا يعمل به جميع الثمر والغرس لرب الارض للغارس قيمة غرسه واجزؤه فاعمل لانه

في معن قفيز الطمان ذهو استيجار بعض ما يخرج من عمله وهو نصف البستان فيفسد

كتاب المساقاة

(لقية ٤٣٠) على العمل الى ان تنضج الثمر ولا يسوغ لورثة المتوفى منعه وازامات العامل مزارعته يكون تاما مقامه فان شاء دارم على العمل ولا يسوغ لصاحب الاشجار منعه ١٢

Handwritten marginal notes at the top of the page, including the number 332.

وتعدار في الغراس لا تصالها بالارض فيجب قتلها واجزائها لا بد من خل في قيمة الغراس  
لتقوم بها نفسها وفي تخريبها طريقا حريشا في كفاية المنتهى وهذا الصواب والله اعلم

كتاب الذبائح

قال الذكاة شرط حل الذبيحة لقوله تعالى ما ذكيتهم وكان بها يميز الدم النجس من اللحم الطاهر  
وكما ثبت به الحل يثبت به الطهارة في المأكول وفيها تنبئ عنها ومنه قوله عليه السلام  
ذكاة الارض يسبها وهي ختمها بيه كالجرح ليمارس البتة والنجس واضطارية وهي الجرح في احدى موضع  
كان من البدن والثاني كالبدن عن الاول لا يصار اليه عند الجرح عن الاول ههنا لانه البدن وهذا

لان الاول عمل في اخراج الدم الثاني انقصر فيه فكيف به عند الجرح على ذلك التكليف بحسب الواسع من شرطه  
ان يكون اللحم صاحب التوحيد لما اعتقاد الاسلام ودعوى كالكفاية ان يكون لا خارج الحرم

على ما بينه ان شاء الله تعالى وذبيحة المسلم الكتابي حلال لما تلوينا لقوله تعالى وتناولوا من اهل الذنوب الذين

او تناولوا الكتاب حل لكم في كل ما كان يعقل التسمية والذبيحة ويضبط وان كان صبيبا او مجنونا او لمراة اما  
اذا كان لا يضبط ولا يعقل التسمية والذبيحة لا يحل ان التسمية على الذبيحة شرط بالنص ذلك بالقصة  
وصحة القصة ما ذكرنا والافتقار للمحتوى سواء لما ذكرنا واطلاق الكتاب ينظم الكتابي الذي والحري

والعمر والتغلب لان شرط قيام الملة على ما قال لا توكل ذبيحة الجوس لقوله عليه السلام سنواكم  
سنة اهل الكتاب غيرنا كمن ساءم لا اكل ذبايحهم ولا يدعى التوحيد فافهم الملة اعتقادا ودعوى

قال والموت لانه لا ملة له فانه لا يقر على ما انتقل اليه بخلاف الكتابي ذاتي لانه لا يقر عليه عند ما هو عليه عند الذبح لا ما قبله قال والوثني لانه لا يعتقد الملة

Handwritten marginal notes at the bottom of the page.

Extensive handwritten marginal notes on the right side of the page, including the title 'كتاب الذبائح' and various legal and theological discussions.

له قوله وذبيحة المسلم والكتابي حلال لهم والادري ان لا يفعل ولا يأكل ذبيحتهم الا لضرورة كما في الفح مغل هذا  
يعزم على الحرام في ديارنا ان ينحصر من الذبح لان النصاري من مناسا ليعرجون (بقية ٤٣٣)









وَمَنْ أَوْلَتْهُ الْإِسْلَامُ عِنْدَ الذَّبْحِ وَهُوَ قَوْلُهُ بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ مَنْقُولٌ عَنْ أَبِي عُبَّاسٍ وَضَعِي لَهَا  
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ذَكَرُوا اللَّهَ عَلَيْهِمْ أَصَوَاتٌ **قَالَ** وَالذَّبْحُ بَيْنَ الْخَلْقِ وَاللَّهَةِ وَفِي الْجَمَاعَةِ الصَّغِيرِ كَبَّاسٍ  
بِالذَّبْحِ فِي الْخَلْقِ كُلِّهِ وَسُطُهُ وَاعْلَاهُ وَأَسْفَلُهُ وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلذَّكَاةِ مَا بَيْنَ اللَّيْنَةِ وَاللَّحْيَانِ  
وَلَا يَنْهَى جَمْعَ النَّحْرِ وَالْعُرْوِ فِي حَصْلٍ بِالْفِعْلِ فَيُخَالِفُ مَا رَأَى عَلَى أَبْلِغِ الْوُجُوهِ فَكَانَ حَكْمُ الْكُلِّ سَوَاءً **قَالَ**  
وَالْعُرْوُ الْقِطْعُ فِي الذَّكَاةِ أَرْبَعَةٌ الْخَلْقُ وَالْمَرْءُ وَالْوَدَّانِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَفْكَرًا وَدَاجٍ بِمَا شِئْتَ  
وَتَحْتَ اسْمِ جَمْعٍ وَأَقْلَهُ الثَّلَاثُ فَيَتَنَاوَلُ الْمَرْءُ وَالْوَدَّانِ وَهُوَ جَمْعٌ عَلَى الشَّافِعِ فِي الْكَتْمَاءِ بِالْخَلْقِ وَالْمَرْءِ  
أَلَا أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ طَعْمُ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ إِلَّا بِطَعْمِ الْخَلْقِ فَيُثَبِّتُ طَعْمُ الْخَلْقِ بِأَقْصَا طَعْمِهِ مَا ذَكَرْنَا يَجْعَلُ  
مَا لَمْ يَكُنْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْهَا بَلْ يَشْتَرُطُ طَعْمُ جَمِيعِهَا وَعِنْدَنَا أَنْ يَطْعُمَ أَحَدُ الْكُلِّ وَأَنْ يَطْعُمَ الْكُلُّ هَذَا فَكَانَ ذَلِكَ  
عَلَيْهِ حَنِيفَةً رَمَى وَقَالَ لَا بَدَلَ مِنْ طَعْمِ الْخَلْقِ وَالْمَرْءِ وَاحِدُ الْوَدَّانِ قَالَ خُذْ اللَّهُ عَنْهُ هَكَذَا أَذْكَرَ الْقَدْرَ  
الْاِخْتِلَافُ فِي مَحْضِهِ وَالشَّهْرُ فِي كِتَابِ مَشَايِخِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنَّ هَذَا قَوْلُ أَبِي يُونُسَ حَدَّثَهُ وَقَالَ فِي  
الْجَمَاعَةِ الصَّغِيرِ أَنْ يَطْعُمَ نِصْفَ الْخَلْقِ وَنِصْفَ الْوَدَّانِ يَكُلُّ أَنْ يَطْعُمَ الْكُلَّ وَدَاجٍ الْخَلْقُ قَبْلَ الْوَدَّانِ  
وَلَمْ يَخُفْ خِلَافًا وَاخْتِلَافًا فِيهِ فَالْحَاصِلُ أَنَّ هَذِهِ حَنِيفَةٌ رَمَى إِذَا قُطِعَ الثَّلَاثُ أَيْ لَمْ يَكُنْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْهَا  
أَلَا تَرَى جَمْعَ مَا ذَكَرْنَا عَنْ مَحْضِهِ أَنْ يَكُونَ يَتَعَبَّرُ أَكْثَرُ كُلِّ فَرْدٍ وَهُوَ رَايَةٌ عَلَى حَنِيفَتِهِ لِأَنَّ كُلَّ فَرْدٍ مِنْهَا أَصْلٌ فِيهِ  
لَا تَقْصَالُهُ عَنْ غَيْرِهِ وَأَوْ رَدَّ الْأَمْرَ بِفَرْقِهِ فَيَعْتَبَرُ أَكْثَرُ كُلِّ فَرْدٍ مِنْهَا أَوْ كَيْفَ يَوْسُفُ أَنْ يَلْقَى مَقْصُودًا مِنْ طَعْمِ الْوَدَّانِ  
أَتَاهَا وَالْمَرْءُ فَيَنْبُذُ حَذْمًا عَنْ كُلِّ أَحَدٍ مِنْهُمَا بِحُجْمٍ مَالِدًا مَا الْخَلْقُ يَخَالِفُ الْمَرْءَ فَأَنَّهُ يَجْرِي عَلَيْهِ الْمَاءُ  
وَالْمَرْءُ يَجْرِي عَلَيْهِ النَّفْسُ فَلَا يَطْعُمُ مِنْهُمَا وَلَا يَحَنِيفَةُ رَمَى أَنْ يَكُونَ يَطْعُمُ الْكُلَّ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ وَأَيُّ ثَلَاثٍ قُطِعَ  
فَقَدْ قُطِعَ الْكُلُّ مِنْهَا وَمَا هُوَ الْمَقْصُودُ بِحَصْلِهَا وَهُوَ إِنْهَا زَالِ الدَّمِ الْمُسْفُوحِ وَالتَّوْحِيدِ  
لِقَوْلِهِ تَعَالَى ذَكَرُوا اللَّهَ عَلَيْهِمْ أَصَوَاتٌ

له فولد وفي الجامع الصغير لا بأس بالزيج الخ ومسلط عن الزيج اذا وقع اعلى من المقوم بان لم يبق من جهة الرأس شيء  
هل هو نكاح شرعية يحل بها المذلاخ ام لا - قلت ان الزيج فرق العقدة او تحت العقدة لا يؤشر محل المذبح





أما الكراهة فلما روي عن النبي عليه السلام أنه منعه أن يفتح الشاة إذا ذبحت وتفسيره ما ذكرناه وقيل  
 معناه أن يجلد رأسه حتى يظهر منه وجهه وقيل أن يكسر عنقه قبل أن يسكن من الاضطراب وكل  
 ذلك مكروه وهذا لأن جميع ذلك في قطع الرأس زيادة تغيب الحيوان بلا فائدة وهو منه عنه  
 والحاصل أن فيه زيادة لا يلائم الاحتياج إليه الذكاة مكروه ويكره أن يجزأ به يريده ذبحه بوجهه  
 إلى الذبح وأن يفتح الشاة قبل أن تبرد يغني تسكن من الاضطراب وبعده لا اله فلا يكره التمتع والشاة لا  
 يكون

أن الكراهة لم تكن في زيادة الكلاله قبل الذبح وبعده فلا يوجب التحريم فلما قال كل ذبيحة **قال** الذبح  
 الشاة في ما فيه حتى قطع العروق لم يجلد الموت بما هو ذكاة ويكره لأن زيادة الكلاله من جهة قصار  
 فكما سأل من روي أن الكلاله أكثر

كما إذا جرحها ثم قطع الأوداج وان ماتت قبل قطع العروق لم يجلد الموت بالذبح **قال** وما استأنس  
 من الصيد فلكأنه الذبح ما وقع من النعم فذكاة العروق لا يوجب ذكاة الاضطراب أيضا البعد العروق ذكاة  
 بيان

الاختيار ما هو العروق في الوجه والذبح والذبح إذا ما روي من التمتع يوجب ذكاة الاختيار لما بيننا  
 وقال لك لا يجلد ذكاة الاضطراب في الوجهين لأن ذلك نادر ونحن نقول لمعتبر حقيقة العروق وقد تحقق  
 في الذبح أن ذكاة العروق في الوجهين لا يوجب ذكاة الاضطراب في الوجهين لأن ذلك نادر ونحن نقول لمعتبر حقيقة العروق وقد تحقق

فصل في البدل كية وانما نسلم البدل هو الذبح في الكتاب يطلق فيما توحيش من التمتع عن ذكاة الشاة إذا ذبحت  
 في الصلح فذكاة العروق في المصالح العروق لا يوجب ذكاة الاضطراب في الوجهين لأن ذلك نادر ونحن نقول لمعتبر حقيقة العروق وقد تحقق

والمصروف غيره سواء في البقرة والبغلة لا يوجب ذكاة الاضطراب في الوجهين لأن ذلك نادر ونحن نقول لمعتبر حقيقة العروق وقد تحقق

العروق الصلح كذا إذا كان لا يقدح على أخذه حتى لو لم يمسح عليه وهو يري الذكاة حل **قال** الاستحباب  
 أي المصروف وغيره

الابل التي فأن بها جاز ويكره المستحب في البقرة والغنم الذبح فان شجرها جاز ويكره أما الاستحباب في موافقة  
 السنة المتوارثة ولا اجتماع العروق فيها في الذبح وفيها في الذبح والكراهة لمخالفة السنة وهي  
 أي الذبح

كتاب  
الذبايح

الذبح هو قطع العروق في الوجهين والذبح إذا ما روي من التمتع يوجب ذكاة الاختيار لما بيننا  
 وقال لك لا يجلد ذكاة الاضطراب في الوجهين لأن ذلك نادر ونحن نقول لمعتبر حقيقة العروق وقد تحقق  
 في الذبح أن ذكاة العروق في الوجهين لا يوجب ذكاة الاضطراب في الوجهين لأن ذلك نادر ونحن نقول لمعتبر حقيقة العروق وقد تحقق

له قوله والصلح كذا إذا كان لا يقدح على أخذه صاعه بمنزلة الصيد الفندري الصنفية ص ٢٨٥ ج ٥ وتفرع هذه المسئلة  
 من المادة الامور بقاصرها المجلة

[illegible][illegible]

له قوله وله انما حصل من الجواب ان العترة على قول ابي حنيفة تحصيله انما اشار اليه دعاء الهواية كما علمت من حنيضة وقد افقت  
 الممنون على هذا ۱۱



له قوله ثم قيل الكراهة عنده لأخيه تحريم الخ حتى عن عبد الرحيم الكرميني أنه قال كنت مشرودا في هذه المسئلة فرأيت إباحة  
في النام يقول في حر كراهة تحريم يا عبد الرحيم ١٢ مجمع الاقراص ٥١٣ ج ٢

المادة اكل از هذا سبب الموت  
طاف وان كان ظهره من فوق



له قوله كتاب الاصحية التي وجدت في ذلك قوله تعالى فصل لربك واعمر واخر الاصحية والامر ليقضي الوجوب في قوله عليه السلام ضجروا امر وقوله فاخا سنة ابيكم ابراهيم اي طريقتهم فالتسعة البليغة في الدين وذلك لا ينبغي الوجوب (بقية ١٤٤٢)

(بقية ٤٤١) ولا حجة في قوله عليه السلام لم يكتب عليكم ما نأفون بائنا غير مكتوبة بل هي واجبة فالمكتوب ما يكون فرضا  
يكفر جاحده فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مخصصا بكون الاضحية مكتوبة عليه كما قال ١٢  
المعبر بالشمس الا ان الشمس الخمس من ١٢



كتاب الاضحية  
 في بيان حكمها وفضلها  
 من كتاب الاضحية  
 في بيان حكمها وفضلها  
 من كتاب الاضحية  
 في بيان حكمها وفضلها

بالقياس من كذا اذا كان نصيبا من السبع لا يجوز عن الكل لعدم صف القربة في البعض  
 وسنينة ان شاء الله تعالى قال مالك رحمه الله تجوز عن اهل بيت واحد ان كانوا اكثر من سبعة ولا تجوز عن  
 اهل بيتين ان كانوا اقل منها لقوله عليه السلام على كل اهل بيت في كل عام اضحية وعتيقة قلنا المراد منه  
 وانما علم قديم اهل البيت لان السار له يؤيده ما روي على كل مسلم في كل عام اضحية وعتيقة ولو كانت  
 البنية بين اثنين فيصين تجوز في الاضحية لما جاز ثلثة الاسباع جاز نصف السبع تبعاله واذا جاز  
 على الشركة فقسمة اللحم بالوزن لا به موزون لو اقتسموا جزاء فلا يجوز الا اذا كان مع شيء من الكراع والجلد  
 اعتبارا بالبيع ولو اشترى بقره يري ان يضي بها عن نفسه ثم اشرك فيها ستة معه جاز استحسانا  
 في لقياس لا يجوز وهو قول فرقة لانه اعادها للقربة فيمنع عن بيعها تمولا ولا اشرك هذه صفة وجه  
 الاستحسان انه قد يجد بقره سمينة يشترها ولا يظفر بالشركاء في البيع انما يطلبهم بعده فكانت  
 الحاجة اليه سنة فجزاها فعلا لم يخرج قداما لمكان بالشركاء في التضيعة لا يمنع البيع ولا احسان ان يفعل  
 ذلك قبل الشراء ليكون بعد عن الخلاء وعن صورة الرجوع في القربة وعن حنيفة رحمه الله الاشراك  
 بعد الشراء لما بينا قال وليس على الفقير والمسافر اضحية لما بينا وابوبكر وعمر كانا لا يضحيان  
 اذا كانا مسافرين وعن علي رضي الله عنه المسافر جمعة ولا اضحية قال ووقت الاضحية يخل  
 بطول الفجر من يوم النحر الا انه لا يجوز لاهل الامصار ان يجتمعوا يصلي الامام العبد فاما اهل السواد  
 فيذبحون بعد الفجر والاصل فيه قوله عليه السلام من ذبح قبل الصلوة فليعد ذبيحة ومن ذبح  
 بعد الصلوة فقد قرب نسكه واصاب سنة المسلمين قال عليه السلام ان اول نسكنا في هذه اليوم  
 الصلوة الاضحية غيران هذا الشرط في حق من عليه صلوة وهو الصلوة اهل السواد

في بيان حكمها وفضلها  
 من كتاب الاضحية  
 في بيان حكمها وفضلها  
 من كتاب الاضحية  
 في بيان حكمها وفضلها  
 من كتاب الاضحية  
 في بيان حكمها وفضلها  
 من كتاب الاضحية  
 في بيان حكمها وفضلها

كتاب  
 الاضحية

له قوله وابوبكر وعمر رضي الله تعالى عنهما كانا لا يضحيان الخ وما روي عنهما من انهما لم يضحيان في حال العسار  
 بخاتمة ان يراها الناس واجبة على المعسر من ١٢ المبسوط ص ٩ ج ١٢

له قوله ان كان اوجب على نفسه الخ ولو نذر ان يصحى لبشاة رذال في ايام الخ وهو موقوف عليه ان يصحى لبشاة عند اشاة لاجل  
النذر وشاة بايجاب الشرع ابتداء الا اذا عني به الاجبار عن الواجب عليه بايجاب الشرع ابتداء (بقية ٢٤٥)





3

مکافین ۱۲ تفاوت ۱۲

شاخ ۱۲۱

لأن أنظرن لما يتعلق به عضو ١٢

سراج النبی بہا نوالہ اولیٰ علیہ السلام مغرب

خارش ۱۱

ہم باطل سلسلہ و نادانانہ بن ۱۲م

55

بعد از جواز

عن أبيه ١٢

اسی بالستر ۱۲

المشرف  
المستضيف

است و در آنکه

۷۳

مجلس شورای اسلامی

\_\_\_\_\_

150

پیشہ و سرگرمی

كُذِّبَ فَمَتَّعِينَ الْآلِشَا

الطلاق والعنف للهما تعمل الاضرار في صدور بني حكم بينهم وبين ربهم عن شانهم ولولا

از





[illegible]



والقرينة اقيمة بانتيه بخلها ما اذا لم يجوز شي لان له ليس من هل الذكاة فكان افسادا قال  
واذا غلط جراح في كل احدتها اضحية الاخر اجزى عنها ولا ضمان عليها وهذه الاستحسان واصل  
هذان من دمج اضحية غيره بغير اذنه لا يحل له ذلك وهو ضامن لقيمتها ولا يجوز له من الاضحية  
في القياس وهو قول فرقة ولا استحسان من دمجها على الذبح هو لنا وجه القياس انه دمج شاة غيره  
بغيره فيضم كذا دمج شاة اشتراها القضاة جلا استحسانا فيها تعينت للذبح لتعينها للاضحية  
حتى يجب عليها ان يذبح بها بعينها في ايام النحر يكره ان يتبدل بها غيرها فصار المالك مستعينا بكل من يكون  
اهلا للذبح اذ ناله كلاله لا مما تقوت بعض هذه الايام وعساه يعجز عن اقامتها العوارض فصار  
كما اذا دمج شاة شاة القضاة جلا فان قيل يفوته امر مستحب وهو ان يذبحها بنفسه  
او يشهد الذبح فلا يرضى قلنا يحصل استحسانا اخر فيكون مضمنا لما عينه فكونه معقولا فيرضيه  
واعلم اننا حملنا هذه المسائل استحسانية وهي ان يذبح لحم غيره او لحم حنطية او رفع حنطية  
فانكسر او حمل على اذنه فغطيت كل ذلك بغير المالك يكون ضامنا ولو وضع المالك اللحم  
في القدر والقهق على الكانون والخط تحتها وجعل الحنطة في الدرف ويطيب الدابة عليه ورفع الحجر واما الهات  
نفسه او حمل على اذنه فسقط في الطريق فاوقد هو النار فيه فطبخه او ساق الدابة فطبخها او اعانته على دفع  
الحجر فانكسر فيما بينهما او حمل على اذنه واسقط فغطيت كما يكون ضامنا في هذه الصور استحسانا ولو جلا  
دلالة ان ثبت نقول في مسائل الكتاب في كل منها اضحية غير بغير اذنه حتى يخافه خلافه في بعينها وبيان  
فيها القياس استحسانا كذا ذكرنا فيما قبل كل واحد منها مسلوخة من صاحبها لا يضمنه كونه كيلة فيما فعل كلاله  
فان كلاله كلاله علما فيعمل كل واحد منهما صاحبه ويحرم كلاله لو اطمعه في الابتداء يجوز وان كان  
مصلحة

كتاب  
الاضحية

(نبيه ٤٤٨) قدرا حقيقة وان لزوم الشاة عليه بايجاب الشرع اما اذا اطلق ولم يحدد الاخبار  
او كان قبل ايام النحر او كما معبراً فاليسر فيها مانه وان لم يمت شاة اخرى بالقتل لكنها لم تكن واجبة قبل  
بل الواجبة غيرها فمصر نذر حقيقة ١٢ رد المحتار ص ٢٢٥ ج ٥ (١) ٢٣٤ ج ٥





[illegible][illegible]

(بقية ٤٥٠) أو يأكل ما استغنى منه إلا أن يكون غير يأكل ما تركه فلا بأس به في اختاره رغبنا دون رغب ومن أكرام الخبر أن لا ينظر الأرام إذا حضر وأن لا يترك لقمة سقطت من يده فانه صرف بل ينبغي أن يتدق بما (بقية ٤٥٢)





٧٥٣

[illegible]

من اكل قمامة لم يمسحها تبارك له القمامة اعطاك الله من انراك اعطيتك من الشيطان ربي رواية هذا استغفرت له القمامة (قبة) (٤٥٤)

(البقيّة ٤٥٢) صرّت خراف وهو محلّ الخي وبكره المسكوت حالة الذكل لانه تشبه بالجورس ويتعلم بالمعروف وتعال عليه السلام

١٨  
له وكذا الاصل في قيل مسجما بالمندبل، وتماه في الدور المنقح او الزائري، وغرها ١٢ الدور من المختار ص ٢٣٩ ج ٥



قال ويكره ان يلبس لذكور من الصبيان الذهب والحديد

[illegible]





وَيُظِلُّ الرَّجُلَ مِنَ الرَّجُلِ إِلَى الْجَمِيعِ بَدَنَهُ إِلَّا لَيْلًا فَإِنَّهُ يَكُونُ عَيْنَهُ اسْتِغْنَاءً  
فَإِنَّهُ يَكُونُ عَيْنَهُ اسْتِغْنَاءً

[illegible]

(بقية ٤٥٦) في تفسير الآية والاعتماد ان عدم كون هذه الثلاثة بحرة في الملوحة لان النظر مطلقا لان بين الحرة كلمة حرة  
لا يحل ان يخرج اليه من هذا الا بحرة لا بالحاجة ونحوها انتهى - اقول هذا هو الاقرب (بقية ٤٥٨)

[illegible]

عَوَّةُ الرَّجُلِ مَا بَيْنَ الرُّكْبَتَيْنِ رَوَى مَا ذُو سُرَّتِهِ حَتَّى تَجَاوِرَ رُكْبَتَهُ بِهَذَا ثَبَتَ أَنَّ السُّرَّةَ لَيْسَتْ  
أَوْجُهَ الْمَرْأَةِ وَغَيْرُهَا  
بَعْدَ خِلَافِ مَا يَقُولُ أَبُو عَصَمَةَ وَالشَّافِعِيُّ جَمَعَهُمَا اللَّهُ الرُّكْبَتَيْنِ عَوَّةً خِلَافَ مَا قَالَهُ الشَّافِعِيُّ وَالْفَخْرِيُّ عَوَّةً  
خِلَافَ مَا صَحَّ الظُّوْهُرُ مَا ذُو السُّرَّةِ إِلَى مَتْنِ الشَّعْرِ عَوَّةً خِلَافَ مَا يَقُولُهُ الْأَمَامُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدٌ  
أَبْنُ الْفَضْلِ الْكَارِي مَعْتَمِدًا فِيهِ الْعِيَادَةُ لِأَنَّهُ لَا مَعْتَبَرَ بَيْنَهُمَا مَعَ النَّصِّ بِخِلَافِ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ رَوَى  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ لِرُكْبَتَيْنِ مِنَ الْعَوَّةِ وَأَبْدَى كَحَسَنِ بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا  
سُرَّتَهُ فَقَبَّلَهَا أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَحَرِّهِ وَارْتِخَاكَ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْفَخْرَ  
عَوَّةٌ وَلَئِنْ الرُّكْبَتَيْنِ مِلْتَقَ عَظْمِ الْفَخْرِ وَالسَّاقِ فَاجْتَمَعَ الْحَرَمُ وَالْمَبِيعُ فِي مِثْلِهِ يَغْلِبُ الْحَرَمُ وَحُكْمُهُ  
الْعَوَّةُ فِي الرُّكْبَتَيْنِ أَحَقُّ مِنْهُ فِي الْفَخْرِ وَالْفَخْرُ أَحَقُّ مِنْهُ فِي السُّوَاءِ حَتَّى أَنْ كَاشَفَ الرُّكْبَتَيْنِ يُشْكِرُ عَلَيْهِ  
يُرْفِقُ وَكَاشَفَ الْفَخْرَ يُعْتَفُ عَلَيْهِ وَكَاشَفَ السُّوَاءَ يُؤْذِيَانِ لِحْجٍ وَمَا يَبَاحُ النَّظَرُ إِلَيْهِ لِلرَّجُلِ  
مِنْ الرُّجُلِ بِإِباحِ الْمَسِّ لِأَخِيهِمَا يَلِيسَ بِعَوَّةٍ سِوَا **قَالَ** وَيُجِزُ الْمَرْأَةُ أَنْ تَنْظُرَ مِنَ الرُّجُلِ إِلَى مَا يَنْظُرُ  
الرَّجُلُ مِنَ الْمَرْأَةِ أَمِنَتْ الشَّهْوَةَ لَا سِوَا الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فِي النَّظَرِ إِلَى مَا لَيْسَ بِعَوَّةٍ كَالثِّيَابِ وَالِدَوَابِّ  
وَفِي كِتَابِ الْخَنْثَى مِنْ الْأَصْلِ أَنْ تَنْظُرَ الْمَرْأَةُ إِلَى الرَّجُلِ الْأَجْنَبِيِّ بِإِزَالَةٍ تَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى مُحَارَمَةٍ لِأَنَّ النَّظَرَ  
إِلَى خِلَافِ الْجَنَسِ غَلْظُ فَانْ كَانَ فَلَغْلَهَا شَهْوَةٌ أَوْ أَكْبَرُ أَهْمَانَهَا تَشْتَهَى وَشَكَّتْ فِي ذَلِكَ لَيْسَتْ بِهَا  
أَنْ تَغْضُ بَصَرَهَا وَلَوْ كَانَ لِنَظَرِهَا إِلَى الرَّجُلِ إِلَيْهَا وَهِيَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ لَمْ يَنْظُرْ هَذَا الشَّابِرُ  
إِلَى التَّحْرِيمِ وَوَجْهَ الْفَرْقِ أَنَّ الشَّهْوَةَ عَلَيْهِنَ غَالِبَةٌ وَهِيَ كَالْمُتَحَقِّقِ اعْتِبَارًا فَإِذَا شَتَّهَ  
الرَّجُلُ كَانَتْ الشَّهْوَةُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ مَوْجُودَةً وَلَا كَذَلِكَ إِذَا شَتَّهَتِ الْمَرْأَةُ  
لِأَنَّ الشَّهْوَةَ غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي جَانِبَيْهِ حَقِيقَةً وَاعْتِبَارًا فَكَانَتْ مِنْ جَانِبٍ وَاحِدٍ

[illegible][illegible]

(بقية ٤٥٧) إلى الطبع ولو كان القاضي شافعي المذهب لأنه لا يأمن الرجل من الشهرة في النظر إليها يراد عليه ولقد سميت به وهم بها ومن سرق الآية ليقضى الظاهر هذه الأعضاء الثلاثة مطلقاً (الاحتاج إلى النظر القاضي) (بقية ٤٥٩)



159

تصور لوجہ حارمہ بخلا نظر ہائے الرجال ان الرجال یجانبون فی زیادۃ الانکشاف

[illegible][illegible]

الوجه والرأس والصدر والساقين والعُضدين ولا ينظر إلى ظهرها وبطنها

وَفِيهَا وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى وَالَّذِينَ لَا يَلْعَنُونَ أَهْلَهُمْ الْأَيَّةُ وَالْمَرَادُ وَاللَّهُ

علمه اضع الزندك و... افكرنا فوالله اني لو لم نجد...

*[Handwritten signatures and notes at the bottom of the page.]*

والقدمه ان كل مواضع الزينه بخلاف الظهور البطيخ والتمحله نهاليسست مواضع الزينه

ولأن البعض دخل على البعض من غير استئذان واحتشام المرأة في بيتها في شيا<sup>ب</sup> مهنها

عادة فلو حرم النظر الى هذه المواضع ادعى الحرج وكذا الرغبة تقل للحمة المودة فقلما يشتهر

خلاصه اخبار و احوال از روزهای گذشته

[illegible]

٢٣٢ ص ١٢ الفتح الربيعي ص ٢٠٧ ج ٢

اَوْ سَفَاحٍ فِي لَامَعٍ مَا بَيْنَا قُلْ وَلَا تَأْسُ بِانْ يَسَّرَ لَكِ الْيُسْرَىٰ اِنَّ يَنْظُرُ اِلَيْهِ مِنْهَا لِيَتَحَقَّقَ الْحَاجَةُ اِلَىٰ ذَلِكَ  
 اِي الْعَدُوِّ فِي مَقْتَرِهِ ١٢٥ مِّنْ اِي سَنَ ذَوَاتِ مَارِسَةٍ

النظر إلى الشهوة متكاملة لا إذا كان يخاف عليها أو على نفسه الشهوة فحينئذ لا ينظر ولا يمس  
إلى وجهها وكفها ١٢ مستشار من قوله ولا بأس الخ ١٣ م ١٤ أي على ذوات المحارم ١٥

بذات المحارم اغلظ فيجتنب ولا يناسج الخلوة والمسافرة بهن لقوله عليه السلام لا تسافر  
اي ذوات المحارم ١٢

رجل امرأة ليس منها بسبيل فان ثلثها الشيطان المراد اذا لم يكن محرما فلن اجتمع الكلا و كاب

فان خاف على نفسه او عليها اتقنا او ظنا وشكا فليجتنب ذلك بمجهدة فان امكنها الركوب  
 حمد الله عليه وسلم

وان لم يجد الثياب يدفع الشهوة عن قلبه بقدر الامكان **قال** وينظر الرجل من ملوكة  
اي القعد يرى في محققه ما غش

وہی فی ثیاب مہنتہا فصا و جالہا خارج البیت فی حق الا جانب کمال المرأة

عَلَاهَا بِالذِّمَّةِ وَقَالَ لَتِي عَنْكَ الْكَفَارُ يَا ذَلِيلًا تَنْتَشِبُ تَهِينًا بِالْكَرْثِ وَلَا يَحِلُّ النَّظْرُ إِلَى بَطْنِهَا

تو و عالم بنی  
بنا بیک  
الله تو را  
را فانی کن  
کن عمر ایس  
کوران کن  
کن سکون  
کن فکر الی یزید  
بنده را  
پیش من  
نور و باغ  
الطین است  
لا اله الا الله

[illegible]





[illegible][illegible]

**والمراد بالذم الإماء قال سعيد والحسن وغيرهما لا تغتركم سورة النور فانها في الأناث دون**  
**الذكور قال** ويعزل عن أمته بغيراذنها ولا يعزل عن زوجته إلا باذنها لأنه عليه السلام  
عطف أي القدر كان في نفسه من عطف  
نحى عن العزل عن الحرة إلا باذنها وقال لمولى أمه اعزل عنها إن شئت ولأن الوطى حق الحرة  
رأوا ابن أجرة عن عمر بن الخطاب رت  
قضاء للشهوة ونحصيلاً للولد ولهذا تجوز في الحب والعنة ولاحق للإمامة في الوطى  
فلهذا لا ينقص حق الحرة بغيراذنها ويستبد به المولى ولو كانت تحت أمه غيره  
الرزوج ١٢ ابن يزل عنها ١٢ يغرد ١٣ أي بالعزل ١٤  
فقد ذكرناها في النكاح **فصل في الاستبراء وغيرها قال** ومن اشترى جارية فانه  
لا يقربها ولا يمسسها ولا يقبلها ولا ينظر إلى فرجها بشهوة حتى يستبرئها والاصل فيه قول  
عليه السلام في سبائها وطاسرها لا توطأ كخبال حتى يضع حملهن ولا الخيال حتى يستبرئ  
بحيضه أفاد وجوب الاستبراء على المولى ودل على السبب في المسبية هو استحسان  
المالك واليد لأنه هو الوجود في مود النص هذا لأن الحكمة فيه لتعرف عن براءة الرحم صيانة للمياه  
الحترمة عن الاختلاط والأنساب عن الاشتباه وذلك عند حقيقة الشغل أو توهم الشغل  
بما محترم وهو أن يكون الولد ثابت النسب يجب على المشتري لأعلى البائع كل العلة الحقيقية  
إرادة الوطى والمشتري هو الذي يريد دون البائع فيجب عليه غيرة إرادته أمر  
مبطن فيدار الحكم على دليلها وهو التمكن من الوطى والتأكد اغايبت بالملاك واليد  
فانصب سببا وأدير الحكم عليه ليسيرا فكان السبب استحداث ملك الرقبه  
المؤكد باليد وتعدى الحكم إلى ساثر أسباب الملك كالشراء والهبة  
والوصية والميراث والخلع والكتابة وغير ذلك وكذا يجب على المشتري



من مال تصبي من امرأة ومن المملوك ومن لا يحل له وطبها وكذا اذا كانت المشتراة بكر الموطأ  
التحقق السبب اذا كان لا يحل له وطبها وكذا اذا كانت المشتراة بكر الموطأ  
لا يجوز ابا الحيضة التي اشترها في شاتها ولا بالحيضة التي حاضتها بعد الشراء او غيره من  
اسباب الملك قبل القبض ولا بالولادة الحاصلة بعد قبض القبض خلافا لابي يوسف رده لان  
السبب استحداث الملك اليد الحكم لا يسبق السبب كذا لا يجوز ابا الحصول قبل الاجازة  
في بيع الفضول وان كانت في المشتري كذا بالحصول بعد القبض في الشراء الفاسد قبل ان يشتريها  
شراء صحيحا ما قلنا ونجى في جارية للمشتري فيها شقص فاشترى الباقي لان السبب قد انقضت الحكم  
فبما انقضت العلة ويجوز ابا الحيضة التي حاضتها بعد القبض هي محسوبة او مكاتبة بان كاتبها بعد  
الشراء فاسلمت الجوسية او غيرت المكاتبة لوجودها بعد السبب هو استحداث الملك واليد هو  
مقتضى العمل كحرمة المانع كما في حالة الحيض ولا يجب الاستبراء اذا رجعت الأبقرة او رقت  
المغصوبة او المواجزة او قذرت الرهونة لانعدام السبب هو استحداث الملك واليد وهو  
سبب تعين فادبر الحكم عليه جودا وعد ما وكما نظائر كثيرة كتبناها في كفاية المنته قد اثبت  
وجوب الاستبراء حرط لوطي حرط الداعي فضاها اليه لاحتمال وقوعها في غير الملك على اعتبار ظهور  
الحبل ودعوة البائع بخلاف الحائض حيث لا يتم الداعي فيها لانه لا يتحمل الوقوع في غير الملك  
ولانه مان نفرة فالطلاق في الداعي لا يفضي الى لوطي الرغبة في المشتراة قبل الدخول  
اصدق الرغبات فتتضم اليه ولم يذكر الداعي في النسبية وعن محمد انها لا تحرم لانها  
لا تتحمل وقوعها في غير الملك لانه لو ظهر ما حبل لا تصح دعوة الحربي بخلاف المشتراة على ما بينا

من مال تصبي من امرأة ومن المملوك ومن لا يحل له وطبها وكذا اذا كانت المشتراة بكر الموطأ  
التحقق السبب اذا كان لا يحل له وطبها وكذا اذا كانت المشتراة بكر الموطأ  
لا يجوز ابا الحيضة التي اشترها في شاتها ولا بالحيضة التي حاضتها بعد الشراء او غيره من  
اسباب الملك قبل القبض ولا بالولادة الحاصلة بعد قبض القبض خلافا لابي يوسف رده لان  
السبب استحداث الملك اليد الحكم لا يسبق السبب كذا لا يجوز ابا الحصول قبل الاجازة  
في بيع الفضول وان كانت في المشتري كذا بالحصول بعد القبض في الشراء الفاسد قبل ان يشتريها  
شراء صحيحا ما قلنا ونجى في جارية للمشتري فيها شقص فاشترى الباقي لان السبب قد انقضت الحكم  
فبما انقضت العلة ويجوز ابا الحيضة التي حاضتها بعد القبض هي محسوبة او مكاتبة بان كاتبها بعد  
الشراء فاسلمت الجوسية او غيرت المكاتبة لوجودها بعد السبب هو استحداث الملك واليد هو  
مقتضى العمل كحرمة المانع كما في حالة الحيض ولا يجب الاستبراء اذا رجعت الأبقرة او رقت  
المغصوبة او المواجزة او قذرت الرهونة لانعدام السبب هو استحداث الملك واليد وهو  
سبب تعين فادبر الحكم عليه جودا وعد ما وكما نظائر كثيرة كتبناها في كفاية المنته قد اثبت  
وجوب الاستبراء حرط لوطي حرط الداعي فضاها اليه لاحتمال وقوعها في غير الملك على اعتبار ظهور  
الحبل ودعوة البائع بخلاف الحائض حيث لا يتم الداعي فيها لانه لا يتحمل الوقوع في غير الملك  
ولانه مان نفرة فالطلاق في الداعي لا يفضي الى لوطي الرغبة في المشتراة قبل الدخول  
اصدق الرغبات فتتضم اليه ولم يذكر الداعي في النسبية وعن محمد انها لا تحرم لانها  
لا تتحمل وقوعها في غير الملك لانه لو ظهر ما حبل لا تصح دعوة الحربي بخلاف المشتراة على ما بينا

كتاب الكراهية

اذ كانت ارضه  
 اذ انشئت من تحت  
 فوضعت تحتها  
 لان عند موت الملك  
 بين ورجلها  
 الاستار وقت  
 بعد موتها  
 العلم ان  
 الامور  
 فان العلم  
 جود الواعظ  
 وكراديجوز  
 بالاسير  
 حاله  
 سب الفضل

[illegible][illegible][illegible]

ایقرام



كتاب الكواهية

[illegible]

لعله قوله وقال الجابريوسف؟ لا بأس بالتقيل الخ التقبيل على خمسة أوجه قبلة العودة للرد على الحذر وقبلة الرحمة لوالده على الرأس

في قوله لا يبيح بيع المحلوط هو المراد به الخ قال ولا يبيح ان يخلطها بغيره  
 في قوله لا يبيح بيع المحلوط هو المراد به الخ قال ولا يبيح ان يخلطها بغيره  
 في قوله لا يبيح بيع المحلوط هو المراد به الخ قال ولا يبيح ان يخلطها بغيره  
 في قوله لا يبيح بيع المحلوط هو المراد به الخ قال ولا يبيح ان يخلطها بغيره

حين قدم من الحبشة وقيل بين عينيه وكهما ماروى عن النبي عليه السلام في عذر الكافة  
 وفي المعاقبة وعن الكافة وهي المتقيل ما رواه محمود على ما قبل التبريد قالوا الخلاف في

المعاقبة في الزل واحد ما اذا كان عليه فيصل وجبة فلا بأس بها لا يجمع وهو الصحيح قال لا بأس  
 بالمصاحفة لانه هو المتوارث قال عليه السلام من صاغ اخاه المسلم وحرك يده توارث

ذنوبه **فصل في البيع** قال لا بأس ببيع السرقة وبكره بيع العذرة وقال الشافعي  
 لا يجوز بيع السرقة بصلاته نجس العين فشابه العذرة وجله المينة قبل الدباغ وتلقاه منتفع

لانه يملك في الاراضى لاستكثار الرزق فكان لا والمال محل للبيع بخلاف العذرة لانه ينتفع بها  
 مخلوطا ويجوز بيع المخلوط هو الممزج عن محله وهو الصحيح وكذا يجوز الانتفاع بالمخلوط لا بغيره المخلوط

في الصحيح والمخلوط بمنزلة زيت خالطته النجاسة **قال** ومن علم تجارية اخاه لرجل فرأى  
 اخيه يبيعها وقال في نفسه صاحبها يبيعها فانه يبيعه ان يبتاعها ويطلبها لانه اخبر بخبر صحيح

لا منازع له قول الواحد في المعاملات مقبول على من يصفى كان ممن قبل وكذا اذا قال  
 اشترتها منه او هبها لي وتصديق بها على لما قلنا وهذا اذا كان ثقة وكذا اذا كان

غير ثقة واكبر رايه انه صادق لان عدالة المخبر في المعاملات غير لازمة للحاجة على  
 ما رواه ان كان اكبر رايه انه كاذب لم يسمع له بان يتعرض بشئ من ذلك لان اكبر الراى يقام

مقام اليقين وكذا اذا لم يعلم انهما فلان ولكن اخبره صاحب اليد انهما فلان انه وكله  
 ببيعها واشترها منه والمخبر ثقة قبل قوله وان لم يكن ثقة يعتبر اكبر الراى لان

اخباره حجة في حقه وان لم يخبره صاحب اليد بشئ فان كان عرفها  
 صاحب اليد

في قوله لا يبيح بيع المحلوط هو المراد به الخ قال ولا يبيح ان يخلطها بغيره  
 في قوله لا يبيح بيع المحلوط هو المراد به الخ قال ولا يبيح ان يخلطها بغيره  
 في قوله لا يبيح بيع المحلوط هو المراد به الخ قال ولا يبيح ان يخلطها بغيره  
 في قوله لا يبيح بيع المحلوط هو المراد به الخ قال ولا يبيح ان يخلطها بغيره





[illegible]

كتاب  
 هدية  
 القاطن التي جعلت للعلماء  
 فاشترى الخاضع اليه من جميع  
 من سبيلهم من قديم القاطن  
 كلف  
 القاطن الذي جعل للعلماء  
 الطاهر السبط بن عبد الله  
 لان الناس في جميع  
 لم يلبسوا في جميع  
 بالناس  
 قبل العلم في جميع  
 اسعدني ذلك في جميع  
 الاباء من جميع  
 وهو المودع في جميع  
 لا يخرج من جميع  
 قاله في جميع  
 رسول الله

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

فثبت المنازع بالظاهر بخلاف ما إذا كانت المنكوحة صغيرة فأخبر الزوج انها ارتفعت  
من جهة واحدة حيث يقبل قول الواحد فيلأن القاطع طاروا الاقدام الاول لا يدل على انعقاد  
فلم يثبت المنازع فافترقا وعلى هذا الكفر يدور الفرق ولو كانت جارية صغيرة لا تعتبر  
نفسها في رجل يدعي انها له فلما كبرت لقيها رجل في بليد آخر فقالت انا حرة الاصل ليس عليه  
ان يتزوجها التحق المنازع وهو اليد بخلاف ما تقدم **قال** واذا باع المسلم خيرا واخذ ثمنه لوعلى  
دين فانه يكره لصاحب الدين ان يأخذ منه ان كان بائع نصرانيا فلا بأس به والفرق ان البيع  
في الوجه الاول قبل ان يخرج ليس على متقوه في حق المسلم فيه الثمن على ملك المبيع فلا يعمل  
من البائع والثاني صح البيع لانه مال متقوه في حق الذي فملكه البائع فيجوز اخذ منه **قال**  
ويكره الاحتكار في اقوات الادميين البهائم اذا كان في بلد يضر الاحتكار باهلها وكذلك  
التلفق فاما اذا كان لا يضر فلا بأس به والاصل فيه قوله عليه لسلام الجالب من روى الاحتكار ملغى  
ولانه تعالى به حق العامة وفي الامتناع عن البيع ابطال حقهم وتضييق الامر عليه فكذا كان  
يضره في ذلك بان كانت البلدة صغيرة بخلاف ما اذا لم يضر بان كان لمصر كبر لا يجنب ملكه  
من غير اضرار بغيره وكذا التلفق على هذا التفصيل لان النبي عليه السلام نهى عن تلفق الجلب  
وعن تلفق الزكبان قالوا هذا اذا لم يلبس المتلفق على التجار صغير البلدة فان لبس فهو مكروه  
في الوجهين لانه غادره تخصيص الاحتكار باقوات كالحنطة والشعير والتبن والقث  
قول ابي حنيفة روى وقال ابو يوسف روى كل ما اضر بالعامة حبسه فهو احتكار  
وان كان ذهباً او فضة او ثوباً وعن محمد روى انه قال لا احتكار في الثياب  
شاملة ١٢

عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لا تبيعوا رجلين ابدا حتى يخرجا من ايمانكما  
 انهما اذا اختلفا في امر كانا على الحق  
 فاما اذا اختلفا في حق كانا على الباطل  
 عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لا تبيعوا رجلين ابدا حتى يخرجا من ايمانكما  
 انهما اذا اختلفا في امر كانا على الحق  
 فاما اذا اختلفا في حق كانا على الباطل  
 عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لا تبيعوا رجلين ابدا حتى يخرجا من ايمانكما  
 انهما اذا اختلفا في امر كانا على الحق  
 فاما اذا اختلفا في حق كانا على الباطل



فأبو يوسف اعتبر حقيقة الضرر إذ هو المؤثر في الكرامة وأبو حنيفة اعتبر الضرر للمعروف المتعارف  
فالمدة إذا قصر لا يكون حثا والعدو الضرر إذا طالت يكون حثا كما مكروها لتحقق الضرر  
ثم قيل بمقدرة باربعين يوما لقول النبي عليه السلام من حثك طعاما أربعين ليلة  
فقد برئ من الله وبرئ من الله منه قيل الشهر لأن ما دونه قليل عاجل والشهر وما فوقه  
كثير أجل قد مر في غير موضع ويقع التفاوت في المأثريين أن يترقب العزة وبين  
أن يترقب القحط والعياذ بالله وقيل المدة للعاقبة في الدنيا ما يأتى ثم وان قلت  
المدة وأما حاصل التجارة في الطعام غير محمود **قال** ومن حثك غلة ضيعته أو ما جلبه  
من بلد آخر فليس بمحتكر ما الأول فلأنه خالص حقه لم يتعلق به حق العامة لا ترى أن له  
أن لا يزج فذلك له أن لا يبيع أما الثاني فالمدكور قول أبي حنيفة أنه كان حق العامة ما يتعلق  
بما جمع في المصير جلد في فناءها وقال أبو يوسف يكره لاطلاق ما روينا وقال محمد كل ما يجمع  
منه إلى المصير في الغالب فهو بمنزلة فناء المصير يكره الاحتكار فيه لتعلق حق العامة به بخلاف  
ما إذا كان البلد بعيدا عن التجارة العادة بأهل منه إلى المصير لأنه لم يتعلق به حق العامة  
**قال** ولا ينبغي للسلطان أن يسرق على الناس لقوله عليه السلام لا تسرقوا فإن الله  
هو المسير القابض الباسط الرازق وكان الثمن حق العاقد فاليه تقديرة فلا ينبغي  
للامان يتعرض لحقه إلا إذا تعلق به دفع ضرر العامة على ما نبين وإذا رفع  
إلى لقاض هذا الأمر يأمر المحتكر ببيع ما فضل عن قوته وقوت أهله على  
اعتبار الشفعة في ذلك وبينها عن الاحتكار فإن رفع اليه مرة أخرى حبسه

كتاب الكراهية

(بقية ٤٦٨) في إقرات الآدميين إلى قد علمت أن هذه المسئلة متفرعة من القاعدة ستة وعشرين من المادة وحاصلها  
يحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام يتفرع على هذا منع الطبيب الجاهل ١٢ قال سليم رستم في شرحه (بقية ٤٧٠)

قوله في ذلك من قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وقوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وقوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

وعز به على ما يرى في جوارحه دفع الضر عن الناس قال في باب الطعام يتحكمون ويتعدون عن القيمة تعدوا فاحشوا وعجز القاض عن صيانة حقوق المسلمين لا بالتسديد فيمنه لا بأس به بمشورة من أهل الرأي البصير فإذا فعل ذلك تعدى جل عن ذلك باع بكرمه اجازة القاض وهذا ظاهر عندنا في حنفية مع ذلك لا يرى الحجة على كذا عند هؤلاء ان يكون الحجة قوة باعيا فقه من باع منهم قدرة الامام محولاً له غير مكره على البيع هل يبيع القاض على المحك طعمه من غير رضاه قيل هو على الاختلاف التاخر في بيع مال المديون وقيل يبيع بلا اتفاق

لان اباحية مع يرى بالحج دفع ضرر عام وهذا كذلك قال ويكره بيع السلاح في ايام الفتنة معناه ممن يعرف انه من اهل الفتنة لانه تسبب الى المعصية وقد يتناه في السيرة وان كان يعرف انه من اهل الفتنة لا بأس بذلك لانه يحتمل ان لا يستعمله في الفتنة فلا يكره بالشك قال ولا بأس ببيع العتيق من يعلم انه يتخذ خيراً لان المعصية لا تقام بعينه بل بعد تغييره بخلاف بيع السلاح في ايام الفتنة لان المعصية

تقوم بعينه قال ومن اخذ بيتاً ليأخذ فيه بيتاً نارا او كنيستاً او بيعة او باع فيه الخمر بالسواد فلا بأس وهذا عندنا في حنفية مع ذلك لا ينبغي ان يكره لشئ من ذلك لانه اعانة على المعصية وله الاجارة ترد على منفعة البيت لهذا تجوز لاجرة عجز التسليم لا معصية فيه غا المعصية بفعل المستاجر وهو مختار فيه فقطع نسبتاً عنه غاقيه بالسواد لا فهم لا يمكنون من اتخاذ البيع الكنائس والنهارس والخنزير في الامصار لظهور شعائر الاسلام فيهما بخلاف السواد قالوا هذا كان في سواد الكوفة لان غالبها اهل الذمة فافاض سوادنا

قوله في ذلك من قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وقوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وقوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

كتاب الكراهية

(بقية ٤٤٩) هذه المادة مفيدة للمادة السابقة وما يتفرع عنها الحج على المفتي المأجور والكاتب الفيلسوف والضرر العام وحج السفينة والمديون وبيع مال المديون قضاء لونه دفع الضر عن الضمان على ماهر المعتمد ونفق الحائط المائل الى طريق امامة (بقية ٤٧١)



والنقط ترك الشرح. ولان التعشير يخل بحفظ الالى النقط بحفظ الاعراب اتكالا عليه

قَاعْلَامُ الْاِسْلَامِ فِيهِ  
 يَطْبِئُ لَهُ الْاَجْرُ عِنْدَ اِي  
 وَقَدْ صَحَّ اَنْ الْمُبَى عَلَيْهِ  
 وَهُوَ فَعْلٌ فَاَعِلٌ مُخْتَارٌ  
 الْحِجْلُ الْمَقْرُونُ بِقَصْدِ  
 عِنْدَ اِي حَنِيفَةٍ وَوُ  
 لَهُمْ لَظْهُوَ الْاِخْتِصَاصُ  
 لَاتِبَاعِ رِبَاْعَهَا وَلَا تَوْرُ  
 فِيهَا حَتَّى لَا يَنْفَرُ صِيْدُهَا  
 لَانَّهُ خَالِصٌ مُلْكُ الْاَلِي  
 اَكْلُ الرِّبَا وَاَوْلَانُ اَرَاضِي  
 اِلَيْهَا سَكْنُهَا وَمِنْ اِسْتِ  
 مَا شَاءَ يَكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ  
 مِنْ اَلْاَوَالِ الْقَوْلِ وَفِي ذَلِكَ  
 سَهْوَالٌ لِلَّهِ عَلَيْهِ لَسَا  
 وَدُعَاةٌ لَيْسَ يَنْقُضُ حَتَّى  
 وَالنَّقْطُ فِي الصَّحْفِ لِقَوْلِ  
 اِي اَلْاَوَالِ الْاَعْرَابِ اَلْاَوَّلُ  
 وَالنَّقْطُ تَرْكُ التَّجْرِيْدِ وَكَأَنَّ





(لقية ٤٧٢) وعبارة البرهان ومواهب الرحمن ولا تكثر أبو يوسف؟ بيع أرضها كبنائها ورواية عنهما ربه يعمل انتهى (لقية ٤٧٤) الأجر على هامش مجمع الأنهر) وقوله عليه الصلاة والسلام وجعل شرك لنا عقيل من ربح دليل على أن أرضها تلك (لقية ٤٧٤)



[illegible]

يكون قبضه الهبة والصدقة له واصل هذا ان الصغر انواع ثلاثة نوع هو من باب الولاية  
لا يملكه الا من هو ولي كالا نكاح الشراء والبيع لا موال لقنينة لان الولي هو الذي قام مقامه  
بانابة الشارع ونوع اخر ما كان من ضرور حال الصغار وهو شراء مالا لا للصغير منه وبيع  
واجارة الاظهار ذلك جائز على ما يفيق عليه كالاخ والعلم لا يملكه الا اذا كان في حجرهم  
واذا ملك هؤلاء هذا النوع فالولي اولى به الا انكلا يشترط في حق الولي ان يكون لصبي فحجره  
ونوع ثالث ما هو نفع محض كقبول الهبة والصدقة والقبض فها يملكه الملتقط ولا يخ  
والصبي بنفسه اذا كان يملك الاتق بالحكمة فتح باجته نظر للصبي فيملك بالعقل والولاية

[illegible]

العبد الجور يؤجر نفسه قد ذكرناه **قال** وذكره ان يجعل الرجل في عتق عبده الرأية ويروي  
 النير الماذون في اباجار العبد من ان الجاحل من  
 الداية وهو طوق الحديد الذي يعلقه من ان يجره رأسه وهو معتاد بين الظلم لانه عقوبة  
 البطل فلما ذكرنا في المغرب السر سار غفر من  
 اهل النار في ذكره كالا حرق بالنار ولا يكره ان يقيده لانه سنة المسلمين في السفهاء  
 ففتح في ذكره

واهل الدعة فلا يكره في لعبكم ثم اعلن باقية وصيانه لما له **قال** ولا بأس بالحقة  
 يريد به التلاوى لان التلاوى مباح بالاجماع وقد ورد باباحتهم الحديث ولا فرق  
 بين الرجال والنساء لانه لا ينبغي ان يستعمل الخمر كالخمر فهو هالان لا استشفاء  
 بالمحرم حرام **قال** ولا بأس بزني القلعة لانه عليه السلام بعث عتاب بن اسيد مكة

[illegible]

والمرور التي فيها من تكبير وعمر من التوى الحجج وبه قال الشافعي وغيرهما رواية عن الامام في شرح الفخر للعيني وبه يفتي ١٢  
مجمع الاخر ص ٤٧ ج ٢ له قوله في النظر الصفحة ٤٥٧ من الصلاة



[illegible]

ایمان الی الدنیا  
تحت الملائکة  
ثم یخرجون من فیما بین  
السموات السبعین  
إلى فیض الرحمن

[illegible]

له قوله لا يسمع الصوت الخ الأرض الموات هي الأرض التي لم يمت عليها لاهد ولا هي مرعى ولا محتطبا لقصب أو قشيرة وهي بعيدة عن  
(بنيو ٤٧٧)



(التي ٤٧٦) اقصر العزبان بمعنى ان صدى جبين الصوت لا يسمع من اقصى الدور التي من طرفه تلك القصة او القريبة ١٢ (المادة ١٢٧٠) وقال محمد بن خالد الاناسي في شرحه وشرحه ولا هي مرغى ولا محتطاً إلى اشارة الى #

عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شرب ماء من ماء حياؤه لم يدر ما شرب من ماء حياؤه ولا من ماء حياؤه

عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شرب ماء من ماء حياؤه لم يدر ما شرب من ماء حياؤه ولا من ماء حياؤه

عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شرب ماء من ماء حياؤه لم يدر ما شرب من ماء حياؤه ولا من ماء حياؤه

عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شرب ماء من ماء حياؤه لم يدر ما شرب من ماء حياؤه ولا من ماء حياؤه

انه احياء ولو فعل احد هما يكون تحجرا ولو حفرها لم يسبقها يكون تحجرا وان اسقاها  
مع حفلا فما كان احياء اوجب الفعلين ولو حفرها او سقاها بحيث يكسب الماء يكون احياء  
لا منه من جملة البناء وكذا اذا ابله **قال** ولا يكون احياء ما قرب من العلم ويترك في لاهل  
القرية ومطرحا لمصاندهم لتحقق حاجتهم اليها حقيقة لها وليد لها على ما بيناه فلا يكون  
مواتا لتعلق حقهم بها بمذلة الطريق واليهرو على هذا القول لا يجوز ان يقطع الامام ما لا غنى  
بالمسلمين عنه كالحج والابرار التي يستيقظ الناس منها الماذكر **قال** ومن حفر في بئر فله  
حريها ومعناه اذا حفر في ارضي موات باذن الامام عنده او باذنه وبغير اذنه عنه هما  
لان حفر البئر احياء **قال** فان كانت للعطن في بئرها اربعون ذراعا لقوله عليه السلام  
من حفر بئر فله مما حوله اربعون ذراعا عظمنا لما شئته شر قيل اربعون من كل الجوانب  
والصحيح انه من كل جانب لا في الارضي حوة ويقول الماء الى ما حفره ونحوه وان كانت للناس  
فحريها ستون ذراعا وهذا عندهما وعند ابي حنيفة اربعون ذراعا لهما قوله عليه السلام  
حريم العين خمسمائة ذراع وحريم بئر العطن اربعون ذراعا وحريم بئر الناضح ستون  
ذراعا ولا نه قد يحتاج فيه الى ان يسير دابة للاستقرار وقد يطول الرشاء وبئر العطن  
للاستقاء منه بيدة فقلت الحاجة فلا بد من التفاوت وله ما رويناه  
من غير فصل العامة التفق على قوله والعمل به اولى عنده من الخاص المختلف  
في قبوله والعمل به ولا ان القياس يابي استحقاق الحريم لان عميله في موضع الحفر  
ولا استحقاق به ففما اتفق عليه الحديثان تركناه وفما تعارض فيه حفظناه

عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شرب ماء من ماء حياؤه لم يدر ما شرب من ماء حياؤه ولا من ماء حياؤه

(بقية ٤٧٧) عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من شرب ماء من ماء حياؤه لم يدر ما شرب من ماء حياؤه ولا من ماء حياؤه











و لا بد ان يطلع على ما في  
 الاصل من الامور التي لا بد  
 من ان يطلع عليها في كل  
 وقت من اوقات حياته  
 و لا بد ان يطلع على ما في  
 الاصل من الامور التي لا بد  
 من ان يطلع عليها في كل  
 وقت من اوقات حياته

التي هي ٤٨١) ولا يصح لمريض الغيرة الا بحجة وعند رعاها عند التحقيق من مشائخنا له المرسوم بالاتفاق بقدر ما يحتاج اليه القلاء الطين وخره وهو الصحيح وهذا الحرع بقدر نصف عرض النهر من كل جانب

كتاب احياء الموات

كتاب احياء الموات

٣٨٦

التي هي ٤٨١) ولا يصح لمريض الغيرة الا بحجة وعند رعاها عند التحقيق من مشائخنا له المرسوم بالاتفاق بقدر ما يحتاج اليه القلاء الطين وخره وهو الصحيح وهذا الحرع بقدر نصف عرض النهر من كل جانب

ابو جعفر اخذ بقوله في الغرس بقوله في القاء الطين ثم عن ابي يوسف ان حرع مقداره نصف بطن النهر من كل جانب وعن محمد بن المقدار بطن النهر من كل جانب هذا ارفق بالناس

فصول في مسائل الشرب

فصل في المياه واذا كان لرجل نهر او بئر او قنطرة فليس له ان يمنع شيئا من الشفة والشفة الشرب بل ياتي آدم والبهاثم اعلم ان المياه انواع منها ماء البحر وكل واحد من الناس في حق الشفة وسقي الاراضي حتى ان من ادان بكري فهدا منها الى ارضه لم يمنع من ذلك ولا انتفاع بماء البحر كما لا انتفاع بالشمس والقمر والهواء فلا يمنع من الانتفاع به على اي وجه شاء والثاني ماء الاودية والعظام كحجر وسبحون ودجلة والفرات للناس فيه حق الشفة على الاطلاق وحق سقي الاراضي وان احيى احد ارضا مائية وكري منها فهدا اليه سقيها ان كان لا يضر بالعامه ولا يكون النهر في ملك احد لانها مباحة الاصل اذ قهر الماء يدفع قهر غيره وان كان يضر بالعامه فليس له ذلك لان دفع الضرر عنهم واجب في ذلك فان عمل الماء الى هذا الجانب انكسر شفتي فغير القرى الاراضي على هذا نصيب الرعي عليه لان شق النهر للرعي كشفته للسقي به والثالث اذ دخل الماء في المقاسم فحق الشفة ثابت الاصل فيه قوله عليه السلام

فصل في المياه

فصل في المياه



الناس شركاء في ثلاث في الماء والكلأ والثار وانه ينظم الشرب والشرب خص منه  
 الاول وبقي الثاني وهو الشفة ولا يلبس ونحوها ما وضع للاجزاء ولا يملك المباح  
 يدونه كالطبيخا تكس في ارضه لان في ابقاء الشفة ضرورة لان الانسان لا يمكنه  
 استحباب الماء الى كل مكان وهو محتاج اليه لنفسه وظهوره فلو منع عنه افضى الى  
 حرج عظيم فان اراد رجل ان يستقي بذلك ارضا احياها كان لاهل النهران يمنعونه  
 اضربهم ولم يضره لانه حق خاص لهم ولا ضرر في تركه ولا الواجبنا ذلك ان نقطعت منفعة الشرب  
 والرابع الماء المحترق في الاواني اذ فيه صائر مملوكا بالاحراز وانقطع حوزة عنه كما في الصيد  
 الماخوذ الا انه بقيت فيه شبهة الشركة نظر الى الدليل هو ما روينا حتى لو سرق انسان في موضع  
 يغتر وجن هو هو يساوي ضا بالم تقطع يده ولو كان اليد والعين والحق والضوا والنهر في ملك رجل لا يمكن  
 من يريد الشفة من الخول في ملكه اذا كان يجد ماء اخر قريب من هذا الماء في غير ملك  
 احد ان كان لا يجد يقال لصاحب النهر امان اعطيه الشفة او تركه ياخذ بنفسه بشرط  
 ان لا يكسر ضفته وهذا مروي عن الطحاوي وقيل ما قاله صحيح فيما اذا احتقر في ارضه مملوك له  
 ما اذا احتقرها في ارض غيره ليس له ان يمنع لان الوان كان مشتركا والخف لا يجاء حق مشترك فلا يقطع

[illegible][illegible]

لا تأخذ إشارة إلى أنه لو ملأ الوعاء المبرد من سكر أو عسل أو غيره من الحامض وانقطع جريان الماء فانه عليك، وانما عبر بالاجاز  
شرح الحليم محمد خالو الاناسي ص ١٩٣ ج ٤



[illegible]



وعدمه فلاول كرمه على السلطان من بيت مال المسلمين لان منفعة الكرى لهم فتكون  
مؤنته عليه هو يصره اليه من مؤنة اخراج واجرة دون العتق والصدقات لان الثاني  
للفقر ما اول للنواصب فان لم يكن في بيت المال شيء فاما ما يجبر الناس على كراهية لصلحة  
العامتاذ هو لا يقيمونها بانفسهم وفي مثله قال عمر رضي الله عنه لو تركتم لعتهم ولا دم الا انه يخرج له  
من كان يطيقه ويجعل مؤنته على الميسير الذين لا يطيقونه بانفسهم ولما الثاني فذكره على اهله  
لا على بيت المال لان الحق لهو والمنفعة تعود اليهم على الخصوص فالجواب من ان منهم  
يجبر على كرمه دفعا للضر العام وهو ضر بقية الشركاء وضر الابل خاص يقابلها عوض  
فلا يعارض به ولو ارادوا ان يجزئوا خيفة الالباق وفيه ضر عام كغرق الاراض وفساد الطرق  
يجبر الابل والا فلا لانه موهوم بخلاف الكرى لانه معلوم واما الثالث وهو الخاص من كل  
وجه فكريه على اهله لما بينا ثقل يجبر الابل كما في الثاني وقيل لا يجبر لان كل واحد من الضربين  
خاص يمكن دفعه عنهم بالرجوع على الابل بما انفقوا فيه اذا كان بام القاض فاستوزا الجنبين  
بخلاف ما تقدم ولا جبر بحق الشفة كما اذا امتنعوا جميعا ومؤنة كرى النهر المشترك عليهم  
فلا يعارض به ولو ارادوا ان يجزئوا خيفة الالباق وفيه ضر عام كغرق الاراض وفساد الطرق  
يجبر الابل والا فلا لانه موهوم بخلاف الكرى لانه معلوم واما الثالث وهو الخاص من كل  
وجه فكريه على اهله لما بينا ثقل يجبر الابل كما في الثاني وقيل لا يجبر لان كل واحد من الضربين  
خاص يمكن دفعه عنهم بالرجوع على الابل بما انفقوا فيه اذا كان بام القاض فاستوزا الجنبين  
بخلاف ما تقدم ولا جبر بحق الشفة كما اذا امتنعوا جميعا ومؤنة كرى النهر المشترك عليهم

له قوله واما الثالث فهو اني من كل وجه الى اعلم ان من ابي من اصحاب النفوس المملوكه عن كربه يجبر عليه سرور كان عما امر

وَجَعَلَ أَرَبَابَ الْحَصَى مُتَشَارِكِينَ فِي ذَلِكَ وَإِذَا جَاوَزُوا أَرْضَ الصَّاحِبِ حَصَّةَ بَرِّي وَهَكَذَا يَنْزِلُ (نَبِيَّةٌ ٤٨٧)



فيكون هو الذي يجره من فوقه من غير ان يجره من تحته...  
 فيكون هو الذي يجره من فوقه من غير ان يجره من تحته...  
 فيكون هو الذي يجره من فوقه من غير ان يجره من تحته...

وعلى هذا المصبت في غير او على سطح او الميزاب والمشي في دار غيره فحكم الاختلاف  
 فيها نظيرة في الشرب واذا كان غير بين قوم واخصصوا في الشرب كان الشرب بينهم على قدر  
 اراضيهم لان المقصود الانتفاع بسقيها فيقتد بقدره بخلاف الطريق لان المقصود  
 التطريق وهو في الدار الواسعة والضيقة على غلط واحد فان كان لا على من يمشي  
 حتى يسكر النهر لم يكن له ذلك لما فيه من ابطال حق الباقيين لكن يشرب بحسبته  
 فان تراصوا على ان يسكر لا على النهر حتى يشرب بحسبته او اصطلموا على ان يسكر كل رجل  
 منهم في نوبته جاز لان الحق لهم الا انه اذا تمكن من ذلك بلوح لا يسكر ما ينكبس في النهر  
 من غير تراص لكونه اضراهم وليس لاحد منهم ان يكرى منهم فها او ينصب عليه سحى ماء الاضراء  
 اصحابه لان فيه كسر ضيقة النهر وشغل موضع مشترك بالبناء الا ان يكون  
 رحي لا يضر بالنهر ولا بالماء ويكون موضعها في ارض صاحبها لانه تصرف  
 في ملك نفسه ولا ضرر في حق غيره ومعنى الضرر بالنهر ما يبناه من كسر  
 ضيقته وبالماء ان يتغير عن سننه الذي كان يجري عليه والدالية والسانية  
 نظير الرحي ولا يتخذ عليه جسر ولا قنطرة بمنزلة طريق خاص بين قوم بخلاف  
 ما اذا كان لواحد فيخرج خاص يأخذ من نهر خاص بين قوم فاراد ان يقنطر  
 عليه ويستوثق منه له ذلك او كان مقنطرا مستوثقا فاراد ان ينقصر  
 ذلك ولا يثبت ذلك في اخذ الماء حيث يكون له ذلك لا ينقص  
 في خالص ملكه وضعا ورفعا ولا ضرر بالشركاء باخذ زيادة الماء ويمنع من ان يبيع

كتاب اجاء  
المعات

فيكون هو الذي يجره من فوقه من غير ان يجره من تحته...  
 فيكون هو الذي يجره من فوقه من غير ان يجره من تحته...  
 فيكون هو الذي يجره من فوقه من غير ان يجره من تحته...

فيكون هو الذي يجره من فوقه من غير ان يجره من تحته...  
 فيكون هو الذي يجره من فوقه من غير ان يجره من تحته...  
 فيكون هو الذي يجره من فوقه من غير ان يجره من تحته...





بقية ٤٨٨) بمصارف حصته وحده من هذه الجهة ليعبر بمصرف صاحب الحصة العليا اقل من الجميع ومصرف صاحب الحصة السفلى

وهذا عندنا وهو المعنى عند أهل اللغة وأهل العلم قال بعض الناس هو اسم كل مسكر  
لقله عليه السلام كل مسكر خمر وقوله عليه السلام للخمر هاتين الشجرتين أشار إلى الكرم  
والنخلة ولأنه مشتق من مخمارة العقل وهو موجود في كل مسكر ولنا اسم خاص بطباق أهل  
اللغة فيما ذكرناه ولهذا اشتهر استعماله في غير غير ولا حرمه الخمر قطعية وهي في  
غيرها ظنية وإنما سمي الخمر لاختصاص العقل علان ما ذكرتم لا ينافي كون الاسم خاصا  
فإن الخمر مشتق من الخمر وهو الظاهر وهو اسم خاص للخمر ولا كل ما ظهر وهذا  
كثير النظير والحديث الأول طعن في يحيى بن معين والثاني يريد بيان الحكم إذ هو  
اللاق بمنصب الرسالة والثاني في حديثه هذا الاسم هذا الذي ذكره في الكتاب  
قول أبي حنيفة وعندهما إذا اشتد صاخر أو لا يشترط القذف بالربط لأن الاسم ثبت  
به وكذا المعنى المحرم بالاشتداد وهو المؤثر في الفساد ولا في حنيفة من أن الغليان بدلية  
الشدق وكما لم يبق في الزبد وسكونه إذ به يتم الصافي من الكدر وحكام الشرع قطعية  
فتناط بالنهاية كالحمد وكفار المستحل وحرمة البيع وقيل يؤخذ في حرمة الشرب  
بجرح الاشتداد احتياطا والثالث أن عينها حرام غير معلول بالسكرو لا موقوف عليه  
ومن الناس من أنكر حرمة عينها وقال إن السكرو منها حرام لأن به يحصل الفساد وهو  
الصدع عن كراهة وهذا كفر لأنه جمع الكتاب فإنه سماه رجسا والرجس هو المحرم العين  
وقد جاءت السنة متواترة أن النبي عليه السلام حرم الخمر وعليه انعقاد إجماع وكان  
قليله يدعوى كثيرة وهذا من خواص الخمر ولهذا تزداد لشاربه الذبابة لا يستكثرون منه

هذا عندنا وهو المعنى عند أهل اللغة وأهل العلم قال بعض الناس هو اسم كل مسكر  
لقله عليه السلام كل مسكر خمر وقوله عليه السلام للخمر هاتين الشجرتين أشار إلى الكرم  
والنخلة ولأنه مشتق من مخمارة العقل وهو موجود في كل مسكر ولنا اسم خاص بطباق أهل  
اللغة فيما ذكرناه ولهذا اشتهر استعماله في غير غير ولا حرمه الخمر قطعية وهي في  
غيرها ظنية وإنما سمي الخمر لاختصاص العقل علان ما ذكرتم لا ينافي كون الاسم خاصا  
فإن الخمر مشتق من الخمر وهو الظاهر وهو اسم خاص للخمر ولا كل ما ظهر وهذا  
كثير النظير والحديث الأول طعن في يحيى بن معين والثاني يريد بيان الحكم إذ هو  
اللاق بمنصب الرسالة والثاني في حديثه هذا الاسم هذا الذي ذكره في الكتاب  
قول أبي حنيفة وعندهما إذا اشتد صاخر أو لا يشترط القذف بالربط لأن الاسم ثبت  
به وكذا المعنى المحرم بالاشتداد وهو المؤثر في الفساد ولا في حنيفة من أن الغليان بدلية  
الشدق وكما لم يبق في الزبد وسكونه إذ به يتم الصافي من الكدر وحكام الشرع قطعية  
فتناط بالنهاية كالحمد وكفار المستحل وحرمة البيع وقيل يؤخذ في حرمة الشرب  
بجرح الاشتداد احتياطا والثالث أن عينها حرام غير معلول بالسكرو لا موقوف عليه  
ومن الناس من أنكر حرمة عينها وقال إن السكرو منها حرام لأن به يحصل الفساد وهو  
الصدع عن كراهة وهذا كفر لأنه جمع الكتاب فإنه سماه رجسا والرجس هو المحرم العين  
وقد جاءت السنة متواترة أن النبي عليه السلام حرم الخمر وعليه انعقاد إجماع وكان  
قليله يدعوى كثيرة وهذا من خواص الخمر ولهذا تزداد لشاربه الذبابة لا يستكثرون منه

وهذا عندنا وهو المعنى عند أهل اللغة وأهل العلم قال بعض الناس هو اسم كل مسكر  
لقله عليه السلام كل مسكر خمر وقوله عليه السلام للخمر هاتين الشجرتين أشار إلى الكرم  
والنخلة ولأنه مشتق من مخمارة العقل وهو موجود في كل مسكر ولنا اسم خاص بطباق أهل  
اللغة فيما ذكرناه ولهذا اشتهر استعماله في غير غير ولا حرمه الخمر قطعية وهي في  
غيرها ظنية وإنما سمي الخمر لاختصاص العقل علان ما ذكرتم لا ينافي كون الاسم خاصا  
فإن الخمر مشتق من الخمر وهو الظاهر وهو اسم خاص للخمر ولا كل ما ظهر وهذا  
كثير النظير والحديث الأول طعن في يحيى بن معين والثاني يريد بيان الحكم إذ هو  
اللاق بمنصب الرسالة والثاني في حديثه هذا الاسم هذا الذي ذكره في الكتاب  
قول أبي حنيفة وعندهما إذا اشتد صاخر أو لا يشترط القذف بالربط لأن الاسم ثبت  
به وكذا المعنى المحرم بالاشتداد وهو المؤثر في الفساد ولا في حنيفة من أن الغليان بدلية  
الشدق وكما لم يبق في الزبد وسكونه إذ به يتم الصافي من الكدر وحكام الشرع قطعية  
فتناط بالنهاية كالحمد وكفار المستحل وحرمة البيع وقيل يؤخذ في حرمة الشرب  
بجرح الاشتداد احتياطا والثالث أن عينها حرام غير معلول بالسكرو لا موقوف عليه  
ومن الناس من أنكر حرمة عينها وقال إن السكرو منها حرام لأن به يحصل الفساد وهو  
الصدع عن كراهة وهذا كفر لأنه جمع الكتاب فإنه سماه رجسا والرجس هو المحرم العين  
وقد جاءت السنة متواترة أن النبي عليه السلام حرم الخمر وعليه انعقاد إجماع وكان  
قليله يدعوى كثيرة وهذا من خواص الخمر ولهذا تزداد لشاربه الذبابة لا يستكثرون منه





الذي هو الصبر اذا طبع حتى يهبط قل من ثلثيه وهو الطبع اذ لم يطبع يسمى بالاذق و  
المنصف هو ما ذهب نصفه بالطبع فكل ذلك حرام عندنا اذا غلا واشتد وقد فبالزبد واذا  
على الاختلاف وقال الاوزاعي مباح وهو قول بعض المعتزلة لانه مشرب وطيب وليس نجس ولنا انه  
سريع المظرب لهذا يجمع عليه الفساق فيجوز مشربه دفعا للفساد المتعلق به واما نقيع  
التمر وهو السكر وهو الذي من التمر الى الرطب وحرام مكروه وقال شريك بن عبد الله انه  
مباح لقوله تعالى اتخذون منه سكرا ورزقا حسنا اقول علينا به وهو بالحم لا يفتحق  
ولنا اجماع الصحابة رضي الله عنهم ويدل عليه ما روينا من قبل ولاية حمول على الابتداء  
وكانت الاشارة مباحا حكاما وقيل الراد به التمتع بمعناه والله اعلم بخلاف من منه سكر او  
تدعى رزقا حسنا واما النقيع الزبيب وهو الذي من ماء الزبيب فهو حرام اذا اشتد غلا واما  
فيه خلاف الاوزاعي قد بينا المعنى من قبل لان حرمة هذه الاشارة دون حرمة الخمر  
حتى لا يكفر مستحلبها ويكفر مستحل الخمران حرمتها اجتهادية وحرمة الخمر قطعية  
ولا يجب الحد بشربها حتى يسكر ويجب بشرق قطرة من الخمر ونجاستها خفيفة في رواية  
وغليظة في اخرى فنجاسة الخمر غليظة رواية واحدة ويحوي بعضها وضمن متلفها عند  
ابن حنيفة خلافا لما فيه الا انه مال مستقوم وما شهد دالة قطعية بسقوط ثبوتها  
بخلاف الخمر غيران عندنا نجاسة الامثلة على ما عرفت ولا يتفع بها بوجوه الوجوه  
لا يهاجره وعمل في سيفه انه يجوز بيعها اذا كان الزاهب بالطبع اكثر من النصف في  
الثلاثين قال في الجامع الصغير وما سوى ذلك من الاشارة فلا بأس به

كتاب الاشارة

والله اعلم بالصواب الذي افحصنا

والله اعلم بالصواب الذي افحصنا

له قوله ولما انه رقيق طاهر الخمر والنوع في زماننا يقولون هو راحة الشر تعالى اية حتى يجر من سكر من الاشارة الشخرة من الجبر وال...



« (مطلقاً) تليقها كثيرها (وبه فتى) ذكره الزيلعي رعيه واحدا، هـ شارح الرهبانية

ادقوله من محدثه حرام ويجوز شارب الخ (وحررهما محمد) اي الا شربة المتخذة من العسل والبنين وغيرها قاله المصنف

قالوا هذا الجواب على هذا العنبر والبيان لا يوجد في غيره وهو نص على ان ما يتخذ من  
 الحنطة والشعير والعسل والذرة حلالا عند أبي حنيفة رحمه الله ولا يجد شاربها عندنا  
 منه ولا يقع طلاق السكران منه بمنزلة النائم ومن ههنا علقه بالبيز والبن المرقا وعن  
 محمد بن ابيه حرام ويجد شاربها اذا سكر منه يقع طلاقه اذا سكر منه كما في سائر الاشربة المحرمة  
 وقال في هذا ايضا وكان ابو يوسف يقول ما كان من الاشربة يبتقى بعد ما يبلغ عشرة ايام ولا يفسد  
 فاني اكره ثم رجعت الى قول أبي حنيفة رحمه الله وقوله الاول مثل قول محمد بن ابي كل مسكر حرام الا ان يفرح  
 بهذا الشرط ومعنى قوله يبلغ يغلي ويشد ومعنى قوله ولا يفسد لا يحمض ويوجع ويبقى هذه  
 المدة عن غير ان يحض له قوته وشدة فكان اية حرمة ومثل ذلك مروي عن ابن عباس رضي الله  
 عنهما وابو حنيفة رحمه الله يعتبر حقيقة الشدة على الخمر الذي ذكرناه فيما يحرم ماصلا شربه و  
 فيما يحرم السكر منه على ما ذكرناه ان شاء الله تعالى وابو يوسف رحمه الله رجعت الى قول أبي حنيفة رحمه الله فلم  
 يحرم كل مسكر ورجعت عن هذا الشرط ايضا وقال في المختصر ونبيذ التمر والزبيب اذا طعم كل واحد  
 منها ما دنى طعمه حلالا وان اشتد اذ شرب منه ما يغلب عليه طعمه انه لا يسكر من غير طعم  
 ولا طعم وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وابو يوسف رحمه الله وعند محمد بن الشافعي رحمه الله حرام والكلام في هذا الكلام  
 في المثلث العنبر نذكر ان شاء الله تعالى قال ولا بأس بالخليطين لما روي عن ابن زياد  
 انه قال سقاني ابن عمر رضي الله عنهما ما كنت اهدى الى اهل بغداد من اليمن الغد فاخبرته بذلك  
 فقال ما زدتك على عجو وزيب وهذا من الخليطين وكان مطبوخا لان المروي عنه حرمة  
 نقيع الزبيب هو النبي منه وما روي انه عليه السلام نهى عن الجمع بين التمر والزبيب

قالوا هذا الجواب على هذا العموم والبيان لا يوجد في غيره وهو نص على ان يلتزم من  
الخطبة والشعير والعسل والذرة حلال عند الحنفية ولا يجد شاربها عندنا  
منه ولا يقع طلاق السكران منه منزلة النساء ومن هب عقله بالبين والبرمك وعن  
محمد انه حرام ويجد شاربها اذا سكر منه يقع طلاقه اذا سكر منه كما في سائر الاشربة المحرمة  
وقال فيه ايضا وكان ابو يوسف يقول ما كان من الاشربة يبقى بعد ما يبلغ عشرة ايام ولا يفسد  
فاني اكرهه ثم رجع الى قول ابى حنيفة وقوله الاول مثل قول محمد ان كل مسكر حرام الا ان يفرح  
بهذا الشرط ومعنى قوله يبلغ يغلي ويستند ومعنى قوله ولا يفسد لا يحمض ويجهز ويقاع هذه  
المدة عن غير ان يحصل له قوته وشدة فكان اية حرمة ومثل ذلك مروي عن ابى عباس رضي  
عنه ما و ابو حنيفة ربه يعتبر حقيقة الشدة على الحد الذي ذكرناه فيما يحرم ماصلا شربه و  
فيما يحرم السكر منه على ما ذكرنا ان شاء الله تعالى فابو يوسف رجع الى قول ابى حنيفة ربه فلم  
يحرم كل مسكر ورجع عن هذا الشرط ايضا وقال في المختصر وبيد القرو والزيد ايطم كل واحد  
منها ما دنى طمحة حلال وان اشتد اذ شرب منه ما يغلب على ظنه انه لا يسكر من غير طمها  
ولا طمها وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف وعند محمد الشافعي حرام والكلام فيه الكلام  
في المثلث العنبي نذكره ان شاء الله تعالى قال ولا بأس بالخيلطين لما روي عن ابن زياد  
انه قال سقاني ابن عمر رضي الله عنهما ما كنت استأثرت الى اهلي فعدت لي من الغد فاخبرته بذلك  
فقال ما زدتك على عجو و زبيب هذا من الخيلطين وكان مطبوخا لان المروي عنه حرمة  
نقيع الزبيب هو النبي منه وما روي انه عليه السلام نهى عن الجمع بين القرو والزبيب











792

قبل خداوند  
۱۲ عن سے نوران کمال  
الغ اسے اخراج سے العبدین  
خداوند علیہ السلام نورانی  
۱۳ عن سے نوران کمال  
کمال ملکین ۱۴  
۱۵ عن سے نوران کمال  
۱۶ عن سے نوران کمال  
۱۷ عن سے نوران کمال  
۱۸ عن سے نوران کمال  
۱۹ عن سے نوران کمال  
۲۰ عن سے نوران کمال  
۲۱ عن سے نوران کمال  
۲۲ عن سے نوران کمال  
۲۳ عن سے نوران کمال  
۲۴ عن سے نوران کمال  
۲۵ عن سے نوران کمال  
۲۶ عن سے نوران کمال  
۲۷ عن سے نوران کمال  
۲۸ عن سے نوران کمال  
۲۹ عن سے نوران کمال  
۳۰ عن سے نوران کمال  
۳۱ عن سے نوران کمال  
۳۲ عن سے نوران کمال  
۳۳ عن سے نوران کمال  
۳۴ عن سے نوران کمال  
۳۵ عن سے نوران کمال  
۳۶ عن سے نوران کمال  
۳۷ عن سے نوران کمال  
۳۸ عن سے نوران کمال  
۳۹ عن سے نوران کمال  
۴۰ عن سے نوران کمال  
۴۱ عن سے نوران کمال  
۴۲ عن سے نوران کمال  
۴۳ عن سے نوران کمال  
۴۴ عن سے نوران کمال  
۴۵ عن سے نوران کمال  
۴۶ عن سے نوران کمال  
۴۷ عن سے نوران کمال  
۴۸ عن سے نوران کمال  
۴۹ عن سے نوران کمال  
۵۰ عن سے نوران کمال  
۵۱ عن سے نوران کمال  
۵۲ عن سے نوران کمال  
۵۳ عن سے نوران کمال  
۵۴ عن سے نوران کمال  
۵۵ عن سے نوران کمال  
۵۶ عن سے نوران کمال  
۵۷ عن سے نوران کمال  
۵۸ عن سے نوران کمال  
۵۹ عن سے نوران کمال  
۶۰ عن سے نوران کمال  
۶۱ عن سے نوران کمال  
۶۲ عن سے نوران کمال  
۶۳ عن سے نوران کمال  
۶۴ عن سے نوران کمال  
۶۵ عن سے نوران کمال  
۶۶ عن سے نوران کمال  
۶۷ عن سے نوران کمال  
۶۸ عن سے نوران کمال  
۶۹ عن سے نوران کمال  
۷۰ عن سے نوران کمال  
۷۱ عن سے نوران کمال  
۷۲ عن سے نوران کمال  
۷۳ عن سے نوران کمال  
۷۴ عن سے نوران کمال  
۷۵ عن سے نوران کمال  
۷۶ عن سے نوران کمال  
۷۷ عن سے نوران کمال  
۷۸ عن سے نوران کمال  
۷۹ عن سے نوران کمال  
۸۰ عن سے نوران کمال  
۸۱ عن سے نوران کمال  
۸۲ عن سے نوران کمال  
۸۳ عن سے نوران کمال  
۸۴ عن سے نوران کمال  
۸۵ عن سے نوران کمال  
۸۶ عن سے نوران کمال  
۸۷ عن سے نوران کمال  
۸۸ عن سے نوران کمال  
۸۹ عن سے نوران کمال  
۹۰ عن سے نوران کمال  
۹۱ عن سے نوران کمال  
۹۲ عن سے نوران کمال  
۹۳ عن سے نوران کمال  
۹۴ عن سے نوران کمال  
۹۵ عن سے نوران کمال  
۹۶ عن سے نوران کمال  
۹۷ عن سے نوران کمال  
۹۸ عن سے نوران کمال  
۹۹ عن سے نوران کمال  
۱۰۰ عن سے نوران کمال

كتاب  
الاشربة  
جلد

[illegible]

(لقية ٤٦٦) لغير آخرى خادام الماء يخرج منه متغير اللون لا يطهر وازاخرج الماء صافيا غير متغير حكم  
 لبلهارته وعليه الفتوى ١٢ ص ٤١٧ هـ

لقد قلنا في كتاب الصيد الخ والمتفرع من فروع الصيد البحري لا يحل تناول شئ من فحاشي السمك ومنها صيد البر وصيد تداوها الامايات او حطب البحر حتى صلى التعلية وكل من اكل كل ذى نية

في كتاب الصيد الخ والمتفرع من فروع الصيد البحري لا يحل تناول شئ من فحاشي السمك ومنها صيد البر وصيد تداوها الامايات او حطب البحر حتى صلى التعلية وكل من اكل كل ذى نية

في كتاب الصيد الخ والمتفرع من فروع الصيد البحري لا يحل تناول شئ من فحاشي السمك ومنها صيد البر وصيد تداوها الامايات او حطب البحر حتى صلى التعلية وكل من اكل كل ذى نية

في كتاب الصيد الخ والمتفرع من فروع الصيد البحري لا يحل تناول شئ من فحاشي السمك ومنها صيد البر وصيد تداوها الامايات او حطب البحر حتى صلى التعلية وكل من اكل كل ذى نية

والغلي بذهبة ودفعات سواء اذا حصل قبل ان يصير محرما ولو قطع عن النار فغلي حتى  
ذهب الثلثان يحل لانه اثر النار واصل اخرا العصيدا الطنج فذهب بعضه ثم اهرق  
بعضه كمن يطبخ البقية حتى يذهب الثلثان في السبيل في ان تأخذ ثلث الجميع فتضربه في انبا  
بعد المنصب ثم تقسمه على ما بقي بعد ذهاب ما ذهب بالطنج قبل ان ينصب شئ فما يخرج  
بالقمة فهو حلال بانه عشرة ارطال عصيدا طنج حتى ذهب طل ثم اهرق منه ثلثة  
ارطال تأخذ ثلث العصيدا كله وهو ثلثة وثلث تضربه فيما بقي بعد المنصب وهو  
فيكون عشرين ثم تقسم العشرين على ما بقي بعد ما ذهب بالطنج منه قبل ان ينصب  
منه شئ وذلك تسعة فيخرج لكل جزء من ذلك ثلثان وتسعان فعرفت ان الحلال  
ما بقي منه رطلان وتسعان وعلى هذا تخرج المسائل ولها طريق اخر وفيما  
اكتفيناه كفاية وهداية الى تخرج غيرها من المسائل والله اعلم بالصواب

### كتاب الصيد

الصيد الاصطياد ويطلق على ما يصاد والفعل صابح لغير المحرم في غير الحرم لقوله تعالى  
واذا حلالتم فاصطادوا ولقوله عز وجل وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما وقوله  
عليه السلام لعبد بن حاتم الطائي رضي الله عنه اذا ارسلت كلبك الى العلم فذكرت اسم  
عليه فكل وان اكل منه فلا تأكل لاننا امسكه على نفسه وان شارك كلبك كلبا اخر  
فلا تأكل فانك انما سميت على كلبك ثم تسم على كلب غيرك وعلى الاحتياط لا لاجماع ولا لنوع اكتنا  
واستفاد بما هو مخلوق لذلك فيه استبقاء المكلف تمكنه من اقامة التكليف

في كتاب الصيد الخ والمتفرع من فروع الصيد البحري لا يحل تناول شئ من فحاشي السمك ومنها صيد البر وصيد تداوها الامايات او حطب البحر حتى صلى التعلية وكل من اكل كل ذى نية



فكان بها حادثة الاخطار شجرة ما يحويه الكتاب فصلان أحدهما الصيد  
والثاني في الجوارح والاصطياد بالري فصل في الجوارح قال يجوز الاصطياد بالكلب المعلم  
والفهد البازي سائر الجوارح المعلمة وفي الجامع الصغير وكل شيء علمته من ذي ناب من  
السباع وذئ غلب من الطيور فلا بأس بصيده ولا خيف في ما سؤ ذلك لان تذكر ذكاته  
ولا اصل فيه قول تعالى وما علمتم من الجوارح مكلبين والكلاب الكواشي في تأويل واكمل  
المسلطين فيتناول الكل بعينه دل عليه ما روينا من حديث علي رضي الله عنه  
واسم الكلب في اللغة تقع على كل سبع حتى الأسد وعن أبي يوسف ان استثنى من ذوات  
الذئب لانها لا يحملان غيرها الأسد علوهما والذئب حساسته والحق هو ما بعضهم  
الحساسة والخنزير مستثنى لان نجل العين فلا يجوز له الانتفاع به كما بد من التعليق ما لو  
من النص ينطبق بأشراط التعليم والاحتياط به وبالإرسال ولا نه انما يصير له والتعليم ليكون  
عاملا له فيترسل بإرساله ويمسكه عليه قال تعليم الكلب ان يترك لكل تلك مرات  
وتعليم البازي ان يرجع ويحبب اخذ عن وهو ما تورع ابن عباس رضي الله عنه وكان  
بدن البازي لا يحمل الضرب بدن الكلب يحتمل فيضرب ليرتد وكان آية التعليم ترك ما هو  
مالوف عادة والبازي متوجر متفر فكانت الاجابة آية تعليم اما الكلب فهو  
الوف يغتاد الانهاب فكان آية تعليمه ترك ما لوفه وهو الاكل والاستلاب ثم شرط  
تراك الاكل ثلثا وهذا عندنا وهو آية علي بن حنيفة رحمه الله لان فيما دونهم مزيد  
الاختلال فلعنه ترك مرة او مرتين شعبا فاذا تركه ثلاثا دل على انه صار عاد قدامه

هذا الكتاب من كتب التفسير...  
 في تفسير القرآن...  
 من كتب التفسير...  
 في تفسير القرآن...  
 من كتب التفسير...  
 في تفسير القرآن...

وهذا لأن التلث قد ظهرت الاختيار وإزالة العذر كما في مد الخيارات وبعض قصص  
 الاختيار ولأن الكثير هو الذي يقع أمانة على العلم دون القليل الجمعه هو الكثير وإنه التلث قد  
 بها وعند حذيفة رضي الله عنه في الأصل لا يثبت التعليم ما يغلب على ظن الصائد أنه معلم  
 ولا يقدر بالتلث لأن المقادير لا تعرف اجتهدا بل نضبا وسماعا ولا يسمع فيفوض إليه رأي  
 المبطل به كما هو أصله في جنسها وعلى الرواية الأولى عند محل ما اصطاده نالها عند  
 لا يحل لأنه إنما يصير معلما بعد تمام التلث وقبل التعليم غير معلم فكان التلث صفة  
 كلب جاهل وصار كالتصريح المباشر في سكوت المولى وله أنه أية تعليمه عند فكان  
 هذا صيد جارية معلية بخلاف تلك المسألة لأن لا ذن لعلهم ولا يتحقق دون علم  
 وذلك بعد المباشرة قال وإذا أرسل كلبه المعلم أو باريه وذكر اسم الله تعالى عند إرساله  
 فاخذ الصيد وبجره فمات حل أكله لما روينا من حديث عدي رضي الله عنه ولأن  
 الكلب الباري له والذبح لا يحصل بجره إلا بالابلا استعمال وذلك فيهما بالأسان فنزل  
 منزلة الرعي وأمر السكين فلا بد من التسمية عند ولو تركه ناسيا حل أيضا على ما بيناه  
 وحرمته متروكة التسمية عامدا في الذبائح ولا بد من الجرح في ظاهر الرواية للتحقق  
 الذكاة الأضطراري وهو الجرح في أي موضع كان من البدن بالتساويا وجد من  
 الآلة التي لا استعمال في ظاهره له تعالى وما علمتم من الجوارح ما يشير إلى اشتراط الجرح أو هو  
 من الجرح بمعنى الجراحة في تأويل فيحل على الجراح الكاسب بنباهه ومخلفه ولا تناق في أخذه  
 باليقين وعن أبي يوسف أنه لا يشترط رجوعا إلى التأويل الأول وجوابه ما قلنا

هذا الكتاب من كتب التفسير...  
 في تفسير القرآن...  
 من كتب التفسير...  
 في تفسير القرآن...  
 من كتب التفسير...  
 في تفسير القرآن...

كتاب الصيد

التيقة (٢٩٩) أهل الطبقات قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم

هذا الكتاب من كتب التفسير...  
 في تفسير القرآن...  
 من كتب التفسير...  
 في تفسير القرآن...  
 من كتب التفسير...  
 في تفسير القرآن...



**قال ان اكل منه الكلب والفهد لم يوكل وان اكل منه الباني كل والفرق ما بيناه في كالة**  
**التعليم**  
**وهو مؤيد بما رويناه من حديث عدي رضي الله عنه وهو حجة على مالك وعلى الشافعي في قوله**  
**القديم في اباحته ما اكل الكلب منه ولو انه صاد صبيح او لم ياكل منها ثم اكل من صيده لوكل هذا**  
**الصيد لانه علامة للجهل ولا ما يصيد بعد حتى يصير معلما على اختلاف الروايات كما بيناها**  
**في الابتداء واما الصيغ التي اخذها من قبل فما اكل منها لا تظهر الحرمة فيه لانعدام المحلنة**  
**وما ليس بمحرم بان كان في المفارقة بان لم يظفر صاحب بعد تثبت الحرمة فيه بالانفاق وما**  
**محرز في بيته يحرم عنده خلافا لما يؤولان ان لكل ليسيل على الجهل فيما تقدم كان**  
**الحرف قد تنسى لان فيما اخره قد اقصى الحكم فيه بالاجتهاد فلا ينقض بجتهاد مثله لان**  
**المقصود قد حصل بالاول بخلاف غير المحرز لانه ما حصل المقصود من كل جديد بقائه صيدا من**  
**لعدم الاحراز فحرمانه احتياطا ولانه اية جهل من ابتداء لان الحرف لا تنسى اصلها فاذا**  
**اكل تبين انه كان تركه لكل للشيع لا للعلم وتبدل الاجتهاد قبل حصول المقصود لانه**  
**بالاكل فصار كتبدل اجتهاد القاضي قبل القضاء ولو ان صنفه افر من صاحب فكنت حينا**  
**ثم صاذا لوكل صيده لانه ترك ما صار به عالما فيحكم جهلا كالكل اذا اكل من الصيد او شرب**  
**الكل من دله الصيد لم ياكل منه كل لانه ممسك للصيد عليه هذا من غاية علمه حيث شرب**  
**ملا يصلي لصاحبه أمسك عليه ما يصلح له ولو اخذ الصيد من المعلم ثم قطع منه قطعة**  
**والقاها اليه فاكلها يوكل ما بقي لانه لم يبق صيدا فصار كما اذا القى المية طعاما غيرة**  
**وكذا اذا وثب الكلب فاحذه منه واكل منه لانه ما اكل من الصيد**

هذا الحديث يدل على ان الكلب اذا اكل من الصيد لم يوكل منه الكلب والفهد لم يوكل وان اكل منه الباني كل والفرق ما بيناه في كالة التعليم وهو مؤيد بما رويناه من حديث عدي رضي الله عنه وهو حجة على مالك وعلى الشافعي في قوله القديم في اباحته ما اكل الكلب منه ولو انه صاد صبيح او لم ياكل منها ثم اكل من صيده لوكل هذا الصيد لانه علامة للجهل ولا ما يصيد بعد حتى يصير معلما على اختلاف الروايات كما بيناها في الابتداء واما الصيغ التي اخذها من قبل فما اكل منها لا تظهر الحرمة فيه لانعدام المحلنة وما ليس بمحرم بان كان في المفارقة بان لم يظفر صاحب بعد تثبت الحرمة فيه بالانفاق وما محرز في بيته يحرم عنده خلافا لما يؤولان ان لكل ليسيل على الجهل فيما تقدم كان الحرف قد تنسى لان فيما اخره قد اقصى الحكم فيه بالاجتهاد فلا ينقض بجتهاد مثله لان المقصود قد حصل بالاول بخلاف غير المحرز لانه ما حصل المقصود من كل جديد بقائه صيدا من لعدم الاحراز فحرمانه احتياطا ولانه اية جهل من ابتداء لان الحرف لا تنسى اصلها فاذا اكل تبين انه كان تركه لكل للشيع لا للعلم وتبدل الاجتهاد قبل حصول المقصود لانه بالاكل فصار كتبدل اجتهاد القاضي قبل القضاء ولو ان صنفه افر من صاحب فكنت حينا ثم صاذا لوكل صيده لانه ترك ما صار به عالما فيحكم جهلا كالكل اذا اكل من الصيد او شرب الكل من دله الصيد لم ياكل منه كل لانه ممسك للصيد عليه هذا من غاية علمه حيث شرب ملا يصلي لصاحبه أمسك عليه ما يصلح له ولو اخذ الصيد من المعلم ثم قطع منه قطعة والقاها اليه فاكلها يوكل ما بقي لانه لم يبق صيدا فصار كما اذا القى المية طعاما غيرة وكذا اذا وثب الكلب فاحذه منه واكل منه لانه ما اكل من الصيد

كتاب الصيد





۵۰۴

جلد  
کتاب  
الصید

[illegible]

(لقية ٥٠٢) والسم لأنه ترك زكاة الاختيار مع القدرة عليها وهذا إذا تمكن من زكته أما إذا وقع في يده ولم يتمكن







الاصطياد في الجبال والاراضي الواسعة والصيد في الغابات والاراضي الواسعة والصيد في الغابات والاراضي الواسعة

ولو ارسل رجلان كل واحد منهما كلبا فوقع احدهما وقتله الاخر كل لما قلنا والملك الاول  
على صيد اخر  
لان الاول اخرج عن حد الصيدية الا ان الارسل من الثاني حصل على الصيد والمعتبر في  
الاباحة والحد من حالة الارسل فلم يخرج من محله اذا كان الارسل من الثاني بعد اخرج عن  
الصيدية بخرج الكلب الاول فصل في الرمي من سمع حياضه حياضه صيد فرماه او  
ارسل كلبا او باريا عليه فاصاب صيدا ثم تبين انه حياضه حل المصايد صيد كان  
لانه قصد الاصطياد وعزى يوسف انه خص من ذلك الحيز بغير تغلط التحريم لا ترى انه  
لا تثبت الاباحة في شيء منه بخلاف السباع لانه يؤخر في جلد ها وزفره فخص منها ما  
لا يؤكل لحمه لان الارسل فيه ليس للاباحة ووجه الظاهر ان اسم الاصطياد لا يختص  
بالمأكول فوقع الفعل اصطياد او هو فعل مباح في نفسه واباحة التناول ترجع الى المحل  
فتثبت بقدر ما يقبل كما وجد اوقد لا تثبت اذا لم يقبله واذا وقع اصطياد اصابه كانه رمى الى  
صيد فاصاب غيره وان تبين انه حياضه ادى وجوان اهل لا يحل المصايد ان الفعل  
ليس باصطياد والطير الداجن الذي باوى ليس اهل والطير الموقى بمنزلة المصايد ولو  
رمى الى طائر فاصاب صيدا وقر الطائر ولا يذرى وحشي هو او غير وحشي حل الصيد  
لان الظاهر فيه التوحش ولو رمى الى غير فاصاب صيدا ولا يذرى ناذ هو ام لا يحل  
الصيد لان الاصل فيه الاستيناس ولو رمى الى سمكة او جراد فاصاب صيدا يحل في رواية  
عن ابي يوسف لانه صيد في اخرى عنه لا يحل لانه لا ذكاة فيها ولو اصاب السموع  
حشيه وقد ظنه ادميا فاذا هو صيد يحل لانه لا معتبر بظنه مع تعيينه

والا ان يستعان به على الصيد في الاراضي الواسعة والصيد في الغابات والاراضي الواسعة والصيد في الغابات والاراضي الواسعة

الاصطياد في الجبال والاراضي الواسعة والصيد في الغابات والاراضي الواسعة والصيد في الغابات والاراضي الواسعة

كتاب الصيد

الاصطياد في الجبال والاراضي الواسعة والصيد في الغابات والاراضي الواسعة والصيد في الغابات والاراضي الواسعة

الاصطياد في الجبال والاراضي الواسعة والصيد في الغابات والاراضي الواسعة والصيد في الغابات والاراضي الواسعة

الاصطياد في الجبال والاراضي الواسعة والصيد في الغابات والاراضي الواسعة والصيد في الغابات والاراضي الواسعة



أما قوله ثم تروى منه الخ فهذا كله إذا جرحه جرحاً يبرئ حياته منه وإن كان جرحاً لا يبرئ حياته منه لا يحل الانعدام هذا الاحتمال إذا بقي فيه من الحياة مقدار ما يكون في الذبح بعد الذبح بأن أبان رأسه ثم وقع في الماء ١٢ الفتاوى العاتكة كبيرة ص ٥٦٤٢٧

[illegible][illegible]

لحقوله ولا يؤكل ما اصابه البهقة إلا فقل الخادى في حواشى الدرر عن فتاوى على آفندى الحل معللا بان النار تعمل عمل الزكوة في الحديد حتى لو قذف النار في الذهب فاحترقت القروق يؤكل لكن ينبغي ان يحمل على ما اذا اسال الدم حتى اذا انجد و (لقية ٥٠٩)



لأنها تندق وتكسر ولا تخرج فصار كالمعروض إذا لم يخرق وكذلك إن ماءه لم يخرق وكذلك  
ان جرحه قالوا تأويله إذا كان ثقيلاً أو به حدة لا احتمال أنه قبله بشقه وإن كان الجرح  
خفيفاً وبه حدة يحل لتعين الموت بالجرح ولو كان الجرح خفيفاً وجعله طويلاً كما  
فيه حدة فإنه يحل لأنه يقتله بجرحه ولو رماه بمروحة حديدية ولم يضع بضعا لا يحل لأنه  
قتله دقا وكذا إذا رماه بها فبان رأسه أو قطع أو دأجه لأن العروق تنقطع بنقل الجرح  
كما تنقطع بالقطع فوق الشك ولعله مات قبل قطع الأوداج ولو رماه بضعا أو بعد  
حتى قتله لا يحل لأنه يقتله ثقلاً لا جرحاً اللهم إلا إذا كان له حدة يضع بضعا فيخترق  
لأبأس به لأنه بمنزلة السيف والرمح ولا أصل في هذه المسائل أن الموت إذا كان مضافاً  
إلى الجرح بيقين كان الصيد حلالاً وإذا كان مضافاً إلى الثقل بيقين كان حراماً وإن وقع  
الشك ولا يندى مات بالجرح أو بالثقل كان حراماً احتياطاً وإن رماه بسيف أو  
بسكين فاصابه بجرحه حل وإن صابه بقفا السكين أو بمقبض السيف لا يحل لأنه  
قتله دقا والحديد وغيره سواء ولو رماه فخرص ومات بالجرح ان كان الجرح مديماً  
يحل بالاتفاق وإن لم يكن مديماً فذلك عند بعض المتأخرين سواء كانت الجرحاً صغيراً  
أو كبيراً لأن الدم قد يجتسب بضيق المنفذ أو غلظ الدم وعند بعضهم يشترط أن أدماء  
لقوله عليه السلام ما أضر الدم وأفرى الأوداج فكل شرطاً الأنهار وعند بعضهم أن كان  
كبيراً حل بدم الأدماء وإن كانت صغيرة لا بد من الأدماء ولو خرج شاة ولم يسلم منه  
الدم قيل لا تحل وقيل حل ووجه القولين دخل فيما ذكرناه وإذا أصاب السهم ظلف الصيد

(بقية ٥٠٨) لم يسئل لاجل الى آخر ما ذكره فافظره وسيأتي للحشى في الجنايات ان القتل بالبندقية الرصاص عمد لا عفا من جنس الحديد وتجرح فيقتص به لكن اذا لم تجرح لا يقتص به على رواية الطحاوى انتقل ومقتضاه حل الصيد \*

لا يترك كل البيان إلا أنه يتوسع : "أو الصميم حيا بعد قطع

باب  
یہ

[illegible][illegible]

اوقرنه فان ادماء حل والا فلا وهذا يؤيد بعض ما ذكرناه قال واذا رمى صيدا فقطع  
 قرن بالفتح شيخ ١١ وان لم ادماء ١٢ اى القدر الذى يؤخذ منه ١٣  
 عضوا منه اكل الصيد لما بيناه ولا يוכל العضو وقال الشافعى اكل ان مات الصيد  
 ١٤  
 لانه مبان بذكاة لا يضطر ارجل المبان والمبان منه كما اذا بين الرأس بذكاة لا اختيارا  
 ان عتقوا ١٥ ان كان باقى ١٦  
 بخلاف ما اذا لم يمت لانه ما بين بالذكاة ولنا قوله عليه السلام ما بين من الحي  
 ١٧ ان كان العتق ١٨  
 فهو ميت ذكر الحي مطلقا فيصرف الى الحي حقيقة وحكما والعضو المبان بهذه  
 لا نعرف المطلق الى المكاش ١٩  
 الصفة لان المبان منه حي حقيقة لقيام الحيوة فيه وكذا حكما لانه تنوهم سلامته بعد هذه  
 اى حي حكما ٢٠  
 الجراحة ولهذا اعتبره الشرع حتى لو وقع في الماء وفيه حيوة بهذه الصفة يحرم وقوله  
 اى لكونه حيا حقيقة وحكما ٢١  
 ابين بالذكاة قلنا حال وقوعه لم تقع ذكاة لبقاء الروح في الباقي فعند ذكاة لا تظهر في  
 الروح ٢٢  
 المبان لعدم الحيوة فيه ولا تبعية لجزءها بالانفصال فصا هذا كفر هو الاصل ان المبان من  
 الا تبعية نيت برأى مبان ٢٣  
 الحي حقيقة وحكما لا يحمل والمبان من الحي صوة لاحكاما يحمل وذلك بان يبقى في المبان منه حيوة  
 شريطة باقى ٢٤ اى الحيوة  
 بقدر ما يكون في المذبح فانه حيوة صوة لاحكاما ولهذا الوقع في الماء وبه هذا القدر من الحيوة  
 اوتزدي من جبل اوسط لا يحرم فخرج عليه المسائل فنقول اذا قطع يد او رجلا او فخذا او ثلثه  
 اصل ٢٥  
 مما يلي القوائم او اقل من نصف الرأس يحرم المبان يحمل المبان منه لانه تنوهم بقاء الحيوة في الباقي  
 ليعنى انما يكتفى بمقتضى ما استعملت اعمى دست وما ياترجمه ٢٦  
 ولو قد بنصفين او قطعه اثلاثا او اكثر مما يلي العجز او قطع نصف رأسه او اكثر منه يحمل  
 بالفتح وكسبه دم من من برجزى ٢٧  
 المبان والمبان منه لان المبان من الحي صوة لاحكاما اذ لا تنوهم بقاء الحيوة بعد هذا الجرح والحى  
 ٢٨  
 وان تناول السمك وما بين منه فهو ميت الا ان ميتته حلال بالحديث الذي  
 ٢٩  
 رويناه ولو ضرر عنيق شاة فابان رأسها يحمل لقطع الاوجاج ويكره هذا الصنيع  
 ٣٠

[illegible]



حتی قطع الاوداج حل و بوضر صید افقطع یداً او رجلاً و لم یبینه ان کان یتوهم کالتیام

والاندمال فاذا مات حل اكله لانه بمنزلة مسأثر اجزائه وان كان لا يتوهم بان بقي متعلقا  
انزلت القرينة رأت محلك ١٢ من ١٢

بجمله حل ما سواه لوجود الا بانه معنی والعبرة للعاني قال ولا یوکل صید الجوسی

والمرد والوثني لانهم ليسوا من اهل الذكاة على ما بيناه في الذبايح ولا بد منها في اياحة

الصيغ بخلاف النص في اليهودي لانها من اهل الذكاة اختصارا فكذا اضطر اراقال ومن

صيدا فاصابة له بتيغته ولم يخرج من حيز الاستعانة فواما اخر فقتله فهو للثاني ويوكل لانه

هو الأخذ وقد قال عليه السلام الصيد لمن اخذ وان كان الاول اخذه فمأه الثاني

فقتله فهو الاول ولم يוכל لاحتمال الموت بالشأن وهو ليس بكافة القديرة على كفاة الاختصاص

مخلاف الوجه الاول وهذا المذكور الرمي الاول بحال ينه منه الصبر لانه حذر في حكم الميت

فأما لم يخرج أبو ذؤلم عن الصيدية ۱۱

فأما ما رواه الثاني فإنه لا يكمل لما راجع ۱۲

مَنْ كَانَ فِي رِيَّاسَةٍ أَوْ دَارٍ أَوْ بَلَدٍ أَوْ قَرْيَةٍ أَوْ نَجْدٍ أَوْ بَادِيَةٍ أَوْ سَبِيلٍ أَوْ مَدِينَةٍ أَوْ رِيَّاسَةٍ أَوْ دَارٍ أَوْ بَلَدٍ أَوْ قَرْيَةٍ أَوْ نَجْدٍ أَوْ بَادِيَةٍ أَوْ سَبِيلٍ أَوْ مَدِينَةٍ

الابقدر ما يسقى في المذبح كما اذا بان راسه يحمل لان الموت يضاف الى الرمي الثاني لان  
عبد الذبح الماضى اب ١٢ عن

وجوده وعدمه بمنزلة وان كان الرمي الاول بحال لا يعيش منه الصيد الا انه يبقى فيه

من الحجة اكثر مما يكون بعد الذبح بان كان يعيش يوماً او دنياه فعلى قول ابي يوسف

لا يحرم بالرمي الثاني لان هذا القدر من الحيوة لا عبث به عند وعده عند محمد ويحرم لان هذا

القدر من الحيوة معتبر عندة على ما عرف من مذهبه <sup>عليه</sup> فصار الجواب فيه والجواب فيما اذا كان

الأول كما سلم منه الصدسواء ولا حاقه قوا

یہ سب کچھ دیکھ کر وہ بہت غصہ ہوا اور اس نے کہا:

[illegible]

ج. ١: حيث نال وان ذبح الشاة من قفاها فبقيت حدة حتى تقطع المروءة

يغير لافيه زيادة اللحم من غير حاجة . . . . . وان ماتت قبل قطع اللد

له قوله وان ضربه من قبل القفان مات قبل قطع الادراج الح الح النظر هذه الحجة في كتاب الربا الح ص ٤٣٧  
ج : حيث نال وان زبح الشاة من قفاها فبقيت حية حتى قطع العروق حل بتحقيق الموت بجاهوزكاة و  
يغير لان فيه زيادة اللحم من غير حاجة ..... وان ماتت قبل قطع الادراج لم تركل ١٢

منه من المملوك  
منه من المملوك  
منه من المملوك  
منه من المملوك  
منه من المملوك  
منه من المملوك  
منه من المملوك  
منه من المملوك  
منه من المملوك  
منه من المملوك

غير ما نقصته جراحته لانه بالرمي تلف صيدا مملوكا لانه ملكه بالرمي المختن وهو منقو  
اي شئ من قيمته بالنقصه جراحته  
بجراحته وقيمة المتلف تعتبر يوم لا تلاوق قال رضي الله عنه تأويله اذا علم ان القتل حصل  
اي النصف ١٢ جراحته  
بالثاني بان كان لاول جراحته يسل الصيد منه والثاني بحال لا يسل الصيد منه  
اي النصف ١٢ جراحته  
ليكون القتل كله مضافا الى الثاني وقد قتل حيوانا مملوكا لاول منقوصا بالجراح فلا  
اي النصف ١٢ جراحته  
يضمنه كمالا كما اذا قتل عبدا مريضا وان علم ان الموت حصل من الجراحتين او لا يندى  
اي ان يعلم بموت  
قال في الزيادات يضمن الثاني ما نقصته جراحته ثم يضمن نصف قيمته من الجراحتين  
اي النصف ١٢ جراحته  
ثم يضمن نصف قيمته كمالا اما الاول فلا يخرج حيوانا مملوكا للغير وقد نقصه فيضمن ما  
اي النصف ١٢ جراحته  
نقصه او لا واما الثاني فلان الموت حصل بالجراحتين فيكون هو متلفا نصفه وهو  
اي النصف ١٢ جراحته  
مملوك لغيره فيضمن نصف قيمته من الجراحتين لان الاولى ما كانت بصنعة والثانية  
اي النصف ١٢ جراحته  
ضمنها مرة فلا يضمنها ثانيا واما الثالث فلان بالرمي لاول صار بحال يحل بذكاة الاختيار  
اي النصف ١٢ جراحته  
لو كان رمي الثاني فهذا بالرمي الثاني فسد عليه نصف اللحم فيضمنه ولا يضمن النصف الآخر  
اي النصف ١٢ جراحته  
لانه ضمنه مرة فدخل ضمن اللحم فيه وان كان ماه اول ثانيا فالجواب في حكم الاباحة  
اي النصف ١٢ جراحته  
كالجواب فيما اذا كان الرامي غيره ويصير كما ان الرامي صيدا على قلة فجعل فالحقنه ثم  
اي النصف ١٢ جراحته  
رماه ثانيا فانزله لا يحل لان الثاني محرم كذا هذا قال ويجوز اصطياد ما يوكل كجهن  
اي النصف ١٢ جراحته  
الحيون وما لا يوكل لا طلاق ما تلونا والصيد لا يختص بمأكل اللحم قال قائلهم شعر  
اي النصف ١٢ جراحته  
صيد للملوك ان يلقى تعاليت واذا ركبت فصيدى الاطال وكان صيده سبب الانتفاع بحل  
اي النصف ١٢ جراحته  
او شعرة او ريشه او لاستدفاع شره وكل ذلك مشروع والله اعلم بالصواب  
اي النصف ١٢ جراحته

في الزيادات  
في الزيادات  
في الزيادات  
في الزيادات  
في الزيادات  
في الزيادات  
في الزيادات  
في الزيادات  
في الزيادات  
في الزيادات

كتاب  
الصيد

له قوله وان علم ان الموت حصل من الجراحتين وان كان كل واحد من الجرحين بحال لا يخرج من الصيدية عنه الا قرار  
ولا اجفأ خرج من ان يكون صيدا اما لصيده لها وكذا ان اذا احاط به معالا شتر الكهان الاخذ والحل ثابت ١٣  
الفتاوى العاكمة ص ٢٥٥ ج ٥



[illegible]

عن قوله واذا سلمه اليه فقبضه دخل في ضمانه وقال الشافعي هو امانة في يده ولا يسقط  
شي من الدين بهلاكه لقوله عليه السلام لا يغلق الرهن قلنا الصاحب جنة وعليه غرمه  
قال ومعناه لا يصير مضمونا بالدين وكان الرهن وثيقة بالدين فبهلاكه لا يسقط الدين  
اعتبارا بهلاك الصلابة وهذا لان بعد الوثيقة يزاد معنى الصيانة والسقوط بالهلاك  
يضاد ما اقتضاه العقد اذ لو كان يصير بغير ضمان لكان هو ضد الصيانة ولنا قول  
النبي عليه السلام للرهن بعد ما نفق فوسا الرهن عند ذهاب حقه وقوله عليه  
السلام اذ اعني الرهن فهو بما فيه معناه على ما قالوا اذا اشتبهت قيمة الرهن بعد  
ما هلك واجماع الصحابة والتابعين رضي الله عنهم على ان الرهن مضمون مع  
اختلافهم في كيفية فالحق بالامانة خرق له والمراد بقوله عليه السلام لا  
يغلق الرهن على ما قالوا الاحتباس الكلي بان يصير مملوكا لكذا ذكر الكرخي عن السلف ولا  
الثابت للرهن بل الاستيفاء وهو ملك اليد والحبس في الرهن ينفى عن الحبس الدائم  
قال الله تعالى كل نفس بما كسبت هينة وقال قائلهم شعر وفارقك برهن لا  
يملك له يوم الوداع فامسى الرهن قد غلقا والاحكام الشرعية تنعطف على الفاظ  
على وفق الانباء وكان الرهن وثيقة بجانب الاستيفاء وهو ان تكون موصلة اليه وذلك ثابت  
بملك اليد والحبس يقع الا من من المحرم مخافة جرح الرهن الرهن ويكون عاجزا عن الانتفاع  
به فيتسارع الى قضاء الدين كاجته واجتهاد واذا كان كذلك يثبت الاستيفاء  
من وجوه قد تقر بالهلاك فلا استوفاء ثانيا يودي الى الربوا بخلافه

قال واذا سلمه اليه فقبضه دخل في ضمانه وقال الشافعي هو امانة في يده ولا يسقط  
شي من الدين بهلاكه لقوله عليه السلام لا يغلق الرهن قلنا الصاحب جنة وعليه غرمه  
قال ومعناه لا يصير مضمونا بالدين وكان الرهن وثيقة بالدين فبهلاكه لا يسقط الدين  
اعتبارا بهلاك الصلابة وهذا لان بعد الوثيقة يزاد معنى الصيانة والسقوط بالهلاك  
يضاد ما اقتضاه العقد اذ لو كان يصير بغير ضمان لكان هو ضد الصيانة ولنا قول  
النبي عليه السلام للرهن بعد ما نفق فوسا الرهن عند ذهاب حقه وقوله عليه  
السلام اذ اعني الرهن فهو بما فيه معناه على ما قالوا اذا اشتبهت قيمة الرهن بعد  
ما هلك واجماع الصحابة والتابعين رضي الله عنهم على ان الرهن مضمون مع  
اختلافهم في كيفية فالحق بالامانة خرق له والمراد بقوله عليه السلام لا  
يغلق الرهن على ما قالوا الاحتباس الكلي بان يصير مملوكا لكذا ذكر الكرخي عن السلف ولا  
الثابت للرهن بل الاستيفاء وهو ملك اليد والحبس في الرهن ينفى عن الحبس الدائم  
قال الله تعالى كل نفس بما كسبت هينة وقال قائلهم شعر وفارقك برهن لا  
يملك له يوم الوداع فامسى الرهن قد غلقا والاحكام الشرعية تنعطف على الفاظ  
على وفق الانباء وكان الرهن وثيقة بجانب الاستيفاء وهو ان تكون موصلة اليه وذلك ثابت  
بملك اليد والحبس يقع الا من من المحرم مخافة جرح الرهن الرهن ويكون عاجزا عن الانتفاع  
به فيتسارع الى قضاء الدين كاجته واجتهاد واذا كان كذلك يثبت الاستيفاء  
من وجوه قد تقر بالهلاك فلا استوفاء ثانيا يودي الى الربوا بخلافه

كتاب الرهن



حالة القيام لانه يقتض هذا الاستيفاء بالرد على الراهن فلا يتكرر ولا وجه الى  
استيفاء الباقي بدنه لانه لا يتصور ولا استيفاء يقع بالمالية اما العين مائة حتى كانت  
نفقة المرهون على الراهن في حياته وكفنه بعد مائة وكذا قبض الرهن لا ينوب عن قبض الشراء اذا اشتراه  
المرهون لان العين مائة فلا ينوب عن قبض ضمان وموجب العقد ثبوت الاستيفاء هذا يحقق  
الصيانة وان كان فراغ الذمة من ضروراتها كافي للحالة فلما حصل عند الحكم الرهن ضرورة  
الرهن محتسبا بدنه باثبات الاستيفاء عليه عند تعلق الدين بالعين استيفاء منه عينيا  
بالبيع ويخرج على هذين الاصلين عدل المسائل المختلف فيها بيننا وبينهم عندنا في كفاية للنفقة  
جملة منها ان الراهن ممنوع عن الاستدراء لانتفاع لانه يفتقر موجبه وهو لا يحتسب على الدوام  
وعنده لا يمنع منه كونه كفايا في موجبه هو عينه للبيع وسيأتيك البواقي في اثناء المسائل ان  
شاء الله تعالى قال ولا يصح الرهن كابدن مضمون لان حكم ثبوت الاستيفاء والاستيفاء  
يتلو الوجوب قال رضي الله عنه ويدخل على هذا اللفظ الرهن بالامعان المضمون بانفسها فانه

حالة القيام لانه يقتض هذا الاستيفاء بالرد على الراهن فلا يتكرر ولا وجه الى  
استيفاء الباقي بدنه لانه لا يتصور ولا استيفاء يقع بالمالية اما العين مائة حتى كانت  
نفقة المرهون على الراهن في حياته وكفنه بعد مائة وكذا قبض الرهن لا ينوب عن قبض الشراء اذا اشتراه  
المرهون لان العين مائة فلا ينوب عن قبض ضمان وموجب العقد ثبوت الاستيفاء هذا يحقق  
الصيانة وان كان فراغ الذمة من ضروراتها كافي للحالة فلما حصل عند الحكم الرهن ضرورة  
الرهن محتسبا بدنه باثبات الاستيفاء عليه عند تعلق الدين بالعين استيفاء منه عينيا  
بالبيع ويخرج على هذين الاصلين عدل المسائل المختلف فيها بيننا وبينهم عندنا في كفاية للنفقة  
جملة منها ان الراهن ممنوع عن الاستدراء لانتفاع لانه يفتقر موجبه وهو لا يحتسب على الدوام  
وعنده لا يمنع منه كونه كفايا في موجبه هو عينه للبيع وسيأتيك البواقي في اثناء المسائل ان  
شاء الله تعالى قال ولا يصح الرهن كابدن مضمون لان حكم ثبوت الاستيفاء والاستيفاء  
يتلو الوجوب قال رضي الله عنه ويدخل على هذا اللفظ الرهن بالامعان المضمون بانفسها فانه

حالة القيام لانه يقتض هذا الاستيفاء بالرد على الراهن فلا يتكرر ولا وجه الى  
استيفاء الباقي بدنه لانه لا يتصور ولا استيفاء يقع بالمالية اما العين مائة حتى كانت  
نفقة المرهون على الراهن في حياته وكفنه بعد مائة وكذا قبض الرهن لا ينوب عن قبض الشراء اذا اشتراه  
المرهون لان العين مائة فلا ينوب عن قبض ضمان وموجب العقد ثبوت الاستيفاء هذا يحقق  
الصيانة وان كان فراغ الذمة من ضروراتها كافي للحالة فلما حصل عند الحكم الرهن ضرورة  
الرهن محتسبا بدنه باثبات الاستيفاء عليه عند تعلق الدين بالعين استيفاء منه عينيا  
بالبيع ويخرج على هذين الاصلين عدل المسائل المختلف فيها بيننا وبينهم عندنا في كفاية للنفقة  
جملة منها ان الراهن ممنوع عن الاستدراء لانتفاع لانه يفتقر موجبه وهو لا يحتسب على الدوام  
وعنده لا يمنع منه كونه كفايا في موجبه هو عينه للبيع وسيأتيك البواقي في اثناء المسائل ان  
شاء الله تعالى قال ولا يصح الرهن كابدن مضمون لان حكم ثبوت الاستيفاء والاستيفاء  
يتلو الوجوب قال رضي الله عنه ويدخل على هذا اللفظ الرهن بالامعان المضمون بانفسها فانه

كتاب  
الرهن

كتاب الرهن (تكملة ٥١٤)





الرهن على مال عمل ومثمنه او لا يكون ان لا نقل فيه في موضع الاخر

كتاب الرهن

حيث يمكن فيه التخليق الواجب عليه لغيره من الرهن ومنها الاخر في رهنه بين ان يكون

الرهن على مال غير متعلق بالدين... الرهن على مال غير متعلق بالدين... الرهن على مال غير متعلق بالدين...

والرهن بزيادة الصيانة فلا تمتنع به المطالبة والحبس جزاء الظلم فاذا ظهر مطلبه عند القاضي يحبس كما بيناه على التفصيل فيما تقدم واذا اطلب المرتهن دينه يؤمّر باحضار الرهن لان قبض الرهن قبض استيفاء فلا يجوز ان يقبض ماله مع قيام يدا لاستيفاء لانه يتكرر الاستيفاء على اعتبار الهلاك في يدا المرتهن وهو محتمل واذا احضره اصر الراهن بتسليم الدين ولا ليتعين حقه كما تعين حق الراهن تحقيقا للتسوية كما وتسليم المبيع والتمن بخضر المبيع ثم يسلم الثمن او لا وان طالبه بالدين في غير البلد الذي وقع العقد فيه ان كان الرهن على محل له ولا مؤنة فكذا الجواب لان الاكثر كلها في حق التسليم كمكان واحد فيما ليس له محل ومؤنة ولهذا لا يشترط بيان مكان الايفاء فيه في باب السلم بالاجماع وان كان له محل ومؤنة يستوفى دينه ولا يكلف احضار الرهن لان هذا نقل والواجب عليه التسليم عن التخلية لا النقل من مكان الى مكان لانه يتضرر به زيادة الضرر ولم يلزمه ولو سلب الراهن العدل على بيع المهر وفباعه بنقدا وليس يتجارت الاطلا والامر فلو طالت المدة بالدين ولا يكلف المرتهن احضار الرهن لانه لا قدرة له على احضار وكذا اذا اهر المرتهن ببيع فباعه ولم يقبض الثمن لانه صار دينه بالبيع باهر الرهن فصار كالرهن رهنه هو دين ولو قبضه يكلف احضاره لقيام البدل مقام المبدل الا الذي يتولى قبض الثمن هو المرتهن لانه هو العاقد فتجع الحقوق اليه وكما يكلف احضار الرهن لاستيفاء كل الدين يكلف لاستيفاء محم قد حل لاحتمال الهلاك ثم اذا قبض الثمن يؤمّر باحضاره لاستيفاء الدين لقيام مقام الدين وهذا بخلاف ما اذا قتل محل العبد الرهن خطا حتى قضى بالقيمة على ما قلته فثلث سنين لم يجبر

الرهن على مال غير متعلق بالدين... الرهن على مال غير متعلق بالدين... الرهن على مال غير متعلق بالدين...

الرهن على مال غير متعلق بالدين... الرهن على مال غير متعلق بالدين... الرهن على مال غير متعلق بالدين...

للمؤمن ان يرفع بالرش لا باستجدام ولا سكر ولا ليل ان ياذن له المالك ان له حق الحبس دون  
اذا كان دارا ونحوها - انا كان لو اذبحه ١٢

[illegible]



[illegible]

له قوله ان الذي في عياله الخ قال في رد المحتار المعتبر في كون الشخص عيالا له ان ليسا له سواد كان في لعنته ام لا











رهنا ما اذا دفعها اليه لان الدابة مشغولة به فصار كما اذا رهن متاعا في دار او وعاء  
لان الرهن ليس بشغل فهو له مباح ان كان  
دون الدار الوعاء بخلاف ما اذا رهن سر جاعا لدابة او لحمارا في راسها ودفع الدابة  
مع السرج واللجام حيث لا يكون رهنا حتى يزرعه منها ثم يسلم اليه لانه من توابع الدابة  
منزلة الثمن للخليل حتى قالوا يدخل فيه من غير ذكر **قال** ولا يصح الرهن بالامانات كالزواجر  
والعوارض والمضاربات ومال الشركة لان القبض في باب الرهن قبض مضمون فلا بد من ضمان ثابت  
ليقع القبض مضمونا وتحقق استيفاء الدين منه وكذلك لا يصح بالاعيان المضمونة بغيرها  
كالمتبع في يد البائع لان الضمان ليس بواجب فانه اذا هلك العين لم يضمن البائع شيئا  
لكنه يسقط الثمن وهو حق البائع فلا يصح الرهن فاما الاعيان المضمونة بعينها وهي  
يكون مضمونا بالمثل او بالقيمة عند هلاكه مثل المغصوب وبديل الخلع والمهر  
وبديل الصلح عن دم العمد يصح الرهن بها لان الضمان متقرر فانه ان كان قائما وجب تسليمه  
وان كان هالكا تجزئ قيمته وكان رهنا به مضمون **فصح قال** والرهن بالدرك باطل والكفا  
بالدرك جائزة والفرق ان الرهن للاستيفاء ولا استيفاء قبل الوجوب واضافة التملك  
الى مان في المستقبل لا يجوز اما الكفالة فلا التزام للمطالبة والالتزام لا فعال يصح مضافا  
الى المال كما في الصوم والصلوة وهذا تصح الكفالة بما اذاب له على فلان ولا يصح الرهن فلو قبضه  
قبل الوجوب فهلك عند هلك امانته لانه لا عقد حيث وقع باطلا بخلاف الرهن بالدين  
الموعود وهو ان يقول هذلك هذا لتقرضني الف درهم وهلك في يد المرهن حيث هلك  
بما سته من المال بمقابلته لان الموعود جعل كالموعد باعتبار الحاجة ولا انه مقبوض جهة

كتاب الرهن

الرهن هو ما اذ دفعها اليه لان الدابة مشغولة به فصار كما اذا رهن متاعا في دار او وعاء لان الرهن ليس بشغل فهو له مباح ان كان دون الدار الوعاء بخلاف ما اذا رهن سر جاعا لدابة او لحمارا في راسها ودفع الدابة مع السرج واللجام حيث لا يكون رهنا حتى يزرعه منها ثم يسلم اليه لانه من توابع الدابة منزلة الثمن للخليل حتى قالوا يدخل فيه من غير ذكر قال ولا يصح الرهن بالامانات كالزواجر والعوارض والمضاربات ومال الشركة لان القبض في باب الرهن قبض مضمون فلا بد من ضمان ثابت يقع القبض مضمونا وتحقق استيفاء الدين منه وكذلك لا يصح بالاعيان المضمونة بغيرها كالمتبع في يد البائع لان الضمان ليس بواجب فانه اذا هلك العين لم يضمن البائع شيئا لكنه يسقط الثمن وهو حق البائع فلا يصح الرهن فاما الاعيان المضمونة بعينها وهي يكون مضمونا بالمثل او بالقيمة عند هلاكه مثل المغصوب وبديل الخلع والمهر وبديل الصلح عن دم العمد يصح الرهن بها لان الضمان متقرر فانه ان كان قائما وجب تسليمه وان كان هالكا تجزئ قيمته وكان رهنا به مضمون فصح قال والرهن بالدرك باطل والكفا بالدرك جائزة والفرق ان الرهن للاستيفاء ولا استيفاء قبل الوجوب واضافة التملك الى مان في المستقبل لا يجوز اما الكفالة فلا التزام للمطالبة والالتزام لا فعال يصح مضافا الى المال كما في الصوم والصلوة وهذا تصح الكفالة بما اذاب له على فلان ولا يصح الرهن فلو قبضه قبل الوجوب فهلك عند هلك امانته لانه لا عقد حيث وقع باطلا بخلاف الرهن بالدين الموعود وهو ان يقول هذلك هذا لتقرضني الف درهم وهلك في يد المرهن حيث هلك بما سته من المال بمقابلته لان الموعود جعل كالموعد باعتبار الحاجة ولا انه مقبوض جهة

الرهن هو ما اذ دفعها اليه لان الدابة مشغولة به فصار كما اذا رهن متاعا في دار او وعاء لان الرهن ليس بشغل فهو له مباح ان كان دون الدار الوعاء بخلاف ما اذا رهن سر جاعا لدابة او لحمارا في راسها ودفع الدابة مع السرج واللجام حيث لا يكون رهنا حتى يزرعه منها ثم يسلم اليه لانه من توابع الدابة منزلة الثمن للخليل حتى قالوا يدخل فيه من غير ذكر قال ولا يصح الرهن بالامانات كالزواجر والعوارض والمضاربات ومال الشركة لان القبض في باب الرهن قبض مضمون فلا بد من ضمان ثابت يقع القبض مضمونا وتحقق استيفاء الدين منه وكذلك لا يصح بالاعيان المضمونة بغيرها كالمتبع في يد البائع لان الضمان ليس بواجب فانه اذا هلك العين لم يضمن البائع شيئا لكنه يسقط الثمن وهو حق البائع فلا يصح الرهن فاما الاعيان المضمونة بعينها وهي يكون مضمونا بالمثل او بالقيمة عند هلاكه مثل المغصوب وبديل الخلع والمهر وبديل الصلح عن دم العمد يصح الرهن بها لان الضمان متقرر فانه ان كان قائما وجب تسليمه وان كان هالكا تجزئ قيمته وكان رهنا به مضمون فصح قال والرهن بالدرك باطل والكفا بالدرك جائزة والفرق ان الرهن للاستيفاء ولا استيفاء قبل الوجوب واضافة التملك الى مان في المستقبل لا يجوز اما الكفالة فلا التزام للمطالبة والالتزام لا فعال يصح مضافا الى المال كما في الصوم والصلوة وهذا تصح الكفالة بما اذاب له على فلان ولا يصح الرهن فلو قبضه قبل الوجوب فهلك عند هلك امانته لانه لا عقد حيث وقع باطلا بخلاف الرهن بالدين الموعود وهو ان يقول هذلك هذا لتقرضني الف درهم وهلك في يد المرهن حيث هلك بما سته من المال بمقابلته لان الموعود جعل كالموعد باعتبار الحاجة ولا انه مقبوض جهة

له قوله كالودائع والعوارض التي ويجوز ايضا اخذ الرهن من المستاجر ببدل الدجاجة فان هلك الرهن كعب

[illegible]

الرهن الذي يصح على اعتبار وجوه فيعطى له حكمه كما لمقبوض على سؤم الشراء فيضمنه **قال**  
ويصح الرهن براس مال السلم وثمر الصوف والمسلم فيه وقال فربه لا يجل لأن حكمه الاستيفاء  
وهذا استبدال لعدم المجانسة وبأن الاستبدال فيها مسدود ولنا أن المجانسة ثابتة في  
المالية فيحقق الاستيفاء من حيث المال وهو المضمون على ما مر **قال** والرهن بالمبيع  
باطل لما بينا أنه غير مضمون بنفسه فإن هلك ذهب بغير شيء لانه لا اعتبار للبطل في قبض  
بأذنه وإن هلك الرهن بثمر الصوف وراس مال السلم في مجلس العقد تم الصوف والسلم  
وصار المرهن مستوفياً لدينه لتحقق القبض حكماً وإن اختلف قبل هلاك الرهن  
بطل لقوات القبض حقيقة وحكماً وإن هلك الرهن بالمسلم فيه بطل السلم بهلاكه  
ومعناه أنه يصير مستوفياً للمسلم فيه فلم يبق السلم ولو تفاخ السلم وبالمسلم فيه رهن  
يكون ذلك رهناً براس المال حتى يحبس له لأنه بدل له فصار كالمغصوب إذا هلك وبه  
يكون رهناً بقيمته ولو هلك الرهن بعد التفاخ يهلك بالطعام المسلم فيه لأنه رهن  
به وإن كان محبوساً بغيره كمن باع عبداً وسلم المبيع وأخذ بالثمن رهناً ثم تقايلا البيع له  
أن يحبس له أخذ المبيع لأن الثمن بدل له ولو هلك المرهون يهلك بالثمن لما بينا وكذا لو  
اشتري عبداً شراء فاسداً وأدى ثمنه له أن يحبس له لأن الثمن بدل له ولو هلك المرهون يهلك بالثمن  
المشتري في يد المشتري يهلك بقيمته **قال** ولا يجوز رهن الحر والمدين والمكاتب  
وأم الولد لأن حكم الرهن ثبوت يدل الاستيفاء ولا يتحقق الاستيفاء من هؤلاء لعدم المتأ  
في الحر قيام المانع في الباقي ولا يجوز الرهن بالكفالة بالنفس وكذا بالقصاص في النفس ومادونها

ای کس که کعبه یا القوس یا نه و از این کعبه کعبه رحمت مکن و الهی

له قولنا فان المجانسة ثابتة الخ الفقوى على قولنا لا على قول زفر؟ كما اشار اليه صاحب المراجعة حيث اخذ دليلنا ١١



التعذر الاستيفاء بخلاف ما اذا كانت الجناية خطأ لان استيفاء الارش من الرهن ممكن

ولا يجوز الرهن بالشفعة لان المبيع غرض مضمون على المشتري لا بالعقد الكاذب والعقد

و اگر اعلی سبیل القدر علی حق آنکه در شمع کبریا به جنت نرسد  
از او بهک لم یزم اشتی مضان اگر دلا بیخیزد

١٤٢٦ هـ / ١٩٠٥ م  
 من طرف رابطة تجار وادباء الديون  
 ولا يجر من

والمغنية حتى لو ضاع لم يكن مضمونا لأنه لا يقابله شيء مضمون ولا يجوز للمسلم أن  
 ذكر أن قوله تعالى لا يقابله شيء مضمون ولا يجوز للمسلم أن

يرهن خيراً أو يرهقه من مسلم أو ذمي لتعذر الإيفاء والاستيفاء في حق المسلم ثم الرهن

اذا كان ذميا فالخ مضمون عليه للذمي كما اذا غصه وان كان الم تهما فمما تضمنه

واللهن مسلما ۱۲ الحق الذي اغتنى امرتهن مسلم ۱۱ اي عصب المسلم خمر الذي فعليه الضمان ۱۰

الذي هو  
السلطان  
ابن زعفران  
وكذا علمهم

فليست بمال عندهم فلا يجوز هنأها وارتها فما بينهم كما لا يجوز فيما بين المسلمين ولو اشتد

عَبْدًا وَهَنَ بِقَبْضَةِ عَبْدٍ أَوْ شَاءَ مَذْبُوحَةً ثُمَّ ظَمَّرَ الْعَبْدَ حَرًّا أَوْ الْخَلَّ خَمْرًا أَوْ الشَّاةَ

میتہ فالرهن مضمون لانہ رهنہ بدین ولیج ظاہر اولذا اذا قتا عبد اور رهن

[illegible]

ایں اں البعد المقتول ۱۲ ع  
۲۲۱ ۲۲۲ ۲۲۳ ۲۲۴ ۲۲۵ ۲۲۶ ۲۲۷ ۲۲۸ ۲۲۹ ۲۳۰ ۲۳۱ ۲۳۲ ۲۳۳ ۲۳۴ ۲۳۵ ۲۳۶ ۲۳۷ ۲۳۸ ۲۳۹ ۲۴۰ ۲۴۱ ۲۴۲ ۲۴۳ ۲۴۴ ۲۴۵ ۲۴۶ ۲۴۷ ۲۴۸ ۲۴۹ ۲۵۰ ۲۵۱ ۲۵۲ ۲۵۳ ۲۵۴ ۲۵۵ ۲۵۶ ۲۵۷ ۲۵۸ ۲۵۹ ۲۶۰ ۲۶۱ ۲۶۲ ۲۶۳ ۲۶۴ ۲۶۵ ۲۶۶ ۲۶۷ ۲۶۸ ۲۶۹ ۲۷۰ ۲۷۱ ۲۷۲ ۲۷۳ ۲۷۴ ۲۷۵ ۲۷۶ ۲۷۷ ۲۷۸ ۲۷۹ ۲۸۰ ۲۸۱ ۲۸۲ ۲۸۳ ۲۸۴ ۲۸۵ ۲۸۶ ۲۸۷ ۲۸۸ ۲۸۹ ۲۹۰ ۲۹۱ ۲۹۲ ۲۹۳ ۲۹۴ ۲۹۵ ۲۹۶ ۲۹۷ ۲۹۸ ۲۹۹ ۳۰۰ ۳۰۱ ۳۰۲ ۳۰۳ ۳۰۴ ۳۰۵ ۳۰۶ ۳۰۷ ۳۰۸ ۳۰۹ ۳۱۰ ۳۱۱ ۳۱۲ ۳۱۳ ۳۱۴ ۳۱۵ ۳۱۶ ۳۱۷ ۳۱۸ ۳۱۹ ۳۲۰ ۳۲۱ ۳۲۲ ۳۲۳ ۳۲۴ ۳۲۵ ۳۲۶ ۳۲۷ ۳۲۸ ۳۲۹ ۳۳۰ ۳۳۱ ۳۳۲ ۳۳۳ ۳۳۴ ۳۳۵ ۳۳۶ ۳۳۷ ۳۳۸ ۳۳۹ ۳۴۰ ۳۴۱ ۳۴۲ ۳۴۳ ۳۴۴ ۳۴۵ ۳۴۶ ۳۴۷ ۳۴۸ ۳۴۹ ۳۵۰ ۳۵۱ ۳۵۲ ۳۵۳ ۳۵۴ ۳۵۵ ۳۵۶ ۳۵۷ ۳۵۸ ۳۵۹ ۳۶۰ ۳۶۱ ۳۶۲ ۳۶۳ ۳۶۴ ۳۶۵ ۳۶۶ ۳۶۷ ۳۶۸ ۳۶۹ ۳۷۰ ۳۷۱ ۳۷۲ ۳۷۳ ۳۷۴ ۳۷۵ ۳۷۶ ۳۷۷ ۳۷۸ ۳۷۹ ۳۸۰ ۳۸۱ ۳۸۲ ۳۸۳ ۳۸۴ ۳۸۵ ۳۸۶ ۳۸۷ ۳۸۸ ۳۸۹ ۳۹۰ ۳۹۱ ۳۹۲ ۳۹۳ ۳۹۴ ۳۹۵ ۳۹۶ ۳۹۷ ۳۹۸ ۳۹۹ ۴۰۰ ۴۰۱ ۴۰۲ ۴۰۳ ۴۰۴ ۴۰۵ ۴۰۶ ۴۰۷ ۴۰۸ ۴۰۹ ۴۱۰ ۴۱۱ ۴۱۲ ۴۱۳ ۴۱۴ ۴۱۵ ۴۱۶ ۴۱۷ ۴۱۸ ۴۱۹ ۴۲۰ ۴۲۱ ۴۲۲ ۴۲۳ ۴۲۴ ۴۲۵ ۴۲۶ ۴۲۷ ۴۲۸ ۴۲۹ ۴۳۰ ۴۳۱ ۴۳۲ ۴۳۳ ۴۳۴ ۴۳۵ ۴۳۶ ۴۳۷ ۴۳۸ ۴۳۹ ۴۴۰ ۴۴۱ ۴۴۲ ۴۴۳ ۴۴۴ ۴۴۵ ۴۴۶ ۴۴۷ ۴۴۸ ۴۴۹ ۴۵۰ ۴۵۱ ۴۵۲ ۴۵۳ ۴۵۴ ۴۵۵ ۴۵۶ ۴۵۷ ۴۵۸ ۴۵۹ ۴۶۰ ۴۶۱ ۴۶۲ ۴۶۳ ۴۶۴ ۴۶۵ ۴۶۶ ۴۶۷ ۴۶۸ ۴۶۹ ۴۷۰ ۴۷۱ ۴۷۲ ۴۷۳ ۴۷۴ ۴۷۵ ۴۷۶ ۴۷۷ ۴۷۸ ۴۷۹ ۴۸۰ ۴۸۱ ۴۸۲ ۴۸۳ ۴۸۴ ۴۸۵ ۴۸۶ ۴۸۷ ۴۸۸ ۴۸۹ ۴۹۰ ۴۹۱ ۴۹۲ ۴۹۳ ۴۹۴ ۴۹۵ ۴۹۶ ۴۹۷ ۴۹۸ ۴۹۹ ۵۰۰ ۵۰۱ ۵۰۲ ۵۰۳ ۵۰۴ ۵۰۵ ۵۰۶ ۵۰۷ ۵۰۸ ۵۰۹ ۵۱۰ ۵۱۱ ۵۱۲ ۵۱۳ ۵۱۴ ۵۱۵ ۵۱۶ ۵۱۷ ۵۱۸ ۵۱۹ ۵۲۰ ۵۲۱ ۵۲۲ ۵۲۳ ۵۲۴ ۵۲۵ ۵۲۶ ۵۲۷ ۵۲۸ ۵۲۹ ۵۳۰ ۵۳۱ ۵۳۲ ۵۳۳ ۵۳۴ ۵۳۵ ۵۳۶ ۵۳۷ ۵۳۸ ۵۳۹ ۵۴۰ ۵۴۱ ۵۴۲ ۵۴۳ ۵۴۴ ۵۴۵ ۵۴۶ ۵۴۷ ۵۴۸ ۵۴۹ ۵۵۰ ۵۵۱ ۵۵۲ ۵۵۳ ۵۵۴ ۵۵۵ ۵۵۶ ۵۵۷ ۵۵۸ ۵۵۹ ۵۶۰ ۵۶۱ ۵۶۲ ۵۶۳ ۵۶۴ ۵۶۵ ۵۶۶ ۵۶۷ ۵۶۸ ۵۶۹ ۵۷۰ ۵۷۱ ۵۷۲ ۵۷۳ ۵۷۴ ۵۷۵ ۵۷۶ ۵۷۷ ۵۷۸ ۵۷۹ ۵۸۰ ۵۸۱ ۵۸۲ ۵۸۳ ۵۸۴ ۵۸۵ ۵۸۶ ۵۸۷ ۵۸۸ ۵۸۹ ۵۹۰ ۵۹۱ ۵۹۲ ۵۹۳ ۵۹۴ ۵۹۵ ۵۹۶ ۵۹۷ ۵۹۸ ۵۹۹ ۶۰۰ ۶۰۱ ۶۰۲ ۶۰۳ ۶۰۴ ۶۰۵ ۶۰۶ ۶۰۷ ۶۰۸ ۶۰۹ ۶۱۰ ۶۱۱ ۶۱۲ ۶۱۳ ۶۱۴ ۶۱۵ ۶۱۶ ۶۱۷ ۶۱۸ ۶۱۹ ۶۲۰ ۶۲۱ ۶۲۲ ۶۲۳ ۶۲۴ ۶۲۵ ۶۲۶ ۶۲۷ ۶۲۸ ۶۲۹ ۶۳۰ ۶۳۱ ۶۳۲ ۶۳۳ ۶۳۴ ۶۳۵ ۶۳۶ ۶۳۷ ۶۳۸ ۶۳۹ ۶۴۰ ۶۴۱ ۶۴۲ ۶۴۳ ۶۴۴ ۶۴۵ ۶۴۶ ۶۴۷ ۶۴۸ ۶۴۹ ۶۵۰ ۶۵۱ ۶۵۲ ۶۵۳ ۶۵۴ ۶۵۵ ۶۵۶ ۶۵۷ ۶۵۸ ۶۵۹ ۶۶۰ ۶۶۱ ۶۶۲ ۶۶۳ ۶۶۴ ۶۶۵ ۶۶۶ ۶۶۷ ۶۶۸ ۶۶۹ ۶۷۰ ۶۷۱ ۶۷۲ ۶۷۳ ۶۷۴ ۶۷۵ ۶۷۶ ۶۷۷ ۶۷۸ ۶۷۹ ۶۸۰ ۶۸۱ ۶۸۲ ۶۸۳ ۶۸۴ ۶۸۵ ۶۸۶ ۶۸۷ ۶۸۸ ۶۸۹ ۶۹۰ ۶۹۱ ۶۹۲ ۶۹۳ ۶۹۴ ۶۹۵ ۶۹۶ ۶۹۷ ۶۹۸ ۶۹۹ ۷۰۰ ۷۰۱ ۷۰۲ ۷۰۳ ۷۰۴ ۷۰۵ ۷۰۶ ۷۰۷ ۷۰۸ ۷۰۹ ۷۱۰ ۷۱۱ ۷۱۲ ۷۱۳ ۷۱۴ ۷۱۵ ۷۱۶ ۷۱۷ ۷۱۸ ۷۱۹ ۷۲۰ ۷۲۱ ۷۲۲ ۷۲۳ ۷۲۴ ۷۲۵ ۷۲۶ ۷۲۷ ۷۲۸ ۷۲۹ ۷۳۰ ۷۳۱ ۷۳۲ ۷۳۳ ۷۳۴ ۷۳۵ ۷۳۶ ۷۳۷ ۷۳۸ ۷۳۹ ۷۴۰ ۷۴۱ ۷۴۲ ۷۴۳ ۷۴۴ ۷۴۵ ۷۴۶ ۷۴۷ ۷۴۸ ۷۴۹ ۷۵۰ ۷۵۱ ۷۵۲ ۷۵۳ ۷۵۴ ۷۵۵ ۷۵۶ ۷۵۷ ۷۵۸ ۷۵۹ ۷۶۰ ۷۶۱ ۷۶۲ ۷۶۳ ۷۶۴ ۷۶۵ ۷۶۶ ۷۶۷ ۷۶۸ ۷۶۹ ۷۷۰ ۷۷۱ ۷۷۲ ۷۷۳ ۷۷۴ ۷۷۵ ۷۷۶ ۷۷۷ ۷۷۸ ۷۷۹ ۷۸۰ ۷۸۱ ۷۸۲ ۷۸۳ ۷۸۴ ۷۸۵ ۷۸۶ ۷۸۷ ۷۸۸ ۷۸۹ ۷۹۰ ۷۹۱ ۷۹۲ ۷۹۳ ۷۹۴ ۷۹۵ ۷۹۶ ۷۹۷ ۷۹۸ ۷۹۹ ۸۰۰ ۸۰۱ ۸۰۲ ۸

صالح عليه هاتم تصادقا لادين فالرهن مضمون وعن ابي يوسف ربه خلافة

وَلَمَّا قِيَاسُهُ فَيَأْتِيهِمْ مِنْ جَنَّتِهِ قَالُ وَيَجُوزُ لِلْأَبِ أَنْ يَرْهَنَ بَدَنَ ابْنِهِ عَلَيْهِ عِبْدًا

لأنه الصغير لأنه ملك الإبداع وهذا الفطر في حق الصبي منه لأن قام الم تم بحفظه

جلد  
کتاب  
المن

له قوله وجه الفرق على الظاهر الى الفتوى على الاستحسان على ما اشار اليه صاحب العرايه حيث اخر  
دليل الاستحسان على القياس - وفي مقود رسم المفتي ورجح الاستحسان على القياس : الامسائل وما فيها القياس







إذا أدى مكان الجيد من يونا فاستمعها الدائن ثم علم انه قبض مكان الجيد من يونا فغدا الى حنيوة  
لايرد ما اتفق ولقع القاصة ١٢ ص ١٠٥ ج ٣



له قوله والفرق لجهده بعض الخ واللام لان هذه مسئلة مبتدئة لان محمد سمى ابي حنيفة في تلك المسئلة في المشهور ومع  
ابي يوسف في هذه المسئلة والفرق لجهده بعض الريف الى آخر كلامه تبصر ان تكمله فتح القدير ص ٨٢١ ٨٢٢

وتكون رهنا عنده وهذا بالاتفاق اما عندهما فظاهر كذا عند محمد لانه يعتد بحالة القيمة  
الانكسار بحالة الهلاك والهلاك عند القيمة وفي الوجه الثاني وهو اذا كان بقيمة  
الكثر من وزنه اثني عشر عندي حنيفة رة يضم جميع قيمته وتكون رهنا عنده لان  
العبرة للوزن عنده لا للجودة والرداءة فان كان باعتبار الوزن كله مضمونا يجعل  
كله مضمونا وان كان بعضه فبعضه وهذا لان الجودة تابعة للذات ومتى صار الاصل  
مضمونا استحال ان يكون التابع امانة وعند ابي يوسف رة يضم خمسة اسداس قيمته  
وتكون خمسة اسداس لا يبق له بالضممان وسداسه يقر تحتها يبق الرهن شائعا  
ويكون مع قيمة خمسة اسداس لمكسور رهنا فعنده تعتبر الجودة والرداءة وتجعل زيادة  
القيمة كزيادة الوزن كان وزنه اثنا عشر وهذا لان الجودة متقومة في ذاتها حتى تعتبر عند  
المقابلة بخلاف جنسها وفي تصف المريض وان كانت لا تعتبر عند المقابلة بجنسها سيما ما كان  
اعتبارها وفي بيان قول محمد نوع طول يعرف في موضعه من المبسوط والزيادات مع جميع  
شعبها قال ومن باع عبدا على ان يهتبه المشتري شيئا بعينه جاز استحسانا والقياس ان  
يجوز وعلى هذا القياس والاستحسان اذا باع شيئا على ان يعطيه كفيلًا معينا حاضرا في المجلس  
فقبل وجه القياس انه صفقة و صفقة وهو منه عند لانه بشرط لا يقتضيه العقد وفي منفع  
لا حدها ومثله يفسد البيع وجه الاستحسان انه شرط ملايم للعقد الكفالة والرهن للاستين  
وانه يلايم الوجه فاذا كان الكفيل حاضرا في المجلس والرهن معينا اعتبارا في المعنى وهو ملايم فصحة  
العقد اذا لم يكن الرهن ولا الكفيل معينا او كان الكفيل غائبا حتى افترقا لم يبق معنى الكفالة والرهن للمجلس فيبقى لا اعتبار

[illegible][illegible]



وإذا فرق الرهن  
الرهنان لا يملك  
ذئبتا بغيره

له قوله ونحن نقول الرهن عقرب ربع الرهن الفتوى على قولنا كما اشتهر له صاحب الدرر

منه قوله ونحن نقول الرهن عقد تبرع الخ الفتوى على قولنا كما أشاء إليه صاحب الدر المختار حيث قال باع عبدا على

APP

اے القہوری فی منعمہ لا عن

بسم الله الرحمن الرحيم

من الوصف اعجز في هذا جوسا بل واحد

فاسک ہایو او الاغریہ ۱۲۸۸ھ

تغییر الی ان ادر تمان کل واحد منها باقی الم عیل الرسن فی الامین ۶۱۲

اسے القدر دہی یا عفرۃ الاس

سید محمد رفیع علی پور صاحب

一、文

فی صفحہ دہمۃ ارکان علی کل ما عدہ منہا دین علی حد ۱۲۵۸

فرد مسأله الربط مع الصغير: ان

واحد منها البينة على رجل انه رهنه عبده الذي في يده وقبضه فهو باطل لان كل واحد

منهما أثبت بيئته أنه رهنه كل العبد لا وجه الى القضاء لكل واحد منهما بالكل لان العبد

الواحد يستحيل ان يكون كله هنا هذا وكله هنا لذلك في حالة واحدة ولا الى القضاء

۱۲

10/10/10

1945

الملك

لنفسه

المجلس القومى للتقنين

عجلنا ما كان

علقه عليه ۲

جملہ  
کتاب  
النہن

(فرع) اخذ عمامة المديون لتكون رخصا عنده لم تكن رخصا كما في التنوير وتمامه فيما علقته عليه ٢  
ملحق الاجر على هامشي بمجم الاخر ص ٢٨٥٩٩



لأنه قوله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله الفتوى على قول الإمام حيث أخر صاحب الهداية وبلغه





بغير محضر من الورثة كمال بيعه في حال حياته بغير محضر منه وان مات المرتهن فالوكيل

على وكالته لان العقد لا يبطل بموتهما ولا بموت احدهما فيبقى بحقوقه واوصافه وازمات

الوكيل انتقضت الوكالة ولا يشترط ولا وصية مقام لان الوكالة لا يجري فيها الارث ولان الموكل

رضی بر این که برای غیر بنی یوسف و آن وصی الوکیل یکتا بیعت کند و الوکالة لازمه فیلکه  
 فی رواته الحسن بن مالک راغن

الوصی کا مضاربہ اذ مات بعد ما صار اس المال عیاناً بملك وصی المضارب بیعہا لما انزلہ بعد  
 ای رویمیں ای بیامان

ما صار عياناً قلنا التوكيل حق لا نرم لكن عليه والاث يجزى فيما لم بخلاف المضاربة لانها حق

المضارب وليس للمضارب ان يبيعه الا برضاء الراهن لانه ملكه ومما رضى ببيعته وليس للراهن ان  
 اى اذا المكن الراهن سلطان عليه ١٢ من

بيعه الأبرياء المرهون لأن المرهون أحق بالثمن من الراهن فلا يقدر الراهن على تسليمه بالبيع قال

فان حل الاجل والى الوكيل الذى فى يده الرهن ان يبيعه والراهن غائب جدير على بيعه لما

ذكرنا من الوجهين في لزومه وكذلك الرجل يوكل غيره بالخصومة وغاب الموكل فابى ان يتخاصم

أَجْبَرُ عَلَى الْخُصُومَةِ لِلْوَجْهِ الثَّانِي هُوَ أَنَّ فِيهِ اتِّوَاعًا لِلْحَقِّ بخلاف الوكيل بالبيع لان الموكل يبيع بنفسه

فلا يتوى حقه اما المدعى لا يقدر على الدعوى والمرتهن لا يملك بيعه بنفسه فلولم يكن التوكيل

مشروطاً في عقد الرهن وانما شرط بعد قيل لا يجبر اعتبار الوجه الاول وقيل يجبر رخصاً

الى الوجه الثاني وهذا الصحيح والوجه الثاني ان الجواز في الفصل واحد يؤيد اطلاق الجواز في الجماع الصغير في الاصل

واذا باع العبد الرهن فقد خرج من الرهن والتمن قائم مقامه فكان رهنا وان لم يقض بعد لقيام مقام ما

كان مقبوضا واذا أتى كان مال المرتهن لبقاء عقد الرهن في الثمن لقيامه مقام المبيع المرهون وكذلك اذا

قُتِلَ الْعَبْدُ الرِّهْنُ وَغَرِمَ الْقَاتِلُ قِيَمَتَهُ لِأَنَّ الْمَالَ لَا يَسْتَحِقُّ مِنْ حَيْثُ الْمَالِيَةِ وَأَنْ كَانَ يُبَدَّلُ الدَّمُ

بغير محض من الوثاق ما يبيعه في حال حياته بغير محض منه وان مات المرتهن فالوكيل  
على وكالته لان العقد لا يبطل بموتهما ولا بموت أحدهما فيبقى بحقوقه واوصافه وان مات  
الوكيل انتقضت الوكالة ولا يشترط ولا وصية مقامه لان الوكالة لا يجري فيها الارث ولا الموكل  
رضي براه لا براهي غيره وعن ابي يوسف رآه ان وصي الوكيل يملك بيعه لان الوكالة لازمة فيملكه  
الوصي كالمضارب اذا مات بعد ما صار اسر المال عيانا يملك وصي المضارب بيعه لما انما كان بعد  
ما صار عيانا قلنا التوكيل حق لازم لكن عليه والارث يجري فيما لم يجز بخلاف المضاربة لانها حق  
المضارب وليس للمرتهن ان يبيعه الا برضاء الراهن لانه ملكه ومضاري يبيعه وليس للراهن ان  
يبيعه الا برضاء المرتهن لان المرتهن ائتمن بالثمن من الراهن فلا يقدر الراهن على تسليمه بالبيع قال  
فان حل الاجل والى الوكيل الذي في يده الرهن ان يبيعه والراهن غائب جاز على بيعه لما  
ذكرنا من الوجهين في لزومه وكذلك الرجل يوكل غيره بالخصومة وغاب الموكل فابى ان يخاصم  
أجبر على الخصومة للوجه الثاني هو ان فيه اتواء الحق بخلاف الوكيل بالبيع لان الموكل يبيع نفسه  
فلا يتوى حقه اما المدعي لا يقدر على الدعوى المرتهن لا يملك بيعه بنفسه فلو لم يكن التوكيل  
مشرطاً في عقد الرهن وانما شرط بعد قليل لا يجبر اعتبار الوجه الاول وقيل يجبر رجوعاً  
الى الوجه الثاني وهذا صحيح لان شرط الفصل واحد يؤيد اطلاق الحق في الجامع الصغير في الا  
واذا ابا العبد الرهن فقد خرج من الرهن والتمن قائم مقامه فكان رهناً ولم يقض بعد لقيام مقام ما  
كان مقبوضاً واذا تولى كمال المرتهن ببقاء عقد الرهن في الثمن لقيام مقام المبيع الموقوف وكذلك اذا  
قيل العبد الرهن وغرم القاتل قيمته لان المالك يستحق من حيث المالية وان كان يبدل الدم  
بغيره

(بقية ٥٣٤) من التركة وتخليص الرهن وان كان موصفا او كيارا الا انهم غابرون عن البدر اي هم في محل بقية عنها  
مرة السفر فالرهن يبيع الرهن باذن المرتهن ويرضى الدين من ثمنه ٣ بحسب الاحكام العربية

فاقضاه في حقه <sup>١١</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup> <sup>١٤</sup> <sup>١٥</sup> <sup>١٦</sup> <sup>١٧</sup> <sup>١٨</sup> <sup>١٩</sup> <sup>٢٠</sup> <sup>٢١</sup> <sup>٢٢</sup> <sup>٢٣</sup> <sup>٢٤</sup> <sup>٢٥</sup> <sup>٢٦</sup> <sup>٢٧</sup> <sup>٢٨</sup> <sup>٢٩</sup> <sup>٣٠</sup> <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> <sup>٣٣</sup> <sup>٣٤</sup> <sup>٣٥</sup> <sup>٣٦</sup> <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup>

فأخذ حكم ضمان المال في حق المستحق فبقي عقد الرهن وكذلك لو قتل عبداً فدفع ببدله قائم  
 مقام الأول كما ودماً قال وان باع العدل الرهن فاوفى المرتهن الثمن ثم استحق الرهن فضمنه  
 العدل كان بالخيار ان شاء ضمن الرهن قيمته وان شاء ضمن المرتهن الثمن الذي أعطاه وليس له  
 ان يضمنه غيره وكشف هذا المرهون المبيع اذا استحق اما ان يكون هالكاً او قائماً ففي الوجه الأول  
 المستحق بالخيار ان شاء ضمن الرهن قيمته لانه غاصب في حقه وان شاء ضمن العدل لانه  
 متعدي في حقه بالبائع والتسليم فان ضمن الرهن نفذ البيع وضح الاقتضاء لانه ملكه باداء  
 الضمان فتبين انه امر ببيع ملك نفسه وان ضمن البائع نفذ البيع ايضاً لانه ملكه باداء  
 الضمان فتبين انه باع ملك نفسه واذا ضمن العدل فالعدل بالخيار ان شاء رجع على  
 الراهن بالقيمة لانه وكيل من جهته عامل له ف يرجع عليه بالحقوق العديدة ونفذ البيع وضح  
 الاقتضاء فلا يرجع المرتهن عليه بشيء من دينه وان شاء رجع على المرتهن بالثمن لانه تبتين  
 انه اخذ الثمن بغير حق لانه ملك العبد باداء الضمان ونفذ بيعه عليه فصار الثمن له وانما  
 اداه اليه على ضمان انه ملك الراهن فاذا ثبت انه ملك له لم يكن راضياً بقله ان يرجع عليه  
 واذا رجع بطل الاقتضاء فيرجع المرتهن على الراهن بدينه وفي الوجه الثاني وهو ان يكون  
 قائماً في يد المشتري فلا يستحق ان يأخذ منه يده لانه وجد عين ماله ثم للمشتري ان يرجع  
 على العدل بالثمن لانه العاقد فتعلق به حقوق العقد وهذا من حقوقه حيث وجب  
 بالبائع وانما اذا لم يسلم له المبيع ولم يسلم ثم العدل بالخيار ان شاء رجع على الراهن بالقيمة  
 لانه هو الذي دخله في العهدة فيجب عليه تخليصه واذا رجع عليه صح قبض المرتهن

دفع الاقتضاء <sup>١١</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup> <sup>١٤</sup> <sup>١٥</sup> <sup>١٦</sup> <sup>١٧</sup> <sup>١٨</sup> <sup>١٩</sup> <sup>٢٠</sup> <sup>٢١</sup> <sup>٢٢</sup> <sup>٢٣</sup> <sup>٢٤</sup> <sup>٢٥</sup> <sup>٢٦</sup> <sup>٢٧</sup> <sup>٢٨</sup> <sup>٢٩</sup> <sup>٣٠</sup> <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> <sup>٣٣</sup> <sup>٣٤</sup> <sup>٣٥</sup> <sup>٣٦</sup> <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup>

جلد  
 كتاب  
 الرهن

فاقضاه في حقه <sup>١١</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup> <sup>١٤</sup> <sup>١٥</sup> <sup>١٦</sup> <sup>١٧</sup> <sup>١٨</sup> <sup>١٩</sup> <sup>٢٠</sup> <sup>٢١</sup> <sup>٢٢</sup> <sup>٢٣</sup> <sup>٢٤</sup> <sup>٢٥</sup> <sup>٢٦</sup> <sup>٢٧</sup> <sup>٢٨</sup> <sup>٢٩</sup> <sup>٣٠</sup> <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> <sup>٣٣</sup> <sup>٣٤</sup> <sup>٣٥</sup> <sup>٣٦</sup> <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup>

له قوله ثم استحق الرهن فضمنه الى ثم اعلم ان كل ما ذكره صاحب العدايه فيما اذا استحق الرهن بعد  
 بيعه اما لو استحق قبل البيع في يد المرتهن فان كان قائماً يأخذ المشتري منه ويطلق الرهن ولو كان  
 الرهن شئيين فاستحق احدهما لطل الرهن منه ويبقى الآخر هالكاً بكل الرهن (در مختار)  
 (تبيين ٥٣٧)



لان المقبوض سلم له وان شاء رجع على المرتهن لانه اذا انتفض العقد بطل الثمن وقد قبضه ثمنه  
اي الثمن المقبوض من المدين  
فيمقبض قبضه ضرورة واذا رجع عليه انتفض قبضه عاده حتى في الدين كما كان فيرجع به  
على الراهن ولو ان المشتري سلم الثمن الى المرتهن لرجع على العدل لان في البيع عامل للرهن  
وانما يرجع عليه اذا قبض ولم يقبض فيه الضمان على الموكل وان كان لتوكيل بعد عقد  
الرهن غير مشروط في العقد فالحق العدل من العهدة يرجع به على الراهن قبض الثمن  
المرتهن ام لا لانه لم يتعلق بهذا التوكيل حق المرتهن فلا يرجع كما في الوكالة المفردة عن الرهن  
اذا باع الوكيل ودفع الثمن الى من امره الموكل ثم حقه عهدة لا يرجع به على المقتضى بخلاف  
الوكالة المشروطة في العقد لانه تعلق به حق المرتهن فيكون البيع لحقه قال رضي الله عنه  
هكذا ذكره الكرخي وهذا يؤيد قول من لا يرى جبر هذا الوكيل على البيع قال وازفات  
العبد للرهن في يد المرتهن ثم استحقه رجل فله الخيار ان شاء ضمن الراهن وان شاء  
ضمن المرتهن لان كل واحد منهما متعلق في حقه بالتسليم او بالقبض فان ضمن الراهن  
فقد مات بالدين لانه ملكه باء الضمان فصح الايفاء وان ضمن المرتهن يرجع على الراهن بما  
ضمن من القيمة ويدينه اما بالقيمة فلا بد من مخرج من جهة الراهن واما بالدين فلا بد انتقض  
اقتضاؤه فيعود حقه كما كان فان قيل لما كان قبل الضمان على الراهن برجوع المرتهن عليه  
والمالك في المضمون يثبت لمن عليه قبل الضمان فثبت ان المرتهن ملك نفسه فصار  
كما اذا ضمن المرتهن ابتداء قلنا هذا طعن في خاتم القاضية والجواب عنه انه  
يبرجع عليه بسبب الغرم والغرم بالتسليم كما ذكرناه او بالانتقال من المرتهن اليه كما  
ذكرناه

شرح المجلة لسلطان بزرگي ١٣٤٢٤

كتاب الرهن

في حقه المرتهن لتعديده بالتسليم (محقق) وان شاء ضمن المرتهن لتعديده بالمقبض (محقق)

وانما يرجع عليه اذا قبض ولم يقبض فيه الضمان على الموكل وان كان لتوكيل بعد عقد  
الرهن غير مشروط في العقد فالحق العدل من العهدة يرجع به على الراهن قبض الثمن  
المرتهن ام لا لانه لم يتعلق بهذا التوكيل حق المرتهن فلا يرجع كما في الوكالة المفردة عن الرهن  
اذا باع الوكيل ودفع الثمن الى من امره الموكل ثم حقه عهدة لا يرجع به على المقتضى بخلاف  
الوكالة المشروطة في العقد لانه تعلق به حق المرتهن فيكون البيع لحقه قال رضي الله عنه  
هكذا ذكره الكرخي وهذا يؤيد قول من لا يرى جبر هذا الوكيل على البيع قال وازفات  
العبد للرهن في يد المرتهن ثم استحقه رجل فله الخيار ان شاء ضمن الراهن وان شاء  
ضمن المرتهن لان كل واحد منهما متعلق في حقه بالتسليم او بالقبض فان ضمن الراهن  
فقد مات بالدين لانه ملكه باء الضمان فصح الايفاء وان ضمن المرتهن يرجع على الراهن بما  
ضمن من القيمة ويدينه اما بالقيمة فلا بد من مخرج من جهة الراهن واما بالدين فلا بد انتقض  
اقتضاؤه فيعود حقه كما كان فان قيل لما كان قبل الضمان على الراهن برجوع المرتهن عليه  
والمالك في المضمون يثبت لمن عليه قبل الضمان فثبت ان المرتهن ملك نفسه فصار  
كما اذا ضمن المرتهن ابتداء قلنا هذا طعن في خاتم القاضية والجواب عنه انه  
يبرجع عليه بسبب الغرم والغرم بالتسليم كما ذكرناه او بالانتقال من المرتهن اليه كما  
ذكرناه

لان المقبوض سلم له وان شاء رجع على المرتهن لانه اذا انتفض العقد بطل الثمن وقد قبضه ثمنه  
اي الثمن المقبوض من المدين  
فيمقبض قبضه ضرورة واذا رجع عليه انتفض قبضه عاده حتى في الدين كما كان فيرجع به  
على الراهن ولو ان المشتري سلم الثمن الى المرتهن لرجع على العدل لان في البيع عامل للرهن  
وانما يرجع عليه اذا قبض ولم يقبض فيه الضمان على الموكل وان كان لتوكيل بعد عقد  
الرهن غير مشروط في العقد فالحق العدل من العهدة يرجع به على الراهن قبض الثمن  
المرتهن ام لا لانه لم يتعلق بهذا التوكيل حق المرتهن فلا يرجع كما في الوكالة المفردة عن الرهن  
اذا باع الوكيل ودفع الثمن الى من امره الموكل ثم حقه عهدة لا يرجع به على المقتضى بخلاف  
الوكالة المشروطة في العقد لانه تعلق به حق المرتهن فيكون البيع لحقه قال رضي الله عنه  
هكذا ذكره الكرخي وهذا يؤيد قول من لا يرى جبر هذا الوكيل على البيع قال وازفات  
العبد للرهن في يد المرتهن ثم استحقه رجل فله الخيار ان شاء ضمن الراهن وان شاء  
ضمن المرتهن لان كل واحد منهما متعلق في حقه بالتسليم او بالقبض فان ضمن الراهن  
فقد مات بالدين لانه ملكه باء الضمان فصح الايفاء وان ضمن المرتهن يرجع على الراهن بما  
ضمن من القيمة ويدينه اما بالقيمة فلا بد من مخرج من جهة الراهن واما بالدين فلا بد انتقض  
اقتضاؤه فيعود حقه كما كان فان قيل لما كان قبل الضمان على الراهن برجوع المرتهن عليه  
والمالك في المضمون يثبت لمن عليه قبل الضمان فثبت ان المرتهن ملك نفسه فصار  
كما اذا ضمن المرتهن ابتداء قلنا هذا طعن في خاتم القاضية والجواب عنه انه  
يبرجع عليه بسبب الغرم والغرم بالتسليم كما ذكرناه او بالانتقال من المرتهن اليه كما  
ذكرناه

لان المقبوض سلم له وان شاء رجع على المرتهن لانه اذا انتفض العقد بطل الثمن وقد قبضه ثمنه  
اي الثمن المقبوض من المدين  
فيمقبض قبضه ضرورة واذا رجع عليه انتفض قبضه عاده حتى في الدين كما كان فيرجع به  
على الراهن ولو ان المشتري سلم الثمن الى المرتهن لرجع على العدل لان في البيع عامل للرهن  
وانما يرجع عليه اذا قبض ولم يقبض فيه الضمان على الموكل وان كان لتوكيل بعد عقد  
الرهن غير مشروط في العقد فالحق العدل من العهدة يرجع به على الراهن قبض الثمن  
المرتهن ام لا لانه لم يتعلق بهذا التوكيل حق المرتهن فلا يرجع كما في الوكالة المفردة عن الرهن  
اذا باع الوكيل ودفع الثمن الى من امره الموكل ثم حقه عهدة لا يرجع به على المقتضى بخلاف  
الوكالة المشروطة في العقد لانه تعلق به حق المرتهن فيكون البيع لحقه قال رضي الله عنه  
هكذا ذكره الكرخي وهذا يؤيد قول من لا يرى جبر هذا الوكيل على البيع قال وازفات  
العبد للرهن في يد المرتهن ثم استحقه رجل فله الخيار ان شاء ضمن الراهن وان شاء  
ضمن المرتهن لان كل واحد منهما متعلق في حقه بالتسليم او بالقبض فان ضمن الراهن  
فقد مات بالدين لانه ملكه باء الضمان فصح الايفاء وان ضمن المرتهن يرجع على الراهن بما  
ضمن من القيمة ويدينه اما بالقيمة فلا بد من مخرج من جهة الراهن واما بالدين فلا بد انتقض  
اقتضاؤه فيعود حقه كما كان فان قيل لما كان قبل الضمان على الراهن برجوع المرتهن عليه  
والمالك في المضمون يثبت لمن عليه قبل الضمان فثبت ان المرتهن ملك نفسه فصار  
كما اذا ضمن المرتهن ابتداء قلنا هذا طعن في خاتم القاضية والجواب عنه انه  
يبرجع عليه بسبب الغرم والغرم بالتسليم كما ذكرناه او بالانتقال من المرتهن اليه كما  
ذكرناه





فإنما من غيره قبل ان يجيزه المرحوم فالثاني موقوف ايضا على اجازته لان الاول لم ينفذ والاول  
لا يمنع توقف الثاني فلو اجاز المرحوم البيع الثاني جاز الثاني ولو باع الراهن ثم اجر  
او وهب او رهن من غيره واجاز المرحوم هذه العقود جاز البيع الاول والفرق ان المرحوم  
ذو حظ من البيع الثاني لانه يتعلق بحقه ببدله فيصح تعيينه لتعلق فائده به اما لاح له  
في هذه العقود لانه لا بد في الهبة والرهن والذي في الاجارة بدل المنفعة لا بدل العين وحقه  
في مالية العين لا في المنفعة فكانت اجازته اسقاطا لحقه فالمانع فنفذ البيع الاول فوضح  
الفرق قال ولو اعتق الراهن عبد الرهن نفذ عتقه وفي بعض اقوال الشافعية لا ينفذ اذا كان  
المعتق معسر لان في تنفيذه ابطال حق المرحوم فاشبه البيع بخلاف ما اذا كان موسرا  
حيث ينفذ على بعض اقواله لانه لا يبطل حقه معن بالتضمن بخلاف اعتاق المستاجر لان  
الاجارة تبقى مدتها اذ لم يقبلها اما لا يقبل الرهن فلا يفيق ولنا انه مخاطب بعتق ملك نفسه  
فلا يلغو تصرفه بعد اذن المرحوم كما اذا اعتق العبد المشتري قبل القبض واعتق الاقرب او  
المفصوب ولا خفاء في قيام ملك الرقبة لقيام المقضيه وعارض الرهن لا يبيح عن زواله  
ثم اذا زال ملكه في الرقبة باعتاقه يزول ملك المرحوم في اليد بناء عليه كاعتاق العبد  
المشتري بل اولى لان ملك الرقبة اقوى من ملك اليد فلما لم يمنع الاعل لا يمنع الادنى بالطر  
الاولى امتناع النفاذ في البيع والهبة لانعدام القدرة على التسليم واعتاق الوارث العبد  
الموصى بوقته لا يلغو بل يؤخر الى اداء السعيات عند ابي حنيفة مرة واذا نفذ الاعتاق بطل  
الرهن لقوات محله ثم بعد ذلك ان كان الراهن موسرا والدين حالا طو لب اداء الدين لانه

لو طوبى باداء القيمة تقع المقاصة بقدر الدين فلا فائدة فيه وان كان الدين مؤجلا  
 اخذت منه قيمة العبد وجعلت رهنا مكانه حتى يحل الدين لان سبب الضمان تحقيق و  
 التضمين فائدة فاذا حل الدين اقتصاه بحقه اذا كان من جنس حقه ورتب الفضل وان كان  
 معسرا سعى العبد في قيمته وقضى به الدين الا اذا كان بخلاف جنس حقه لانه لما تعذر  
 الوصول الى عين حقه من جملة المعقود يرجع الى من ينتفع بعقده وهو العبد لان الخارج  
 بالضمان قال رضى الله عنه وتاويله اذا كانت القيمة اقل من الدين اما اذا كان الدين اقل  
 نذكره ان شاء الله تعالى فيرجع بما سعى على مولاه اذا ايسر له فقه دينه وهو مضطر  
 فيه بحكم الشرع فيرجع عليه بما تحمل عنه بخلاف المستسعى في الاعناق لانه يؤدى ضمانا  
 عليه لانه انما يسع لتحويل العتق عنده وعند هالكه وهاكس في ضمان على غيره  
 بعد تمام عتاقه فصار كغير الرهن ثم اوجب السعاية في المستسعى المشرط  
 في حالة اليسار والاعسار في العبد المهرهون بشرط الاعسار لان الثابت للمهرهون حق  
 الملك وانه ادنى من حقيقته الثابتة للشريك الساكن فوجب السعاية هنا في حالة و  
 اظهار النقصان رتبته بخلاف المشتري قبل القبض اذا اعتقد المشتري تحييت لا يسع  
 للبائع الا رواية عن ابى يوسف والمرهون يسع لان حق البائع في الحبس اضعف لان البائع  
 لا يملكه في الآخرة ولا يستوفى من عينه وكذلك يبطل حقه في الحبس بالاعارة من المشتري  
 والمرهون ينقلب حقه ملكا ولا يبطل حقه بالاعارة من الراهن حتى يمكن الاسترداد فلو  
 اوجبنا السعاية فيه السوينين الحقير وذلك لا يجوز ولو اقر المولى برهن عبدا بان قال له هتكت  
 (لقية ٥٣٩) فيعذر بطل الرهن ثم اذا صار حرا عتقا وخرج عن حكم الرهن فيظن ان كان الراهن موصرا لا سعاية على العبد و  
 الرهان على حاله على الراهن وان كان الدين حالا يجبر على قضاءه وان كان مؤجلا وحل الاجل فكذلك (لقية ٥٤١)

لو طوبى باداء القيمة تقع المقاصة بقدر الدين فلا فائدة فيه وان كان الدين مؤجلا  
 اخذت منه قيمة العبد وجعلت رهنا مكانه حتى يحل الدين لان سبب الضمان تحقيق و  
 التضمين فائدة فاذا حل الدين اقتصاه بحقه اذا كان من جنس حقه ورتب الفضل وان كان  
 معسرا سعى العبد في قيمته وقضى به الدين الا اذا كان بخلاف جنس حقه لانه لما تعذر  
 الوصول الى عين حقه من جملة المعقود يرجع الى من ينتفع بعقده وهو العبد لان الخارج  
 بالضمان قال رضى الله عنه وتاويله اذا كانت القيمة اقل من الدين اما اذا كان الدين اقل  
 نذكره ان شاء الله تعالى فيرجع بما سعى على مولاه اذا ايسر له فقه دينه وهو مضطر  
 فيه بحكم الشرع فيرجع عليه بما تحمل عنه بخلاف المستسعى في الاعناق لانه يؤدى ضمانا  
 عليه لانه انما يسع لتحويل العتق عنده وعند هالكه وهاكس في ضمان على غيره  
 بعد تمام عتاقه فصار كغير الرهن ثم اوجب السعاية في المستسعى المشرط  
 في حالة اليسار والاعسار في العبد المهرهون بشرط الاعسار لان الثابت للمهرهون حق  
 الملك وانه ادنى من حقيقته الثابتة للشريك الساكن فوجب السعاية هنا في حالة و  
 اظهار النقصان رتبته بخلاف المشتري قبل القبض اذا اعتقد المشتري تحييت لا يسع  
 للبائع الا رواية عن ابى يوسف والمرهون يسع لان حق البائع في الحبس اضعف لان البائع  
 لا يملكه في الآخرة ولا يستوفى من عينه وكذلك يبطل حقه في الحبس بالاعارة من المشتري  
 والمرهون ينقلب حقه ملكا ولا يبطل حقه بالاعارة من الراهن حتى يمكن الاسترداد فلو  
 اوجبنا السعاية فيه السوينين الحقير وذلك لا يجوز ولو اقر المولى برهن عبدا بان قال له هتكت  
 (لقية ٥٣٩) فيعذر بطل الرهن ثم اذا صار حرا عتقا وخرج عن حكم الرهن فيظن ان كان الراهن موصرا لا سعاية على العبد و  
 الرهان على حاله على الراهن وان كان الدين حالا يجبر على قضاءه وان كان مؤجلا وحل الاجل فكذلك (لقية ٥٤١)

كتاب  
 الرهن

لو طوبى باداء القيمة تقع المقاصة بقدر الدين فلا فائدة فيه وان كان الدين مؤجلا  
 اخذت منه قيمة العبد وجعلت رهنا مكانه حتى يحل الدين لان سبب الضمان تحقيق و  
 التضمين فائدة فاذا حل الدين اقتصاه بحقه اذا كان من جنس حقه ورتب الفضل وان كان  
 معسرا سعى العبد في قيمته وقضى به الدين الا اذا كان بخلاف جنس حقه لانه لما تعذر  
 الوصول الى عين حقه من جملة المعقود يرجع الى من ينتفع بعقده وهو العبد لان الخارج  
 بالضمان قال رضى الله عنه وتاويله اذا كانت القيمة اقل من الدين اما اذا كان الدين اقل  
 نذكره ان شاء الله تعالى فيرجع بما سعى على مولاه اذا ايسر له فقه دينه وهو مضطر  
 فيه بحكم الشرع فيرجع عليه بما تحمل عنه بخلاف المستسعى في الاعناق لانه يؤدى ضمانا  
 عليه لانه انما يسع لتحويل العتق عنده وعند هالكه وهاكس في ضمان على غيره  
 بعد تمام عتاقه فصار كغير الرهن ثم اوجب السعاية في المستسعى المشرط  
 في حالة اليسار والاعسار في العبد المهرهون بشرط الاعسار لان الثابت للمهرهون حق  
 الملك وانه ادنى من حقيقته الثابتة للشريك الساكن فوجب السعاية هنا في حالة و  
 اظهار النقصان رتبته بخلاف المشتري قبل القبض اذا اعتقد المشتري تحييت لا يسع  
 للبائع الا رواية عن ابى يوسف والمرهون يسع لان حق البائع في الحبس اضعف لان البائع  
 لا يملكه في الآخرة ولا يستوفى من عينه وكذلك يبطل حقه في الحبس بالاعارة من المشتري  
 والمرهون ينقلب حقه ملكا ولا يبطل حقه بالاعارة من الراهن حتى يمكن الاسترداد فلو  
 اوجبنا السعاية فيه السوينين الحقير وذلك لا يجوز ولو اقر المولى برهن عبدا بان قال له هتكت  
 (لقية ٥٣٩) فيعذر بطل الرهن ثم اذا صار حرا عتقا وخرج عن حكم الرهن فيظن ان كان الراهن موصرا لا سعاية على العبد و  
 الرهان على حاله على الراهن وان كان الدين حالا يجبر على قضاءه وان كان مؤجلا وحل الاجل فكذلك (لقية ٥٤١)



عند فلان وكذب به العبد ثم اعتقه تجب السعاية عندنا خلافا لغيره وهو معتبره بأقراره  
 بعد العتق وتحت نقول أقبر يتعلق الحق في حال يملك التعليق فيه لقيام ملكه فيصير محلا  
 ما بعد العتق لانه حال نقطاع الولاية ولود برة الراهن صحيح تدبيره بالاتفاق اما عندنا  
 فظاهر كذا عندنا لان التدبير لا يمنع البيع على اصله ولو كانت امة فاستولدها الراهن  
 صحيح الاستيلاد بالاتفاق لانه يصح بادي الحقين وهو مال لا في جارية الابن فيصير بالاعلى  
 واذا صح اخراجا من الرهن لبطان المحلية اذ لا يصح استيفاء الدين منها فان كان الراهن  
 موسرا ضمن قيمة ما على التفصيل الذي ذكرناه في الاعتاق وان كان معسر استسعى المهر المدبر  
 الولد في جميع الدين كان كسبه مال المولى بخلاف المعتق حيث يسع في اقل من الدين من القيمة  
 كسبه حقه والمعتق عندنا ليس الا قد القيمة فلا يزداد عليه في حق المهر بقدر الدين فلا يزداد  
 ولا يرجع ان يما يوديان على المولى بعد يساره لانها ادياه من مال المولى المعتق يرجع لانه ادى ملكه  
 عنه وهو مضطر على ما قيل الدين اذا كان مؤجلا يسع المدبر في قيمته لانه عوض للرهن  
 تحبس مكانه فيقتل بقدر المعوض بخلاف ما اذا كان حالا لانه يقضى به الدين ولو اعتق الراهن  
 المدبر وقد قضى عليه بالسعاية او لم يقض لم يسع الا بقدر القيمة لان كسبه بعد العتق ملكه  
 وما اذاه قبل العتق لا يرجع به على مولاه لانه اذا اذاه من مال المولى قال وكذلك لو استهلك  
 الراهن الرهن لانه حق محتتم مضمون عليه بالاتفاق والضمان من في يد المهر لقيامه  
 مقام العين فاز استهلك المهر هو المهر تضمين في اخذ القيمة وتكون ضمانا في كسبه  
 الحق بعين الرهن حال قيامه فكذا في استرداد ما قام مقامه الواجب على هذا المستهلك قيمته يوم  
 كان في يده

كتاب  
 الرهن

العهدة بالدين كانه قبل حصول الاجل وان كان الراهن بمهر فلا يفتقر ان يستسعى  
 (بقية ٥٤٢)

قوله وتعلق الحق في حال يملك التعليق فيه لقيام ملكه فيصير محلا  
 قوله ما بعد العتق لانه حال نقطاع الولاية ولود برة الراهن صحيح تدبيره بالاتفاق اما عندنا  
 قوله فظاهر كذا عندنا لان التدبير لا يمنع البيع على اصله ولو كانت امة فاستولدها الراهن  
 قوله صحيح الاستيلاد بالاتفاق لانه يصح بادي الحقين وهو مال لا في جارية الابن فيصير بالاعلى  
 قوله واذا صح اخراجا من الرهن لبطان المحلية اذ لا يصح استيفاء الدين منها فان كان الراهن  
 قوله موسرا ضمن قيمة ما على التفصيل الذي ذكرناه في الاعتاق وان كان معسر استسعى المهر المدبر  
 قوله الولد في جميع الدين كان كسبه مال المولى بخلاف المعتق حيث يسع في اقل من الدين من القيمة  
 قوله كسبه حقه والمعتق عندنا ليس الا قد القيمة فلا يزداد عليه في حق المهر بقدر الدين فلا يزداد  
 قوله ولا يرجع ان يما يوديان على المولى بعد يساره لانها ادياه من مال المولى المعتق يرجع لانه ادى ملكه  
 قوله عنه وهو مضطر على ما قيل الدين اذا كان مؤجلا يسع المدبر في قيمته لانه عوض للرهن  
 قوله تحبس مكانه فيقتل بقدر المعوض بخلاف ما اذا كان حالا لانه يقضى به الدين ولو اعتق الراهن  
 قوله المدبر وقد قضى عليه بالسعاية او لم يقض لم يسع الا بقدر القيمة لان كسبه بعد العتق ملكه  
 قوله وما اذاه قبل العتق لا يرجع به على مولاه لانه اذا اذاه من مال المولى قال وكذلك لو استهلك  
 قوله الراهن الرهن لانه حق محتتم مضمون عليه بالاتفاق والضمان من في يد المهر لقيامه  
 قوله مقام العين فاز استهلك المهر هو المهر تضمين في اخذ القيمة وتكون ضمانا في كسبه  
 قوله الحق بعين الرهن حال قيامه فكذا في استرداد ما قام مقامه الواجب على هذا المستهلك قيمته يوم  
 قوله كان في يده

(بقية ٥٤٠) ولولم يحمل لعد العتق فياخذ من الراهن قيمة العبد فيجسب حماره هنا مكان العبد ثم ازاله الاجل  
 فيظهر ان كان قيمة العبد من جنس الدين استوفى دينه ودر الفضل وان كانت من خلاف جنس الدين

(بقية ٥٤١) مسرود كان الدين حالا او مرجلا ينظر الى قيمة المهرن وقت الرهن والى قيمة وقت العتاق والى الرهن فيبقى على الاصل

من المالك كان الدين مرجلا او مضمونا كان الدين حالا او مرجلا ينظر الى قيمة المهرن وقت الرهن والى قيمة وقت العتاق والى الرهن فيبقى على الاصل

من المالك كان الدين مرجلا او مضمونا كان الدين حالا او مرجلا ينظر الى قيمة المهرن وقت الرهن والى قيمة وقت العتاق والى الرهن فيبقى على الاصل

من المالك كان الدين مرجلا او مضمونا كان الدين حالا او مرجلا ينظر الى قيمة المهرن وقت الرهن والى قيمة وقت العتاق والى الرهن فيبقى على الاصل

من المالك كان الدين مرجلا او مضمونا كان الدين حالا او مرجلا ينظر الى قيمة المهرن وقت الرهن والى قيمة وقت العتاق والى الرهن فيبقى على الاصل

من المالك كان الدين مرجلا او مضمونا كان الدين حالا او مرجلا ينظر الى قيمة المهرن وقت الرهن والى قيمة وقت العتاق والى الرهن فيبقى على الاصل

من المالك كان الدين مرجلا او مضمونا كان الدين حالا او مرجلا ينظر الى قيمة المهرن وقت الرهن والى قيمة وقت العتاق والى الرهن فيبقى على الاصل

من المالك كان الدين مرجلا او مضمونا كان الدين حالا او مرجلا ينظر الى قيمة المهرن وقت الرهن والى قيمة وقت العتاق والى الرهن فيبقى على الاصل

من المالك كان الدين مرجلا او مضمونا كان الدين حالا او مرجلا ينظر الى قيمة المهرن وقت الرهن والى قيمة وقت العتاق والى الرهن فيبقى على الاصل

من المالك كان الدين مرجلا او مضمونا كان الدين حالا او مرجلا ينظر الى قيمة المهرن وقت الرهن والى قيمة وقت العتاق والى الرهن فيبقى على الاصل

من المالك كان الدين مرجلا او مضمونا كان الدين حالا او مرجلا ينظر الى قيمة المهرن وقت الرهن والى قيمة وقت العتاق والى الرهن فيبقى على الاصل

هالك فان كانت قيمته يوم استهلكه خمسمائة ويوم رهن الفاعر خمسمائة وكانت رهننا وسقط  
اي استهلك ١٢  
من الدين خمسمائة فصالح الحكم في الخمسمائة الزيادة كانت هالك باقية والمعتبر في ضمان الرهن  
اي دين الرهن ١٢  
القيمة يوم القبض لا يوم الفكاك لان القبض السابق مضمون عليه لانه قبض استيفاء الا  
اي على الرهن ١٢ اي قبض السابق ١٢  
انه يتقرر عند الهلاك ولو استهلك المهرن والدين مؤجل غرم القيمة لانه ائلف ملك الغير  
اي دين ١٢  
وكانت هالك في يد حجة الدين لان الضمان بدل العين فاخذ حكمه واذا حل الدين وهو  
يتم ١٢  
على صفة القيمة استوفى المهرن منها قدر حقه لانه جنس حقه ثم ان كان فيه فضل يرد  
اي من جنس القيمة ١٢  
على الراهن لانه بدل ملكه وقد فرغ من حقه المهرن وان نقصت عن الدين بتراجع السعر الى  
راهن ١٢  
خمسمائة وقد كانت قيمته يوم الرهن الفاعر بالاسم هلاك خمسمائة وسقط من  
اي على المهرن ١٢  
الدين خمسمائة لان ما انتقص كالهالك وسقط الدين بقدره وتعتبر قيمته يوم القبض وهو  
اي دين ١٢  
مضمون بالقبض السابق لا بتراجع السعر وجب عليه الباقي بالائلاف وهو قيمته يوم ائلف  
وهو الفاعر ١٢  
قال واذا اعاد المهرن للرهن ليخدمه او ليعمل له عملا فقبضه خرج من ضمان  
اي القدر ١٢  
المهرن لمنافاة بين يد العارية ويد الرهن فان هلك في يد الراهن هلك بغير شيء لقوا القبض  
لان قبض الرهن يوجب الضمان قبض العارية لا يوجب ١٢  
المضمون والمهرن ان يسترجع الى يد لان عقد الرهن باق في حكم الضمان في الحال الا ان  
اي دين ١٢  
انه لو هلك الراهن قبل ان يرد على المهرن كان المهرن احمقه من سائر الغرماء وهذا لان يد  
اي دين ١٢  
العارية ليست بلازمة والضمان ليس من لوازم الرهن على كل حال الا ترى ان حكم الرهن  
وقع ذلك وهو ان عقد الرهن كيف يقع وقد ارفع حكم الضمان عن المهرن ١٢  
ثابت في يد الرهن وان لم يكن مضمونا بالهلاك واذا بقى عقد الرهن فاذا اخذ عاد الضمان لانه  
اي الرهن ١٢  
عاد القبض في عقد الرهن فيعود بصفته كذلك لو اعاره احدهما اجنبيا باذن الآخر سقط  
اي من الرهن ١٢

من المالك كان الدين مرجلا او مضمونا كان الدين حالا او مرجلا ينظر الى قيمة المهرن وقت الرهن والى قيمة وقت العتاق والى الرهن فيبقى على الاصل



جملہ  
کتاب  
الرحمن

ماغة فرحات ليستطروا لك القدوس ولم يجفقه السراهن ولكن دبره ففقد تدبيره و

[illegible]

577

حكم الضمان لما قلنا ولكل واحد منهما ان يرد ههنا كما كان لان لكل واحد حقاً صحت ما فيه  
 وهذا بخلاف الاجارة والبيع والهبة من اجنب اذا باشر احدهما باذن الاخر حيث يخرج عن الرهن  
 فلا يعود الا بعقد مبتدأ ولو مات الراهن قبل الرد الى المرتهن يكون المرتهن اسوة للعالم لا لانه تعلق  
 بالرهن حتى لا يرد بهذه التصرف فيبطل بحكم الرهن اما بالعارة لم يتعلق به حتى لا يرد فافترقا واذا  
 استعار المرتهن الرهن من الراهن ليعمل به فهلك قبل ان ياخذ في العمل هلك على ضمان الراهن  
 لبقاء يد الرهن وكذا اذا هلك بعد الفراغ من العمل لا ارتفاع يد العارية ولو هلك في حالة العمل  
 هلك بغير ضمان لثبوت يد العارية بالاستعمال وهي مخالفة ليد الرهن فالتف في الضمان وكذا  
 اذا اذن الراهن المرتهن بالاستعمال لما يئنه ومن استعار من غيره ثوباً بالرهنة فما رهنه به  
 من قليل وكثير فهو جائز لانه متبرع باثبات ملك اليد فيعتبر بالتبرع باثبات ملك  
 العين واليد وهو قضاء الدين ويجوز ان ينفصل ملك اليد عن ملك العين ثبوتاً للمرتهن  
 كما ينفصل والا في حق البائع والاطلاق واجب الاعتبار خصوصاً في الاعارة لان انجرها لتفريها  
 لا تقضى الى المنازعة ولو حصر قدر الاجازة للاستعارة يرهنه باكثر منه ولا باقل منه لان  
 لتقييد مفيد وهو نفع الزيادة لان غرضه الاحتباس مما يتسرا دأوه وينتفي النقض ايضاً  
 لان غرضه ان يصير مستوفياً لاكثر مما قبلته عند الهلاك ليرجع عليه وكذلك التقييد  
 الجنس وبالمهرتهن وبالبطلان كل ذلك مفيد لتيسر البعض بالاضافة الى البعض  
 وتفاوت الاشخاص في الامانة والحفظ واذا خالف كان ضماناً ثراً ان شاء المعير ضمن  
 المستعير ويتم عقد الرهن فيما بينه وبين المرتهن لانه ملكه باداء الضمان

ملكا لم ينفعه  
 يا ثباتا مع انبات ملك العبد  
 بعض الفارق يعني بالفارق  
 الاقتران بانبات ملك العبد  
 ان يفصل النع بيان الاقتران  
 قوله وهو قضا الدين الخ  
 لو استاذن ان يقضي ذبا عليه كما كان  
 صحيحا وكذا اذا تبرع اليك الخ  
 غيرة فاذا عاز ان ياتر بين التبرع  
 بغيره على الدين من ياتر بين ايضا  
 يجوز ان ثبت له ملك كذا في النع  
 ان قبل الاقتران صحيحا  
 ان قبل الاقتران لا يجمع  
 ما في عدم استلزام احد الاقتران  
 يجوز ان يفصل النع عن  
 قوله كما يفصل النع عن  
 ملك الدين اليك الخ  
 ان يباع بغيره الخ  
 قوله ولا اطلاع واجب اليه  
 طلق الا ان يبيع في الدين اذا  
 او يبيع بغيره الخ  
 قوله  
 المسألة في الامارة لان مينا على

الى البصر يرجع الى القيد بالجنس في قوله  
 الى البصر وعلى المستفاد او اجتناب جنس  
 على المعبر وعلى المستفاد في الامانة يتبع ذلك  
 وقاموا بالانفصال في الامانة يتبع ذلك  
 التقيد بالانفصال وقوله في الخطا  
 التقيد بالبلد او











على الراهن بشئ وأصله ان النقصان من حيث السع لا يوجب سقوط الدين عندنا خلافا للفرقة  
هو يقول ان المالية قد انتقصت فاشبه انتقاص العين ولنا ان نقصان السع عبارة عن  
فتور غيات الناس ذلك لا يعتبر البيع حتى لا يثبت به الخيار ولا في الغصب لا يوجب الضمان  
خلاف نقصان العين لان بفوات جزء منه يتقرر الاستيفاء فيه اذ اليد لا استيفاء  
واذا المرى سقط شئ من الدين بنقصان السع بقي رهونا بكل الدين فاذا قل حرم قيمته  
ما به لانه تعتبر قيمته يوم الاتلاف في ضمان الاتلاف لان الجار يقدر لفات واخذ  
المرتهن لانه بدل المالية في حق المسقوت وان كان مقابلا بالدم على اصلنا حتى لا يزاد عدل  
دية الحر لان المولى استحقه بسبب المالية وحق المرتهن متعلق بالمالية فكذا قيام مقامه  
مقامه ثم لا يرجع على الراهن بشئ لان يد الرهن يد الاستيفاء من الابتداء وبالهلاك يتقرر  
وقيمة كانت في الابتداء الفأ يصير مستوفيا للكل من الابتداء او نقول لا يمكن ان يجعل  
مستوفيا الالف بمائة لانه يؤدي الى الربوا فيصير مستوفيا المائة وبقي تسع مائة والعين  
فاذا هلك يصير مستوفيا تسع مائة بالهلاك بخلاف ما اذا مات من غير قتل احد  
لانه يصير مستوفيا الكل بالعبد لانه لا يؤدي الى الربوا قال وان كان امره الراهن ان  
يبيعه فباعه بمائة وقض المائة قضاء محقه فيرجع بتسع مائة لانه لما باعه باذن الراهن  
صار كان الراهن استردده وباعه بنفسه ولو كان كذلك بطل الرهن وبقي الدين لا بقدر  
ما استوفى كذا هذا قال وان قتل عبد قيمته مائة قد دفع مكانه افتكه بجميع الدين  
وهذا عندنا حنفية واو يوسف وقال محمد هو بالخيار ان شاء افتكه بجميع الدين وان شاء

كتاب  
الرهن

٢٢٩٠٩  
٢٢٩٠٨  
٢٢٩٠٧  
٢٢٩٠٦  
٢٢٩٠٥  
٢٢٩٠٤  
٢٢٩٠٣  
٢٢٩٠٢  
٢٢٩٠١  
٢٢٩٠٠  
٢٢٨٩٩  
٢٢٨٩٨  
٢٢٨٩٧  
٢٢٨٩٦  
٢٢٨٩٥  
٢٢٨٩٤  
٢٢٨٩٣  
٢٢٨٩٢  
٢٢٨٩١  
٢٢٨٩٠  
٢٢٨٨٩  
٢٢٨٨٨  
٢٢٨٨٧  
٢٢٨٨٦  
٢٢٨٨٥  
٢٢٨٨٤  
٢٢٨٨٣  
٢٢٨٨٢  
٢٢٨٨١  
٢٢٨٨٠  
٢٢٨٧٩  
٢٢٨٧٨  
٢٢٨٧٧  
٢٢٨٧٦  
٢٢٨٧٥  
٢٢٨٧٤  
٢٢٨٧٣  
٢٢٨٧٢  
٢٢٨٧١  
٢٢٨٧٠  
٢٢٨٦٩  
٢٢٨٦٨  
٢٢٨٦٧  
٢٢٨٦٦  
٢٢٨٦٥  
٢٢٨٦٤  
٢٢٨٦٣  
٢٢٨٦٢  
٢٢٨٦١  
٢٢٨٦٠  
٢٢٨٥٩  
٢٢٨٥٨  
٢٢٨٥٧  
٢٢٨٥٦  
٢٢٨٥٥  
٢٢٨٥٤  
٢٢٨٥٣  
٢٢٨٥٢  
٢٢٨٥١  
٢٢٨٥٠  
٢٢٨٤٩  
٢٢٨٤٨  
٢٢٨٤٧  
٢٢٨٤٦  
٢٢٨٤٥  
٢٢٨٤٤  
٢٢٨٤٣  
٢٢٨٤٢  
٢٢٨٤١  
٢٢٨٤٠  
٢٢٨٣٩  
٢٢٨٣٨  
٢٢٨٣٧  
٢٢٨٣٦  
٢٢٨٣٥  
٢٢٨٣٤  
٢٢٨٣٣  
٢٢٨٣٢  
٢٢٨٣١  
٢٢٨٣٠  
٢٢٨٢٩  
٢٢٨٢٨  
٢٢٨٢٧  
٢٢٨٢٦  
٢٢٨٢٥  
٢٢٨٢٤  
٢٢٨٢٣  
٢٢٨٢٢  
٢٢٨٢١  
٢٢٨٢٠  
٢٢٨١٩  
٢٢٨١٨  
٢٢٨١٧  
٢٢٨١٦  
٢٢٨١٥  
٢٢٨١٤  
٢٢٨١٣  
٢٢٨١٢  
٢٢٨١١  
٢٢٨١٠  
٢٢٨٠٩  
٢٢٨٠٨  
٢٢٨٠٧  
٢٢٨٠٦  
٢٢٨٠٥  
٢٢٨٠٤  
٢٢٨٠٣  
٢٢٨٠٢  
٢٢٨٠١  
٢٢٨٠٠  
٢٢٧٩٩  
٢٢٧٩٨  
٢٢٧٩٧  
٢٢٧٩٦  
٢٢٧٩٥  
٢٢٧٩٤  
٢٢٧٩٣  
٢٢٧٩٢  
٢٢٧٩١  
٢٢٧٩٠  
٢٢٧٨٩  
٢٢٧٨٨  
٢٢٧٨٧  
٢٢٧٨٦  
٢٢٧٨٥  
٢٢٧٨٤  
٢٢٧٨٣  
٢٢٧٨٢  
٢٢٧٨١  
٢٢٧٨٠  
٢٢٧٧٩  
٢٢٧٧٨  
٢٢٧٧٧  
٢٢٧٧٦  
٢٢٧٧٥  
٢٢٧٧٤  
٢٢٧٧٣  
٢٢٧٧٢  
٢٢٧٧١  
٢٢٧٧٠  
٢٢٧٦٩  
٢٢٧٦٨  
٢٢٧٦٧  
٢٢٧٦٦  
٢٢٧٦٥  
٢٢٧٦٤  
٢٢٧٦٣  
٢٢٧٦٢  
٢٢٧٦١  
٢٢٧٦٠  
٢٢٧٥٩  
٢٢٧٥٨  
٢٢٧٥٧  
٢٢٧٥٦  
٢٢٧٥٥  
٢٢٧٥٤  
٢٢٧٥٣  
٢٢٧٥٢  
٢٢٧٥١  
٢٢٧٥٠  
٢٢٧٤٩  
٢٢٧٤٨  
٢٢٧٤٧  
٢٢٧٤٦  
٢٢٧٤٥  
٢٢٧٤٤  
٢٢٧٤٣  
٢٢٧٤٢  
٢٢٧٤١  
٢٢٧٤٠  
٢٢٧٣٩  
٢٢٧٣٨  
٢٢٧٣٧  
٢٢٧٣٦  
٢٢٧٣٥  
٢٢٧٣٤  
٢٢٧٣٣  
٢٢٧٣٢  
٢٢٧٣١  
٢٢٧٣٠  
٢٢٧٢٩  
٢٢٧٢٨  
٢٢٧٢٧  
٢٢٧٢٦  
٢٢٧٢٥  
٢٢٧٢٤  
٢٢٧٢٣  
٢٢٧٢٢  
٢٢٧٢١  
٢٢٧٢٠  
٢٢٧١٩  
٢٢٧١٨  
٢٢٧١٧  
٢٢٧١٦  
٢٢٧١٥  
٢٢٧١٤  
٢٢٧١٣  
٢٢٧١٢  
٢٢٧١١  
٢٢٧١٠  
٢٢٧٠٩  
٢٢٧٠٨  
٢٢٧٠٧  
٢٢٧٠٦  
٢٢٧٠٥  
٢٢٧٠٤  
٢٢٧٠٣  
٢٢٧٠٢  
٢٢٧٠١  
٢٢٧٠٠  
٢٢٦٩٩  
٢٢٦٩٨  
٢٢٦٩٧  
٢٢٦٩٦  
٢٢٦٩٥  
٢٢٦٩٤  
٢٢٦٩٣  
٢٢٦٩٢  
٢٢٦٩١  
٢٢٦٩٠  
٢٢٦٨٩  
٢٢٦٨٨  
٢٢٦٨٧  
٢٢٦٨٦  
٢٢٦٨٥  
٢٢٦٨٤  
٢٢٦٨٣  
٢٢٦٨٢  
٢٢٦٨١  
٢٢٦٨٠  
٢٢٦٧٩  
٢٢٦٧٨  
٢٢٦٧٧  
٢٢٦٧٦  
٢٢٦٧٥  
٢٢٦٧٤  
٢٢٦٧٣  
٢٢٦٧٢  
٢٢٦٧١  
٢٢٦٧٠  
٢٢٦٦٩  
٢٢٦٦٨  
٢٢٦٦٧  
٢٢٦٦٦  
٢٢٦٦٥  
٢٢٦٦٤  
٢٢٦٦٣  
٢٢٦٦٢  
٢٢٦٦١  
٢٢٦٦٠  
٢٢٦٥٩  
٢٢٦٥٨  
٢٢٦٥٧  
٢٢٦٥٦  
٢٢٦٥٥  
٢٢٦٥٤  
٢٢٦٥٣  
٢٢٦٥٢  
٢٢٦٥١  
٢٢٦٥٠  
٢٢٦٤٩  
٢٢٦٤٨  
٢٢٦٤٧  
٢٢٦٤٦  
٢٢٦٤٥  
٢٢٦٤٤  
٢٢٦٤٣  
٢٢٦٤٢  
٢٢٦٤١  
٢٢٦٤٠  
٢٢٦٣٩  
٢٢٦٣٨  
٢٢٦٣٧  
٢٢٦٣٦  
٢٢٦٣٥  
٢٢٦٣٤  
٢٢٦٣٣  
٢٢٦٣٢  
٢٢٦٣١  
٢٢٦٣٠  
٢٢٦٢٩  
٢٢٦٢٨  
٢٢٦٢٧  
٢٢٦٢٦  
٢٢٦٢٥  
٢٢٦٢٤  
٢٢٦٢٣  
٢٢٦٢٢  
٢٢٦٢١  
٢٢٦٢٠  
٢٢٦١٩  
٢٢٦١٨  
٢٢٦١٧  
٢٢٦١٦  
٢٢٦١٥  
٢٢٦١٤  
٢٢٦١٣  
٢٢٦١٢  
٢٢٦١١  
٢٢٦١٠  
٢٢٦٠٩  
٢٢٦٠٨  
٢٢٦٠٧  
٢٢٦٠٦  
٢٢٦٠٥  
٢٢٦٠٤  
٢٢٦٠٣  
٢٢٦٠٢  
٢٢٦٠١  
٢٢٦٠٠  
٢٢٥٩٩  
٢٢٥٩٨  
٢٢٥٩٧  
٢٢٥٩٦  
٢٢٥٩٥  
٢٢٥٩٤  
٢٢٥٩٣  
٢٢٥٩٢  
٢٢٥٩١  
٢٢٥٩٠  
٢٢٥٨٩  
٢٢٥٨٨  
٢٢٥٨٧  
٢٢٥٨٦  
٢٢٥٨٥  
٢٢٥٨٤  
٢٢٥٨٣  
٢٢٥٨٢  
٢٢٥٨١  
٢٢٥٨٠  
٢٢٥٧٩  
٢٢٥٧٨  
٢٢٥٧٧  
٢٢٥٧٦  
٢٢٥٧٥  
٢٢٥٧٤  
٢٢٥٧٣  
٢٢٥٧٢  
٢٢٥٧١  
٢٢٥٧٠  
٢٢٥٦٩  
٢٢٥٦٨  
٢٢٥٦٧  
٢٢٥٦٦  
٢٢٥٦٥  
٢٢٥٦٤  
٢٢٥٦٣  
٢٢٥٦٢  
٢٢٥٦١  
٢٢٥٦٠  
٢٢٥٥٩  
٢٢٥٥٨  
٢٢٥٥٧  
٢٢٥٥٦  
٢٢٥٥٥  
٢٢٥٥٤  
٢٢٥٥٣  
٢٢٥٥٢  
٢٢٥٥١  
٢٢٥٥٠  
٢٢٥٤٩  
٢٢٥٤٨  
٢٢٥٤٧  
٢٢٥٤٦  
٢٢٥٤٥  
٢٢٥٤٤  
٢٢٥٤٣  
٢٢٥٤٢  
٢٢٥٤١  
٢٢٥٤٠  
٢٢٥٣٩  
٢٢٥٣٨  
٢٢٥٣٧  
٢٢٥٣٦  
٢٢٥٣٥  
٢٢٥٣٤  
٢٢٥٣٣  
٢٢٥٣٢  
٢٢٥٣١  
٢٢٥٣٠  
٢٢٥٢٩  
٢٢٥٢٨  
٢٢٥٢٧  
٢٢٥٢٦  
٢٢٥٢٥  
٢٢٥٢٤  
٢٢٥٢٣  
٢٢٥٢٢  
٢٢٥٢١  
٢٢٥٢٠  
٢٢٥١٩  
٢٢٥١٨  
٢٢٥١٧  
٢٢٥١٦  
٢٢٥١٥  
٢٢٥١٤  
٢٢٥١٣  
٢٢٥١٢  
٢٢٥١١  
٢٢٥١٠  
٢٢٥٠٩  
٢٢٥٠٨  
٢٢٥٠٧  
٢٢٥٠٦  
٢٢٥٠٥  
٢٢٥٠٤  
٢٢٥٠٣  
٢٢٥٠٢  
٢٢٥٠١  
٢٢٥٠٠  
٢٢٤٩٩  
٢٢٤٩٨  
٢٢٤٩٧  
٢٢٤٩٦  
٢٢٤٩٥  
٢٢٤٩٤  
٢٢٤٩٣  
٢٢٤٩٢  
٢٢٤٩١  
٢٢٤٩٠  
٢٢٤٨٩  
٢٢٤٨٨  
٢٢٤٨٧  
٢٢٤٨٦  
٢٢٤٨٥  
٢٢٤٨٤  
٢٢٤٨٣  
٢٢٤٨٢  
٢٢٤٨١  
٢٢٤٨٠  
٢٢٤٧٩  
٢٢٤٧٨  
٢٢٤٧٧  
٢٢٤٧٦  
٢٢٤٧٥  
٢٢٤٧٤  
٢٢٤٧٣  
٢٢٤٧٢  
٢٢٤٧١  
٢٢٤٧٠  
٢٢٤٦٩  
٢٢٤٦٨  
٢٢٤٦٧  
٢٢٤٦٦  
٢٢٤٦٥  
٢٢٤٦٤  
٢٢٤٦٣  
٢٢٤٦٢  
٢٢٤٦١  
٢٢٤٦٠  
٢٢٤٥٩  
٢٢٤٥٨  
٢٢٤٥٧  
٢٢٤٥٦  
٢٢٤٥٥  
٢٢٤٥٤  
٢٢٤٥٣  
٢٢٤٥٢  
٢٢٤٥١  
٢٢٤٥٠  
٢٢٤٤٩  
٢٢٤٤٨  
٢٢٤٤٧  
٢٢٤٤٦  
٢٢٤٤٥  
٢٢٤٤٤  
٢٢٤٤٣  
٢٢٤٤٢  
٢٢٤٤١  
٢٢٤٤٠  
٢٢٤٣٩  
٢٢٤٣٨  
٢٢٤٣٧  
٢٢٤٣٦  
٢٢٤٣٥  
٢٢٤٣٤  
٢٢٤٣٣  
٢٢٤٣٢  
٢٢٤٣١  
٢٢٤٣٠  
٢٢٤٢٩  
٢٢٤٢٨  
٢٢٤٢٧  
٢٢٤٢٦  
٢٢٤٢٥  
٢٢٤٢٤  
٢٢٤٢٣  
٢٢٤٢٢  
٢٢٤٢١  
٢٢٤٢٠  
٢٢٤١٩  
٢٢٤١٨  
٢٢٤١٧  
٢٢٤١٦  
٢٢٤١٥  
٢٢٤١٤  
٢٢٤١٣  
٢٢٤١٢  
٢٢٤١١  
٢٢٤١٠  
٢٢٤٠٩  
٢٢٤٠٨  
٢٢٤٠٧  
٢٢٤٠٦  
٢٢٤٠٥  
٢٢٤٠٤  
٢٢٤٠٣  
٢٢٤٠٢  
٢٢٤٠١  
٢٢٤٠٠  
٢٢٣٩٩  
٢٢٣٩٨  
٢٢٣٩٧  
٢٢٣٩٦  
٢٢٣٩٥  
٢٢٣٩٤  
٢٢٣٩٣  
٢٢٣٩٢  
٢٢٣٩١  
٢٢٣٩٠  
٢٢٣٨٩  
٢٢٣٨٨  
٢٢٣٨٧  
٢٢٣٨٦  
٢٢٣٨٥  
٢٢٣٨٤  
٢٢٣٨٣  
٢٢٣٨٢  
٢٢٣٨١  
٢٢٣٨٠  
٢٢٣٧٩  
٢٢٣٧٨  
٢٢٣٧٧  
٢٢٣٧٦  
٢٢٣٧٥  
٢٢٣٧٤  
٢٢٣٧٣  
٢٢٣٧٢  
٢٢٣٧١  
٢٢٣٧٠  
٢٢٣٦٩  
٢٢٣٦٨  
٢٢٣٦٧  
٢٢٣٦٦  
٢٢٣٦٥  
٢٢٣٦٤  
٢٢٣٦٣  
٢٢٣٦٢  
٢٢٣٦١  
٢٢٣٦٠  
٢٢٣٥٩  
٢٢٣٥٨  
٢٢٣٥٧  
٢٢٣٥٦  
٢٢٣٥٥  
٢٢٣٥٤  
٢٢٣٥٣  
٢٢٣٥٢  
٢٢٣٥١  
٢٢٣٥٠  
٢٢٣٤٩  
٢٢٣٤٨  
٢٢٣٤٧  
٢٢٣٤٦  
٢٢٣٤٥  
٢٢٣٤٤  
٢٢٣٤٣  
٢٢٣٤٢  
٢٢٣٤١  
٢٢٣٤٠  
٢٢٣٣٩  
٢٢٣٣٨  
٢٢٣٣٧  
٢٢٣٣٦  
٢٢٣٣٥  
٢٢٣٣٤  
٢٢٣٣٣  
٢٢٣٣٢  
٢٢٣٣١  
٢٢٣٣٠  
٢٢٣٢٩  
٢٢٣٢٨  
٢٢٣٢٧  
٢٢٣٢٦  
٢٢٣٢٥  
٢٢٣٢٤  
٢٢٣٢٣  
٢٢٣٢٢  
٢٢٣٢١  
٢٢٣٢٠  
٢٢٣١٩  
٢٢٣١٨  
٢٢٣١٧  
٢٢٣١٦  
٢٢٣١٥  
٢٢٣١٤  
٢٢٣١٣  
٢٢٣١٢  
٢٢٣١١  
٢٢٣١٠  
٢٢٣٠٩  
٢٢٣٠٨  
٢٢٣٠٧  
٢٢٣٠٦  
٢٢٣٠٥  
٢٢٣٠٤  
٢٢٣٠٣  
٢٢٣٠٢  
٢٢٣٠١  
٢٢٣٠٠  
٢٢٢٩٩  
٢٢٢٩٨  
٢٢٢٩٧  
٢٢٢٩٦  
٢٢٢٩٥  
٢٢٢٩٤  
٢٢٢٩٣  
٢٢٢٩٢  
٢٢٢٩١  
٢٢٢٩٠  
٢٢٢٨٩  
٢٢٢٨٨  
٢٢٢٨٧  
٢٢٢٨٦  
٢٢٢٨٥  
٢٢٢٨٤  
٢٢٢٨٣  
٢٢٢٨٢  
٢٢٢٨١  
٢٢٢٨٠  
٢٢٢٧٩  
٢٢٢٧٨  
٢٢٢٧٧  
٢٢٢٧٦  
٢٢٢٧٥  
٢٢٢٧٤  
٢٢٢٧٣  
٢٢٢٧٢  
٢٢٢٧١  
٢٢٢٧٠  
٢٢٢٦٩  
٢٢٢٦٨  
٢٢٢٦٧  
٢٢٢٦٦  
٢٢٢٦٥  
٢٢٢٦٤  
٢٢٢٦٣  
٢٢٢٦٢  
٢٢٢٦١  
٢٢٢٦٠  
٢٢٢٥٩  
٢٢٢٥٨  
٢٢٢٥٧  
٢٢٢٥٦  
٢٢٢٥٥  
٢٢٢٥٤  
٢٢٢٥٣  
٢٢٢٥٢  
٢٢٢٥١  
٢٢٢٥٠  
٢٢٢٤٩  
٢٢٢٤٨  
٢٢٢٤٧  
٢٢٢٤٦  
٢٢٢٤٥  
٢٢٢٤٤  
٢٢٢٤٣  
٢٢٢٤٢  
٢٢٢٤١  
٢٢٢٤٠  
٢٢٢٣٩  
٢٢٢٣٨  
٢٢٢٣٧  
٢٢٢٣٦  
٢٢٢٣٥  
٢٢٢٣٤  
٢٢٢٣٣  
٢٢٢٣٢  
٢٢٢٣١  
٢٢٢٣٠  
٢٢٢٢٩  
٢٢٢٢٨  
٢٢٢٢٧  
٢٢٢٢٦  
٢٢٢٢٥  
٢٢٢٢٤  
٢٢٢٢٣  
٢٢٢٢٢  
٢٢٢٢١  
٢٢٢٢٠  
٢٢٢١٩  
٢٢٢١٨  
٢٢٢١٧  
٢٢٢١٦  
٢٢٢١٥  
٢٢٢١٤  
٢٢٢١٣  
٢٢٢١٢  
٢٢٢١١  
٢٢٢١٠  
٢٢٢٠٩  
٢٢٢٠٨  
٢٢٢٠٧  
٢٢٢٠٦  
٢٢٢٠٥  
٢٢٢٠٤  
٢٢٢٠٣  
٢٢٢٠٢  
٢٢٢٠١  
٢٢٢٠٠  
٢٢١٩٩  
٢٢١٩٨  
٢٢١٩٧  
٢٢١٩٦  
٢٢١٩٥  
٢٢١٩٤  
٢٢١٩٣  
٢٢١٩٢  
٢٢١٩١  
٢٢١٩٠  
٢٢١٨٩  
٢٢١٨٨  
٢٢١٨٧  
٢٢١٨٦  
٢٢١٨٥  
٢٢١٨٤  
٢٢١٨٣  
٢٢١٨٢  
٢٢١٨١  
٢٢١٨٠  
٢٢١٧٩  
٢٢١٧٨  
٢٢١٧٧  
٢٢١٧٦  
٢٢١٧٥  
٢٢١٧٤  
٢٢١٧٣  
٢٢١٧٢  
٢٢١٧١  
٢٢١٧٠  
٢٢١٦٩  
٢٢١٦٨  
٢٢١٦٧  
٢٢١٦٦  
٢٢١٦٥  
٢٢١٦٤  
٢٢١٦٣  
٢٢١٦٢  
٢٢١٦١  
٢٢١٦٠  
٢٢١٥٩  
٢٢١٥٨  
٢٢١٥٧  
٢٢١٥٦  
٢٢١٥٥  
٢٢١٥٤  
٢٢١٥٣  
٢٢١٥٢  
٢٢١٥١  
٢٢١٥٠  
٢٢١٤٩  
٢٢١٤٨  
٢٢١٤٧  
٢٢١٤٦  
٢٢١٤٥  
٢٢١٤٤  
٢٢١٤٣  
٢٢١٤٢  
٢٢١٤١  
٢٢١٤٠  
٢٢١٣٩  
٢٢١٣٨  
٢٢١٣٧  
٢٢١٣٦  
٢٢١٣٥  
٢٢١٣٤  
٢٢١٣٣  
٢٢١٣٢  
٢٢١٣١  
٢٢١٣٠  
٢٢١٢٩  
٢٢١٢٨  
٢٢١٢٧  
٢٢١٢٦  
٢٢١٢٥  
٢٢١٢٤  
٢٢١٢٣  
٢٢١٢٢  
٢٢١٢١  
٢٢١٢٠  
٢٢١١٩  
٢٢١١٨  
٢٢١١٧  
٢٢١١٦  
٢٢١١٥  
٢٢١١٤  
٢٢١١٣  
٢٢١١٢  
٢٢١١١  
٢٢١١٠  
٢٢١٠٩  
٢٢١٠٨  
٢٢١٠٧  
٢٢١٠٦  
٢٢١٠٥  
٢٢١٠٤  
٢٢١٠٣  
٢٢١٠٢  
٢٢١٠١  
٢٢١٠٠  
٢٢٠٩٩  
٢٢٠٩٨  
٢٢٠٩٧  
٢٢٠٩٦  
٢٢٠٩٥  
٢٢٠٩٤  
٢٢٠٩٣  
٢٢٠٩٢  
٢٢٠٩١  
٢٢٠٩٠  
٢٢٠٨٩  
٢٢٠٨٨  
٢٢٠٨٧  
٢٢٠٨٦  
٢٢٠٨٥  
٢٢٠٨٤  
٢٢٠٨٣  
٢٢٠٨٢  
٢٢٠٨١  
٢٢٠٨٠  
٢٢٠٧٩  
٢٢٠٧٨  
٢٢٠٧٧  
٢٢٠٧٦  
٢٢٠٧٥  
٢٢٠٧٤  
٢٢٠٧٣  
٢٢٠٧٢  
٢٢٠٧١  
٢٢٠٧٠  
٢٢٠٦٩  
٢٢٠٦٨  
٢٢٠٦٧  
٢٢٠٦٦  
٢٢٠٦٥  
٢٢٠٦٤  
٢٢٠٦٣  
٢٢٠٦٢  
٢٢٠٦١  
٢٢٠٦٠  
٢٢٠٥٩  
٢٢٠٥٨  
٢٢٠٥٧  
٢٢٠٥٦  
٢٢٠٥٥  
٢٢٠٥٤  
٢٢٠٥٣  
٢٢٠٥٢  
٢٢٠٥١  
٢٢٠٥٠  
٢٢٠٤٩  
٢٢٠٤٨  
٢٢٠٤٧  
٢٢٠٤٦  
٢٢٠٤٥  
٢٢٠٤٤  
٢٢٠٤٣  
٢٢٠٤٢  
٢٢٠٤١  
٢٢٠٤٠  
٢٢٠٣٩  
٢٢٠٣٨  
٢٢٠٣٧  
٢٢٠٣٦  
٢٢٠٣٥  
٢٢٠٣٤  
٢٢٠٣٣  
٢٢٠٣٢  
٢٢٠٣١  
٢٢٠٣٠  
٢٢٠٢٩  
٢٢٠٢٨  
٢٢٠٢٧  
٢٢٠٢٦  
٢٢٠٢٥  
٢٢٠٢٤  
٢٢٠٢٣  
٢٢٠٢٢  
٢٢٠٢١  
٢٢٠٢٠  
٢٢٠١٩  
٢٢٠١٨  
٢٢٠١٧  
٢٢٠١٦  
٢٢٠١٥  
٢٢٠١٤  
٢٢٠١٣  
٢٢٠١٢  
٢٢٠١١  
٢٢٠١٠  
٢٢٠٠٩  
٢٢٠٠٨  
٢٢٠٠٧  
٢٢٠٠٦





وهو الفداء بخلاف ولد الرهن اذا قتل انسانا واستهلك ما لا حيث يشاء طهر الرهن  
 بالدفع او الفداء في الابتداء لانه غير مضمون على المرتهن فان دفع خرج من الرهن ولم  
 يسقط شيء من الدين كما لو هلك في الابتداء وان يدي فهو رهن مع امه على حالهما  
 ولو استهلك العبد المرهون ما لا يستغرق رقبته فان ادى المرتهن الدين الذي لزم  
 العبد فدينه على حاله كما في الفداء وان ابي قيل للرهن بعه في الدين الا ان يختار ان  
 يؤدي عنه فان ادى بطل دين المرتهن كما ذكرنا في الفداء وان لم يؤد بيع العبد في اخذ  
 صاحبه بن العبد دينه لان دين العبد مقدم على دين المرتهن وحق ولي الجناية  
 لتقدمه على حق المولى فان فضل شيء ودين غير العبد مثل دين المرتهن او اكثر فالفضل  
 للرهن وبطل دين المرتهن لان الرقبة استحققت لمعنه هو في ضمان المرتهن فاشبه الهلاك  
 وان كان دين العبد اقل سقط من دين المرتهن بقدر دين العبد وما فضل من دين  
 العبد بقي رهنا كما كان ثمران كان دين المرتهن قد حل اخذ به لانه من جنس حق وان  
 كان لم يحل امسكه حتى يحل وان كان ثمر العبد لا يفي بدين الغير اخذ الثمن ولم يرجع  
 بماله على احد حتى يعتق العبد لان الحق في دين الاستهلاك يتعلق بقبته وقد استوفى  
 فيناخر الى ما بعد العتق ثم اذا ادى بعد لا يرجع على احد لانه وجب عليه بفعله  
 وان كانت قيمة العبد الفين وهو رهن بالف وقد حن العبد يقال لها افديا لان  
 النصف منه مضمون والنصف امانة والفداء في المضمون على المرتهن  
 وفي الامانة على الراهن فان اجمع على الدفع دفعاه وبطل دين المرتهن

جاء  
 كتاب  
 الرهن

(رقبة ٥٤٨) وقال محمد ان شاء افتكه بكل دينه وتركه ..... لكن عامتها لم ترون والبشرى على الاول  
 (قوله لما روى) هي صورة ومعنى فظاهر واما معنى فلان القاتل كالمقتول في الآدمية والشرع اعتبره  
 جزأين حيث الآدمية عبارة ١٢ والحقار (شماي) ص ٣٦٩ ج ٥ قلت لكن صنيع المصنف لغيره فيفيد  
 ترجيح الاول فلا تغفل ١٢ ملحق البحر ص ٦٠٩ ج ٢

[illegible]

والدفع لا يجوز في الحقيقة من المرتهن لما بيناه وانما منه الرضى به فان تشا فاقبل لمن  
قال انا افدى اهنا كان او مرتها اما المرتهن فلانه ليس في الفداء ابطال حق الراهن  
وفي الدفع الذي يختاره الراهن ابطال حق المرتهن وكذا في جناية ولد الراهن اذا قال المرتهن  
انا افدى له ذلك وان كان المالك يختار الدفع لانهم ان لم يكن مضمونا فهو محبوس بدنه  
وله في الفداء غرض صحيح ولا ضرر على الراهن كان له ان يفدى واما الراهن فلا ان ليس  
للمرتهن ولاية الدفع لما بيناه فكيف يختاره ويكون المرتهن في الفداء متطوعا في حصلا كما  
حتى لا يرجع على الراهن لانه يمكن ان لا يختاره فيخاطب الراهن فلما التزمه والحالة هذه  
كان متبرعا وهذا على ما روي عن ابى حنيفة انه لا يرجع مع الحضور سببين الاول  
ان شاء الله تعالى ولو كان المرتهن ان يفدى وفداه الراهن فانه يحتسب على المرتهن نصف الفداء  
من دينه لان سقوط الدين امر لا نرم فدى او دفع فلم يجعل الراهن في الفداء متطوعا ثم  
ينظر ان كان نصف الفداء مثل الدين او اكثر بطل الدين وان كان اقل سقط من  
الدين بقدر نصف الفداء وكان العبد رهنا بما بقي لان الفداء في النصف  
كان عليه فاذا اداه الراهن وهو ليس بمتطوع كان له الرجوع عليه فيصير قصاصا  
بدينه كانه او في نصفه فيبقى العبد رهنا بما بقي ولو كان المرتهن فدى الراهن  
حاضر فهو متطوع وان كان غائبا لم يكن متطوعا وهذا قول ابى حنيفة وقال  
ابو يوسف ومحمد والحسن وزفر المرتهن متطوع في الوجهين لانه  
فدى ملك غيره بغير امره فاشبهه الاجنبى وله ان اذا كان الراهن حاضرا

له قوله والراغب حاضراً طرغ الخ الفترى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حيث أخر صاحب البداية  
ولهذا وما من ترجيحاته والخصاص في الفتاوى المالكية في المصنف ٣٨٣ ماله (لقبه ٥٥١)





[illegible][illegible][illegible]

درهما فهو من بدرهم لان الرهن يتقرر بالهلاك فاذا حجب بعض المحل يعود حكمه بقدره  
 بخلاف ما اذا ماتت الشاة المبيعة قبل القبض فدينج جدها حيث لا يعود البيع بالبيع  
 ينتقض بالهلاك قبل القبض والمتنقض لا يعود اما الرهن يتقرر بالهلاك على ما بيناه  
 ومن مشايخنا من يمنع مسألة البيع ويقول يعود البيع قال ونماء الرهن للرهن  
 وهو مثل الولد والثمر واللبن والضوء لانه متولد من ملكه ويكون رهنه مع الاصل لانه  
 تبع له والرهن حق لازم فيسبب اليه فان هلك بهلك بغير شيء لان الاتباع لا يقط لها  
 ما يقابل بالاصل لانها لم تدخل تحت العقد مقصودا اذا لفظ لا يتناولها وان  
 هلك الاصل وبقي النماء افكاه الرهن بحصته يقسم الدين على قيمة الرهن يوم القبض  
 وقيمة النماء يوم الفك لانه الرهن يصير مضمونا بالقبض والزيادة تصير مقصودة بالفك  
 اذ بقى الى وقتها والتبع يقابلها شيء اذ اصاب مقصودا كولد المبيع فما اصاب الاصل  
 يسقط من الدين لانه يقابلها الاصل مقصودا وما اصاب النماء افكاه الرهن لما  
 ذكرنا وصور المسائل على هذا الاصل تخرج وقد ذكرنا بعضها في كفاية الملتزم فما  
 في الجامع والزيادات ولول من شاة بعشرة وقيمتها عشرة وقال الراهن للمره جلب  
 الشاة فما جلبت فهو لك حلال فحلب وشرب فلا ضمان عليه في شيء من ذلك اما  
 الاباحة فيصح تعليقها بالشرط والخطر لانها اطلاق وليس بتمليك فتصح مع الخطر  
 يسقط شيء من الدين لانه اتلفه باذن المالك فان لم يفك الشاة حتى ماتت في يد  
 المرتهن قسم الدين على قيمة اللبن الذي شرب وعلى قيمة الشاة فما اصاب الشاة سقط

(خرع) المرهق يفرد لبيع الرهن والرائع لا يفرد به حتى لو قال المرهق فسخ الرهن ولم يرض الرهن ملك  
لا يسقط شيء من الدين وفي العكس ليسقط بقدره كما في القنية وغيرها ٣٣٨ رد المحتار ص ٥٦٣٧١



له قوله وقال أبو يوسف بن حمزة الزيادة في الحديث التي تدرج تحت جمعية الحبلية قول أبي يوسف في المادة (VI٤) -





لأن الرهن مضمون بالدين أو بجهته عند توهم الوجود كما في الدين الموعود ولو هو الدين  
بالإبراء أو الهبة ولا جهته يسقط له إلا إذا أحدث منعاً لأنه يصير به غاصباً إذ لم يتبق  
له ولاية المنع وكذا إذا رهنتم المرأة رهناً بالصدوق فأبرأته أو وهبته أو ارتدت  
والعياذ بالله قبل الدخول أو اختلعت منه على صداقها ثم هلك الرهن في يدها يهلك  
بغير شيء في هذا كله ولم تضمن شيئاً يسقط الدين كما في الإبراء ولو استوفى المرتهن الدين  
بايفاء الراهن أو بايفاء منطوع ثم هلك الرهن في يده يهلك بالدين ويجب عليه ركن ما  
استوفى إلى ما استوفى منه وهو من عليه أو المنتطوع بخلاف الإبراء ووجه الفرق  
أن بالإبراء يسقط الدين أصلاً كما ذكرنا وبالإستيفاء لا يسقط لقيام المصلحة إلا أنه  
يتعذر الإستيفاء لعدم الفائدة لأنه يعقب مطالبة مثله فاما هو نفسه فقائم  
فاذا هلك يتقرر الإستيفاء الأول فانقضى الإستيفاء الثاني وكذا إذا اشترى بالدين  
عينا أو صالح عنه على عين لأنه إستيفاء وكذلك إذا حال الرهن المرتهن بالدين عليه ثم  
هلك الرهن بطلت الحوالة ويملك بالدين لأنه في معنى البراءة بطريق الأدعاء لأنه يزول بعين  
ملك المحيل مثل ما كان له على المحال عليه ما يرجع عليه به أن لم يكن للمحيل على المحال  
عليه دين لأنه بمنزلة الكيل وكذا لو تصادق على أن كادين ثم هلك الرهن يملك بالدين  
لأنهم وجوب الدين بالتصادق على قيامه فتكون الجهة باقية بخلاف الإبراء والله أعلم

كتاب الجنایات

قال القتل على خمسة أوجه عمد وشبه عمد ومخطأ وما الجرم مجرى الخطأ والقتل سبب

قوله ان الرهن مضمون بالدين أو بجهته عند توهم الوجود كما في الدين الموعود ولو هو الدين  
بالإبراء أو الهبة ولا جهته يسقط له إلا إذا أحدث منعاً لأنه يصير به غاصباً إذ لم يتبق  
له ولاية المنع وكذا إذا رهنتم المرأة رهناً بالصدوق فأبرأته أو وهبته أو ارتدت  
والعياذ بالله قبل الدخول أو اختلعت منه على صداقها ثم هلك الرهن في يدها يهلك  
بغير شيء في هذا كله ولم تضمن شيئاً يسقط الدين كما في الإبراء ولو استوفى المرتهن الدين  
بايفاء الراهن أو بايفاء منطوع ثم هلك الرهن في يده يهلك بالدين ويجب عليه ركن ما  
استوفى إلى ما استوفى منه وهو من عليه أو المنتطوع بخلاف الإبراء ووجه الفرق  
أن بالإبراء يسقط الدين أصلاً كما ذكرنا وبالإستيفاء لا يسقط لقيام المصلحة إلا أنه  
يتعذر الإستيفاء لعدم الفائدة لأنه يعقب مطالبة مثله فاما هو نفسه فقائم  
فاذا هلك يتقرر الإستيفاء الأول فانقضى الإستيفاء الثاني وكذا إذا اشترى بالدين  
عينا أو صالح عنه على عين لأنه إستيفاء وكذلك إذا حال الرهن المرتهن بالدين عليه ثم  
هلك الرهن بطلت الحوالة ويملك بالدين لأنه في معنى البراءة بطريق الأدعاء لأنه يزول بعين  
ملك المحيل مثل ما كان له على المحال عليه ما يرجع عليه به أن لم يكن للمحيل على المحال  
عليه دين لأنه بمنزلة الكيل وكذا لو تصادق على أن كادين ثم هلك الرهن يملك بالدين  
لأنهم وجوب الدين بالتصادق على قيامه فتكون الجهة باقية بخلاف الإبراء والله أعلم



(بقية ٥٥٧) ثم الجنانية على النفوس فليتها ما يكون عمداً مخفياً ما تخاف من اعظم المحرمات بعد الا شرآك بالله تعالى قال الله تعالى من اهل الذالكبتنا على بني اسرائيل انه من قتل نفساً (بقية ٥٥٧)



حرم الميراث لقوله عليه السلام لا ميراث لقاتل قال شبه العمد عند حنيف

ان يتمم الضرب باليسر سلاح ولا ما جرى مجرى سلاح وقال ابو يوسف ومحمد وهو

قول الشافعية اذا ضرب بهمجر عظيم او خشبة عظيمة فهو عمد وشبه العمد ان يتمم

ضربه به لا يقتل به غالباً لانه يتقاصر معنى العمدية باستعمال الة صغيرة لا يقتل

بها غالباً لما انه يقصد بها غيره كالنابذ والمجرم فكان شبه العمد لا يتقاصر

باستعمال الة لا تلبث لانه لا يقصد به الا القتل كالسيف فكان عمد اموجبا للقتل

قوله عليه السلام الا ان قتل خطأ العمد قتل السوط والعصا وفيه مائة من الابل

ولان الالة غير موضوعة للقتل ولا مستعملة فيه اذ لا يمكن استعمالها على غير المقصود

قتله وبه يحصل القتل غالباً فقصر العمدية نظر الى الالة فكان شبه العمد كالقتل

بالسوط والعصا الصغيرة قال وموجب ذلك على القولين لانهم لانه قتل وهو قاصد في

الضرب والكفارة لشبهه بالخطأ والدية مغلظة على العاقلة والاصل ان كل دية

وجبته بالقتل ابتداء لا بمنع حدث من بعد فهي على العاقلة اعتباراً بالخطأ وتجب في

ثلاث سنين لقضية عمر بن الخطاب رضي الله عنه وتجب مغلظة وتسبيرة صفة للتغليظ

من بعد ان شاء الله تعالى يتعلق بحرم الميراث لانه جزاء القتل الشبهة تؤثر في

سقوط القصاص وحرم الميراث وما لك وان انكر مع شبه العمد الفحى عليه اسلفناه

قال والخطأ على نوعين خطأ في القصد وهو ان يرمى شخصاً بظنة صيد فاذا هو

ادعى ويطنه حريماً فاذا هو سلم وخطأ في الفعل وهو ان يرمى غرضاً فيصيد ادعى وما موجب ذلك

Handwritten marginal notes in Arabic script, including a vertical list of names and a section titled 'كتاب الجنائات' (Book of Crimes).

Handwritten marginal notes at the bottom of the page, continuing the legal discussion.

الحقبة (٥٥٤) بغير نفس او ساد في الارض فكما قتل الناس جميعاً سجد جعل قتل نفس واحدة كخريب العالم ان لو كان ذلك في دسم البشر وانما جعله كذلك لان الواحد يقوم مقام الجماعة في الرعاء الى الدين (الحقبة ٥٥٥)





ॐ ॐ ॐ

[illegible]

١٩٠. بالزى ١٣ الاضيأى ص ١٩٠.

قال ولا يقتل الرجل عبده ولا ميده ولا مكاتبه ولا يعبد ولده لانه لا يستوجب نفسه

أما بر نفس مولانا اي ولا يستوجب وقد على ابيه اذا قتل الوعد ولده القصاص من مولانا علي بن ابي طالب

ولا استقيم القصاص

بالسيف وقال سابع يا يفعل يا فعل ان كان فعلنا مسرعا فان مات هـ

السلاح ولأن فيما ذهبت إليه استيفاء الزيادة لولم يحصل المقصود بمثل ما فعلت فحجب

القصص عند أبي حنيفة وإبراهيم وقال محمد لا آري في هذا قصاصا ولا ناشب استيفاء

نروجهت امنت لا يحل اوطيها الاختلاف في السبب كذا هذا فها ان حق الاستيفاء للمولى يقيم على

سأليه فقال: تلاء المسألة لأن حكمها بالبرهان يغاير حكم النكاح في البرهان وفاء ولا وارش عند المولى

[illegible]

وتحريراً وجب الصالحون فيهم جميعاً لا يرد عليهم إلا نفعاً لا يفسد الكفاية بخلاف ما معنون

استغفار القاصص  
الاختلاف الخ  
الدين يسود  
وزر الزاوايت  
فنا القصاص  
ثبات  
عليه اختيار الله  
بعض النسخ  
يعتق تأييد الملك

عليه القدرين والحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible]

له قوله ولا يسترني القصاص الا بالسيف الخ مراد بالسيف السلاح فلما رآه قتله بحجر و



البعض الامانة لم يترك وفاء لان العتق في البعض لا يفسخ بالعجز واذا قيل عبد الرحمن  
اي عاجزا

في هذا المرقم لم يجد القضاة حتى يجتمع الراهب المرقم لان المرقم لا ماله فلا يليه والراهن

لو تولا بطل حق المهر في الدين فيشترط اجتماع السقطه المهر بوضاهة اذا

قتل والمعتة وفارسه اذ يقتل لانهم بالعلة والذمة

[illegible]

نصير فيليب ١٦ لا نكاح وله ان يصالح لانه انظر الى حق المعتوه وليس له ان يعفوا ان  
 اب ١٢ اب ١٢ اب ١٢

فيه ابطال حقه وكذلك ان قطعت يد المعتوه عند الماذكرنا والوصي بمنزلة الابن لجميع  
معتوه ١٢٥ اي الاموال ابيه ١٢٦

فذلك الا انه لا يقتل لانه ليس له ولاية على نفسه وهذا من قبيله ويتدرج تحت هذا

الاطلاق الصلح عن النفس واستيفاء القصاص في الطرف وأنه لم يستثنى الا القتل وفي

تتات الصلوة ان الوصية لا تملك الصلوة لانه تصدق في الذنوب بالاعتناء به في ذل

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم من أجل ما لا يحصى ولا يعد

ای استیفاء القصاص ۱۱ ای فی الجامع الصغير ۱۲ اصح المال وانی یجب بعد کما یجب فی  
الرمی ۱۳

الاب بخلاف القصاص لان المقصود التشفي وهو مختص بالاب ولا يملك العفو الاب يملكه

منه من الإبطال فهو أولى وقالوا القياس أن لا يملك الوصي الاستيفاء في الطرفين كلاهما في

نفس لان المقصود متحد هو التشفي وفي الاستحسان يملكه لان الاطراف يسلك بها مسلك

اموال فانها خلقت وقاية للانفس كالجمال علماء وفكار استغناء منزلة التصرف في

وَالْوَالِدَيْنِ إِذَا قَالَا ذَاكَ لَمَّا وَفَا بَاطِلٌ مِمَّا يَفْتَرُونَ

[illegible]

سلطان القاضی غدرتہ فیہ قال ومن قتل ولہ اولیاء صغار کبار فلکبار ان یقتلوا  
ای محمد فی الجراح الصغیرۃ

وقال ليس لك حتى يدرك الصغار لان القصاص مشرك بينهم

[illegible]

جملہ کتاب الجنایات

ولا يمكن استيفاء البعض لعدم التجزئ في استيفائهم الكل ابطال حق الصغار فيؤخر الى اخرهم  
 اي بقدر القصاص ١٢ اي على القصاص ١١ اي على القصاص ١٢

كما اذا كان بين الكبيرين واحدهما غائب او كان بين المولىين وله انه حق لا يتجزى ثبوت السبب  
فيستظهر<sup>١٢</sup> اى ان حق الفصام<sup>١٣</sup>

لا يتجزئ وهو القرابة واحتمال العفو من الصغير منقطع فيثبت لكل واحد كلاً طاقى ولاية  
 الانكاح بخلاف الكبيرين لان احتمال العفو من الغائب ثابت ومسألة المولدين ممنوعة

قال ومن ضرب رجلا بمصر فقتله فان اصابه بالحد يد قُتِل به وان اصابه بالعود فعليه مال الدية  
 ای محمد بن ابی اسحاق کندی و یل ۱۲ من ای ضرب ۱۲ او قصاص شود ۱۲ فقره مستثنی است

قال رضي الله عنه وهذا اذا اصابه جرح فكمّل السبب وان اصابه بظهر

الحديد فعند ما يجب هو رواية عن أبي حنيفة <sup>ع</sup> اعتبار منه للألة وهو الحديد وعنه <sup>القاضي ١٢</sup> <sub>لأن الحديد سلاح كالألة</sub>

انما يجب اذ جرح وهو الاصح على ما بينه ان شاء الله تعالى وعلى هذا الضرب بسجرات الميزان  
 اى على قدر الخلف ۱۷ سجته الميزان سجدت راز و...

وَأَمَّا إِذَا ضَرَبَ بِالْعُرْوَةِ فَمَا تَجِبُ الدِّيَّةُ لَوْ جُودَ قَتْلُ النَّفْسِ الْمَعْصُومَةِ وَامْتِنَاعُ الْقَصَاصِ حَتَّى لَا

يحد الدم شريقيل هو منزلة العصا الكبيرة فيكون قتلا بالمشقة وفيه خلاف أبي حنيفة رضي الله عنه

ما نبين وقيل هو بمنزلة السوط وفيه خلاف الشافعي وهي مسألة المولاة لآمان المولاة في الخط

الى ان مات دليل العمدية فيحقق الموجب <sup>٤٩</sup> فلنا مبارئنا الا ان قتل خطأ العمد ويرى خيال العمد

الحديث وكان فيه شبهة صدم العمدية لأن المولى لا قد تستعمل للتأديب لعله اعتراه

القصص في خلايا الضمائم فمعي أول الفعل عنه وعساه أصناف المقتات والشهيد أدلة

الفصل في حلال الصرعات في غير من الفعل صرعة وعصاة أصابعه في سبيل الله  
 أي حلال القتل ما بينه  
 أي اولى الصرعات  
 أي شائي كرسيد بانه فومان الموت ١٣٢

المقصود من حيث الدية قال ومن عرق صديا او بالغانى بجره قصاصا عن عبد بن حنيفة وقوله  
 اى قصاصا عن  
 اى محمد بن النجاشي الصغير اى  
 اى قصاصا عن  
 اى محمد بن النجاشي الصغير اى

يقتضيه وهو الشافعي وغيره عند ما يسوقوا عندهم خبرا أو عندهم خبرا فمينا من قبل

الحق عليه السلام من غرق غرقناه ولا نال الالة قاتلته فاستعملها اماراة العبدية ولا من

[illegible]

۱۔ اِن کَلَامِ اَلْحَقِّ اَوَّلُ اَوَّلٍ اَنْ اَللّٰہُ اَعْلَمُ بِمَا یُفْعَلُ ۚ  
 ۲۔ اَللّٰہُ اَعْلَمُ بِمَا یُفْعَلُ ۚ  
 ۳۔ اَللّٰہُ اَعْلَمُ بِمَا یُفْعَلُ ۚ  
 ۴۔ اَللّٰہُ اَعْلَمُ بِمَا یُفْعَلُ ۚ  
 ۵۔ اَللّٰہُ اَعْلَمُ بِمَا یُفْعَلُ ۚ  
 ۶۔ اَللّٰہُ اَعْلَمُ بِمَا یُفْعَلُ ۚ  
 ۷۔ اَللّٰہُ اَعْلَمُ بِمَا یُفْعَلُ ۚ  
 ۸۔ اَللّٰہُ اَعْلَمُ بِمَا یُفْعَلُ ۚ  
 ۹۔ اَللّٰہُ اَعْلَمُ بِمَا یُفْعَلُ ۚ  
 ۱۰۔ اَللّٰہُ اَعْلَمُ بِمَا یُفْعَلُ ۚ

وان من مريضين لا يجوز علاجهما بالماء المشوي بحمض الجوز بل بالخل  
والجوز بهاء من حرق وجلا بالنا او غرقه بالماء لضرب علته وبه بالسيف و  
مات تخارصا قتله بالسيف والقطعه طهره وكذا ان شقه جاشة ومات

وَمَاتَ أَخْبَرَنَا قَبِيلَهُ بِأَسْفِيفٍ وَلَا يَدْفَعُ مَرَقَهُ وَتَرَاكَ الدَّانِ سَجِيهَةً هَاسِمَةً وَمَاتَ  
 إِذَا فِي مَحِيطِ السَّرْحِ ۝ ۱۲ الْقِتَابُ الْعَالَمُ الْكَبِيرُ ص ٦٢٤ قُرِعَتْ أَنْ الْفَتَوَى عَلَى قَوْلِهَا ۝

[illegible]



في العصمة وله قوله عليه السلام لان قتل خطا القتل لا يوجب العصمة وفي كل  
اي عصمة المقتول ١٢ اي عصمة من جرحه ١٢ اي عصمة من جرحه ١٢  
خطا ارتكبه وكان الالة غير معدة للقتل لا يستعمل فيه لتعد استعماله فتكون شبهة  
هو الماد ١٢  
عدم العمدية وكان القصاص ينج عن المماثلة ومنه يقال قتل خطا ومنه المقتصة للجانين  
ولا تماثل بين الجرح والدق لقصود الثاني عن تحريم الظاهر وكذا لا تماثلان في حكمته لئلا  
دكنه القرآن ١٢  
لان القتل بالسلاح غالب بالمثل نادرا ما رواه غير مرفوع او هو محمول على التيسار  
او مت اليه اضافته الى نفسه فيه واذا امتنع القصاص وجبت الدية وهي على العاقلة  
اشارة ١٢ اي في الحديث ١٢  
وقد ذكرناه واختلاف الروايتين في الكفارة قال ومن جرح رجلا عدا فله من حصة  
في اول كتاب الجنائيات ١٢ اي ما رواه  
فراش حتى مات فعليه القصاص لوجود السبب عدم ما يبطل حكمه في الظاهر فاضيف  
جرح ١٢ وهو جرح من اصابه ١٢  
اليه قال واذا التقي الصفا من المسلمين والمشركين فقتل مسلما ظن انه مشرك فلا  
اي محمد بن ابي بصير ١٢  
قوله عليه وعليه الكفارة لان هذا الحد نوعي لخطا على امانة ولا يوجب تقو ويوجب  
وهو الخطا في القصد ١٢  
الكفارة وكذا الدية على ما نطق به نص الكتاب وكما اختلفت سيوف المسلمين على اليمان  
في حرب احد ١٢  
اي حذيفة بن قيس رضي الله عنه عليه السلام بالدية قالوا انما تجب الدية اذا كانوا مختلطين فان  
رواه الشافعي في مسنده عن عروة بن مارية  
كان في صف المشركين لا تجب لسقوط عصمته بتكثير سوادهم قال عليه السلام من كثرت  
الدية ١٢  
سواد قوم فهو منهم قال ومن شج نفسه وشجته رجل وعقرة اسد واصابته حية  
اي محمد بن ابي  
فمات من ذلك كله فعلى الاجنم ثلث الدية لان فعل الاسد والحية جنس واحد لكون  
هدرا في الدنيا والاخرة وفعله بنفسه هدر في الدنيا معتبرا في الاخرة حتى يؤكل عليه  
كونه نبتا ١٢  
وفي النوادر ان عند ابى حنيفة ومحمد يغسل ويصل عليه وعند ابى يوسف يغسل

كتاب الجنائيات

الدية ١٢ اي في الحديث ١٢  
في العصمة وله قوله عليه السلام لان قتل خطا القتل لا يوجب العصمة وفي كل  
اي عصمة المقتول ١٢ اي عصمة من جرحه ١٢ اي عصمة من جرحه ١٢  
خطا ارتكبه وكان الالة غير معدة للقتل لا يستعمل فيه لتعد استعماله فتكون شبهة  
هو الماد ١٢  
عدم العمدية وكان القصاص ينج عن المماثلة ومنه يقال قتل خطا ومنه المقتصة للجانين  
ولا تماثل بين الجرح والدق لقصود الثاني عن تحريم الظاهر وكذا لا تماثلان في حكمته لئلا  
دكنه القرآن ١٢  
لان القتل بالسلاح غالب بالمثل نادرا ما رواه غير مرفوع او هو محمول على التيسار  
او مت اليه اضافته الى نفسه فيه واذا امتنع القصاص وجبت الدية وهي على العاقلة  
اشارة ١٢ اي في الحديث ١٢  
وقد ذكرناه واختلاف الروايتين في الكفارة قال ومن جرح رجلا عدا فله من حصة  
في اول كتاب الجنائيات ١٢ اي ما رواه  
فراش حتى مات فعليه القصاص لوجود السبب عدم ما يبطل حكمه في الظاهر فاضيف  
جرح ١٢ وهو جرح من اصابه ١٢  
اليه قال واذا التقي الصفا من المسلمين والمشركين فقتل مسلما ظن انه مشرك فلا  
اي محمد بن ابي بصير ١٢  
قوله عليه وعليه الكفارة لان هذا الحد نوعي لخطا على امانة ولا يوجب تقو ويوجب  
وهو الخطا في القصد ١٢  
الكفارة وكذا الدية على ما نطق به نص الكتاب وكما اختلفت سيوف المسلمين على اليمان  
في حرب احد ١٢  
اي حذيفة بن قيس رضي الله عنه عليه السلام بالدية قالوا انما تجب الدية اذا كانوا مختلطين فان  
رواه الشافعي في مسنده عن عروة بن مارية  
كان في صف المشركين لا تجب لسقوط عصمته بتكثير سوادهم قال عليه السلام من كثرت  
الدية ١٢  
سواد قوم فهو منهم قال ومن شج نفسه وشجته رجل وعقرة اسد واصابته حية  
اي محمد بن ابي  
فمات من ذلك كله فعلى الاجنم ثلث الدية لان فعل الاسد والحية جنس واحد لكون  
هدرا في الدنيا والاخرة وفعله بنفسه هدر في الدنيا معتبرا في الاخرة حتى يؤكل عليه  
كونه نبتا ١٢  
وفي النوادر ان عند ابى حنيفة ومحمد يغسل ويصل عليه وعند ابى يوسف يغسل

له قوله ومن جرح رجلا عدا الى الا اذا وجد ما يقطع نحر الرقبة والبرء منه ولو اشهد المجرور على  
نفسه ان فلا نال لم يجز حتى ثم مات فلا يحوي لورثته ١٢ ملتقى الا جرح على هامش مجمع البحر ص ٢٢٢  
٢٢٢

ولا يصح عليه وفي شرح السيرة الكبرى ذكر في الصلوة على اختلاف المشايخ على ما كتبناه  
 في كتاب التخصيص والزيد فلم يكن هذا مطلقا وكان جنسا آخر وفعل لا جنس معتبر في الله  
 والآخر فصارت ثلثة اجناس فكان النفس تلفت بثلثة افعال فيكون التالف بفعل  
 كل واحد ثلث فيجب عليه ثلث الدية والله اعلم **فصل قال** ومن شتم على المسلمين سيفا  
 فعليه ان يقتلوه لقوله عليه السلام من شتم على المسلمين سيفا فقد اطل دمهم ولا يباغ  
 فتسقط عصمتهم بغيه ولا يه تعير طر يقال دفع القتل عن نفسه فله قتله وقوله  
 فعليه قول محمد في الجامع الصغير فثمة على المسلمين ان يقتلوه اشارة الى الوجوب والمعنى  
 وجوب دفع الضر وفي سيرة الجامع الصغير من شتم على رجل سيفا لا يلا او نهرا او شهر  
 عصا لا يلا في مصر او نهرا في طريق في غير مصر فقتله المشهور عليه عدا فلا شيء عليه لما بينا  
 وهذا لان السلاح لا يلبث فحتاج الى دفعه بالقتل والعصا الصغيرة وان كان يلبث ولكن  
 في الليل لا يحقه الغش فيضطر الى دفعه بالقتل وكذا في النهار في غير مصر الطريق لا يحقه الغش فاذا  
 قتله كان دمه هذا اقلوا فان كان عصا لا يلبث فحتمل ان يكون مثل السلاح عند **قال**  
 وان شتم المجنون على غير سلاح فقتله المشهور عليه عدا فعليه الدية في ماله وقال الشافعي  
 لا شيء عليه على هذا الخلاف الصبي والداية وعن ابى يوسف انه يجب الضمان في الداية ولا  
 يجب في الصبي والمجنون للشافعي انه قتله دافعا عن نفسه فيعتبر بالبالغ الشاهي  
 ولا يه يصير كالا على قتله بفعله فاشبه المكروه ولا يه يوسف ان فعل الداية غير معتبر  
 اصلا حتى لو تحقق بوجوب الضمان اما فعلا بما معتبر فالحج حتى لو حققه عليه بالضمان  
 اي شتمه شتمه فعلى الدابة ١٢

جاء  
 كتاب  
 الجنائيات

ولا يصح عليه وفي شرح السيرة الكبرى ذكر في الصلوة على اختلاف المشايخ على ما كتبناه  
 في كتاب التخصيص والزيد فلم يكن هذا مطلقا وكان جنسا آخر وفعل لا جنس معتبر في الله  
 والآخر فصارت ثلثة اجناس فكان النفس تلفت بثلثة افعال فيكون التالف بفعل  
 كل واحد ثلث فيجب عليه ثلث الدية والله اعلم **فصل قال** ومن شتم على المسلمين سيفا  
 فعليه ان يقتلوه لقوله عليه السلام من شتم على المسلمين سيفا فقد اطل دمهم ولا يباغ  
 فتسقط عصمتهم بغيه ولا يه تعير طر يقال دفع القتل عن نفسه فله قتله وقوله  
 فعليه قول محمد في الجامع الصغير فثمة على المسلمين ان يقتلوه اشارة الى الوجوب والمعنى  
 وجوب دفع الضر وفي سيرة الجامع الصغير من شتم على رجل سيفا لا يلا او نهرا او شهر  
 عصا لا يلا في مصر او نهرا في طريق في غير مصر فقتله المشهور عليه عدا فلا شيء عليه لما بينا  
 وهذا لان السلاح لا يلبث فحتاج الى دفعه بالقتل والعصا الصغيرة وان كان يلبث ولكن  
 في الليل لا يحقه الغش فيضطر الى دفعه بالقتل وكذا في النهار في غير مصر الطريق لا يحقه الغش فاذا  
 قتله كان دمه هذا اقلوا فان كان عصا لا يلبث فحتمل ان يكون مثل السلاح عند **قال**  
 وان شتم المجنون على غير سلاح فقتله المشهور عليه عدا فعليه الدية في ماله وقال الشافعي  
 لا شيء عليه على هذا الخلاف الصبي والداية وعن ابى يوسف انه يجب الضمان في الداية ولا  
 يجب في الصبي والمجنون للشافعي انه قتله دافعا عن نفسه فيعتبر بالبالغ الشاهي  
 ولا يه يصير كالا على قتله بفعله فاشبه المكروه ولا يه يوسف ان فعل الداية غير معتبر  
 اصلا حتى لو تحقق بوجوب الضمان اما فعلا بما معتبر فالحج حتى لو حققه عليه بالضمان  
 اي شتمه شتمه فعلى الدابة ١٢

ولا يصح عليه وفي شرح السيرة الكبرى ذكر في الصلوة على اختلاف المشايخ على ما كتبناه  
 في كتاب التخصيص والزيد فلم يكن هذا مطلقا وكان جنسا آخر وفعل لا جنس معتبر في الله  
 والآخر فصارت ثلثة اجناس فكان النفس تلفت بثلثة افعال فيكون التالف بفعل  
 كل واحد ثلث فيجب عليه ثلث الدية والله اعلم **فصل قال** ومن شتم على المسلمين سيفا  
 فعليه ان يقتلوه لقوله عليه السلام من شتم على المسلمين سيفا فقد اطل دمهم ولا يباغ  
 فتسقط عصمتهم بغيه ولا يه تعير طر يقال دفع القتل عن نفسه فله قتله وقوله  
 فعليه قول محمد في الجامع الصغير فثمة على المسلمين ان يقتلوه اشارة الى الوجوب والمعنى  
 وجوب دفع الضر وفي سيرة الجامع الصغير من شتم على رجل سيفا لا يلا او نهرا او شهر  
 عصا لا يلا في مصر او نهرا في طريق في غير مصر فقتله المشهور عليه عدا فلا شيء عليه لما بينا  
 وهذا لان السلاح لا يلبث فحتاج الى دفعه بالقتل والعصا الصغيرة وان كان يلبث ولكن  
 في الليل لا يحقه الغش فيضطر الى دفعه بالقتل وكذا في النهار في غير مصر الطريق لا يحقه الغش فاذا  
 قتله كان دمه هذا اقلوا فان كان عصا لا يلبث فحتمل ان يكون مثل السلاح عند **قال**  
 وان شتم المجنون على غير سلاح فقتله المشهور عليه عدا فعليه الدية في ماله وقال الشافعي  
 لا شيء عليه على هذا الخلاف الصبي والداية وعن ابى يوسف انه يجب الضمان في الداية ولا  
 يجب في الصبي والمجنون للشافعي انه قتله دافعا عن نفسه فيعتبر بالبالغ الشاهي  
 ولا يه يصير كالا على قتله بفعله فاشبه المكروه ولا يه يوسف ان فعل الداية غير معتبر  
 اصلا حتى لو تحقق بوجوب الضمان اما فعلا بما معتبر فالحج حتى لو حققه عليه بالضمان  
 اي شتمه شتمه فعلى الدابة ١٢

له قوله ومن شتم على المسلمين الخ ومن شتم على المسلمين سيفا وجب قتله ولا شيء بقتله وكذا ان شتم  
 على رجل سيفا فقتله او قتله غيره دفعا عنه فلا يجب بقتله شيء ولا يختلف بين ان يكون بالليل او  
 النهار في مصر او خارج مصر كذا في القيين ١٢ الفتاوى العالمة ص ٦٥٧



قوله ولا تقبضوا على أنفسكم...  
 وقوله ولا تقبضوا على أنفسكم...  
 وقوله ولا تقبضوا على أنفسكم...

وكذا عصمتها بالحقوق وعصمت الدابة لحق مالها فكان فعلها مسقطاً للعصمة دون  
 فعل الدابة ولنا أنه قتل شخصاً معصوماً وأتلف مالاً معصوماً فحقاً للمال لا يملكه إلا صاحب  
 ولا يملكه إلا لو كان كانت عصمتها بحقوقها لعدم اختيار صحيح ولهذا لا يجب القصاص لتحقيق الفعل منها  
 بخلاف العاقل البالغ لأن له اختياراً صحيحاً وانما لا يجب القصاص لو جرح المبيع وهو وقع الشك  
 في الدابة

فجذب الدابة قال ومن شتم على غيره سلاحاً في المضر فضره ثم قتله الآخر فعد القاتل  
 القصاص معناه إذا ضرب به فأنضركه كنه خرج من أن يكون محارباً بالانصراف فعدت

عصمته قال ومن دخل عليه غيره ليلاً وأخرج السرقة فأتبعه وقتله فلا شيء عليه  
 لقوله عليه السلام قاتل دون مالك ولأنه يباح له القتل دفاعاً لا ابتداءً فكذا استرداد

في الانتهاء ونأويل المسألة إذا كان لا يتمكّن من الاسترداد إلا بالقتل والله أعلم

### باب القصاص فيما دون النفس

قال ومن قطع يد غيره عداً من المفضل قطعت يده وإن كانت يداً أكبر من اليد المقطوعة  
 لقوله تعالى والجرح قصاصاً وهو ينبي عن المماثلة فكل ما أمكن عاينها فيموجب القصاص

وما لا فلا وقد أمكن في القطع من المفضل فاعتبروا لا معتبر بكر اليد وصغيرها لأن  
 منفعته اليد لا تختلف بذلك وكذلك الرجل ومارن الأنف والأذن لا مكان عاينة المماثلة

قال ومن ضرب عين رجل فقلعها لا قصاص على لا متناع المماثلة في القلع وإن كانت  
 قائمة فذهب ضوؤها فعد القصاص لا مكان المماثلة على ما قال في الكتاب الجرح للمرأة ويجعل

على وجهه قطرساً طيباً تقابل عين المرأة فيذهب ضوؤها وهو ماثل عن جماعة من الصحابة

له قوله ونأويل المسألة الخ وأما أنه لو صاح به وترك ما خذ كما ذهب فلم يفعل هكذا ولكن قتله

كان عليه القصاص كذا في العيني شرح الهداية والله أعلم ١٢ القاتل العالم كبرى ص ٢٧

له قوله ونأويل المسألة الخ وأما أنه لو صاح به وترك ما خذ كما ذهب فلم يفعل هكذا ولكن قتله

كان عليه القصاص كذا في العيني شرح الهداية والله أعلم ١٢ القاتل العالم كبرى ص ٢٧

له قوله ونأويل المسألة الخ وأما أنه لو صاح به وترك ما خذ كما ذهب فلم يفعل هكذا ولكن قتله

كان عليه القصاص كذا في العيني شرح الهداية والله أعلم ١٢ القاتل العالم كبرى ص ٢٧

كتاب  
 الجنايات

قوله ولا تقبضوا على أنفسكم...  
 وقوله ولا تقبضوا على أنفسكم...  
 وقوله ولا تقبضوا على أنفسكم...





كاملا لان استيفاء الحق كمالا متعذر فله ان يتخير بدون حقه ولم ان يعدل الى العوض  
اي باهودون حقه وهو قطع اليد الشلالية ١٢  
كالمثل اذا انصر من ايدي الناس بعد لا تلاف ثم اذا استوفاهما ناقصا فقد ربه فيسقط  
اي اطفئ الشئ ثم انصرم هو ١٢  
حقه كما اذا رضى بالردى مكان الجحد ولو سقطت المؤقة قبل اختيار المجنة عليه قطعت  
اي اقطاع من نحو ١٢ اي اليد الشلالية ١٢ اي استيفاء من جهة ١٢ ايها ١٢  
ظلمنا فلا شيء له عندنا لان حقه متعين في القصاص وانما ينتقل الى المال باختياره فيسقط  
فانه لو زال الشئ قبل اخذ الارش يكون له القصاص ١٢  
بغيره بخلاف ما اذا قطعت يده من قضايا وسرقة حيث يجلي عليه الارش كانه في  
اي يد الشلالية ١٢ من آخر ١٢ اقطاع ١٢  
به حقا مستحقا فصارت سلمة له معنى قال ومن شجر جلا فاستوفيت الشجرة وما بين  
اي القدر ١٢ اي القدر ١٢  
قرنيه وهو لا تستوفى ما بين قرني الشاخ فالمنحرج بالخيار ان شاء اقتصر بقدر شجته  
١٢ اي ١٢ اي ١٢ اي ١٢  
يتبدى من اي الجانبين شاء وان شاء اخذ الارش لان الشجرة موجهة لكونها مشينة  
للقصاص ١٢  
فيزداد الشين بزيادة قمار وفي استيفائه ما بين قرني الشاخ زياره على ما فعل ولا يلحق من  
الشين باستيفائه قدر حقه ما يلحق بالمنحرج فينتقص فيحذف كافي الشلالية والصحيح  
اي ان القدر بقدر شجته ١٢ اي ١٢  
ايضا لانه يتعذر الاستيفاء كمالا للتعدي الى غير حقه وكذا اذا كانت الشجرة في طول الرأس وهي  
اي للتعدي الى غير حقه اي في مقدار الشجرة بالخيار ١٢  
تأخذ من جهته الى قفاه ولا تبلغ الى قفا الشاخ فهو بالخيار المعنى لا يختلف قال ولا قصاصا  
الشين ١٢ اي القدر ١٢  
في اللسان ولا في الذكيرة عن ابي يوسف ر ان اذا قطع من اصله يجزى به يمكن اعتبار المساواة ولنا  
اي ان اللسان او الذكيرة ١٢  
ان ينقبض وينبسط فلا يمكن اعتبار المساواة الا ان تقطع الحشفة لان موضع القطع معلوم  
اي ان اللسان او الذكيرة ١٢  
كالمفصل ولو قطع بعض الحشفة او بعض الذكيرة فلا قصاص فيه لان البعض لا يعلم مقداره  
اي ان اللسان او الذكيرة ١٢  
بخلاف الاذن اذا قطع كله او بعضه لانه لا ينقبض ولا ينبسط وله حد يعرف فيه يمكن اعتبار المساواة  
اي ان اللسان او الذكيرة ١٢  
والشفة اذا استقصاها بالقطع يجب القصاص كما كان اعتبار المساواة بخلاف ما اذا قطع بعض

جمل  
كتاب  
الجنائيات

له قوله ولا في الذكيرة الخ ولو قطع بعض الذكيرة فلا قصاص ولو قطع كل الذكيرة ذكر في الاصل انه لا قصاص و  
عن ابي يوسف ان فيه القصاص كزاني الظهيرة والصحيح ظاهر الرواية كزاني المصفران ١٢  
الفتاوى العالمة ص ١٥ ٢٢

[illegible][illegible]

لانه يتعدى اعتبارها **فصل قال** واذا اصطط القاتل واولياء القاتل على ما سقط  
 القصاص ووجبه المال قليلا كان او كثيرا لقوله تعالى فسر عفي له من اخيه شيء الاية  
 على ما قيل نزلت الاية في الصلح وقوله صلي السلام من قتل له قاتل الحديث والمراد والله اعلم  
 الاخذ بالرضا على ما بيناه وهو الصلح بعينه ولا يجرى ثابته يجرى فيلا لا سقطا عفو  
 فكذا تعويضه لا اشتاله على احسان الاولياء واحياء القاتل فيجوز بالتراضي القليل والكثير  
 فيه سواء لانه ليس فيه نص مقدر فيفوض الى اصطلاحهما كالحلخ وغیره وان لم يذكر  
 حالا ولا مؤجلا فهو حال لانه مال اجب بالعقد الاصل في امثاله التحول نحو المهر  
 والتمن بخلاف الدية لانها ما وجبت بالعقد **قال** وان كان القاتل حرا او عبدا فامر  
 المحرم ومولى العبد رجلا بان يصلحه عن دمهما على الف درهم ففعل فلا ف على المحرم نصف  
 لان عقدا الصلح اضعف اليها واذا اعفا احد الشكلى من الدم او صلحه من نصيبه على عوض  
 سقط حق الباقي عن القصاص وكان له نصيبه من الدية واصل هذا ان القصاص هو جميع  
 الورثة وكذا الدية خلافا للمالك والشافعية في الزوجين لهما ان الورثة لا خلافه وهي بالنسب  
 دون السبب لا لقطاعه بالموت ولنا انه على الاسلام امرته لو يث امرأة اشيم الضمان من  
 عقل زوجها اشيم ولا يجرى فيه الا رش حقان من قتل له ابنا فان احدهما عن ابن كان القصاص  
 بين الصلح وابن ابن فيثبت لسائر الورثة والزوجية تنق بعد الموت حكما في حق الارث او ثبت  
 بعد الموت مستندا الى سببه وهو الجرح واذا ثبت للجميع كل منهم تمكن من الاستيفاء ولا سقط  
 عفو او صلح او من ضرورة سقوط حق البعض في القصاص سقوط حق الباقي فيه لانه لا يجرى بخلاف



ما اذا قتل رجلين وعفا أحد الوليين لان الواجب هناك قصاصان من غير شبهة لاختلاف  
القتل والمقتول وهما واحد لا تخادها واذا سقط القصاص ينقلب نصيب الباقي مالا  
لانه امتنع عن الرجوع الى القاتل وليس للعافي شيء من المال لانه اسقط حقه بفعله وخياه  
ثم يجب ما يجب من المال في ثلث سنين وقال زفر بن يحيى في سنتين فيما اذا كان بين الشريكين  
وعفا احدهما لان الواجب نصف الدية فيعتبر بما اذا قطعت يده خطأ وتنان هذا بعض  
بدل الدم وكل مؤجل الى ثلث سنين فكذلك بعضه والواجب في اليد كل بدل الطرف  
وهو في سنتين في الشرع ويجب ماله لانه عدا قال واذا قتل جماعة واحدا عدا اقتص  
من جميعهم بقول عمر رضي الله عنه فيه لو تمالأ على اهل صنعاء لقتلهم وكان القتل بطريق  
التغالب غالب القصاص من جرة للسفهاء في تحقيق الحكمة الاحياء واذا قتل احد جماعة  
فحضر اولياء المقتولين قتل ليعايتهم ولا شيء لهم غير ذلك فان حضر واحد منهم قتل له وسقط  
حق الباقيين وقال المشافعة يقتل بالاول منهم ويحب للباقيين المال وان اجتمعوا ولم يعرف  
الاول قتل لهم وقسمت الديارات بينهم وقيل يفرض بينهم فيقتل لمن خرجت قرعة له ان  
الموجود من الواحد قتلات الذي تحقق في حقه قتل واحد فلا تماثل وهو القياس في  
الفصل الاول لا يعرف بالشرع وتنان كل واحد منهم قاتل بوصف الكمال فجاء التماثل اصله  
الفصل الاول اذ لو لم يكن كذلك لما وجب القصاص لانه وجد من كل واحد منهم جرح  
صالح لا لزهاق فيضاهي الى كل منهم اذ هو لا يجزي وكان القصاص شرع مع المنك في  
لتحقيق الاحياء وقد حصل بقتله فاكتفى به قال ومن وجب عليه القصاص اذا مات

كتاب الجنائيات

وذكر في بعضهم قاتل بحسب المباشرة (النية ٥٧٠)

له قوله واذا قتل جماعة واحدا عدا الخ وتجاوز عن فتاوى ابن تيمية امثلة على هذه الحالات المختلفة ففيها اذا اشترك  
جماعة في قتل معصوم (اي محرم لقتل) بحيث اخرج جميعا لوباشرة قتلته وجب القود (العصاص) عليهم











عفا عن القبط وهو غير القتل بالسرية تبين ان الواقع قتل وحقق فيه ونحن نجب  
ضمانه وكان ينبغي ان يحبس القصاص وهو القياس لانه هو الموجب للعدا لان الاستحسان نجب  
الديته لان صورة العفو في ثلث شبهة وهي دارته للقوق ولا نسلم ان السائر نوع من القبط  
وان السرية صفة له بل السائر قتل من لا ابتداء وكذا لا موجب له من حيث كونه قطعاً  
فلا يتناول العفو بخلاف العفو عن الجنابة لانه اسم جنس بخلاف العفو عن الشبهة وما  
يحدث منها لانه صريح في العفو عن السرية والقتل ولو كان القطع خطأ فقد اجراه بغير  
العد في هذه الوجوه وفاقاً وخلافاً اذن بذلك اطلاق الا ان كان خطأ فهو  
من الثلث ان كان عداً فهو من جميع المال لان موجب العدا القود ولم يتعلق به حق  
الوثبة لما انه ليس بمال فصار كما اذا اوصى باعارة ارضه اما الخطأ فموجب للمال وحق  
الوثبة يتعلق به فيعتبر من الثلث قال واذا قطعت المرأة يد رجل فزوجها عليه  
ثم ماتت فلها مهر مثلها وعلى عاقلتها الدية ان كان خطأ وان كان عداً ففي مالها وهذا عند  
ابي حنيفة لان العفو عن اليد اذا لم يكن عفواً لم يحدث منه عدا فالزوج على اليد لا  
يكون تزواً جامعاً ما يحدث منه ثم القطع اذا كان عداً يكون هذا تزواً جامعاً على القصاص في  
الطرف وهو ليس بمال فلا يصلح مهر لاسيما على تقدير السقوط فيجب مهر المثل وعليها الدية في  
مالها لان التزوج وان كان يتضمن العفو على ما بين ان شاء الله تعالى لكن عن القصاص  
في الطرف في هذه الصيغة واذا استتبعت انه قتل النفس لم يتناول العفو فجاءت الدية في  
في مالها لانه عدا القياس ان يجب القصاص على ما بيناه واذا وجب مهر المثل وعليها الدية  
من انه هو الموجب للمهر المثل

القتل بالسرقة تبين ان الواقع قتل وحقق فيه ونحن نجب ضمانه وكان ينبغي ان يحبس القصاص وهو القياس لانه هو الموجب للعدا لان الاستحسان نجب الديته لان صورة العفو في ثلث شبهة وهي دارته للقوق ولا نسلم ان السائر نوع من القبط وان السرية صفة له بل السائر قتل من لا ابتداء وكذا لا موجب له من حيث كونه قطعاً فلا يتناول العفو بخلاف العفو عن الجنابة لانه اسم جنس بخلاف العفو عن الشبهة وما يحدث منها لانه صريح في العفو عن السرية والقتل ولو كان القطع خطأ فقد اجراه بغير العد في هذه الوجوه وفاقاً وخلافاً اذن بذلك اطلاق الا ان كان خطأ فهو من الثلث ان كان عداً فهو من جميع المال لان موجب العدا القود ولم يتعلق به حق الوثبة لما انه ليس بمال فصار كما اذا اوصى باعارة ارضه اما الخطأ فموجب للمال وحق الوثبة يتعلق به فيعتبر من الثلث قال واذا قطعت المرأة يد رجل فزوجها عليه ثم ماتت فلها مهر مثلها وعلى عاقلتها الدية ان كان خطأ وان كان عداً ففي مالها وهذا عند ابي حنيفة لان العفو عن اليد اذا لم يكن عفواً لم يحدث منه عدا فالزوج على اليد لا يكون تزواً جامعاً ما يحدث منه ثم القطع اذا كان عداً يكون هذا تزواً جامعاً على القصاص في الطرف وهو ليس بمال فلا يصلح مهر لاسيما على تقدير السقوط فيجب مهر المثل وعليها الدية في مالها لان التزوج وان كان يتضمن العفو على ما بين ان شاء الله تعالى لكن عن القصاص في الطرف في هذه الصيغة واذا استتبعت انه قتل النفس لم يتناول العفو فجاءت الدية في في مالها لانه عدا القياس ان يجب القصاص على ما بيناه واذا وجب مهر المثل وعليها الدية من انه هو الموجب للمهر المثل

كتاب الجنائيات

بسم الله الرحمن الرحيم في بيان ما يجب من القصاص في القتل والسرقة والاعتداء على المال والبدن

الزيادة على ما في النسخ اذا خرج من  
الثلاث دية العاقلة عن ذلك  
وان كانت الزيادة على ما في النسخ  
التي تمام الدية لا يخرج من ثلث الزيادة  
لا يخرج من الثلث ليعقل عن العاقلة  
ويخرج ذلك وصية لم يردن الباقى  
لساورة الزوجة وفي الاصل هذا  
الحجاب فما اذ كانت تخرج من الثلث  
مخرج على قول من لا يحيل المرأة واحدة  
من العاقلة اما على قول من يجعلها  
واحدة من العاقلة قال بعضهم يجب  
ان لا يصح لانه لا بد ان يسبل الدية  
منه قد رجعت اذا رجمت للقائل ان يصح  
ان يصح لانه لا بد ان يسبل الدية  
لما يصح في كل غير كما اذ  
كتاب

اوصى بذلك  
 الوصية بكل القلت التي كانت في  
 ذليلان طلت اوصيته في حقه فقامت  
 لا لا طالع اكل  
 ان اوصى بمثلها كمين مائة في حق  
 العاقل فنبذت لغيره لاسقاطا لمثل ان  
 كان للبيت وهو الزوج ال موسى الوائم  
 على مسكن الزاوي فخرج من القلت  
 كمين للعاقل ومان كمين ال ليند  
 العاقل فقلت الزاوي على مسكن  
 والقلتان لورثة الزوج اجمعيه  
 قل قول لا تخيلون عنها بسبب  
 بنات با فاد اصاب ذلك كمينها لاسقاط  
 عنهما فليكون لهما اوصي  
 تولدوه ان كذا ان كان من قبل مثل  
 ان كان من قبل مثل

(٥٧٣) مَلَّتْ وَقَالَ صَاحِبُ الدَّرْسِ يَبْنِي أَنْ تَلْتَمِصَ الْقِتَابَ صَبْرًا أَيْضًا لِكُلِّهَا عَلِيمًا وَ

أطلق على القول المختار من الرقة كما يأتي استعمل لكنه ليس على إطلاقه بل من العجم وأعله إطلاقه لأحالة  
لحمه فليحفظ ١٢ ملحق بالبحر على ما مشي به الآخر من ٦٣١ ج ٢



من على القصاص وعن أبي يوسف أنه يسقط حقه في القصاص لأنه لما أقدم على القطع فقد  
أبرأه عما وراءه ونحن نقول إنما أقدم على القطع ظنًا منه أن حقه فيه وبعد السراية تبين  
أنه في القود فلا يمكن مبدئًا عند بدون العلم به قال ومن قتل وليه عداً فقطع يده  
قائله ثم عفا وقد قضى له بالقصاص ولو يقض فعلى قاطع اليد دية اليد عند أبي حنيفة  
وقال لا شيء عليه استوفى حقه فلا يضمن وهذا لأنه استوفى اتلاف النفس بجميع  
أجزائها ولهذا لو لم يضمن قتل الأديب وما برأ أو عفا وما سرق أو قطع ثم حرق  
رقت قبل البرء أو بعد وصار كما إذا كان له قصاص في الطرف فقطع أصابعه ثم عفا لا يضمن  
الأصابع ولأنه استوفى حقه لأن حقه في القتل وهذا قطع وأبانه وكان القياس أن يضمن  
القصاص لأنه سقط للشبهة فإن لم يضمن يأنه تبعاً وإذا سقط وجب الجاهل وإنما لا يضمن  
الحال لأنه محتمل أن يصير قتلاً بالسراية فيكون مستوفياً حقه ومالك القصاص في النفس  
ضرر لا يظهر إلا عند الاستيفاء أو العفو أو الاعتياض لما أنه تضرر فيه فاما قبل ذلك  
لم يظهر له الضرر بخلاف ما إذا سرق لأنه استيفاء وأما إذا لم يعفو وما سرق قلنا إنما يثبت  
كونه قطعاً بغير حرر بالبرء حتى لو قطع وما عفا وبرأ الصحيح أنه على هذا إذا قطع ثم حرق رقت  
قبل البرء فهو استيفاء لو حرق بعد البرء فهو على هذا الحلال هو الصحيح والأصابع وإن كانت تابعة قياماً  
بالكف فالكف تابعة لها غير ضابطة للطرف لأنها تابعة للنفس من كل وجه قال ومن له القصاص  
في الطرف إذا استوفاه ثم سرق إلى النفس مات يضمن دية النفس عند أبي حنيفة وقالا لا يضمن  
لأنه استوفى حقه وهو القطع ولا يمكن التقييد بوصف السلامة لما فيه من سبأ بالقصاص

كتاب  
الجنايات

من السائل في الزرع والبرغ والنجار والمما موقطع اليد وله  
 انهم قتل بغير حق في حق في القطع وهذا وقع قتلا وهذا وقع ظمنا كان قتلا ولا يخرج  
 افضه الى فوات الحياة في مجرى العادة وهو مستحق القتل لان القصاص سقط للشبهة في حق  
 المال بخلاف ما استشهد به من المسائل لانه مكلف فيها بالفعل لما نقله اكالامام او عقلا  
 كما في غيره منها والواجبات لا تنقيد بوضع السلامة كالرمي الى الحرب وفيما نحن فيه التزام  
 ولا وجوب اذ هو مندوب الى العفو فيكون من باب الاطلاق فاشبه الاصطيا د

فانما يصح الاستيفاء من القصاص في حق القاتل لا في حق غيره  
 فانما يصح الاستيفاء من القصاص في حق القاتل لا في حق غيره  
 فانما يصح الاستيفاء من القصاص في حق القاتل لا في حق غيره  
 فانما يصح الاستيفاء من القصاص في حق القاتل لا في حق غيره

اذا احتراز عن السرية ليس وسعيه قصاصا كالا مام والبرغ والنجار والمما موقطع اليد وله  
 انهم قتل بغير حق في حق في القطع وهذا وقع قتلا وهذا وقع ظمنا كان قتلا ولا يخرج  
 افضه الى فوات الحياة في مجرى العادة وهو مستحق القتل لان القصاص سقط للشبهة في حق  
 المال بخلاف ما استشهد به من المسائل لانه مكلف فيها بالفعل لما نقله اكالامام او عقلا  
 كما في غيره منها والواجبات لا تنقيد بوضع السلامة كالرمي الى الحرب وفيما نحن فيه التزام  
 ولا وجوب اذ هو مندوب الى العفو فيكون من باب الاطلاق فاشبه الاصطيا د

## باب الشهادة في القتل

قال ومن قتل له ابناء حاضر غائب فقام الحاضر البينة على القتل ثم قدم الغائب فانه يعيد  
 البينة عند ابى حنيفة وقالا لا يعيدون ان كان خطا لم يعد لها بالاجماع وكذلك الدين يكون  
 لا يجرى على غيرها في الخلافية ان القصاص طريق الوارثة كالدين وهذا لا يجرى  
 عن نفسه فيكون المالك فيمن له المالك في المعوض كما في الدية ولهذا لو انقلب ما لا  
 يكون للميت وهذا يسقط بعفو بعد الجرح قبل الموت فينتصب احد الورثة خصما عن  
 الباقيين له ان القصاص طريقه طريق الخلافية دون الوارثة الا ترى ان ملك القصاص  
 يثبت بعد الموت الميت ليس من اهله بخلاف الدين والدية لانهم من اهل المالك في  
 الاموال كما اذا شريكه وتعلق بحاصيد بعد وفاته ملكا واذا كان طريقا لا يثبت ابتداء لا  
 ينتصب احد خصما عن الباقيين فيعيد البينة بعد حضوره فان كان قاتل البينة ان الغائب عفا  
 فالتأهله ولم يسقط القصاص لان ادعى على الحاضر سقوط حقه في القصاص الى مال لا يمكن اثباته لا باثبات

كتاب الجنائيات

فانما يصح الاستيفاء من القصاص في حق القاتل لا في حق غيره  
 فانما يصح الاستيفاء من القصاص في حق القاتل لا في حق غيره  
 فانما يصح الاستيفاء من القصاص في حق القاتل لا في حق غيره  
 فانما يصح الاستيفاء من القصاص في حق القاتل لا في حق غيره



(تبیة ۵۷۶) ملحق البحر ص ۶۳۲ ج ۲ الفتوی علی قول الامام حیث اخر صاحب الفوائد ونبه و قدّم صاحب الملحق علی هامش مجمع الاخر ونبه و قدّمت فی اول الکتاب ترجیحات کل واحد ۱۲

سما على هذا الباب ١٢ (ملحق الانجي) واما عدول ابرو يوسف ومحمد عن ذلك فيما اذا رمى الى تسليم ما رثه والعيان بالشرع  
فهل الاصابة باعتبار انه صار ميراثا له بالردة على ما بيناه ١٢ جميع الاخر من ٢٦٣٦ ٢









قوله عليه السلام في نفس المؤمن مائة من الابل ما رويها غير ثابت باختلاف الصحابة  
في صفة التغليظ وابن مسعود قال بالتغليظ اربعا كما ذكرنا وهو كما لم يرفع فيعارض  
به قال ولا يثبت التغليظ الا في الابل خاصة لان التوقيف فيه فان قضيه بالدية في غير الابل  
لم يغلظ لما قلنا قال وقتل الخطأ تجب الدية على العاقلة والكهارة على القاتل لما بينا  
من قبل قال والدية في الخطأ مائة من الابل اربعا عشر بنت مخاض وعشرون بنت  
لبون وعشرون ابن مخاض وعشرون حقة وعشرون جذعة وهذا قول ابن مسعود  
وانما اخذنا نحو الشافعي به لروايته ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في قتل  
خطأ اربعا على نحو ما قال وكان ما قلناه اخف فكان اليق بحالة الخطأ لان الخطأ على مع  
غير ان عند الشافعي يقضى بعشرين ابن لبون مكان ابن مخاض والحجة عليه ما رويناه  
قال ومن العين الف دينار من الوق عشرة آلاف درهم وقال الشافعي من الوق  
اثناعشر الفا لما روي ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بذلك  
ولنا ما روي عن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدية في قتل عشرة آلاف  
درهم وناول ما روي انه قضى من درهم كان وزنها ورسنة وقد كانت كذلك قال  
ولا تشبث الدية الا من هذه الانواع الثلاثة عند ابى حنيفة وقالها منها ومن المقامات اربعة  
ومن النعم الفاشية ومن الحلل ما تلحق كل حلة ثوبان لان عمر رضي الله عنه هكذا جعل على كل  
سالي منها ولما التقدير انما يستقيس بشئ معلق المالية وهذه الاشياء مجهولة المالية  
ولهذا لا يقدر بها ضمان والتقدير بالابل عرف بالاشياء المشهورة عد منها في غيرها  
اي هذه الاشياء ١٢

كتاب الديات

قوله عليه السلام في نفس المؤمن مائة من الابل ما رويها غير ثابت باختلاف الصحابة  
في صفة التغليظ وابن مسعود قال بالتغليظ اربعا كما ذكرنا وهو كما لم يرفع فيعارض  
به قال ولا يثبت التغليظ الا في الابل خاصة لان التوقيف فيه فان قضيه بالدية في غير الابل  
لم يغلظ لما قلنا قال وقتل الخطأ تجب الدية على العاقلة والكهارة على القاتل لما بينا  
من قبل قال والدية في الخطأ مائة من الابل اربعا عشر بنت مخاض وعشرون بنت  
لبون وعشرون ابن مخاض وعشرون حقة وعشرون جذعة وهذا قول ابن مسعود  
وانما اخذنا نحو الشافعي به لروايته ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في قتل  
خطأ اربعا على نحو ما قال وكان ما قلناه اخف فكان اليق بحالة الخطأ لان الخطأ على مع  
غير ان عند الشافعي يقضى بعشرين ابن لبون مكان ابن مخاض والحجة عليه ما رويناه  
قال ومن العين الف دينار من الوق عشرة آلاف درهم وقال الشافعي من الوق  
اثناعشر الفا لما روي ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بذلك  
ولنا ما روي عن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدية في قتل عشرة آلاف  
درهم وناول ما روي انه قضى من درهم كان وزنها ورسنة وقد كانت كذلك قال  
ولا تشبث الدية الا من هذه الانواع الثلاثة عند ابى حنيفة وقالها منها ومن المقامات اربعة  
ومن النعم الفاشية ومن الحلل ما تلحق كل حلة ثوبان لان عمر رضي الله عنه هكذا جعل على كل  
سالي منها ولما التقدير انما يستقيس بشئ معلق المالية وهذه الاشياء مجهولة المالية  
ولهذا لا يقدر بها ضمان والتقدير بالابل عرف بالاشياء المشهورة عد منها في غيرها  
اي هذه الاشياء ١٢



في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة العرش والعرش على عظامهم...  
في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة العرش والعرش على عظامهم...  
في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة العرش والعرش على عظامهم...

في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة العرش والعرش على عظامهم...  
في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة العرش والعرش على عظامهم...  
في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة العرش والعرش على عظامهم...

في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة العرش والعرش على عظامهم...  
في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة العرش والعرش على عظامهم...  
في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة العرش والعرش على عظامهم...

في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة العرش والعرش على عظامهم...  
في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة العرش والعرش على عظامهم...  
في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة العرش والعرش على عظامهم...

في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة العرش والعرش على عظامهم...  
في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة العرش والعرش على عظامهم...  
في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة العرش والعرش على عظامهم...

في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة العرش والعرش على عظامهم...  
في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة العرش والعرش على عظامهم...  
في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة العرش والعرش على عظامهم...

في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة العرش والعرش على عظامهم...  
في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة العرش والعرش على عظامهم...  
في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة العرش والعرش على عظامهم...

في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة العرش والعرش على عظامهم...  
في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة العرش والعرش على عظامهم...  
في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة العرش والعرش على عظامهم...

في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة العرش والعرش على عظامهم...  
في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة العرش والعرش على عظامهم...  
في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة العرش والعرش على عظامهم...

في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة العرش والعرش على عظامهم...  
في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة العرش والعرش على عظامهم...  
في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة العرش والعرش على عظامهم...

في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة العرش والعرش على عظامهم...  
في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة العرش والعرش على عظامهم...  
في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة العرش والعرش على عظامهم...

في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة العرش والعرش على عظامهم...  
في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة العرش والعرش على عظامهم...  
في قوله تعالى ان الله تعالى اراكم حمالة العرش والعرش على عظامهم...

وذكر في المعاقلة انه لو صالح على الزيادة على مائة حلة او مائة بقعة لا يحل وهذا آية التقيد  
بذلك ثم قيل هو قول الكل في رفع الخلاف وقيل هو قولهم قال ودية المرأة على النصف  
من دية الرجل وقد ورد هذا اللفظ موقفا على علمه ومرتفعاً الى النبي عليه السلام وقال  
الشافعي رحمه ما دون الثلث لا يتنصف وأما فيه فربما ثبت رضي الله عنه وألحجته  
عليه ما روينا به بعموم قوله حالها النقص من حال الرجل ومنفعة أقل وقد ظهر أثر النقص  
في التنصيف في النفس فكذا في أطرافها وأجزاءها وبالثلث وما فوقه قال ودية  
المسلم الذي سواه وقال الشافعي رحمه دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف درهم  
ودية المجوسي ثمان مائة درهم وقال مالك رحمه دية اليهودي والنصراني ستة آلاف  
درهم لقوله عليه السلام عقل الكافر نصف عقل المسلم والكل عندنا عشرة ألفا  
وللشافعي رحمه ما روي ان النبي عليه السلام جعل دية النصراني واليهودي أربعة آلاف درهم  
ودية المجوسي ثمان مائة درهم ولنا قوله عليه السلام دية كل ذي عهد في عهد الف  
دينار وكذلك قضى أبو بكر وعمر رضي الله عنهما وما رواه الشافعي رحمه لم يعرف رأيه ولم يذكر  
في كتب الحديث وما روينا به أشهر ما رواه مالك فإنه ظم على الصحابة رضي الله عنهم فصل  
فيما دون النفس قال في النفس الدية وقد ذكرناه قال وفي المارن الدية وفي اللسان الدية  
وفي الذكر الدية والأصل فيه ما روي سعيد بن المسيب رضي الله عنه ان النبي عليه السلام  
قال في النفس الدية وفي اللسان الدية وفي المارن الدية وهكذا هو في الكتاب الذي  
كتبه رسول الله عليه السلام لعمر بن حزم رضي الله عنه والأصل في الأطراف انما اذا التقى

قال ابن أبي شيبة رحمه الله لا يبرحم فوفى بعد موته فلفظته الارض ثم دفن فلفظته الارض فقال اما انما تقبل من هو  
اعظم جرمانته ولكن الله تعالى اراكم حمالة العرش والعرش على عظامهم (لجنة ٥٨٣)





[illegible][illegible]

جلد  
کتاب  
الذیات

(لقية ٥٨٣) انما يخرجون مناعة العاجلة بالعقوبة وذلك بما يكون متلفا للجاني او مجحفاً فشرع الله القصاص والدية لتحقيق معنى الزجر. وهذا الكتاب لبيان ذلك وقوسماه محمد رعه الله تعالى كتاب الريات لان وجوب الدية بالقتل اعم من وجوب القصاص فان الدية تجب في الخطاء وفي شبه العمد (لقية ٥٨٥)



الدية وفيما كتب النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم وفي العينين الدية وفي أحدتهما نصف الدية  
ولأن في تقويت الاثنين من هذه الأشياء تقويت جنس المنفعة وأكمال الجبال فيجب كل الدية  
وفي تقويت أحدهما تقويت النصف فيجب نصف الدية قال في ثدي المرأة الدية لما فيه  
من تقويت جنس المنفعة وفي أحدتهما نصف دية المرأة لما يتباخلاف ثديي الرجل حيث  
تجب حكومة صل لا ندين فيه تقويت جنس المنفعة والجبال في حلية المرأة الدية كاملة لقول  
جنس منفعة الارضاع وامساك اللبن وفي أحدتهما نصفها لما بينهما <sup>من المنفعة</sup> قال وفي شفا العينين  
الدية وفي أحدهما ربع الدية قال رضي الله عنه <sup>من المنفعة</sup> يحتمل أن مراده الأهداب مجازا كما ذكر محمد  
في الأصل للجوارفة كالراوية للقربة وهي حقيقة في البعير وهذا لأنه يفوت به الجبال  
على الكمال وجنس المنفعة وهي منفعة دفع الأذى والقذى عن العين اذ هو يندفع بالهد  
وإذا كان الواجب في الكل كل الدية وهي أربعة كان في أحدهما ربع الدية وفي ثلثتها منها  
ثلثة أرباعها ويحتمل أن يكون مراده من ثبت الشعر الحكم فيه هكذا ولو قطع الجفون  
بأهدابها ففيه دية واحدة لأن الكل كشئ واحد وصار كالماز مع القصبة قال  
وفي كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين عشر الدية لقوله عليه السلام في كل اصبع عشر  
من الابل وكان في قطع الكل تقويت جنس المنفعة وفيه دية كاملة وهي عشر فتقسم  
الدية عليها قال والاصابع كلها سواء لاطلاق الحديث ولا نهاسواء في أصل المنفعة  
فلا تعتبر الزيادة فيه كاليمين مع الشمال وكذا اصابع الرجلين لأنه يفوت بقطع  
كلها منفعة المشي فتجب الدية كاملة ثم فيها عشر اصابع فتقسم الدية عليها <sup>أي القدر</sup> عشر أصابع  
للماء <sup>أي القدر</sup> القاري

كتاب  
الديات

في رخص النفس والشرع الواجب في الغنابة (فقهاء ٥٨٢)

الدية وفيما كتب النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم وفي العينين الدية وفي أحدتهما نصف الدية  
ولأن في تقويت الاثنين من هذه الأشياء تقويت جنس المنفعة وأكمال الجبال فيجب كل الدية  
وفي تقويت أحدهما تقويت النصف فيجب نصف الدية قال في ثدي المرأة الدية لما فيه  
من تقويت جنس المنفعة وفي أحدتهما نصف دية المرأة لما يتباخلاف ثديي الرجل حيث  
تجب حكومة صل لا ندين فيه تقويت جنس المنفعة والجبال في حلية المرأة الدية كاملة لقول  
جنس منفعة الارضاع وامساك اللبن وفي أحدتهما نصفها لما بينهما <sup>من المنفعة</sup> قال وفي شفا العينين  
الدية وفي أحدهما ربع الدية قال رضي الله عنه <sup>من المنفعة</sup> يحتمل أن مراده الأهداب مجازا كما ذكر محمد  
في الأصل للجوارفة كالراوية للقربة وهي حقيقة في البعير وهذا لأنه يفوت به الجبال  
على الكمال وجنس المنفعة وهي منفعة دفع الأذى والقذى عن العين اذ هو يندفع بالهد  
وإذا كان الواجب في الكل كل الدية وهي أربعة كان في أحدهما ربع الدية وفي ثلثتها منها  
ثلثة أرباعها ويحتمل أن يكون مراده من ثبت الشعر الحكم فيه هكذا ولو قطع الجفون  
بأهدابها ففيه دية واحدة لأن الكل كشئ واحد وصار كالماز مع القصبة قال  
وفي كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين عشر الدية لقوله عليه السلام في كل اصبع عشر  
من الابل وكان في قطع الكل تقويت جنس المنفعة وفيه دية كاملة وهي عشر فتقسم  
الدية عليها قال والاصابع كلها سواء لاطلاق الحديث ولا نهاسواء في أصل المنفعة  
فلا تعتبر الزيادة فيه كاليمين مع الشمال وكذا اصابع الرجلين لأنه يفوت بقطع  
كلها منفعة المشي فتجب الدية كاملة ثم فيها عشر اصابع فتقسم الدية عليها <sup>أي القدر</sup> عشر أصابع  
للماء <sup>أي القدر</sup> القاري

(فقهاء ٥٨٤) وفي العدد عند تكون الشبهة وكذا الدية تنوع انفعالا وقصاصا لا يقتصر على هذا راجح جانب  
الدية في نسبة الكتاب إليها واشتقاق الدية من الاداء لانها مال مكرور في مقابلة متلف ليس بمال





السكين اليه وكان فيا فوق الموضحة كسر العظم ولا قصاص فيه وهذه رواية عن ابى حنيفة رة  
 وقال محمد في الاصل وهو ظاهر الرواية يجب القصاص فيما قبل الموضحة لانه يمكن اعتبار المساواة فيه  
 اذ ليس في كسر العظم ولا خوف هلاكه غالب فيسبر غورها بمسار ثم يخذ حديدة بقدر ذلك  
 فيقطع بها مقدارها قطع فيحقق استيفاء القصاص قال وفيما دون الموضحة تحكمه العبد  
 لانه ليس فيها ارش مقدر ولا يمكن اهداره فوجب اعتبارها بحكم العدل هو ما ثور عن  
 وعمر بن عبد العزيز رة قال وفي الموضحة ان كانت خطا نصف عشر الدية وفي الهاشمية عشر  
 الدية وفي المنقلة عشر الدية ونصف عشر الدية وفي الامة ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية  
 فان نفذت فها جائفتان ففيها ثلثا الدية لما روي في كتاب عمر بن حزم رضي الله عنه ان  
 النعم عليه السلام قال وفي الموضحة خمس من الابل في الهاشمية عشر وفي المنقلة خمسة عشر  
 وفي الامة ويري لما مومة ثلث الدية وقال عليه السلام في الجائفة ثلث الدية وعن  
 ابى بكر رضي الله عنه انه حكم في جائفة نفذت الى الجانب الاخر ثلث الدية ولا نها اذا  
 نفذت نزلت منزلة جائفتين احدهما من جانب البطن والاخرى من جانب الظهر في كل  
 جائفة ثلث الدية فلها وجب في النافذة ثلث الدية وعن محمد انه جعل المتلاحمة  
 قبل الباضعة وقال هي التي يتلاحم فيها الدم ويسوق وما ذكرناه بد امرى على يوسف رة  
 وهذا الاختلاف عبارة لا يعود الى معنى وحكم وبعد هذا شجرة اخرى تسمى للامغة وهي  
 التي تصل الى الدماغ وانما المريد كرها لانها تقع قتلا في الغالب لاجانية مقتصرة مفردة  
 يحكم على حدة ثم هذه الشجاجة تختص بالوجه والرأس لغو ما كان في غير الوجه والرأس

كتاب  
الديات

وهو الاصح كراى التبيين بها خذ عامة الاشكر كراى المحيط ص ٢٢٨

قوله لان فيا فوق الموضحة كسر العظم ولا قصاص فيه وهذه رواية عن ابى حنيفة رة  
 وقوله وقال محمد في الاصل وهو ظاهر الرواية يجب القصاص فيما قبل الموضحة لانه يمكن اعتبار المساواة فيه  
 اذ ليس في كسر العظم ولا خوف هلاكه غالب فيسبر غورها بمسار ثم يخذ حديدة بقدر ذلك  
 فيقطع بها مقدارها قطع فيحقق استيفاء القصاص قال وفيما دون الموضحة تحكمه العبد  
 لانه ليس فيها ارش مقدر ولا يمكن اهداره فوجب اعتبارها بحكم العدل هو ما ثور عن  
 وعمر بن عبد العزيز رة قال وفي الموضحة ان كانت خطا نصف عشر الدية وفي الهاشمية عشر  
 الدية وفي المنقلة عشر الدية ونصف عشر الدية وفي الامة ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية  
 فان نفذت فها جائفتان ففيها ثلثا الدية لما روي في كتاب عمر بن حزم رضي الله عنه ان  
 النعم عليه السلام قال وفي الموضحة خمس من الابل في الهاشمية عشر وفي المنقلة خمسة عشر  
 وفي الامة ويري لما مومة ثلث الدية وقال عليه السلام في الجائفة ثلث الدية وعن  
 ابى بكر رضي الله عنه انه حكم في جائفة نفذت الى الجانب الاخر ثلث الدية ولا نها اذا  
 نفذت نزلت منزلة جائفتين احدهما من جانب البطن والاخرى من جانب الظهر في كل  
 جائفة ثلث الدية فلها وجب في النافذة ثلث الدية وعن محمد انه جعل المتلاحمة  
 قبل الباضعة وقال هي التي يتلاحم فيها الدم ويسوق وما ذكرناه بد امرى على يوسف رة  
 وهذا الاختلاف عبارة لا يعود الى معنى وحكم وبعد هذا شجرة اخرى تسمى للامغة وهي  
 التي تصل الى الدماغ وانما المريد كرها لانها تقع قتلا في الغالب لاجانية مقتصرة مفردة  
 يحكم على حدة ثم هذه الشجاجة تختص بالوجه والرأس لغو ما كان في غير الوجه والرأس

قوله لان فيا فوق الموضحة كسر العظم ولا قصاص فيه وهذه رواية عن ابى حنيفة رة  
 وقوله وقال محمد في الاصل وهو ظاهر الرواية يجب القصاص فيما قبل الموضحة لانه يمكن اعتبار المساواة فيه  
 اذ ليس في كسر العظم ولا خوف هلاكه غالب فيسبر غورها بمسار ثم يخذ حديدة بقدر ذلك  
 فيقطع بها مقدارها قطع فيحقق استيفاء القصاص قال وفيما دون الموضحة تحكمه العبد  
 لانه ليس فيها ارش مقدر ولا يمكن اهداره فوجب اعتبارها بحكم العدل هو ما ثور عن  
 وعمر بن عبد العزيز رة قال وفي الموضحة ان كانت خطا نصف عشر الدية وفي الهاشمية عشر  
 الدية وفي المنقلة عشر الدية ونصف عشر الدية وفي الامة ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية  
 فان نفذت فها جائفتان ففيها ثلثا الدية لما روي في كتاب عمر بن حزم رضي الله عنه ان  
 النعم عليه السلام قال وفي الموضحة خمس من الابل في الهاشمية عشر وفي المنقلة خمسة عشر  
 وفي الامة ويري لما مومة ثلث الدية وقال عليه السلام في الجائفة ثلث الدية وعن  
 ابى بكر رضي الله عنه انه حكم في جائفة نفذت الى الجانب الاخر ثلث الدية ولا نها اذا  
 نفذت نزلت منزلة جائفتين احدهما من جانب البطن والاخرى من جانب الظهر في كل  
 جائفة ثلث الدية فلها وجب في النافذة ثلث الدية وعن محمد انه جعل المتلاحمة  
 قبل الباضعة وقال هي التي يتلاحم فيها الدم ويسوق وما ذكرناه بد امرى على يوسف رة  
 وهذا الاختلاف عبارة لا يعود الى معنى وحكم وبعد هذا شجرة اخرى تسمى للامغة وهي  
 التي تصل الى الدماغ وانما المريد كرها لانها تقع قتلا في الغالب لاجانية مقتصرة مفردة  
 يحكم على حدة ثم هذه الشجاجة تختص بالوجه والرأس لغو ما كان في غير الوجه والرأس

(لَبَّيْهُ ٥٨٩)



مجرد صوت ومعرفة الصحة فيه بالكلام وفي الذكور الحركة وفي العين بما يستدل به على  
أي في اللسان ١٢

واما في شئ من الاصل  
 للنج كما اذا نقي واحد من اصحاب  
 من احمده لا يعتبر السكان وروى الحسن  
 عن ابى صفينه رحم اذا كان الداني دون  
 اصبح فانه لا يخرج منه الاقل والاكثريه  
 الاقل في الاكثر ان ارش الاصل مخصوص  
 عليه انما اعتبرنا ذلك المخصوص فاذا  
 راي وكونه ارضا مفصل واحدا غيرنا  
 لم يرد النص في ارض مفصل اصح كذا  
 فيه الاقل والاكثر في كل الاول اصح كذا  
 من الميسر كفايه في الخطا  
 عدل اي سواء كان في الهواء في الخطا  
 وسواء فيها اذا كان للفاصل  
 اصبح زائفا

سبب ان يكون بعد ذلك حكمه حكم البالغ في العمد الخطا قال ومن شئ رجلا فذهب عقله

انما وقع العقل مع الاعضاء في بقاء العقل في بقاء الاعضاء... انما وقع العقل مع الاعضاء في بقاء العقل في بقاء الاعضاء... انما وقع العقل مع الاعضاء في بقاء العقل في بقاء الاعضاء...

النظر فيكون بعد ذلك حكمه حكم البالغ في العمد الخطا قال ومن شئ رجلا فذهب عقله

او شعر راسه دخل ارش الموضحة في الدية لان بفوات العقل تبطل منفعة جميع الاعضاء

فصار كما اذا اوجع فبات ارش الموضحة في بقاء العقل تبطل منفعة جميع الاعضاء

بفوات كل الشعر وقد تعلقا بسبب واحد فدخل الجزء في الجمل كما اذا قطع اصبع رجل فقتل

يده وقال زفره لا يدخل لان كل واحد جناية فمادون النفس فلا يتداخلان كسائر الجنايات

وجوابه ما ذكرنا قال وان ذهب سمعا وبصر او كلامه فعليه ارش الموضحة مع الدية

قالوا هذا قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعن ابي يوسف راع ان الشجة تدخل في دية

السمع والكلام ولا تدخل في دية البصر وجه الاول ان كلا منها جناية فيمادون النفس

والمنفعة مختصة به فاشبهه الاعضاء المختلفة بخلاف العقل لان منفعة عائدة الى

جميع الاعضاء على ما بينا وجه الثاني ان السمع والكلام مبطل فيعتبر بالعقل والبصر ظاهر

فلا يلحق به قال وفي الجامع الصغير ومن شئ رجلا موضحة فذهبت عيناه فلا قصاص

في ذلك عند ابي حنيفة قالوا ويلحقان تجلدية فيهما او قالا في الموضحة القصاص قالوا

ويلحقان تجلدية في العينين قال وان قطع اصبع رجل من المفصل الاعلى فقتل ما

بقه من الاصبع او اليد كله الا قصاص عليه في شئ من ذلك ويلحقان تجلدية في المفصل

الاعلى وفيما بقى حكومة عدل وكذلك لو كسر بعض سن رجل فاسود ما بقى فلم يحك خلافا ويبلغ

ان تجلدية في السن كله ولو قال قطع المفصل وانترك ما يسر القدر المكسور وانترك الباقي

لم يكن له ذلك لان الفعل في نفسه وقع موجبا للقتل فصار كالوشج منقطع فقال الشجر موضحة والشر

اي معلوم

اي معلوم

اي معلوم

اي معلوم

اي معلوم

اي معلوم

اي معلوم



الزيادة لها في الخلفية ان الفعل في محلين فيكون جنائتين مبتدأتين فالشبهة في احدهما  
لا تتعدى الى الاخرى كمن رمى الى رجل غدا فاصابه ونفذ منه الى غيره فقتل يجب القوم  
في الاول وله ان الجراحة الاولى سارية والجزء بالمثل وليس وسعد الساري فيجب المال  
ولان الفعل واحد حقيقة وهو الحركة القائمة وكذا المحل متحد من وجه اتصال احدهما  
بالاخر فاورثت نهايته شبهة الخطأ في البداية بخلاف النفسين لان احدهما ليس من سرية  
صاحبه بخلاف ما اذا وقع السكين على الاصبع لانه ليس فعلا مقصودا قال وان قطع اصبعه  
فثلثت الجنبه الاخرى فلا قصاص في شيء من ذلك عند ابي حنيفة رحمه وقالوا في الحسن ربه  
يقتصر من الاولى وفي ثمانية ارشها والوجه من الجانبين قد ذكرناه وروي ابن سماعة  
عن محمد في المسألة الاولى هو ما اذا شج موضع فذهب بصره انه يجب القصاص فيه لان الحاصل  
بالسرية مباشرة كما في النفس والبصر يجري فيه القصاص بخلاف الخلفية لا خيرة لان التثلل  
لا قصاص فيه قصاص الاصل عند محمد رحمه على هذه الرواية ان سرية ما يجب فيه القصاص  
ما يكره في القصاص بوجوب القصاص كالموالت الى النفس قد وقع الاول ظلما ووجه المشهور  
ان ذهاب البصر بطريق التسبب لا ترى ان الشبهة بقبول موثقة في نفسها ولا قود في التسبب  
بخلاف السرية الى النفس لانه لا يتبع الاولى فان قلبت الثانية مباشرة قال ولو كسر  
السن فسقطت فلا قصاص الا على رواية ابن سماعة رحمه ولو اوضح موضعين فثقلت  
فهو على الروايتين هاتين قال ولو قلع سن رجل فنبئت مكانها اخرى سقط الارش في  
قول ابي حنيفة رحمه وقال عليه الارش كما لان الجناية قد تحققت والحادث نعمة مبتدأة

قوله في الخلفية ان الفعل في محلين فيكون جنائتين مبتدأتين فالشبهة في احدهما لا تتعدى الى الاخرى كمن رمى الى رجل غدا فاصابه ونفذ منه الى غيره فقتل يجب القوم في الاول وله ان الجراحة الاولى سارية والجزء بالمثل وليس وسعد الساري فيجب المال ولان الفعل واحد حقيقة وهو الحركة القائمة وكذا المحل متحد من وجه اتصال احدهما بالاخر فاورثت نهايته شبهة الخطأ في البداية بخلاف النفسين لان احدهما ليس من سرية صاحبه بخلاف ما اذا وقع السكين على الاصبع لانه ليس فعلا مقصودا قال وان قطع اصبعه فثلثت الجنبه الاخرى فلا قصاص في شيء من ذلك عند ابي حنيفة رحمه وقالوا في الحسن ربه يقتصر من الاولى وفي ثمانية ارشها والوجه من الجانبين قد ذكرناه وروي ابن سماعة عن محمد في المسألة الاولى هو ما اذا شج موضع فذهب بصره انه يجب القصاص فيه لان الحاصل بالسرية مباشرة كما في النفس والبصر يجري فيه القصاص بخلاف الخلفية لا خيرة لان التثلل لا قصاص فيه قصاص الاصل عند محمد رحمه على هذه الرواية ان سرية ما يجب فيه القصاص ما يكره في القصاص بوجوب القصاص كالموالت الى النفس قد وقع الاول ظلما ووجه المشهور ان ذهاب البصر بطريق التسبب لا ترى ان الشبهة بقبول موثقة في نفسها ولا قود في التسبب بخلاف السرية الى النفس لانه لا يتبع الاولى فان قلبت الثانية مباشرة قال ولو كسر السن فسقطت فلا قصاص الا على رواية ابن سماعة رحمه ولو اوضح موضعين فثقلت فهو على الروايتين هاتين قال ولو قلع سن رجل فنبئت مكانها اخرى سقط الارش في قول ابي حنيفة رحمه وقال عليه الارش كما لان الجناية قد تحققت والحادث نعمة مبتدأة

(دقة ٥٩٠) نقصان القيمة بالشجاج التي قبل الموضوعة اكثر من نصف العشر فيؤدى بهذا القول الى ان يوجب في الشجاج من المربة فرق ما وجبه الشرع في الموضوعة وذلك لا يجوز ولكن الصحيح ان ينظر كم مقدار هذه

من الله تعالى وله ان الجناية انعدمت معن فصار كما اذا قلع سرج فنبئت كايجب  
 الارش بالاجماع لانه لم يفت عليه عتقة ولا زينة وعزاني يوسف انه يجب حكومة عدل لمكان  
 الاول حاصل ولو قلع سرج غيره فردها صاحبها في مكانها ونبت عليه المحرم على القالع الارش  
 بكماله لان هذا ما لا يعتد به اذ العرق لا تعود وكذا اذا قطع اذنه فالصقها فالتحمت لانها  
 لا تعود الى ما كانت عليه من نزع سرج رجل فانزع المزوجة سنة سن فنبئت سن  
 الاول فعلى الاول لصاحبه خم مائة درهم لانه تبين انه استوفى بغير حق كان الموجب  
 فساد المنبت ولم يفسد حيث نبتت مكانها اخرى فانعدمت الجناية ولهذا يستأني  
 حولا بالاجماع وكان ينبغي ان ينتظر الياس في ذلك للقصاص لان في اعتبار ذلك تضيق الحقوق  
 فاكتفينا بالحوال لانه تنبت فيم ظاهر اذا مضى الحول ولم تنبت قضينا بالقصاص واذا نبتت  
 تبين اننا اخطانا فيه والاستيفاء كان بغير حق لانه لا يحل القصاص للشبهة في المبال قال  
 ولو ضرب النسيان سن انسان فتحرمت يستأني حولا ليعظم اثر فعله فلو اجله القاض سنة ثم  
 جاء المضروب قد سقطت سنة فاختلفا قبل السنة فيما سقط بضربه فالقول للمضروب  
 ليكون التاجيل مفيدا وهذا بخلاف ما اذا شجى موضحة فجاء وقد صارت منقولة فاختلفا  
 حيث يكون القول قول الضارب لان موضحة لا تورث المنقولة اما التحريك فيؤثر في السقوط  
 فافتراقا واختلفا في ذلك بعد السنة فالقول للضارب لانه ينكر اثر فعله وقد مضى اجل  
 الذي وقت القاض لظهور كراهة ثبوت القول للمذكور ولو لم تسقط كاشه على الضارب في عزاني يوسف انه يجب  
 حكومة الاول سنين الوجين بعد هذا ان شاء الله تعالى ولو لم تسقط ولكنها اسقطت بحال  
 له قوله ولو ضربت ان من انسان النخ ولو ضرب سن انسان فتحر ك ما قبل فان اخضر او احمر تجب دية  
 السن خمسمائة وان اصفر اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يجب عليه شيء وان اسود تجب (بقية ٥٩٣)

كتاب الديات

من الله تعالى وله ان الجناية انعدمت معن فصار كما اذا قلع سرج فنبئت كايجب  
 الارش بالاجماع لانه لم يفت عليه عتقة ولا زينة وعزاني يوسف انه يجب حكومة عدل لمكان  
 الاول حاصل ولو قلع سرج غيره فردها صاحبها في مكانها ونبت عليه المحرم على القالع الارش  
 بكماله لان هذا ما لا يعتد به اذ العرق لا تعود وكذا اذا قطع اذنه فالصقها فالتحمت لانها  
 لا تعود الى ما كانت عليه من نزع سرج رجل فانزع المزوجة سنة سن فنبئت سن  
 الاول فعلى الاول لصاحبه خم مائة درهم لانه تبين انه استوفى بغير حق كان الموجب  
 فساد المنبت ولم يفسد حيث نبتت مكانها اخرى فانعدمت الجناية ولهذا يستأني  
 حولا بالاجماع وكان ينبغي ان ينتظر الياس في ذلك للقصاص لان في اعتبار ذلك تضيق الحقوق  
 فاكتفينا بالحوال لانه تنبت فيم ظاهر اذا مضى الحول ولم تنبت قضينا بالقصاص واذا نبتت  
 تبين اننا اخطانا فيه والاستيفاء كان بغير حق لانه لا يحل القصاص للشبهة في المبال قال  
 ولو ضرب النسيان سن انسان فتحرمت يستأني حولا ليعظم اثر فعله فلو اجله القاض سنة ثم  
 جاء المضروب قد سقطت سنة فاختلفا قبل السنة فيما سقط بضربه فالقول للمضروب  
 ليكون التاجيل مفيدا وهذا بخلاف ما اذا شجى موضحة فجاء وقد صارت منقولة فاختلفا  
 حيث يكون القول قول الضارب لان موضحة لا تورث المنقولة اما التحريك فيؤثر في السقوط  
 فافتراقا واختلفا في ذلك بعد السنة فالقول للضارب لانه ينكر اثر فعله وقد مضى اجل  
 الذي وقت القاض لظهور كراهة ثبوت القول للمذكور ولو لم تسقط كاشه على الضارب في عزاني يوسف انه يجب  
 حكومة الاول سنين الوجين بعد هذا ان شاء الله تعالى ولو لم تسقط ولكنها اسقطت بحال  
 له قوله ولو ضربت ان من انسان النخ ولو ضرب سن انسان فتحر ك ما قبل فان اخضر او احمر تجب دية  
 السن خمسمائة وان اصفر اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يجب عليه شيء وان اسود تجب (بقية ٥٩٣)

من الله تعالى وله ان الجناية انعدمت معن فصار كما اذا قلع سرج فنبئت كايجب  
 الارش بالاجماع لانه لم يفت عليه عتقة ولا زينة وعزاني يوسف انه يجب حكومة عدل لمكان  
 الاول حاصل ولو قلع سرج غيره فردها صاحبها في مكانها ونبت عليه المحرم على القالع الارش  
 بكماله لان هذا ما لا يعتد به اذ العرق لا تعود وكذا اذا قطع اذنه فالصقها فالتحمت لانها  
 لا تعود الى ما كانت عليه من نزع سرج رجل فانزع المزوجة سنة سن فنبئت سن  
 الاول فعلى الاول لصاحبه خم مائة درهم لانه تبين انه استوفى بغير حق كان الموجب  
 فساد المنبت ولم يفسد حيث نبتت مكانها اخرى فانعدمت الجناية ولهذا يستأني  
 حولا بالاجماع وكان ينبغي ان ينتظر الياس في ذلك للقصاص لان في اعتبار ذلك تضيق الحقوق  
 فاكتفينا بالحوال لانه تنبت فيم ظاهر اذا مضى الحول ولم تنبت قضينا بالقصاص واذا نبتت  
 تبين اننا اخطانا فيه والاستيفاء كان بغير حق لانه لا يحل القصاص للشبهة في المبال قال  
 ولو ضرب النسيان سن انسان فتحرمت يستأني حولا ليعظم اثر فعله فلو اجله القاض سنة ثم  
 جاء المضروب قد سقطت سنة فاختلفا قبل السنة فيما سقط بضربه فالقول للمضروب  
 ليكون التاجيل مفيدا وهذا بخلاف ما اذا شجى موضحة فجاء وقد صارت منقولة فاختلفا  
 حيث يكون القول قول الضارب لان موضحة لا تورث المنقولة اما التحريك فيؤثر في السقوط  
 فافتراقا واختلفا في ذلك بعد السنة فالقول للضارب لانه ينكر اثر فعله وقد مضى اجل  
 الذي وقت القاض لظهور كراهة ثبوت القول للمذكور ولو لم تسقط كاشه على الضارب في عزاني يوسف انه يجب  
 حكومة الاول سنين الوجين بعد هذا ان شاء الله تعالى ولو لم تسقط ولكنها اسقطت بحال  
 له قوله ولو ضربت ان من انسان النخ ولو ضرب سن انسان فتحر ك ما قبل فان اخضر او احمر تجب دية  
 السن خمسمائة وان اصفر اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يجب عليه شيء وان اسود تجب (بقية ٥٩٣)

من الله تعالى وله ان الجناية انعدمت معن فصار كما اذا قلع سرج فنبئت كايجب  
 الارش بالاجماع لانه لم يفت عليه عتقة ولا زينة وعزاني يوسف انه يجب حكومة عدل لمكان  
 الاول حاصل ولو قلع سرج غيره فردها صاحبها في مكانها ونبت عليه المحرم على القالع الارش  
 بكماله لان هذا ما لا يعتد به اذ العرق لا تعود وكذا اذا قطع اذنه فالصقها فالتحمت لانها  
 لا تعود الى ما كانت عليه من نزع سرج رجل فانزع المزوجة سنة سن فنبئت سن  
 الاول فعلى الاول لصاحبه خم مائة درهم لانه تبين انه استوفى بغير حق كان الموجب  
 فساد المنبت ولم يفسد حيث نبتت مكانها اخرى فانعدمت الجناية ولهذا يستأني  
 حولا بالاجماع وكان ينبغي ان ينتظر الياس في ذلك للقصاص لان في اعتبار ذلك تضيق الحقوق  
 فاكتفينا بالحوال لانه تنبت فيم ظاهر اذا مضى الحول ولم تنبت قضينا بالقصاص واذا نبتت  
 تبين اننا اخطانا فيه والاستيفاء كان بغير حق لانه لا يحل القصاص للشبهة في المبال قال  
 ولو ضرب النسيان سن انسان فتحرمت يستأني حولا ليعظم اثر فعله فلو اجله القاض سنة ثم  
 جاء المضروب قد سقطت سنة فاختلفا قبل السنة فيما سقط بضربه فالقول للمضروب  
 ليكون التاجيل مفيدا وهذا بخلاف ما اذا شجى موضحة فجاء وقد صارت منقولة فاختلفا  
 حيث يكون القول قول الضارب لان موضحة لا تورث المنقولة اما التحريك فيؤثر في السقوط  
 فافتراقا واختلفا في ذلك بعد السنة فالقول للضارب لانه ينكر اثر فعله وقد مضى اجل  
 الذي وقت القاض لظهور كراهة ثبوت القول للمذكور ولو لم تسقط كاشه على الضارب في عزاني يوسف انه يجب  
 حكومة الاول سنين الوجين بعد هذا ان شاء الله تعالى ولو لم تسقط ولكنها اسقطت بحال  
 له قوله ولو ضربت ان من انسان النخ ولو ضرب سن انسان فتحر ك ما قبل فان اخضر او احمر تجب دية  
 السن خمسمائة وان اصفر اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يجب عليه شيء وان اسود تجب (بقية ٥٩٣)



لأنه قد قيل في بعض النسخ  
أنه لا يجوز أن يكون  
الضرب على العاقلة وفي العمد في ماله ولا يجب القصاص لانه لا يمكن أن يضرب بالضرر بالتسوية منه  
وكذا إذا كسر بعضه وأسر الباقى لا قصاص لما ذكرنا وكذا الواجرا وأخضر قال ومن شج  
رجلا فالتحمت ولم يبق لها أثر ونبت الشعر سقط الأرش عند أبي حنيفة رة لروال  
الشين الموجب وقال أبو يوسف يجب عليه أرش الأرم وهو حكومة عدل لأن الشين  
ان زال فلا له الحاصل ما زال فيجب تقويمه وقال محمد رة عليه اجرة الطبيب وغيره  
لانه انما الزمه اجرة الطبيب ثم الدواء بفعله فصار كانه اخذ ذلك من ماله الا ان  
ابا حنيفة يقول ان المنافع على اصلنا لا تقوم الا بعقد او بشبهة ولم يوجد في حق  
الجانى فلا يغرم شيئا قال ومن ضرب رجلا مائة سوط فجرحه فبرأ منها فعليه أرش  
الضرب معنا اذا بقا اثر الضرب فاما اذا لم يبق اثره فهو على اختلاف قد مضى في الشج الملتحمة  
قال ومن قطع يد رجل خطأ ثم قتله قبل البرء فعليه الدية وسقط أرش اليد لأن الجنايتين  
جنس واحد الموجب واحد وهو الدية وانما يبادل النفس بجميع اجزائها فدخل الطرف في النفس  
كانه قتل ابتداء قال ومن جرح رجلا جراحة لم يقتصر منه حتى يبرأ وقال الشافعية  
يقتصر منه في الحال اعتبارا بالقصاص في النفس وهذا لأن الموجب قد تحقق فلا يعطى ولنا  
قوله عليه السلام يستأنى في الجراحات سنة ولا الجراحات يعتبر فيها ما لها حالها لان  
حكمها في الحال غير معلوم فلعلها تسرى الى النفس فيظهره قتل وانما يستقر الاصل  
وكل عمد سقط القصاص فيه بشبهة فالدية في مال القاتل وكل رش وجب بالصلح فهو في مال القاتل قوله  
عليه السلام لا تعقل العواقل عمد الحديث وهذا عمد غيرنا لأول يجب ثلث سنين لان حال وجب

في الخطأ على العاقلة وفي العمد في ماله ولا يجب القصاص لانه لا يمكن أن يضرب بالضرر بالتسوية منه  
وكذا إذا كسر بعضه وأسر الباقى لا قصاص لما ذكرنا وكذا الواجرا وأخضر قال ومن شج  
رجلا فالتحمت ولم يبق لها أثر ونبت الشعر سقط الأرش عند أبي حنيفة رة لروال  
الشين الموجب وقال أبو يوسف يجب عليه أرش الأرم وهو حكومة عدل لأن الشين  
ان زال فلا له الحاصل ما زال فيجب تقويمه وقال محمد رة عليه اجرة الطبيب وغيره  
لانه انما الزمه اجرة الطبيب ثم الدواء بفعله فصار كانه اخذ ذلك من ماله الا ان  
ابا حنيفة يقول ان المنافع على اصلنا لا تقوم الا بعقد او بشبهة ولم يوجد في حق  
الجانى فلا يغرم شيئا قال ومن ضرب رجلا مائة سوط فجرحه فبرأ منها فعليه أرش  
الضرب معنا اذا بقا اثر الضرب فاما اذا لم يبق اثره فهو على اختلاف قد مضى في الشج الملتحمة  
قال ومن قطع يد رجل خطأ ثم قتله قبل البرء فعليه الدية وسقط أرش اليد لأن الجنايتين  
جنس واحد الموجب واحد وهو الدية وانما يبادل النفس بجميع اجزائها فدخل الطرف في النفس  
كانه قتل ابتداء قال ومن جرح رجلا جراحة لم يقتصر منه حتى يبرأ وقال الشافعية  
يقتصر منه في الحال اعتبارا بالقصاص في النفس وهذا لأن الموجب قد تحقق فلا يعطى ولنا  
قوله عليه السلام يستأنى في الجراحات سنة ولا الجراحات يعتبر فيها ما لها حالها لان  
حكمها في الحال غير معلوم فلعلها تسرى الى النفس فيظهره قتل وانما يستقر الاصل  
وكل عمد سقط القصاص فيه بشبهة فالدية في مال القاتل وكل رش وجب بالصلح فهو في مال القاتل قوله  
عليه السلام لا تعقل العواقل عمد الحديث وهذا عمد غيرنا لأول يجب ثلث سنين لان حال وجب

كتاب الديات

السنن اذا كانت منفعة المضع وان لم تقب الا الله من الا سنن التي ترى حتى افات  
جاءه فكذا ان كان لم يكن واحدا منها فغيبه روايتان والصحيح لا يجب شيء كذا في فتاوى ما يخلفه ١٢







الصلوة والسلام متى غر مجلول يوم القيامة وعند بعضهم الغرة الجيد لئلا يخال  
القبلة ٥٩٥ ( ذاك بخمسائة والغرة عند بعض أهل اللغة المملوك الابيض -  
غرة القبيلة اي كبير أهلها غر العباس بن الجنبي احد شقيقين اما ان لا يجب فيه  
ومنه غرة الفرس وهو الباص الزرى على جبهته (جبينه) ومنه قوله عليه

القبلة ٥٩٥ ( ذاك بخمسائة والغرة عند بعض أهل اللغة المملوك الابيض -  
غرة القبيلة اي كبير أهلها غر العباس بن الجنبي احد شقيقين اما ان لا يجب فيه  
ومنه غرة الفرس وهو الباص الزرى على جبهته (جبينه) ومنه قوله عليه

الموت بسبب موت الام فقتل الام فعليه دية بقتل الام وغرة بالقاءها وقد صح ان عليه  
السلام قضي في هذا بالدية والغرة وان ماتت الام من الضربة ثم خرج الجنين بعد  
ذلك حيًا ثم مات فعليه دية في الام ودية في الجنين لانه قاتل شخصين وان ماتت ثم اقلت  
ميتا فعليه دية في الام ولا شيء في الجنين وقال الشافعي لا تجب الغرة في الجنين لان الظاهر  
موتها بالضرب فصارت كما اذا القته ميتا وهي حية ولنا ان موت الام احد سبب موت الجنين لا يفتق  
بموتها اذ تنفسه بنفسه فلا يجب الضمان بالشك قال وما يجب في الجنين مورث عنه  
لان بدل نفسه فيرثه ورثته ولا يرثه الضارب حتى لو ضرب بطر امرأته فالقت ابنه ميتا  
فعله عاقلة لا بغرة ولا يرث منها لانه قاتل بغير حق مباشرة ولا ميراث للقاتل قال وفي  
جنين الام اذا كان ذكرا نصف عشر قيمته لو كان حيا وعشر قيمته لو كان انثى وقال الشافعي  
فيه عشر قيمة الام لان جزء من وجهه وضمان الاجزاء يؤخذ مقدرا لها من الاصل ولنا  
ان بدل نفسه لان ضمان الطرف لا يجب الا عند ظهور النقصان من الاصل ولا معتبرا به في  
ضمان الجنين فكان بدل نفسه فيقدر بها وقال ابو يوسف لا يجب ضمان النقصان لو نقصت  
الام اعتبارا بجنينها وهذا لان الضمان في قتل الرقيق ضمان مال عنده على ما  
نذكر ان شاء الله تعالى فصحا اعتبارا على اصد قال فان ضربت فاعتق المولى مباح  
بطنها ثم القته حيًا ثم مات ففيه قيمة حيا ولا تجب الدية وان مات بعد العتق لانه قتله  
بالضرب السابق وقد كان في حالة الرق فلها هذا تجب القيمة دون الدية وتجب قيمته حيا  
لانصارا قاتلا لاياله وهو حي فنظرنا الى حالة السبب التلف وقيل هذا عند ما وعند

السابق وان اقلت ميتا ثم ماتت الام فعليه دية بقتل الام وغرة بالقاءها وقد صح ان عليه  
السلام قضي في هذا بالدية والغرة وان ماتت الام من الضربة ثم خرج الجنين بعد  
ذلك حيًا ثم مات فعليه دية في الام ودية في الجنين لانه قاتل شخصين وان ماتت ثم اقلت  
ميتا فعليه دية في الام ولا شيء في الجنين وقال الشافعي لا تجب الغرة في الجنين لان الظاهر  
موتها بالضرب فصارت كما اذا القته ميتا وهي حية ولنا ان موت الام احد سبب موت الجنين لا يفتق  
بموتها اذ تنفسه بنفسه فلا يجب الضمان بالشك قال وما يجب في الجنين مورث عنه  
لان بدل نفسه فيرثه ورثته ولا يرثه الضارب حتى لو ضرب بطر امرأته فالقت ابنه ميتا  
فعله عاقلة لا بغرة ولا يرث منها لانه قاتل بغير حق مباشرة ولا ميراث للقاتل قال وفي  
جنين الام اذا كان ذكرا نصف عشر قيمته لو كان حيا وعشر قيمته لو كان انثى وقال الشافعي  
فيه عشر قيمة الام لان جزء من وجهه وضمان الاجزاء يؤخذ مقدرا لها من الاصل ولنا  
ان بدل نفسه لان ضمان الطرف لا يجب الا عند ظهور النقصان من الاصل ولا معتبرا به في  
ضمان الجنين فكان بدل نفسه فيقدر بها وقال ابو يوسف لا يجب ضمان النقصان لو نقصت  
الام اعتبارا بجنينها وهذا لان الضمان في قتل الرقيق ضمان مال عنده على ما  
نذكر ان شاء الله تعالى فصحا اعتبارا على اصد قال فان ضربت فاعتق المولى مباح  
بطنها ثم القته حيًا ثم مات ففيه قيمة حيا ولا تجب الدية وان مات بعد العتق لانه قتله  
بالضرب السابق وقد كان في حالة الرق فلها هذا تجب القيمة دون الدية وتجب قيمته حيا  
لانصارا قاتلا لاياله وهو حي فنظرنا الى حالة السبب التلف وقيل هذا عند ما وعند

الظاهر انه  
حي او معد للحياة لان الظاهر حجة لرفع الاستحقاق (بقية ٥٩٧)



[illegible][illegible]

(البقية ٥٩٧) من البذل كولد المفزور فانه حرا بالقيمة لهذا المعنى ودوناته منع حدود الرق ضد ثم الملك في الرطب عالم ليعتد بفوقه للحياة فيجعل كالمبي في الجباب الفئان

حالت سے رہا کھانڈا نے المسیحیوں کو کفر یہ ۱۲۵ تو نہ لا خرچ الجناح ایصال الساجد جہاں شرعاً ہے جناح نام  
۳۱۱ م علی فنار داری در اخیر جسم بانس لری حق اشباع الجناح اہم بنو جبر حق بنو جناح ماہرہ ثم سقط مقتل انسانا الفخر

ج ۲۰  
کتاب  
الذیات

الكل فجعل فحق كل واحد كان هو المالك وحده حكما كيلا يتعطل عليه طريق الانتفاع  
 ولا كذلك غير النافذ لان الوصول الى رضائهم ممكن فيبقى على الشركة حقيقة وحكما  
 قال اذ الشرع في الطريق وشنا وميزاها او نحوه فسقط على انسان فعطى فالدية على  
 عاقلة لانه مسبب لتلفه متعدي بشغله هو اء الطريق وهذا من اسباب الضمان وهو الاصل  
 وكذلك اذ اسقط شيء مما ذكرنا في اول الباب وكذا اذا تعذر ينقضه انسان او عطيت به  
 دابة وان عثر بذلك رجل فوقع على اخر فاما فالضمان على الذي حدث فيه لانه  
 يصير كالدافع اياه عليه وان سقط الميزاب نظرا فان اصاب ما كان منه في الحائط رجلا  
 فقتله فلا ضمان عليه لانه غير متعدي فيه لما انه وضعه في ملكه وان اصابه ما كان  
 خارجا من الحائط فالضمان على الذي وضعه لكونه متعديا فيه ولا ضرورة لانه يمكن  
 ان يركبه في الحائط ولا كفارة عليه ولا يحرم عن الميراث لانه ليس به تاتل حقيقة ولو اصاب  
 الطرفان جميعا وعاد ذلك وجه النصف وهذا النصف كما اذا جرحه سبع وانسان  
 ولو لم يعلم اي طرف اصابه يضمن النصف اعتبارا للاحوال ولو اشرع جناحا الى الطريق  
 ثم باع الدار فاصاب الجناح رجلا فقتله او وضع خشبة في الطريق ثم باع الخشبة وبرئ  
 الي منها فتركها المشتري حتى عطف بها انسان فالضمان على البائع لان فعله وهو الوضع لم ينقض  
 بزوال ملكه وهو الموجب ولو وضع في الطريق جمر افترق شيئا يضمن لانه متعدي ولو حركه الريح الى  
 موضع اخر ثم احرق شيئا لم يضمن لفسخ الريح فعلة قيل اذا كان اليوم رمحا يضمن لانه فعلة مع عمل  
 بعاقبة وقد افضى اليها فجعل كمباشرة ولو استاجر الدار العمدة لا يخرج الجناح او الظلة فوقع فقتل

بما لا تلهي كما يجعل بين الصديقين الحرم كالصديقين الجاهل أو عليه تكبره ، ولكننا تركنا القياس بالسنة وهو  
(لقية ٥٩٩)



۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

٢٧٢٨٧  
# قد كراما ان لغتي ما رأينا فيها فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
تحتضن بالضرورة ١٢ المبسوط للمفسر المأتملة الموضحة ص ٢٧٢٨٧

[illegible]

(لقية ٥٩٨) حديث علي بن مالك كما روينا وروى النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم في امرأة فقال  
استدكم بالله هل سمع احد منكم من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك شيئا تقدم المعيرة بن شعبة وروى  
حديث اخرين فقال عمر بن الخطاب معك فشهد معه محمد بن سنان قال نعم قال عمر رضي الله تعالى عنه \*





كلها لانه انما حدث بسبب الوقوع اذ لو لا كان الطعام قويا منه قال وان استاجر

الجراء فحفر حاله في غير فناء فلذلك على المستاجر ولا شيء على الاجراء ان لم يعلموا انها

في غير فناء لان الاجارة صحت ظاهرة اذ لم يعلموا فنقل فعلهم اليه لانهم كانوا مغررين

فصار كما اذا امر اخريذ مع هذه الشاة فذبحها فظهر ان الشاة لغيره الا ان هناك يضمن

المأموه ويرجع على الامر لان الدايح مباشر الامر مسبب الترجيع للمباشرة فيضمن ويجمع

للغزو وهذا يجب الضمان على المستاجر ابتداء لان كل واحد منهما مسبب الاجير غير متعد

والمستاجر متعد فترجح جانبه وان علموا ذلك فالضمان على الاجراء لانه لم يصح امره

بما ليس بمملوك له ولا غرر في فعل مضاعف اليهم وان قال لهم هذا فناء ليس في حق

الحفر فحفر وافسات في انسان فالضمان على الاجراء قياسا لانهم علموا بفساد الامر فما

غرمهم وفي الاستحسان الضمان على المستاجر لان كونه فناء له بمنزلة كونه مملوكا له لانطلاق

يده في التصرف فيه من القاء الطين والخطب وربط الدابة والركوب وبناء الدكان

فكان الامر بالحفر فملك ظاهره بالنظر الى ما ذكرنا فكذلك لنقل الفعل اليه قال ومن

جعل قطرة بغير اذن الامام فتعبد رجل لمروى عليها فعطى بالضمان على الذي جعل قطرة

كذلك ان وضع خشبة في الطريق فتعبد رجل لمروى عليها لان الاول تعدل هو تسبب والشا

تعدل هو مباشرة فكان الاضافة الى المباشرة الى ان تختل فعل فاعل مختار يقطع النسبة

كما في الحافر مع الملق قال ومن حمل شيئا في الطريق فسقط على انسان فعطب به انسان فهو

ضامن وكذا اذا سقط فتعثر به انسان وان كان قد سقط فسقط فعطب به انسان فيضمن وهذا اللفظ

كتاب  
الديات

[illegible]

وبنی بزم ان المراد انظر الذي في  
 النظر البدو في منوعات ابن كمال  
 منقروا بالواحدة فيمكذلك اراة  
 ذلك تفسير ابن كمال  
 معطوف على جمل ويدل على  
 الظاهر ان حصاه على  
 لان الارب بالبو ١٢  
 يقسم اذا استقامت وعلب الزمان  
 كما الى الى ليس في غير موضع  
 في غير موضع الجواب ١٢  
 او البين باليس على  
 قوله

٤٠٢

يشتمل الوجهين والفرق ان حامل الشيء قاصد حفظه فلا يخرج في التقيد بوصف  
السلامة واللبس لا يقصد حفظ ما يلبس فيخرج بالتقيد بما ذكرناه فجعلناه مباحا  
مطلقا وعن محمد انه اذا لبس ما لا يلبس فهو كالحامل لان الحاجة لا تدعو اليه <sup>اي على الضمان ١٢</sup>  
واذا كان المسجد العشيرة فعلق رجل منهم في قنديل او جعل فيه بواقي او حصة <sup>اي بواقي او حصة</sup>  
به رجل لم يضمن ان كان الذي فعل ذلك من غير العشيرة ضمن قالوا هذا عند احناف  
وقالوا لا يضمن في الوجهين لان هذه من القرب وكل احد ما دون في قامةها فلا يتقيد بشرط  
السلامة كما اذا فعله يادن واحد من اهل المسجد ولا يضمن حنيفة روى وهو الفرق ان التلاوة  
فيما يتعلق بالمسجد لا يضمنه غيرهم كنصب الامام واختيار المتولى وفتح بابيه واغلاقه وتكرار  
الجماعة اذا سبقهم باغيا اهل فكان فعلهم مباحا مطلقا غير مقيد بشرط السلامة وفعل  
غيرهم تعديا او مباحا مقيدا بشرط السلامة وقصد القرابة لا ينافي الغرامة اذا الخطأ  
الطريق كما اذا انقضى بالشهادة على الزناء والطريق في انحراف الاستيذان من اهل قالوا وجلس  
رجل منهم فغط رجل الميضم ان كان في الصلوة وان كان في غير الصلوة ضمن وهذا عند احناف  
وقالوا لا يضمن على كل حال لو كان جالسا للقاء القران او للتعليم او للصلاة او نام فيه أثناء الصلوة  
او نام في غير الصلوة او مر في ممر او وقع في حديث فهو على هذا الاختلاف واما المعتكف فقد قيل  
هذا الاختلاف وقيل لا يضمن بالاتفاق وان المسجد انما هي للصلوة والذكر ولا يمكن ادعاء الصلوة بالجماعة  
الا بانتظارها فان لم يجلوس فيه مباحا لانه مريض وراى الصلوة او كان المنتظرا للصلوة في الصلوة حكما  
بالحديث فلا يضمن كما اذا كان في الصلوة وله ان المسجد يبنى للصلوة وهذه الاشياء ملحق بها فلا بد من  
اي حكم حديث شريف ١٢

قوله ولو كان نفي الجائز أو غير  
نفي للمصنف بل إن القارة النجس  
أمرها كما في بيت أذن للصلاة والأوقاف  
وغيرها في المسح على اليد بالندود والآصال  
قوله ولو كان السجدة في السجدة  
نفي للصلاة وهو يوجب الإجماع على السجدة  
التي سجدة أو أكثر من الإجماع على السجدة  
يخرج القاعدين عن وضوئي للصلاة في كل  
القاعدين في كل وضوئي للصلاة في كل  
أقارن السجدة في كل وضوئي للصلاة في كل  
المصلي عن كل وضوئي للصلاة في كل  
اليه لا ينبغي

۱۰ قوله وقال لا یمن فی الیوم یحیی الم وقره وقال لا یمن علی کل حال الخ الفتر علی علی قولها كما اشار الیه صاحب  
ملحق البحر علی ما خسر جمیع الابرار حیث قال فی المسئله الاولی خلافا لهما فقال لا یمان (تبیح ۶۰۳)



٩٠٣

۲۲۹۵۳ منی المجر

ان الاطهر ما قاله وفي الزيلعي وفي ابرحان الرصعي عنده ما كثر لهما لا عنه لا حبان على  
 الفخ عليه شمس الا انه اي لانه حصل حكمنا بنهي الكبريت ولان اراهما بالجماعة انما يكون

۱۱ کفایہ علی التقرین الی وقت النقص  
 لا حاجة الی الاستناد و ذکره فی الکتاب  
 و در رسالہ الحکام علیہ قولہ لا داعی  
 بشرط التلف و یوشک فیہ الی  
 ان شکل دہوان یقال الی جواب  
 العاتق و قد یشتغل بہذا الی الطبیخ  
 ان یکون تقریر علیہ فاجاب بان  
 تلقا السحاب نقصا مکان الی  
 الیہ انما ان  
 کان الی الی  
 الصبیان الی  
 الی

ای ہوا حق بنزدک ان جنانہ  
والتظار لا یستحق علی العباد  
لان کون الدار فی یدہ ظاہر  
الستور علیہ وعلی ان الدار  
البری فی النقص علی الدار  
الشرعی علی انہ انما من  
العالمۃ علی انہ انما من  
تحتلک العالمۃ قال محمد بن  
انفیس ۱۲  
او بالاساری و  
وایضا





4. A

ای اشروع بنا حال الطریق ثم باع الزاد فاصاب الجناح جلد نقاشه ۱۲

اسی القاعدہ الکلیبیہ

۱۲۸۰

ای نقصن الحالط

1

فَإِنَّا نَأْتِيهِمْ فِي السَّحَابِ بِمَاءٍ ثَجَّاجٍ

—

1

21

و خدیج و سید آرمین

ی شکرستانہ ہزار کرویدہ ۱۲۸۵

١٢٠

---

1

\_\_\_\_\_

[illegible]

(فهر) حاشطان احد هاما نل والاخر صحيح فاشهد على اعمال منسوقه العجي ما تلى شيئا كان هدماً خافية ١٢  
الورا المختار على هاشم سرد المختار ص ٢٤ ٥٣

الشركاء الآخرين اوني حائطاً فعطب به انسان فعليه ثلث الدية على عاقلة وهذا  
 عند ابي حنيفة <sup>وقال</sup> علي نصف الدية على عاقلة في الفضلين <sup>لما</sup> التلق <sup>ص</sup> يصيب

من أشبه علياً معتبراً وبصليب من لم يشهد علياً هدر فكانا قهيناً فانقسم نصفين  
كما في عقير الأسد نفس الحية وجرح الرجل فلبان الموت حصل بعلة واحدة وهو

الثقل المقدّر والعق المقدّر لأن أصل ذلك ليس بعلة وهو القليل حتى يعتبر كل جزء  
 على ما كانا ١٢٠٠٠ أي في البراءة أي أصل الثقل والبراهين  
 على فيجتمع العلل وإذا كان كذلك يضاف إلى العلة الواحدة ثم تقسم على البراهين المقدرة

الملاك بخلاف الجراحات فان كل جراحة علت التلف بنفسها صغرت او كبرت على ما  
 اى جمادى ثانياً من سنة ١٢٠٠  
 عرف الا ان عند المزاحمة اضعف الكل لعدم الاولوية

باب جنائز البهية والجناية عليها

قال الركبة ضامن لما او طأت للربة ما اصابته بيد لها او رجلاها او راسها او كدمت  
او خبطت وكذا اذا صدمت ولا يضمن ما نكحت برجلها او ذنبها ولا اصل ان المروءة طريق  
صدر الفتي

المسلمين مباح مقيد بشرط السلامة لا يتصرف في حق من وجد في حق غير من وجه  
 لكونه مشتركاً بين كل الناس فقلنا بالاباحة مقيد بما ذكرنا ليعتدل النظر من الجانبين

ثُمَّ إِنَّمَا يَتَّقِدُ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ فِيمَا يُمْكِنُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ لَا يَتَّقِدُ بِمَا فِيمَا لَا يُمْكِنُ الْخُرُوجُ عَنْهَا فِيمَا  
 مِنَ الْمُنْعِ عَنِ التَّصَرُّفِ وَسَدِّ بَابِهِ وَهُوَ مُفْتَوِّحٌ وَالْإِحْتِرَازُ عَنْ الْإِطَاعِ وَمَا يَضَاهِيهِ فَمِنْ

فان ليس من ضرورات التفسير فقيداً بشرط السلامة عنه والنسخة بالرجل والذهب ليس كذلك  
 عن مع السيرة على الدابة فليست بقيداً فان اوقفها في الطريق ضمن النسخة ايضاً لانها يمكن التحضر عن الايقاف  
 اي بالسلامة من النسخة والتمسك بالذهب

[illegible]

لها الم يجب ان نعلم بان حياية الربة لا تخلو من ثلاثة اوجه اما ان تكون في ملك  
توي الحسين فان كانت في ملك صاحب الربة ولم يكن صاحبها معها (بقية ٢٠٤)

[illegible]

له قوله باب جنابية البهيمة والجنابة عليها التي يجب ان يعلم بان جنابة الرابة لا تخلف من ثلاثة اوجه اما ان تكون في ملك صاحب الرابة او في ملك غيره او في ملك الحائز فان كانت في ملك صاحب الرابة ولم يكن صاحبها معها (بقية ٢٠٤)



وان لم يكن عن النفقة فصام متعلّياً بالايقاف في شغل الطريق فيضمنه **قال** وان اصاب

بيدها او برجلها حصاة او نواة او اثار غبار او حجر صغيراً فقفا عين الانسان او افسد

ثوبه لم يضمن وان كان حجراً كبيراً ضمنه لان في الوجه الاول لا يمكن التحمل عند سير الدابة

لا يجر عنه وفي الثاني ممكن لانه ينفلت عن السيرة عادة انما ذلك بتعريف الكرم للقول

فيما ذكرنا كراكب لان المعنى لا يختلف **قال** فان رايت او بال في الطريق وهي تسير

به انسان لم يضمن لانه من ضرورات السير فلا يمكن الاحتراز عنه وكذا اذا وقفها في

لأن من الدابة ابطا يفعل ذلك الا بالايقاف وان اوقفها لغير ذلك فعطبه انسان برؤسها او

بولها ضمن لانه متعلّ في هذا الايقاف لانه ليس من ضرورات السير ثم هو اكثر ضرراً بالمارة

من السير لما انه اذوم منه فلا يلحق به والسائق ضامن لما اصابته بيدها او رجلها

والقائد ضامن لما اصابته بيدها دون رجلها والمراد النفقة **قال** ضم الله عند هكلا

ذكره القدرى في مختصره واليه مال بعض المشايخ ووجهه ان النفقة عمل عين

السائق فيمكن الاحتراز عنه غائب عن بصر القائد فلا يمكن التحمل عنه **قال** اكثر المشايخ ان السائق

لا يضمن النفقة ايضا وان كان يراها الذي ليس على رجلها ما يمنعها به فلا يمكن التحمل عنه بخلاف

الكدم لا مكان كبحها بالجاما وهذا ينطبق اكثر النسخ وهو الاصح **قال** الشافعي يضمن النفقة

كلهم لان فعلها مضاف اليهم والحجة عليه ذكرناه وقوله عليه السلام الرجل جبار معناه النفقة

بالرجل انتقال الفعل تخويف القتل كما في المكرة وهذا تخويف بالضرر والجامع الصغير كل شيء

ضمنه الا كضمنه السائق والقائد لانها مستبانت بما شرط التلف وهو تقرب الدابة الى

كتاب  
الديات

حاجتها الى معرفة حكمها وان كان صاحب الدابة لا يبا على الدابة والارابة لغيره

وان لم يكن عن النفقة فصام متعلّياً بالايقاف في شغل الطريق فيضمنه قال وان اصاب بيدها او برجلها حصاة او نواة او اثار غبار او حجر صغيراً فقفا عين الانسان او افسد ثوبه لم يضمن وان كان حجراً كبيراً ضمنه لان في الوجه الاول لا يمكن التحمل عند سير الدابة لا يجر عنه وفي الثاني ممكن لانه ينفلت عن السيرة عادة انما ذلك بتعريف الكرم للقول فيما ذكرنا كراكب لان المعنى لا يختلف قال فان رايت او بال في الطريق وهي تسير به انسان لم يضمن لانه من ضرورات السير فلا يمكن الاحتراز عنه وكذا اذا وقفها في لأن من الدابة ابطا يفعل ذلك الا بالايقاف وان اوقفها لغير ذلك فعطبه انسان برؤسها او بولها ضمن لانه متعلّ في هذا الايقاف لانه ليس من ضرورات السير ثم هو اكثر ضرراً بالمارة من السير لما انه اذوم منه فلا يلحق به والسائق ضامن لما اصابته بيدها او رجلها والقائد ضامن لما اصابته بيدها دون رجلها والمراد النفقة قال ضم الله عند هكلا ذكره القدرى في مختصره واليه مال بعض المشايخ ووجهه ان النفقة عمل عين السائق فيمكن الاحتراز عنه غائب عن بصر القائد فلا يمكن التحمل عنه قال اكثر المشايخ ان السائق لا يضمن النفقة ايضا وان كان يراها الذي ليس على رجلها ما يمنعها به فلا يمكن التحمل عنه بخلاف الكدم لا مكان كبحها بالجاما وهذا ينطبق اكثر النسخ وهو الاصح قال الشافعي يضمن النفقة كلهم لان فعلها مضاف اليهم والحجة عليه ذكرناه وقوله عليه السلام الرجل جبار معناه النفقة بالرجل انتقال الفعل تخويف القتل كما في المكرة وهذا تخويف بالضرر والجامع الصغير كل شيء ضمنه الا كضمنه السائق والقائد لانها مستبانت بما شرط التلف وهو تقرب الدابة الى





حرين في العمد والخطا ولو كانا عبيدين يهدر الدم في الخطا لان الجناية تعلقت بغيره فمنا  
وفداء وقد فانت لا الخلف من غير فعل المولى فهد ضرورة وكذا في العمدان كل واحد ماله  
بعد ما جنة ولم يخلف بدلا ولو كان احدهما حرا والآخر عبدا فخطا فمنا على عاقلة الحر المقتول  
قيمة العبد في اخذها ورثة المقتول الحر ويطل حو الحر المقتول في الدية فيما زاد على القيمة  
لان على اصل ابن حنيفة ومحمد من تجب القيمة على العاقلة لانه ضامن الا في فقد خلف بدلا  
بهذا القدر في اخذ ورثة الحر المقتول ويطل ما زاد عليه لعدم الخلف في العمد تجب على  
عاقلة الحر نصف قيمة العبدان المضمون هو النصف في العمد وهذا القدر يأخذ ولي  
المقتول وما على العبد في قبته وهو نصف دية الحر يسقط بموته الا قدما خلف من  
البدل وهو نصف القيمة قال ومن ساق دابة فوقع الشرج على رجل فقتل ضمن وكذا  
على هذا سائر ادواته كالجام ونحوه وكذا ما يحمل عليها لان متعل في هذا التسبب لان الوقوع  
بتقصير منه وهو ترك الشدة او الاحكام فيه بخلاف الرءاء لانه لا يشد في العادة ولا يفتق  
لحفظ هذه الاشياء كما في الحمل على عاتق دون اللباس على ما مره قبل في قيد بشرط الاستا  
قال ومن قاد قطارا فهو ضامن لما او طافان وطى بعير انسانا ضمن به الدية على العاقلة  
لان القائد عليه حفظ القطار كلسائق وقد امكنه ذلك وقد صار متعديا بالتقصير  
والتسبب بوصف التعدي سببا لضمان الا ان ضمان النفس على العاقلة فيه وضمان  
المال في ماله وان كان معه سائق فالضمان عليها لان قائد الواحد قائد لكل وكذا سائق  
لاتصال الائمة وهذا اذا كان السائق في جانب من الابل ما اذا كان توسطها واخذ برام وحل  
اسرى في جانب من القطار لا يقدم ولا يتأخر ولا ياتر في راسه

كتاب  
الديات

له قوله ومن ساق دابة الزجر رجل ارسل كلبا الى شاة انه وقف ثم ذهب وقتل الشاة لا يعني ان ذهب في  
غور الدرسال وقتل الشاة ورمى الجامع الصغيرانه لا يعني اذا لم يكن سائقا يعني اذا لم يكن خليفه هكذا  
(تعب ٩١٠)

لا يضمن ما عطف بما هو خلفه في ضمان ما تلفت عما بين يديه لان القائل لا يقوى ما خلفه السابق  
 لانقصام الزمام والسائق يسوق ما يكون قد امه قال وان ربط رجل بعير الى القطار والقائل  
 يعلم فوطي المربوط انسا فاقته فعلة القائل الدية لانه يمكن صيانة القطار عن ربط غيره  
 فاذا ترك الصيانة صار متعديا وفي التسبيل الدية على العاقلة كما في القتل الخطأ ثم يجوز حملها على  
 عاقلة الرابطة لانه هو الذي وقع في هذه العهدة وانما لا يجب لضمان علمها او لا ابتداء لكل  
 منها مستلزمات الربط من القود بمنزلة التسبيل من المباشرة لا اتصال التلف بالقود دون  
 الربط قالوا هذا اذا ربط والقطار تسير لانه امر بالقود دلالة فاذا لم يعلم به لا يمكن التحفظ  
 من ذلك فيكون قتل الضمان على الرابطة اما اذا ربط والا بل قيام ثم قادهما ضمنها القائل  
 لانه قاد بعير غير بعيره لانه لا صريح ولا دلالة فلا يمتنع بما لحقه عليه قال ومن ارسل  
 بهيمة وكان لها سائقا فاصابت في فو ما يضمن لان الفعل انتقل اليه بواسطة السوق  
 قال ولو ارسل طير وساقه فاصاب في فو لم يضمن والفرق ان بدن البهيمه يحتمل السوق فاعده  
 سوقه والطير لا يحتمل السوق فصارت وجن السوق وعدمه بمنزلة وكذا الوارسل كلبا ولم يكن له  
 سائقا لم يضمن ولو ارسله الى صيد ولم يكن له سائقا فاخلاه لصيد قتل حل وجحد الفرق  
 ان البهيمه محتارة في فعلها ولا تصنع نائمة عن المرسل فلا تضاعف فعلها الى غيرها هذا الحق  
 الا ان الحاجة مشئت في الاصطيد فاضيف الى المرسل لان الاصطيد مشروع ولا طريوي  
 سواء ولا حاجة في حق ضمان العدو وان وعز ابى يوسف رانه اوجب الضمان في هذا كله  
 احتياطا صيانة لاماوال الناس قال رضي الله عنه وذكر في المبسوط اذا ارسل دابة في

جلد  
 كتاب  
 الديات

لا يضمن ما عطف بما هو خلفه في ضمان ما تلفت عما بين يديه لان القائل لا يقوى ما خلفه السابق  
 لانقصام الزمام والسائق يسوق ما يكون قد امه قال وان ربط رجل بعير الى القطار والقائل  
 يعلم فوطي المربوط انسا فاقته فعلة القائل الدية لانه يمكن صيانة القطار عن ربط غيره  
 فاذا ترك الصيانة صار متعديا وفي التسبيل الدية على العاقلة كما في القتل الخطأ ثم يجوز حملها على  
 عاقلة الرابطة لانه هو الذي وقع في هذه العهدة وانما لا يجب لضمان علمها او لا ابتداء لكل  
 منها مستلزمات الربط من القود بمنزلة التسبيل من المباشرة لا اتصال التلف بالقود دون  
 الربط قالوا هذا اذا ربط والقطار تسير لانه امر بالقود دلالة فاذا لم يعلم به لا يمكن التحفظ  
 من ذلك فيكون قتل الضمان على الرابطة اما اذا ربط والا بل قيام ثم قادهما ضمنها القائل  
 لانه قاد بعير غير بعيره لانه لا صريح ولا دلالة فلا يمتنع بما لحقه عليه قال ومن ارسل  
 بهيمة وكان لها سائقا فاصابت في فو ما يضمن لان الفعل انتقل اليه بواسطة السوق  
 قال ولو ارسل طير وساقه فاصاب في فو لم يضمن والفرق ان بدن البهيمه يحتمل السوق فاعده  
 سوقه والطير لا يحتمل السوق فصارت وجن السوق وعدمه بمنزلة وكذا الوارسل كلبا ولم يكن له  
 سائقا لم يضمن ولو ارسله الى صيد ولم يكن له سائقا فاخلاه لصيد قتل حل وجحد الفرق  
 ان البهيمه محتارة في فعلها ولا تصنع نائمة عن المرسل فلا تضاعف فعلها الى غيرها هذا الحق  
 الا ان الحاجة مشئت في الاصطيد فاضيف الى المرسل لان الاصطيد مشروع ولا طريوي  
 سواء ولا حاجة في حق ضمان العدو وان وعز ابى يوسف رانه اوجب الضمان في هذا كله  
 احتياطا صيانة لاماوال الناس قال رضي الله عنه وذكر في المبسوط اذا ارسل دابة في

لا يضمن ما عطف بما هو خلفه في ضمان ما تلفت عما بين يديه لان القائل لا يقوى ما خلفه السابق  
 لانقصام الزمام والسائق يسوق ما يكون قد امه قال وان ربط رجل بعير الى القطار والقائل  
 يعلم فوطي المربوط انسا فاقته فعلة القائل الدية لانه يمكن صيانة القطار عن ربط غيره  
 فاذا ترك الصيانة صار متعديا وفي التسبيل الدية على العاقلة كما في القتل الخطأ ثم يجوز حملها على  
 عاقلة الرابطة لانه هو الذي وقع في هذه العهدة وانما لا يجب لضمان علمها او لا ابتداء لكل  
 منها مستلزمات الربط من القود بمنزلة التسبيل من المباشرة لا اتصال التلف بالقود دون  
 الربط قالوا هذا اذا ربط والقطار تسير لانه امر بالقود دلالة فاذا لم يعلم به لا يمكن التحفظ  
 من ذلك فيكون قتل الضمان على الرابطة اما اذا ربط والا بل قيام ثم قادهما ضمنها القائل  
 لانه قاد بعير غير بعيره لانه لا صريح ولا دلالة فلا يمتنع بما لحقه عليه قال ومن ارسل  
 بهيمة وكان لها سائقا فاصابت في فو ما يضمن لان الفعل انتقل اليه بواسطة السوق  
 قال ولو ارسل طير وساقه فاصاب في فو لم يضمن والفرق ان بدن البهيمه يحتمل السوق فاعده  
 سوقه والطير لا يحتمل السوق فصارت وجن السوق وعدمه بمنزلة وكذا الوارسل كلبا ولم يكن له  
 سائقا لم يضمن ولو ارسله الى صيد ولم يكن له سائقا فاخلاه لصيد قتل حل وجحد الفرق  
 ان البهيمه محتارة في فعلها ولا تصنع نائمة عن المرسل فلا تضاعف فعلها الى غيرها هذا الحق  
 الا ان الحاجة مشئت في الاصطيد فاضيف الى المرسل لان الاصطيد مشروع ولا طريوي  
 سواء ولا حاجة في حق ضمان العدو وان وعز ابى يوسف رانه اوجب الضمان في هذا كله  
 احتياطا صيانة لاماوال الناس قال رضي الله عنه وذكر في المبسوط اذا ارسل دابة في

(لغة ٤٠٩) ذكر القدرى وعن ابى يوسف انه يكون ضمانا والمشاخر اخذوا بقوله وذكر الفقيه ابو الليث رح  
 في شرح الجامع الصغير رجل ارسل كلبا فاصاب في فوره انا ما تقتله او مزق ثيابه ضمن المرسل وذكر  
 (لغة ٤١١)















415

فان المقر لا يخاطب بالبيع الذي ليس نقل الملك لغيره ان يكون الامر كما قاله المقر الحق الكرخي بالبيع

۱۳ شعبه ۵

(لقية ٦١٤) لان النصوص مطلقة من غير فصل الا ان للمولى ان يتخلص بالوضع تخفيفا عليه وقيل موجبا للوضع وللمولى ان يتخلص بالغذاء وهذا يسرع المولى بهلاكه ولو كان المولى الاصلى غيره لم يبرأ بهلاكه لان نفوت به الوضع











419

١٢٣٤

الحسين ١٢٦٤

1175

1218

ی کی تحریک و ترقی

۱۲۔ الرجل ۱۲

اسی اہل ۱۲

چند ملاک

1100-12

١٢٢

۱۳۳۳

12

11

11

10

1115

---

جلد ۱  
کتاب  
الذیات

(لقية ٧١٨) ليستقل الموجه بمركز العبد لغزاة تحمل الواجب فكيف يتم لتسمية النوع هنا صلحا على البناء على خلاف ما اختاره وصححه لنفسه فيما قبل وخلاف ما عليه جمهور المحققين من مشائخنا .

(هبة ١٩٩) هذا في غير مضم وقول من محمد بن الحسن رحمه الله تعالى ان الراجح

كتاب الديات

هو العبد انتهى ثم اقول الحق عندى ان يحمل تسمية الدنف هنا صلى على المشاكلة

انما اراد قطع ما وجد في القدر من مال العبد... انما اراد قطع ما وجد في القدر من مال العبد... انما اراد قطع ما وجد في القدر من مال العبد...

انما اراد قطع ما وجد في القدر من مال العبد... انما اراد قطع ما وجد في القدر من مال العبد... انما اراد قطع ما وجد في القدر من مال العبد...

للضمان لانه يضمن يد ها لو قطعها وهي مديونة وكذا ايضاً مال الحر اذا اخذته وهو مستامر... قال واذا امر العبد المحجور عليه صبياً حراً بقتل رجل فقتله فعلى عاقلة الصبي الدية... ان امر عبداً بمعناه ان يكون الامر عبداً والمأمور عبداً محجوراً عليه ما يحاطب على القاتل...

انما اراد قطع ما وجد في القدر من مال العبد... انما اراد قطع ما وجد في القدر من مال العبد... انما اراد قطع ما وجد في القدر من مال العبد...





[illegible]

فَنَصِيبُ صَاحِبِهِ يَبْقَى وَنُصْفُ النُّصْفِ هُوَ الرِّبْعُ فَلِهَذَا يُقَالُ دَفْعَ نُصْفٍ نَصِيبَكَ أَوْ  
 افْتِدَاءَ رِبْعِ الدِّيَةِ وَلَهُمَا أَنْ يُلَاحِظَ مِنَ الْمَالِ يَكُونُ حَقُّ الْمَقْتُولِ لِأَنَّهُ بَدَلُ دَمِهِ وَلِهَذَا يَقْضَى  
 مِنْهُ دِيُونُهُ وَتَنْقُذُ بِهِ وَصَايَاهُ ثُمَّ الْوَرِثَةُ يَخْلُفُونَهَا فِيهِ عِنْدَ الْفَرَاغِ مِنْ حَاجَتِهِ وَالْمَوْلَى  
 يَسْتَوْجِبُ عَلَى عَبْدٍ دِينَارًا فَلَا يَخْلُفُ الْوَرِثَةُ فِيهِ **فَصَلِّ** وَمَنْ قَتَلَ عَبْدًا خَطَأً فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ لَا  
 تَرَادُّ عَلَى عَشْرَةِ أَلْفٍ دَرَاهِمٍ فَإِنْ كَانَتْ قِيمَتُهُ عَشْرَةَ أَلْفٍ دَرَاهِمٍ أَوْ أَكْثَرَ فَضَلُهُ بَعْدَ عَشْرِ  
 الْأَعَشْرِ وَفِي الْأَمَةِ إِذَا زَادَتْ قِيمَتُهَا عَلَى الدِّيَةِ خُمُسَةُ أَلْفٍ الْأَعَشْرَةُ وَهَذَا عَلَى حَنِيفِيَّةٍ  
 وَمُحَمَّدٍ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَالشَّافِعِيُّ رَجَحْتُمَا بِالْغَنَةِ مَا بَلَغَتْ وَلَوْ خَصَّ عَبْدٌ قِيمَتَهُ عَشْرُونَ  
 أَلْفًا فَهَلْكَ فِي يَدَيْ رَجَحْتُمَا بِالْغَنَةِ مَا بَلَغَ بِالْإِجْمَاعِ لَهْمَا أَنْ يَضَاهَا بَدَلُ الْمَالِيَةِ وَهَذَا عَلَى  
 الْمَوْلَى وَهُوَ لَا يَمْلِكُ الْعَبْدَ إِلَّا مِنْ حَيْثُ الْمَالِيَةِ وَلَوْ قُتِلَ الْعَبْدُ الْمُبِيعُ قَبْلَ الْقَبْضِ يَتَّقِي الْعَقْدَ  
 وَبَقَاؤُهُ بِقَبْضِ الْمَالِيَةِ أَصْلًا أَوْ بَدَلًا وَصَارَ قَلِيلُ الْقِيمَةِ وَكَالْغَضَبِ لَا يَحْتَاطُ بِهِ وَمِنْ رَأْيِ  
 قَوْلِهِ تَعَالَى وَدِيَّةً مُسَلَّمَةً إِلَى هَلِهِ أَوْ جَبَاهُ مُطْلَقًا وَهِيَ اسْمٌ لِلْوَجِبِ بِمُقَابَلَةِ الْأَدَمِيَّةِ  
 وَلَا فِيهِ مَعْنَى الْأَدَمِيَّةِ حَتَّى كَانَ مَكْفُوفًا فِيهِ مَعْنَى الْمَالِيَةِ وَالْأَدَمِيَّةِ أَعْلَاهَا فَيُجْزَى  
 أَعْتَابُهَا بِأَهْدَارِ الْأَدْنَى عِنْدَ تَعْدُّ رَاجِعٍ بَيْنَهُمَا وَضَاهَا الْعَصَبُ بِمُقَابَلَةِ الْمَالِيَةِ إِذَا  
 الْغَضَبُ لَا يَرِخُ إِلَّا عَلَى الْمَالِ وَبَقَاؤُهُ الْعَقْدَ يَتَّبِعُ الْفَائِدَةَ حَتَّى يَبْقَى بَعْدَ قَتْلِ عَمَلٍ أَوْ إِنْ لَمْ يَكُنْ  
 الْقَصَاصُ بَدَلًا عَنِ الْمَالِيَةِ فَكَذَلِكَ أَمْرُ الدِّيَةِ وَفِي قَلِيلِ الْقِيمَةِ الْوَاجِبِ بِمُقَابَلَةِ الْأَدَمِيَّةِ  
 إِلَّا أَنْ لَا تَسْمَعَ فِيهِ لِقْدَرًا بِقِيمَتِهِ لَا يَأْتِي بِخِلَافٍ كَثِيرُ الْقِيمَةِ لِأَنَّ قِيمَةَ الْحَرِّ مُقَدَّرَةٌ بِعَشْرَةِ  
 أَلْفٍ وَنَقَصْنَا مِنْهَا فِي الْعَبْدِ أَظْهَرَ الْأَخْطَاءَ طَرِيقَتَهُ وَتَعْيِينَ الْعَشْرِ

[illegible]

(البغية ٤٢١) على وجه المال فيضرب بحجم حقه اما اذا وجبت قسمة --

[illegible]

العين ابتداء لا بسبب، ومن ثمة كائن مثله بيع الغنم وحدها ان فصولها لو باع عبد الشان كله وفصولها آخر باع نصفه واجاز المولى البيهقي كان العبد يبي المشتريين (بقية ٩٢٣)



بشر عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال وفي يد العبد نصف قيمته لا يزيد على خمسة  
 آلاف الا خمسة لان اليد من الادنى نصفه فتعتبر بكل ويقتصر هذا المقدار اظهارا  
 لاختصاص رتبته وكل ما يقدر من رتبة الحر فهو مقدار من قيمة العبد لان القيمة في العبد  
 كالدية في الحر اذ هو بدل الدم على ما قرنا وان غصب امة قيمتها عشرون الفأفمات  
 في يده فعليه تمام قيمتها للمباينة ان ضمان الغصب ضمان المالية قال ومن قطع  
 يد عبده فاعتقه المولى ثم مات من ذلك فان كان له ورثة غير المولى فلا قصاص فيه  
 والا قصر منه وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف رة وقال محمد لا قصاص في ذلك  
 وعلى القاطع ارش البيد وانقصه ذلك الى ان اعتقه ويبطل الفضل وانما يرجع القصاص  
 في الوجه الاول لاشتباهه من له الحق لان القصاص يجب عند الموت مستندا للوقت  
 الجرح فعلا اعتبارا بحال الجرح يكون الحق للمولى على اعتبار الحالة الثانية يكون للورثة  
 فتحقق الاشتباه وتعد الاستيفاء فلا يجب عليه وجه يستحق وفيه الكلام واجتماعهما لا يزيل  
 الاشتباه لان الملك في الحالين مختلف العبد المملوك يخدم لرب له وكل من يملك  
 الحق ثابت من وقت الجرح الى وقت الموت فاذا اجمعا زال الاشتباه وتكون في الخلاف وهو لا الم  
 يكر للعبد ورثة سوى المولى اسبب الوفاة قد اختلف لان الملك على اعتبار احد الحاكمين والاولا  
 على اعتبار الآخر فزال من نزلة اختلاف المستحق في الخطا في كذا اذا قال الآخر يعتق هذه الجارية هكذا  
 فقال المولى فزجرها منك لا يحل له وطبها ولا لا اعتا وقاطع للسيرة وبانقطاعها يبقى الجرح بلا سيرة  
 والسيرة بلا قطع قيمته القصاص لهما انا ثبنا بنبوت الوفاة للمولى فيستوفيه وهذا لان المقض  
 كذا تلف اذ ساد في ١٢

بشر عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال وفي يد العبد نصف قيمته لا يزيد على خمسة  
 آلاف الا خمسة لان اليد من الادنى نصفه فتعتبر بكل ويقتصر هذا المقدار اظهارا  
 لاختصاص رتبته وكل ما يقدر من رتبة الحر فهو مقدار من قيمة العبد لان القيمة في العبد  
 كالدية في الحر اذ هو بدل الدم على ما قرنا وان غصب امة قيمتها عشرون الفأفمات  
 في يده فعليه تمام قيمتها للمباينة ان ضمان الغصب ضمان المالية قال ومن قطع  
 يد عبده فاعتقه المولى ثم مات من ذلك فان كان له ورثة غير المولى فلا قصاص فيه  
 والا قصر منه وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف رة وقال محمد لا قصاص في ذلك  
 وعلى القاطع ارش البيد وانقصه ذلك الى ان اعتقه ويبطل الفضل وانما يرجع القصاص  
 في الوجه الاول لاشتباهه من له الحق لان القصاص يجب عند الموت مستندا للوقت  
 الجرح فعلا اعتبارا بحال الجرح يكون الحق للمولى على اعتبار الحالة الثانية يكون للورثة  
 فتحقق الاشتباه وتعد الاستيفاء فلا يجب عليه وجه يستحق وفيه الكلام واجتماعهما لا يزيل  
 الاشتباه لان الملك في الحالين مختلف العبد المملوك يخدم لرب له وكل من يملك  
 الحق ثابت من وقت الجرح الى وقت الموت فاذا اجمعا زال الاشتباه وتكون في الخلاف وهو لا الم  
 يكر للعبد ورثة سوى المولى اسبب الوفاة قد اختلف لان الملك على اعتبار احد الحاكمين والاولا  
 على اعتبار الآخر فزال من نزلة اختلاف المستحق في الخطا في كذا اذا قال الآخر يعتق هذه الجارية هكذا  
 فقال المولى فزجرها منك لا يحل له وطبها ولا لا اعتا وقاطع للسيرة وبانقطاعها يبقى الجرح بلا سيرة  
 والسيرة بلا قطع قيمته القصاص لهما انا ثبنا بنبوت الوفاة للمولى فيستوفيه وهذا لان المقض  
 كذا تلف اذ ساد في ١٢

كتاب  
 الديارات

قال ابو يوسف ومحمد (فتنة ٤٢٢)

بشر عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال وفي يد العبد نصف قيمته لا يزيد على خمسة  
 آلاف الا خمسة لان اليد من الادنى نصفه فتعتبر بكل ويقتصر هذا المقدار اظهارا  
 لاختصاص رتبته وكل ما يقدر من رتبة الحر فهو مقدار من قيمة العبد لان القيمة في العبد  
 كالدية في الحر اذ هو بدل الدم على ما قرنا وان غصب امة قيمتها عشرون الفأفمات  
 في يده فعليه تمام قيمتها للمباينة ان ضمان الغصب ضمان المالية قال ومن قطع  
 يد عبده فاعتقه المولى ثم مات من ذلك فان كان له ورثة غير المولى فلا قصاص فيه  
 والا قصر منه وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف رة وقال محمد لا قصاص في ذلك  
 وعلى القاطع ارش البيد وانقصه ذلك الى ان اعتقه ويبطل الفضل وانما يرجع القصاص  
 في الوجه الاول لاشتباهه من له الحق لان القصاص يجب عند الموت مستندا للوقت  
 الجرح فعلا اعتبارا بحال الجرح يكون الحق للمولى على اعتبار الحالة الثانية يكون للورثة  
 فتحقق الاشتباه وتعد الاستيفاء فلا يجب عليه وجه يستحق وفيه الكلام واجتماعهما لا يزيل  
 الاشتباه لان الملك في الحالين مختلف العبد المملوك يخدم لرب له وكل من يملك  
 الحق ثابت من وقت الجرح الى وقت الموت فاذا اجمعا زال الاشتباه وتكون في الخلاف وهو لا الم  
 يكر للعبد ورثة سوى المولى اسبب الوفاة قد اختلف لان الملك على اعتبار احد الحاكمين والاولا  
 على اعتبار الآخر فزال من نزلة اختلاف المستحق في الخطا في كذا اذا قال الآخر يعتق هذه الجارية هكذا  
 فقال المولى فزجرها منك لا يحل له وطبها ولا لا اعتا وقاطع للسيرة وبانقطاعها يبقى الجرح بلا سيرة  
 والسيرة بلا قطع قيمته القصاص لهما انا ثبنا بنبوت الوفاة للمولى فيستوفيه وهذا لان المقض  
 كذا تلف اذ ساد في ١٢

(بقية ٤٢٢) ارباعا وكانت القسمة لطريق المزاينة لان الحق الثابت في العين ابتداء لا يثبت  
 لصفة الكمال عند المزاينة لان العين الواحدة لصيق في الحقين على وجه الكمال ولما ثبت فكذا #

[illegible]

معلوم والحكم متحد فوجب القول بالاستيفاء بخلاف الفصل الاول لأن المقضاه  
 مجهول ولا معتبرا بخلاف السبب ههنا لان الحكم لا يختلف بخلاف تلك المسألة  
 ملك اليمين يغاير ملك النكاح حكما والاعتاق لا يقطع السرية لذاته بل لاشتباها  
 الحق وذلك في الخطأ دون العمد لان العبد لا يصلح مالكا للمال فعلا اعتبارا بحاله الجرح  
 يكون الحق للمولى على اعتبار حالة الموت يكون للميت بحريته فيقضى منه ديونه وينفذ  
 وصاياه فجاء الاشتباه اما العمد فهو جبه القصاص والعبد مبيعة على اصل الحرية فيكون  
 اعتبار ان يكون الحق له فالمولى هو الذي يتولاه اذ لا وارث له سواه فلا اشتباه في ماله  
 الحق واذا امتنع القصاص الفصلين عند محمد يجب ان يشل اليد ما نقصه من وقت الجرح  
 الى وقت الاعتاق كما ذكرناه حصل على ملكه ويبطل الفضل وعندهما الجواب الفصل الاول  
 كالجواب عند محمد في الثاني قال ومن قال لعبيده احد كما حرث شيئا فوقع العتق على  
 احد هما فاشترى المولى لان العتق غير نازل في المعين والشجرة تصادف المعين فبقيا مملوكين  
 في حق الشجرة ولو قتلها رجل تجب دية حر وقيمة عبده والفرق ان البيان انشاء امر موجب  
 واظهار من وجهه على ما عرفت وبعد الشجرة بقى محلا للبيان فاعتبر انشاء في حقها  
 وبعد الموت لتعريف محلا للبيان فاعتبر ناه اظهرها لمحضها واحدها حر يقيم فتجيب  
 عبدا دية حر بخلاف ما اذا قتل كل واحد منهما رجل حيث تجب دية المملوك لان المقتول بقتل  
 كل واحد منهما حر او كل منهما مملوك ذلك ولا القياس بان ثبوت العتق في المجهول لا ينفذ  
 وانما صححناه ضرورة صحة التصرف واشتبنا لولاية النقل من المجهول الى المعلوم فيقدر بقدر  
 اي شأنا نرد انهم يردان او لا يردان نقل

[illegible][illegible]

لأن النصف فيخلق حق ولي الخطاء لهذا النصف بلا منازعة لغير النصف الآخر ويثبت منازعة ولي الخطاء وإن كان  
من ذلك العهد من هذه النصف فصار بينه النصف بينهما تصفيح وكانت العتمة بينهما بطريق المنازعة أرباعاً كما في  
مسألة الغنولييتين ١١١ تكملة -





صبي اخذ وليلته وذا من التزجيجات عنده ٢  
لحقوه وهذا عندي حنفية الم افتقر على قول ابي حنفية ٢ لا علمت من صنيع الهاربة



عَمَلًا بِالشَّهِيدِ وَإِذَا اعْتَقَ الْمَوْلَى الْمَدْبُورَ قَدْ جَنَى جُنَايَاتٍ لَمْ تَلْزِمُهُ إِلَّا قِيَمَةُ وَاحِدَةٍ لَأَنَّ  
الضَّامَانَ إِذَا جَبَّ عَلَيْهِ بِالْمَنْعِ فَصَارَ جَوْذًا أَعْتَقَ مِنْ بَعْدِهِ وَعَدَمُهُ بِمَنْزِلَةِ وَاحِدٍ أَمَّا  
الْوَلَدُ بِمَنْزِلَةِ الْمَدْبُورِ فِي جَمِيعِ مَا وَصَفْنَا لَكَ الْأَسْتِيلَادَ مَانِعٌ مِنَ الدَّفْعِ كَالْتَدْبِيرِ وَإِذَا  
أَقْرَبَ الْمَدْبُورُ بِجُنَايَةِ الْخَطَا لَمْ يَجْزِ أَقْرَارُهُ وَلَا يَلْزِمُهُ بِهِ شَيْءٌ عَتَقَ أَوْ لَمْ يَعْتَقِ لَأَنَّ  
مَوْجِبَ جُنَايَةِ الْخَطَا عَلَى سَيِّدِهِ وَأَقْرَارُهُ بِهِ لَا يَنْفَعُ عَلَى السَّيِّدِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

**بَابُ غَصَبِ الْعَبْدِ وَالْمَدْبُورِ الصَّبْرَ وَالْجُنَايَةَ فِي ذَلِكَ**

**قَالَ** وَمَنْ قَطَعَ يَدَ عَبْدٍ أَوْ غَصَبَهُ رَجُلٌ وَمَاتَ فِي يَدِهِ مِنَ الْقَطْعِ فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ <sup>أَيُّ مُحَمَّدٍ فِي الْبَحْرِ الصَّغِيرِ ١٢٠</sup>  
وَإِنْ كَانَ الْمَوْلَى قَطَعَ يَدَهُ فِي يَدِ الْغَاصِبِ فَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ فَحَدُّ الْغَاصِبِ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْغَصَبِ  
وَالْقَطْعِ لِلْسَّرَاةِ لِأَنَّهُ سَبَبُ الْمَلَكَ كَالْبَيْعِ فِي صِفَتِهِ هَلْ بَأْفَتْ سَمَاوِيَةً فَجَعَلَتْ قِيَمَتَهُ أَقْطَعًا وَلَمْ يَجِدْ  
الْقَاطِعُ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي فَكَانَتْ السَّرَاةُ مَضَافَةً إِلَى الْبَدَايَةِ فَصَارَ الْمَوْلَى مُتَلَفًا فِي صَدْرِ  
مُسْتَرِدٍّ أَيْ كَيْفَ وَإِنْ اسْتَوْلَى عَلَيْهِ وَهُوَ اسْتِرْدَادٌ فَيَدْرَأُ الْغَاصِبُ عَنِ الضَّامَانِ <sup>أَيُّ مُحَمَّدٍ فِي ١٢٠</sup>  
الْعَبْدَ الْمَجْعُولَ عَلَيْهِ عَبْدًا مَجْعُولًا عَلَيْهِ فَمَاتَ فِي يَدِهِ فَهُوَ ضَامِنٌ لَأَنَّ الْمَجْعُولَ عَلَيْهِ مَوْأَخَذٌ  
بِأَفْعَالِهِ <sup>أَيُّ مُحَمَّدٍ فِي ١٢٠</sup> **قَالَ** وَمَنْ غَصَبَ عَبْدًا أَوْ جَعَلَ عِنْدَهُ جُنَايَةً تَهْرُقُهُ عَلَى الْمَوْلَى فَجَنَى عِنْدَهُ جُنَايَةً تَهْرُقُهُ  
فَعَلَى الْمَوْلَى قِيَمَتُهُ بَيْنَهُمَا أَنْصَفَانِ لَأَنَّ الْمَوْلَى كَالْتَدْبِيرِ السَّابِقِ أَعْجَزَ نَفْسَهُ عَنِ الدَّفْعِ مِنْ غَيْرِ أَنْ  
يَصِيرَ خِتَارًا لِلْفِدَاءِ فِي صِفَتِهِ بِطِلَاحٍ أَوْ لِيَا بِجُنَايَةِ إِدْحَاقِهِمْ فِيهِ وَلَمْ يَنْعَ إِلَّا رُقْبَةً وَاحِدَةً <sup>أَيُّ مُحَمَّدٍ فِي ١٢٠</sup>  
فَلَا يَزَادُ عَلَى قِيَمَتِهِ وَتَكُونُ بَيْنَ وَلِيِّ الْجُنَايَتَيْنِ نِصْفَيْنِ لَا اسْتَوَاهُمَا فِي الْمَوْجِبِ <sup>أَيُّ مُحَمَّدٍ فِي ١٢٠</sup> **قَالَ** وَجَعَلَ  
الْمَوْلَى نِصْفَ قِيَمَتِهِ عَلَى الْغَاصِبِ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ نِصْفَ الْبَدَلِ بِسَبَبِهِ كَانَ فِي يَدِ الْغَاصِبِ فَصَارَ كَمَا إِذَا

بَابُ غَصَبِ الْعَبْدِ وَالْمَدْبُورِ الصَّبْرَ وَالْجُنَايَةَ فِي ذَلِكَ  
قَالَ وَمَنْ قَطَعَ يَدَ عَبْدٍ أَوْ غَصَبَهُ رَجُلٌ وَمَاتَ فِي يَدِهِ مِنَ الْقَطْعِ فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ  
وَإِنْ كَانَ الْمَوْلَى قَطَعَ يَدَهُ فِي يَدِ الْغَاصِبِ فَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ فَحَدُّ الْغَاصِبِ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ  
الْقَاطِعُ لِلْسَّرَاةِ لِأَنَّهُ سَبَبُ الْمَلَكَ كَالْبَيْعِ فِي صِفَتِهِ هَلْ بَأْفَتْ سَمَاوِيَةً فَجَعَلَتْ قِيَمَتَهُ أَقْطَعًا  
الْقَاطِعُ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي فَكَانَتْ السَّرَاةُ مَضَافَةً إِلَى الْبَدَايَةِ فَصَارَ الْمَوْلَى مُتَلَفًا  
مُسْتَرِدٍّ أَيْ كَيْفَ وَإِنْ اسْتَوْلَى عَلَيْهِ وَهُوَ اسْتِرْدَادٌ فَيَدْرَأُ الْغَاصِبُ عَنِ الضَّامَانِ  
الْعَبْدَ الْمَجْعُولَ عَلَيْهِ عَبْدًا مَجْعُولًا عَلَيْهِ فَمَاتَ فِي يَدِهِ فَهُوَ ضَامِنٌ لَأَنَّ الْمَجْعُولَ عَلَيْهِ  
بِأَفْعَالِهِ **قَالَ** وَمَنْ غَصَبَ عَبْدًا أَوْ جَعَلَ عِنْدَهُ جُنَايَةً تَهْرُقُهُ عَلَى الْمَوْلَى  
فَعَلَى الْمَوْلَى قِيَمَتُهُ بَيْنَهُمَا أَنْصَفَانِ لَأَنَّ الْمَوْلَى كَالْتَدْبِيرِ السَّابِقِ أَعْجَزَ نَفْسَهُ  
يَصِيرَ خِتَارًا لِلْفِدَاءِ فِي صِفَتِهِ بِطِلَاحٍ أَوْ لِيَا بِجُنَايَةِ إِدْحَاقِهِمْ فِيهِ وَلَمْ يَنْعَ إِلَّا رُقْبَةً  
فَلَا يَزَادُ عَلَى قِيَمَتِهِ وَتَكُونُ بَيْنَ وَلِيِّ الْجُنَايَتَيْنِ نِصْفَيْنِ لَا اسْتَوَاهُمَا فِي الْمَوْجِبِ  
الْمَوْلَى نِصْفَ قِيَمَتِهِ عَلَى الْغَاصِبِ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ نِصْفَ الْبَدَلِ بِسَبَبِهِ كَانَ فِي يَدِ الْغَاصِبِ

كتاب الدِّيَّاتِ  
بابُ غَصَبِ الْعَبْدِ وَالْمَدْبُورِ الصَّبْرَ وَالْجُنَايَةَ فِي ذَلِكَ  
قَالَ وَمَنْ قَطَعَ يَدَ عَبْدٍ أَوْ غَصَبَهُ رَجُلٌ وَمَاتَ فِي يَدِهِ مِنَ الْقَطْعِ فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ  
وَإِنْ كَانَ الْمَوْلَى قَطَعَ يَدَهُ فِي يَدِ الْغَاصِبِ فَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ فَحَدُّ الْغَاصِبِ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ  
الْقَاطِعُ لِلْسَّرَاةِ لِأَنَّهُ سَبَبُ الْمَلَكَ كَالْبَيْعِ فِي صِفَتِهِ هَلْ بَأْفَتْ سَمَاوِيَةً فَجَعَلَتْ قِيَمَتَهُ أَقْطَعًا  
الْقَاطِعُ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي فَكَانَتْ السَّرَاةُ مَضَافَةً إِلَى الْبَدَايَةِ فَصَارَ الْمَوْلَى مُتَلَفًا  
مُسْتَرِدٍّ أَيْ كَيْفَ وَإِنْ اسْتَوْلَى عَلَيْهِ وَهُوَ اسْتِرْدَادٌ فَيَدْرَأُ الْغَاصِبُ عَنِ الضَّامَانِ  
الْعَبْدَ الْمَجْعُولَ عَلَيْهِ عَبْدًا مَجْعُولًا عَلَيْهِ فَمَاتَ فِي يَدِهِ فَهُوَ ضَامِنٌ لَأَنَّ الْمَجْعُولَ عَلَيْهِ  
بِأَفْعَالِهِ **قَالَ** وَمَنْ غَصَبَ عَبْدًا أَوْ جَعَلَ عِنْدَهُ جُنَايَةً تَهْرُقُهُ عَلَى الْمَوْلَى  
فَعَلَى الْمَوْلَى قِيَمَتُهُ بَيْنَهُمَا أَنْصَفَانِ لَأَنَّ الْمَوْلَى كَالْتَدْبِيرِ السَّابِقِ أَعْجَزَ نَفْسَهُ  
يَصِيرَ خِتَارًا لِلْفِدَاءِ فِي صِفَتِهِ بِطِلَاحٍ أَوْ لِيَا بِجُنَايَةِ إِدْحَاقِهِمْ فِيهِ وَلَمْ يَنْعَ إِلَّا رُقْبَةً  
فَلَا يَزَادُ عَلَى قِيَمَتِهِ وَتَكُونُ بَيْنَ وَلِيِّ الْجُنَايَتَيْنِ نِصْفَيْنِ لَا اسْتَوَاهُمَا فِي الْمَوْجِبِ  
الْمَوْلَى نِصْفَ قِيَمَتِهِ عَلَى الْغَاصِبِ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ نِصْفَ الْبَدَلِ بِسَبَبِهِ كَانَ فِي يَدِ الْغَاصِبِ

له قوله باب غصب العبد والمدرور والصبي الخ قال في الحاقية لما ذكر حكم المدرور من الحاقية ذكر في هذا الباب ما يروى عليه

[illegible]

كتاب  
الديات

من الغاصب عوف  
الثانية فاذا رجع الى الاول لا يابى  
البيان في ملك ما جازى الاول  
يبيع لا يرضى ما اخذ من قبضة  
يبيع على الغاصب بالاجماع  
في الجبايع الصغير في الجبايع  
ما وضمها في حق المدير لان  
سكتت في الجبايع الصغير كما في  
في ملك النصف  
الذات اعطى الى اول  
اجبت الى اول  
منها لموا الغاصب الدين  
رحمة الله

(بقية ٢٢٧) فلان وجه ذكر غضب العبد في هذا الباب كان ضاعفا على هذا الترجيح واما ثانيا فلان ما ذكر  
في هذا الباب مما يراد على المدير وساد عنه من قبيل الحناية عليه او الحناية منه فكان من حكم المدير في  
الحناية فامعته قوله لما ذكر حكم المدير في الحناية (بقية ٢٢٩)





حال الصبي اليه الضيق اذا تمنى فيه ولو كان تضيقا لتركب التسليط الضيق قلنا اما الضيق الاب فيه الان من حسن في عمال الكرم ع

له قوله لأن العبي يؤخذون من الشرابلية عن الشمس عن الاثنين أو

[illegible][illegible]

قال واذا اودع صبي عبدًا فقتله فعلى ما قتله الدية وان اودع طعاما فاكل له يضمن  
 اى المحرم اعينى  
 وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف والشافعي يضمن في الوجهين جميعا وعلى هذا  
 اذا اودع العبد المجبور عليه مالا فاستهلكه لا يؤخذ بالضمان في الحال عند ابي حنيفة  
 ومحمد ويؤخذ به بعد العتق وعند ابي يوسف والشافعي يؤخذ به في الحال وعلى  
 هذا الخلاف الا قرضوا الا عارة في العبد والصبي وقال محمد في اصل الجامع الصغير  
 قد عقل وفي الجامع الكبير وضع المسألة في صبي ابن اثني عشر سنة وهذا يدل على  
 ان غير اعاقل يضمن بالاتفاق لان التسليم غير معتبر وفعله معتبر لهما انه اتلف مالا  
 متقوما معصوما حقا لما لا كف في عبودية الضمان كما اذا كانت الوديعة عبدا او كما اذا اتلف غير  
 الصبي في يد الصبي المودع ولا في حنيفة ومحمد انه اتلف مالا غير معصوم فلا يجالضمان  
 كما اذا اتلف باذن رضاه وهذا لان العصمة تثبت حقا له وقد فوضها على نفسه حيث  
 وضع المال في يده مانعة فلا يقع مستحقا للنظر الا اذا اقام غيره مقام نفسه في الحفظ ولا  
 اقامة ههنا لان لا ولاية له على الصبي ولا للصبي على نفسه بخلاف البالغ والمأذون  
 لان لهما ولاية على انفسهما بخلاف ما اذا كانت الوديعة عبدا لان عصمة المحقق اذا  
 هو ينفق على اصل الحرية في حق الدم وبخلاف ما اذا اتلف غير الصبي في يد الصبي لانه  
 سقطت العصمة بالاضافة الى الصبي الذي وضع في يده المال دون غيره  
 قال وان استهلك مالا ضمن يديده من غير ايداع لان الصبي يؤخذ  
 بافعاله وصحة القصد لا معتبر بها في حقوق العباد والله اعلم بالصواب

[illegible]



في قوله باب القسامة الخ روى بهذا احدث شمسورة فيها حديث كحل بن ابي حنيفة ان عبد الله بن كحل و  
عبد الرحمن بن كحل وحميدة خرجوا في التجارة الى خيبر ونفروا بجواهم فوجدوا عبد الله بن كحل قتيلا (بقية ٢٢)

وهو اخو القتيل ان يتكلم فقال عليه الصلوة والسلام الكبير الكبير تكلم احد عميه حرية ومحبة وهو  
كبير منهما واخبره بذلك قال ومن قبله قالوا ومن يقتله سوى اليهود قال تبرأكم اليهود (لبنه ٢٣٣)



في كتاب الدعوى بين  
 الجليلي والجليلين  
 قال من ادعى عليه  
 ما في كتاب الدعوى بين  
 الجليلي والجليلين  
 قال من ادعى عليه  
 ما في كتاب الدعوى بين  
 الجليلي والجليلين

وعن ابي يوسف في غير رواية الاصول ان في القياس تسقط القسامة والدية عن المأقير من  
 اهل المحلة ويقال للولي الكسبينة فان قال لا يستخلف للمدعي عليه على قتله يمينا واحدة  
 وجهه ان القياس ياباه لاحتمال وجود القتل من غيرهم وانما عرف بالنصرة فيما اذا كان في  
 مكان ينسب المدعي عليهم والمدعي يدعي القتل عليهم وفيما وراءه بقى على اصل القياس  
 وصار كما اذا ادعى القتل على واحد من غيرهم وفي الاستحسان تجب القسامة والدية على  
 اهل المحلة لانه لا فصل في اطلاق النصوص بين دعوى ودعوى فنوجهه بالنصرة بالقياس  
 بخلاف ما اذا ادعى على احد من غيرهم لانه ليس فيه نص او وجباها بالقياس  
 وهو ممتنع فحكم ذلك ان يثبت ادعاءه اذا كان له يمينه وان لم يكن استخلف يمينا واحدة  
 لانه ليس بقسامة لانعدام النص اقتناع القياس ثم ان حلف يري وان تكمل الدعوى في المال  
 ثبت به وان كان في القصاص فهو على اختلاف مضى في كتاب الدعوى قال وان لم تكمل اهل  
 المحلة كثر رت الايمان عليهم حتى يتم خمسين لما حث وان عمر رضي الله عنه لما قضى في القسامة  
 وفي اليه تسعة واربعون رجلا فكثر اليه على رجل منهم حتى تمت خمسين ثم قضى بالدية  
 وعن شرح والتخفيف رضي الله عنه ما مثل ذلك ولا ان الخمسين واجب السنة فيهما اما ما كان  
 ولا يطلب فيه الوقوف على الفائدة لثبوتها بالسنة ثم في استعظام من الدام فان كان العدد  
 كاملا فارقا لوقوعه ان يكتمر على احد منهم فليس له ذلك لان المصير الى التكرار ضرورة الاكمال  
 قال ولا قسامة على صبي ولا مجنون لانها ليسا من اهل القول الصحيح واليهين قول صحيح  
 قال ولا امرأة ولا عبد لانها ليسا من اهل النصرة واليهين على اهلها قال وان حلف

في القسامة والدية  
 في القسامة والدية  
 في القسامة والدية  
 في القسامة والدية  
 في القسامة والدية  
 في القسامة والدية  
 في القسامة والدية  
 في القسامة والدية  
 في القسامة والدية  
 في القسامة والدية

(تقريب ٩٣٤) وقد قال جماعة (تقريب ٩٣٤)

كتاب  
 الديات

في القسامة والدية  
 في القسامة والدية  
 في القسامة والدية  
 في القسامة والدية  
 في القسامة والدية  
 في القسامة والدية  
 في القسامة والدية  
 في القسامة والدية  
 في القسامة والدية  
 في القسامة والدية

(تقريب ٩٣٢) بايمانها فتالوا لا نرضى بايمان قوم كفار لا يبالون ما خلفوا عليه قال عليه السلام اهلكتون  
 وتتحقرون دم صاحبكم فتالوا كيف تخلف على امرهم فعاينهم ولم تشهد فذكر رسول الله :





الحكمة لا توفى بدها فصار كما اذا كان في داره وكذا اذا كان قائدها او راكبا فان اجتمعوا

فعلهم لان القليل في ايديهم فصار كما اذا وجدوا ارحمهم قال وان مرتبة ابيه بين

قريتين وعليها قتيلا فهو على اقرها لما ترى ان النعم عليه السلام اتي بقتيل في جد بين قريتين

فامر ان يذرع وعمر رضي الله عنه انه لما كتب اليه في القتيلا الذي وجد بين وادعة

وارحبت كتب بان يقسم بين قريتين فوجد القتيلا الى اذعة اقرب فقصه عليهم بالقسامة

قل هذا الحملي على ما اذا كان بحيث يبلغ اهل الصوت لا نداء كان بهذه الصفة يلحقه

الغوث فمكدهم النصر وقد قصر وقال وان وجد القتيلا في دار انسان فالقسامة

عليك الدار في يد والدية على عاقلة لان نصرته منهم وقوة بهم قال ولا تدخل السكنا

في القسامة مع الملاك عند ابن حنيفة وهو قول حمزة وقال ابو يوسف هو عليهم

جميعا لان ولاية التدبير كما تكون بالملك تكون بالسكنى الاخرى انه عليه السلام جعل

القسامة والدية على اليهود وان كانوا سكا نا بغيرهم وان المالك هو المختص بنصرة

البقعة دون السكان لان سكنى الملاك الزم وقراه اذ وم فكانت ولاية التدبير لهم

فيتحقق التقصير منهم واما اهل خيبر فالنعم عليه السلام اقرهم على املاكهم وكان ياخذ

منهم على وجه الخراج قال وهو على اهل الخطة دون المشركين وهذا قول ابن حنيفة

ومحمد بن وقال ابو يوسف الكل مشتركون لان الضمان انما يجب بترك الحفظ ممن له ولا

الحفظ وهذا الطريق يجعل جانبا مقصرا والولاية باعتبار الملك وقد استوفى فيها

ان صاحب الخطة هو المختص بنصرة البقعة هو المتعارف ولا ناصيل للمشركين خيل

كتاب  
الديات

کے علم میں صنمیکہ الہدایہ والرضا میں صنمیکہ صاحب الکبر ص ۲۸۳ ج ۲ حبیب قرم ترمذی

[illegible]

وولاية التدبير الى الاصيل في قيل ابو حنيفة رضي الله عنه ما شاهد بالكوفة قال وان  
 بقى واحد منهم فذلك يعني من اهل الخطة لما بينا وان لم يبق واحد منهم بان باعوا كلهم  
 فهو على المشتري لان الولاية انتقلت اليهم وخلصت لهم لئلا من يتقدمهم او يترحمهم اذا  
 وجد قتيل في دار القسامة على رب الدار على قوم في تدخل العاقلة في القسامة ان كانوا  
 حضورا وان كانوا غيبا فالقسامة على رب الدار يكسر عليه الايمان وهذا عند ابو حنيفة  
 ومحمد وقال ابو يوسف لا قسامة على العاقلة لان رب الدار اخض به من غيره فلا  
 يشركه غيره فيها كما اهل المحلة لا يشركهم فيها عواقلهم ولهما ان الحضور لزمهم نصرة  
 البقعة كما لزم صاحب الدار فيشاركونه في القسامة قال فان وجد القتيل في دار مشتركة  
 نصفها الرجل وعشرها الرجل والاخرى فهو على رأس الرجال لان صاحب القليل يزاحم  
 صاحب الكثير في التدبير فكانوا سواء في الحفظ والتقصير فيكون على عدد الرؤس ثم انتفعت  
 قال ومن اشترى ارأ ولم يقبضها حتى وجد فيها قتيل فهو على عاقلة البائع وان كان  
 في البيع خيارا احدهما فهو على عاقلة الذي فحيد وهذا عند ابو حنيفة رضي الله عنه وان لم يكن  
 فيه خيار فهو على عاقلة المشتري ان كان فيه خيار فهو على عاقلة الذي تصير له لانه  
 انما انزل قاتلا باعتبار التقصير في الحفظ ولا يجب الا على من له ولاية الحفظ والولاية تستفاد  
 بالملك ولهذا كانت الدية على عاقلة صاحب الدار ومن الموضع والملك للمشتري قبل القبض  
 البيع الهات وفي المشرط فيه الخيار يعتبر قرار الملك كما في صدقة الفطر وله ان القدر  
 على الحفظ باليد لا بالملك الا ان يكتسب على الحفظ باليد بدون الملك ولا يقتدر بالملك  
 اي ملك اليد لا مجرد اليد اخر از من الموضع

وكان لا بد من اربعة اشياء في تقدير المصلحة  
الاولى ان يكون العمل في حق الله تعالى  
والثاني ان يكون العمل في حق الخلق  
والثالث ان يكون العمل في حق النفس  
والرابع ان يكون العمل في حق المال



○

له قوله وعندي يوسف؟ يجب على السكان الخ مساواة كان ملكا او غير ملك قال  
ان يشارك الملك السكان عندي يوسف؟ كما في سُبُلَة الدارس ١٢





عليهم سقط لفقده شرطه قال واذا التقى قوم بالسيف فاجلوا عن قتيل فهو على اهل المحلة

لان القتل بين اظهروا الحفظ عليهم لان يدعي الاولياء على اولئك او على رجل منهم

بعينه فلم يكن على اهل المحلة شئ لان هذه الدعوى تضمنت براءة اهل المحلة عن القسامة

قال ولا على اولئك حتى يقيموا البينة لان بحمد الدعوى لا يثبت الحق للحديث الذي بيننا

اقايسقطه الحق عن اهل المحلة لان قوله حجة على نفسه ولو وجد قتيل في معسكر اقاموا

بغلاية من الارض ملكا احدهما فان وجد في خباء او فسطاط فعلم من يشكها الدية

والقسامة وان كان خارجا من الفسطاط فعلى اقرب الاخوية اعتبارا لليد عند انعدام

الملك وان كان القوم لقوا قتلا او وجد قتيل بين اظهروا فلا قسامة ولا دية لان الظاهر

ان العدو قتل فكان هذا وان لم يلقوا عدوا فاعلم ما بيناه وان كان للارض ضال فبالعسكر

كالشك ان يوجب على المالك عند ابى حنيفة اخلافا لابي يوسف وقد ذكرناه قال واذا

قال المستحلف قتل فلان استحكم بالله ما قتل ولا عرف له قاتلا في فلان لا يبرأ من القتل

الخصومة عن نفسه بقوله فلا يقبل فيحلف على ما ذكرناه لان ما اقر بالقتل على واحد صار

مستثنى عن البينة فيحكم من سواه فيجوز عليه قال واذا شهد اثنان من اهل المحلة

على رجل من غيرهم انه قتل لم تقبل شهادتهما وهذا عند ابى حنيفة وقالا تقبل لانهم كانوا

بعضة ان يصير الخصماء وقد بطلت العرضة بدعوى القتل على غيرهم فتقبل شهادتهما

كالوكيل بالخصومة اذا اعترف قبل الخصم وتلاه اظهر خصماء بانهم قاتلون للخصم الصادق

منهم فلا تقبل شهادتهما وان خرجوا من جملة الخصوم كالوصي اذا خرج من الوصاية

كتاب الديارات

في قوله لا تقبل لانهما كانا من اهل المحلة... في قوله لا تقبل لانهما كانا من اهل المحلة... في قوله لا تقبل لانهما كانا من اهل المحلة...

في قوله لا تقبل لانهما كانا من اهل المحلة... في قوله لا تقبل لانهما كانا من اهل المحلة... في قوله لا تقبل لانهما كانا من اهل المحلة...

في قوله لا تقبل لانهما كانا من اهل المحلة... في قوله لا تقبل لانهما كانا من اهل المحلة... في قوله لا تقبل لانهما كانا من اهل المحلة...





ملكه فيصير كانه قتل نفسه فيهدد دمه ولو ان رجلين كانا في بيت وليس هناك احد من  
مدبو حاقال ابو سفيان يضمن الآخر الدية وقال محمد لا يضمن لان مقتل نفسه ويحتل ان قتله  
الآخر فلا يضمن بالشك ولا في يوسف لان الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه فكان التوهم  
ساقطا كما اذا وجد قتيل في محلة ولو وجد قتيل في قرية لامرأة فعند اب حنيفة ومحمد  
انقسامه عليها انكره عليها الايمان والدية على عاقبتها اقرب القبال اليها في النسب وقال  
ابو يوسف القسامة على العاقلة ايضا لان القسامة انما تجب على من كان من اهل النضر  
والمرأة ليست من اهلها فاشبهت الصبي ولها ان القسامة لنفسه التهمة وتهمة القتل للمرأة  
متحققة قال المتأخرون ان المرأة تدخل مع العاقلة في التحمل في هذه المسألة لانها انزلها  
قائلة والقاتل يشترك العاقلة ولو وجد رجل قتيلا في ارض رجل اجنبي فبها ليس حقا  
الارض من اهلها قال هو على صاحب الارض لا نأخذ بنصرة ارضه من اهل القرية

كتاب المعاقلة

المعاقلة جمع معقولة وهي الدية وتسمى الدية عقلا لانها تعقل الدماء من ان تسفك  
اي تمسك قال الدية في شبه العمد الخطأ وكل دية تجب بنفس القتل على العاقلة  
والعاقلة الذين يعقلون بعد يؤدون العقل هو الدية وقد ذكرناه في الديارات والاصل  
وجوبها على العاقلة قوله عليه السلام في حديث كل من مالك رضي الله عنه للاولياء قوما  
قدرة وكان النفس محترمة لا وجب الى الاهل والخطا معدو كذا الذي تولى شبه  
المد نظر الى الالة فلا وجه الى ايجاب العقوبة عليه وفي ايجاب مال عظيم اجماعه

كتاب المعاقلة







الكثرة والأبناء لا يكثرُونَ وعلى هذا حكم الرايات إذ الم يتسع لذلك أهل البادية

ضم اليهم اقرب الرايات يعني اقربهم نصرة اذا حزنهم امر الاقرب فلا قرب ويفوض ذلك

الى الامام لان هو العالم ثم هذا كل عندنا وعند الشافعي رحمه الله على كل واحد نصف دينه فليسوا

بين الكل لانه صلة فيعتبر بالزكاة وادناها ذلك اذ خمسة دراهم عندهم نصف دينار

وَلَكِنَّا نَقُولُ هِيَ اِحْطَرَّتْ رَتَبَةً مِنْهَا الْاَتْرَى نَد لِقَاقِ خِذَمِنْ اَصْلِ الْمَالِ فَيَنْتَقِصُ مِنْهَا تَحْقِيقًا

لزيادة التخفيف ولو كانت عاقلة الرجل أصحاب الرزق يقضه بالدية في الرزاق فم ثلث

سنتين في كل سنة الثلثان الرزق في حقهم بهزلة العطاء قائم مقامها وكل منهما

صالح من بيت المال ثم بنظران كانت ارقام تخرج في كل سنة فكلما يخرج رزق من خزانة

منه الثالث من ذل العطاء وان كان في حوزة كاستة اشهر وخمس بعد القضاء ثم حذ

منه سدة الدنيا وان كان غيبه في كاشف وعظمه في كاشف محضته من الشبه حجة يكون

الموت ففك سنة مائة والثمانون وخمسة المائة والقضاء يومها واكثرها من ذلك

الرزق

السم هو حبة سم روان ۵۰ لت عطرانی فی مل مل و عصبیۃ مل سم سحرانۃ بکایۃ  
ای کعبۃ یوم او اکثر من الشهر

الاعطية دون الأكر في الأندلس والأعطية للأكر في الأندلس  
من الأكر في الأندلس  
من الأكر في الأندلس

منہم الحطیات لیسوئو فی الدیوان فامین بالصخر فی بیستریہم قال رجل القائل مع قلہ  
ای القدری ایینی

فَيَدُونَ فِيهَا يُؤَدِّي حُلُمًا لَهَا فَاغْلُظْ وَلَا مَعْنَى لَهَا خَرَجَهُ وَمَوَاحِلَ غَيْرَهُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ

لا يجب على القائل شي من الدية اعتبار الجرم بالكل في النفس عن الجرم مع لو معد ورا قلنا يجب

الكل اجاب وبني كذا لايح الجند ولو كان الخاطي معذرا فالبر عن ابي قال الله تعالى ولا تتردوا نزل

*[Decorative header with Persian calligraphy]*

سنتصال فيكون بمنزلة العقوبة وتدرسقط العقوبة عنه للعدو فمفع الشر

جملہ کتاب المعامل

(ملقبة ٤٤٣) ايجاف به واستئصال فيكون بمنزلة العقوبة وقد سقطت العقوبة عنه للمعذر منظم الشرع اليه العاقلة لرفع معنى العقوبة عنه وكذا لك في شبه العهد باعتبار ان الآلة آلة التأديب ولم يكن نعله محظوظا محضاً ولغز الايجاف عليه القصاص فلا يكون جميع الرية عليه في ماله لرفع معنى العقوبة عنه ٣٢ البسوط من ١٢٧ ج ٢٧



وزر اخرى وليس على النساء والذمة من كان له حظ في الديوان يعقل نقول عمره  
لا يعقل مع العاقلة صفة ولا امرأة ولأن العقل فما يجب على اهل النصر لتركهم مراقبته  
والناس لا يتناصرون بالصبيان والنساء ولهذا لا يوضع عليهم ما هو خلف عن النصر  
وهو الجزية وكل هذا لو كان القاتل صبيًا أو امرأة لاشئ عليه ما من الدية بخلاف  
الرجل لأن وجوب جزء من الدية على القاتل باعتبار أنه أحد العواقل لأنه ينصر نفسه  
وهذا لا يوجد فيها والقرض لها من العطاء للمعونة لا للنصرة كقرض راجح النجى عليه  
السلام ورضي الله عنهم ولا يعقل اهل مصر عن مصر اخرين بل بانه اذا كان اهل كل مصر  
ديوان على حد ذاته لان التناصر بالديوان عند وجوده ولو كان باعتبار القرب في السكن فاهل مصر  
اقرب اليه من اهل مصر اخر ويعقل اهل كل مصر من اهل سواهم لانهم لا ينهضون لاهل مصر فاهم  
اذا حزمهم اهل استنصرهم فيعقلهم اهل مصر باعتبار القرب والنصرة ومن كان منزله بالبصرة و  
ديوانه بالكوفة يعقل عنه اهل الكوفة لا يستنصر اهل ديوانه لا يجبر على اصل الاستنصار بالديوان  
اظهر فلا يظنهم مع حكم النصر بالقرابة والنسب والعلاء وقرب السكن وغيره وبعد الديوان النصر بال  
على ما بيناه وعلى هذا يخرج كثير من حواش المعامل ومن حجة جناية من اهل مصر  
ليس له في الديوان عطاء واهل البادية اقرب اليه ومسكنه المصر يعقل عنه اهل الديوان من ذلك  
المصر لم يشترط ان يكون بينه وبين اهل الديوان قرابة وقيل هو صحيح لان الذين يذوقون  
اهل مصر يقومون بنصرتهم ويدفعون عنهم اهل الديوان من اهل مصر ولا يخصون به اهل  
العطاء وقيل تاويله اذا كان في الكوفة اشارة اليه حيث قال اهل البادية اقرب اليه

[illegible]

جلد  
کتاب  
المعاقل

له قوله عقل عنه اهل الديوان من ذالك المصراخ وعلى هذا يخرج كثير من مسائل المعامل منها اخوان ديوان  
احدهما بالبرقة وديوان الاخر بالكوفة لا يعقل احدهما عن صاحبه وانما يعقل عنه اهل ديوانه ومن جنى  
ضايقة منها اهل البرقة وليس له في اهل الديوان عطاء واهل البادية (بقية ٦٤٩)





(الغنية ٦٤٦) لان الوجوب بحكم القرابة داخل المصروف منكم مكانا كانت القدرة على النفقة لم  
وصار نظير مسئلة الغنية المنقطعة اذ الى ان للولي الا يبعد ان يخرج ازا كان الاقرب غائبا غائبا

في قوله لا يملك العاقل...  
 في قوله لا يملك العاقل...  
 في قوله لا يملك العاقل...

نصف العشر فصاعداً والاصل فيه حديث ابن عباس رضي الله عنه موقوفاً عليه ومرفوعاً  
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تعقل العواقل عمداً ولا عبداً ولا صليحاً ولا اعترافاً ولا مادون  
 ارشش الموضحة وارشش الموضحة نصف عشر بدل النفس لان التعقل للحر عن الاحكام ولا احكام  
 في القليل وانما هو الكثير والتقدير الفاصل عرف بالسمع قال وانقص من ذلك يكون في مال  
 الجاني والقياس فيه التسوية بين القليل والكثير فيجب الكل على العاقلة كما ذهب اليه الشافعي  
 او التسوية في ان لا يجب على العاقلة شيء الا انما تركناه بما رويناه وبما روي عن علي بن السلام  
 او جليل يرش الجاني على العاقلة وهو نصف عشر بدل الرجل على ما مر في الدييات فادنى  
 يسلك به مسلك الاموال لانه يجب التحكيم كما يجب ضمان المملوك بالتقويم فلهذا كان في  
 مال الجاني اخذاً بالقياس قال لا تعقل العاقلة جناية العبد ولا مال الزم بالصليح او باعتراف  
 الجاني لما رويناه ولا نلتناصر العبد الا قراء الصليح لا يلزم ان العاقلة تقصير الولاية  
 عنهم قال لان يصيد قوم لانه ثبت بتصادقهم والاشناع كان يحقهم ولهم ولاية عليهم  
 ومن اقر بقتل خطأ ولم يرفعه الى القاضى الا بعد سنين قضى عليه بالدية في ماله في ثلاث  
 سنين من يوم يقضيه لان التاجيل من وقت القضاء في الثابت بالبيينة ففي الثابت  
 بالاقرار والى ولو تصادق الغايل وولي الجناية على ان قاضه بل لا كذا قضى بالدية على  
 عاقلة بالكوفة بالبيينة وكذا بها العاقلة فلا شيء على العاقلة لان تصادقهما ليس بنجاة  
 عليهم ولم يكن عليه شيء في ماله لان الدية بتصادقها تقررت على العاقلة بالقضاء و  
 تصادقها حجة في حق الجاني الاول لان يكون اعطاء معهم فيجوز ان يلزمه بقدر حصته

كتاب المعاملات  
 في قوله لا يملك العاقل...  
 في قوله لا يملك العاقل...  
 في قوله لا يملك العاقل...

في قوله لا يملك العاقل...  
 في قوله لا يملك العاقل...  
 في قوله لا يملك العاقل...



لَا يَفِي حُرَّتِهِ مَقْرُّ عَلَى نَفْسِهِ وَفِي حَقِّ الْعَاقِلَةِ مَقْرُّ عَلَيْهِمْ قَالُوا وَافْتَرَجْنَا الْحَرَّ عَلَى الْعَبِيدِ  
 اى القدر ذكره اعني

فقتل خطا كان على عاقلة قيمته لانه بدل النفس على ما عرف من اصلنا وفي احد قول  
 في فضل كام الجنة على العبد ۱۲

الشافع تجب في ماله لانه بدل المال عنده ولهذا يوجب قيمته بالغة ما بلغت وما دون النفس  
 ايقية " " الشافعي " روعه ما يقص من وثيق الحشرة ورايم "

من العهد لا تخجل العاقلة لانه يسلك به مسلط الاموال عندنا على ما عرف في احد قوليه

تَحْلِي الْعَاقِلَةِ كَافِي الْحَرِّ وَقَدْ مَرَّ قَبْلُ قَالَ اصْحَابُنَا إِنَّ الْعَاقِلَ إِذَا مَرَّ بِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَاقِلَةٌ فَالِدَةٌ  
 اِي فِي اَوَّلِ فِصْلٍ بَعْدَ نَابِضَةِ الْوَلَدِ كَمَا مَرَّ

في بيت المال لان جماعة المسلمين هم اهل نصرته وليس بعضهم اخص من بعض بذلك و

لهذا لو كانت كانت ميراثه لبيت المال فكذا ما يلزم من الغرامة يلزم بيت المال وعن أبي حنيفة

رواية شاذة ان الدبة في ماله ووجهه ان الاصل ان تجب الدبة على القاتل لانه بدل متلف

والانطلاق منه الان العاقله تعجزها تحقيقا للتحقيق على ما مر فاذا المراد ان له عاقله عاد

الحكم الى الاصل وابن الملا عنه تعقله عاقله اتمه لان نسبها ثابت منها ووزن الاب فان

عقلوا عنه ثم اذعاه الابی جعت عاقلة الام بما اذت على عاقلة الابی ثلثینین

من يوم يقض القاض لعاقلة الام على عاقلة الاب لانه تبين ان الدية واجبة عليهم

لأن عند الكاذب ظهرا النسب لعزل كان ثابتا من الأحيث بطل اللعان بالأكاذاب وصي

فانه لم يولد عن نفسه ولا حتى يحقق اللعان بينهما ثم انذبه نفسه قال ان هذه الولاية هي ١٦  
ظهر من الاصل فقوله الام تتكلموا ما كان واجبا على قوم الاب فيرجعون عليهم لانهم مضطرون

في ذلك وكذلك ان مات المكاتب عروفا وله ولد حر فله يرد كتابته حتى جنى الله عقله

عن قومه ثم أُنشيت الكتابة لأنه عند الاداء يتحول وكلاؤه الى قوم أبيه من وقت

ای من ذلک الامین الباقی ۱۱ ای فاعلم ان یرجع قوم الام علی قوم الاب ۱۲ ای ولا وجع المکاتب ۱۳

جلد  
کتاب  
المعاقل

١٤٩٩) كون معناه ما ذكره يقول بل معناه لا تعقل العاقله من قتل عمر البصيفة المحجور ومن صرح عن دمه  
ومن اعترف لبقوله على صيغة المحجور ايضا فيقول المعنى من الكل الى معنى عقلت العقيل لا الى معنى عقلت عن ظنون  
فله يتم الجواب انما ١٣ تكمله فتح القدير ص ١٣ ج ٨

له قوله كتاب الوصايا الخ اعلم بان الوصية عقد مندوب اليه من غير ان يرضى عنه المحرر العلماء وقال بعضهم الوصية للوالدين والاقرنين اذا كانا لهما من لا يرثونه فرض وعند بعضهم الوصية

[illegible][illegible]

فيرجعون عليه  
 روى قوم الام  
 رجعت بهاعلى  
 ما ذكره ابي  
 في ثلث سنين  
 مؤجلة بطريق  
 والاصل الذي  
 بسبب امر حاد  
 حالة خفية  
 اولم يقع ولو لم  
 القضاء فان كان  
 الاولى فانه يقف  
 استزكوا في حكم  
 متاملا يمكنه التمسك

---

باب في صفته  
 قال الوصية  
 ابي القدرى ١٢ يعني  
 زوال ما يكتنه  
 موصى ١٢  
 الا اناسه حسنه

ثم وكذلك رجل امر  
بما قلته الامران كان الا  
ن يوم يقضيه بها القضا  
التيسير قال رضي  
عنهما لم تنتقل جنايته  
مثل عورة ولد للملاع  
يختلف حال الجاني و  
ن قضيه بها على الاول  
رضيه بها على الثانية و  
الجناية قبل القضاء  
مخرج فيما ورد عليه  
**ك**  
وصية يجرى  
في حاجة وهي مستحجة  
لولا ضعف الى حال  
الحاجة الناس اليها ف

صبيًا بقتل رجلٍ فقتل  
مُرُثبت بالبينة وفي  
أرضه على الأمر أو على  
الله عنه ههنا عدة  
حال القاتل إذا تبدل  
عن الأولى قُضيه بها  
منته حَوْلَتِ الجناية  
ولكن العاقلة تبدل  
لم تنتقل إلى الثانية  
إذا كانت العاقلة و  
وبعد الإيفاء سبق  
من النظائر والأدلة  
نائب إلى صر  
ذلك وما يستحق  
والقياس يابى جوارها  
نباها بان قيل ملكته  
ان الأسيان مغرور

[illegible]

سبب الدية  
 ما قرره  
 تجب  
 في الجنبين  
 متفرقة  
 إلى الولاء  
 لم يمت  
 ضاء بها  
 في الوقت  
 اعد  
 ١٢١١ هـ  
 او نقصا  
 من العائنة  
 في الاصل  
 بالصوت  
 وعنده  
 الى حال  
 اذا اولى  
 فاذا  
 ١٢١١ هـ  
 في حال  
 في وقت  
 في وقت  
 في وقت

فَيُرْجَعُونَ عَلَيْهِمْ وَكَذَلِكَ رَجُلٌ أَمْرٌ صَبِيحًا يَقْتُلُ رَجُلًا فَيُقْتَلُ فَيَضْمَنْتُ عَاقِلَةَ الصَّدِيقِ الدِّيَّةَ  
 رَجَعَتْ بِهَا عَلَى عَاقِلَةِ الْأَمْرَانِ كَانَ الْأَمْرُ ثَبَتَ بِالْبَيْتَةِ وَفِي مَالِ الْأَمْرَانِ كَانَ ثَبَتَ بِالْقَرْبَةِ  
 فِي ثَلَاثِ سَنِينَ مِنْ يَوْمٍ يَقْضَى بِهَا الْقَاضِ عَلَى الْأَمْرِ وَعَلَى عَاقِلَتِهِ لَأَنَّ الدِّيَّاتِ تَجِبُ  
 مُوَجَّلَةً بِطَرِيقِ التَّيْسِيرِ قَالَ خُذْ اللَّهُ عَنْهُ هَهْنَا عِدَّةً مَسَائِلَ ذَكَرَهَا مُحَمَّدٌ مِنْفَرَقَةً  
 وَالْأَصْلُ الَّذِي خُذْتُ عَنْهُ عَلَيْهِ أَنْ يَقَالَ حَالُ الْقَائِلِ إِنْ تَبَدَّلَ حَكْمًا فَانْتَقَلَ وَلَاؤُهُ إِلَى الْوَلَاءِ  
 بِسَبَبِ امْرَأَةٍ لَمْ تَنْتَقِلْ جَنَايَتُهُ عَنْ الْأَوَّلَى قُضِيَ بِهَا أَوْ لَمْ يَقْضَ وَأَنْ ظَهَرَتْ  
 حَالَةُ خَفِيَّةٍ مِثْلَ عَوَّةٍ وَلِلْمَلَأَعْنَةِ حَوَلَتِ الْجَنَايَةُ إِلَى الْآخَرَى وَقَعَ الْقَضَاءُ بِهَا  
 أَوْ لَمْ يَقَعْ وَلَوْ لَمْ يَخْتَلَفْ حَالُ الْجَانِي وَلَكِنَّ الْعَاقِلَةَ تَبَدَّلَتْ كَانَ الْأَعْبَارُ فِي ذَلِكَ لَوْ قُتِلَ  
 الْقَضَاءُ فَإِنْ كَانَ قُضِيَ بِهَا عَلَى الْأَوَّلَى لَمْ تَنْتَقِلْ إِلَى الثَّانِيَةِ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ قُضِيَ بِهَا عَلَى  
 الْأَوَّلَى فَإِنَّهُ يَقْضَى بِهَا عَلَى الثَّانِيَةِ وَإِذَا كَانَتْ الْعَاقِلَةُ وَاحِدَةً فَلَقَدْ بَانَ زِيَادَةُ الْوَقْفِ  
 اشْتَرَكُوا فِي حَكْمِ الْجَنَايَةِ قَبْلَ الْقَضَاءِ وَبَعْدَهُ الْإِفْيَاسُ بِقِيَادَةِ الْقَوْمِ أَوْ لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأَصْلِ  
 مَتَامَا يُمْكِنُ التَّخْرِيجُ فِيهِ وَأَوْ رَدَّ عَلَيْهِ مِنَ النَّظَائِرِ وَالْأَضْدَادِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصُّوَرِ

# کتاب الوصایا

باب في وصف الوصية <sup>ما يجوز في ذلك وما يستحب منه وما يكون رجوعه</sup>  
 قال الوصية غيرة <sup>وهي مستحبة والقياس يابى جوازها لأنه تملك مضاف الى حال</sup>  
 نزول ما يكتنه <sup>ولو اضيف الى حال قيامها بان قيل ملكتك فلا كان باطلا فهذا او الى</sup>  
 الا انا استحسنه <sup>لحاجة الناس اليها فان الانسان مغرر بأماله مقصّر في عمله فاذا</sup>

[illegible]



[illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

البركة  
الحمد لله  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين  
اللهم صل على سيدنا محمد  
وآله الطيبين الطاهرين  
الذين هم الصابرون  
المصابون  
الذين هم الساجدون  
المسبحون  
الذين هم القائمون  
المصلون  
الذين هم الميامين  
المؤمنين  
الذين هم الأئمة  
المعصومين  
الذين هم المرسلين  
المصدقين  
الذين هم الأنبياء  
المكرمين  
الذين هم الرسل  
الطيبين  
الذين هم الصادقون  
الذين هم المهديون  
الذين هم المنتقمون  
الذين هم الموعودون  
الذين هم المبشرين  
الذين هم المحسنون  
الذين هم المصلحون  
الذين هم المنعمون  
الذين هم المفضلون  
الذين هم المكرمون  
الذين هم المقربون  
الذين هم المقبولون  
الذين هم المقدرين  
الذين هم المقدرين  
الذين هم المقدرين

[illegible]

۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱  
 ۴۷۲  
 ۴۷۳  
 ۴۷۴  
 ۴۷۵  
 ۴۷۶  
 ۴۷۷  
 ۴۷۸  
 ۴۷۹  
 ۴۸۰  
 ۴۸۱  
 ۴۸۲  
 ۴۸۳  
 ۴۸۴  
 ۴۸۵  
 ۴۸۶  
 ۴۸۷  
 ۴۸۸  
 ۴۸۹  
 ۴۹۰  
 ۴۹۱  
 ۴۹۲  
 ۴۹۳  
 ۴۹۴  
 ۴۹۵  
 ۴۹۶  
 ۴۹۷  
 ۴۹۸  
 ۴۹۹

عند  
م عند الا  
ندا.  
ان ا  
حكما  
التي تميز  
قبل ال  
كالم  
ام لا و  
اللقا  
بيني  
هة ع  
واقبة  
و  
تعالى  
نس  
قط  
الكور  
افرن  
الون  
قبيلان  
الك

[illegible][illegible][illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

تتأه  
بسط  
الان  
نق  
سنة  
لنا  
اولهم  
الك  
حفظ  
عظم

۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

[illegible]

حقاً  
لوا س  
قيقة  
شرا  
سدا  
الرمي  
المقاي  
بسته  
الله  
بل شرا  
الأور  
ول النفا  
ناع  
وميرة  
بتلا  
شالا

[illegible]

لَا تَقْرَأُ الْقُرْآنَ حَتَّى تَغْتَسِلَ

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

ويعني  
الذي  
تجوز  
نفع بع  
مليف  
للوالد  
صية  
ثم ر  
خاط  
عاز  
من ق  
كان  
جه  
قربا  
لا

تبرکات

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----



او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية لانه تملك مضاف الى ما بعد الموت وحكمة ثبتت  
 بعد الموت والجهة من المريض للوارث في هذا نظير الوصية لانها وصية حكمية تنفذ من  
 الثالث وافر المريض للوارث على عكس لانه تصرف في الحال فيعتبر ذلك وقت الاقرار  
**قال** لان يحجزها الورثة ويرى هذا الاستثناء فيما رينا به وكان الامتناع لحقهم فتجوز باجدهم  
 ولو اجاز بعض ورثة بعض تجوز على المحجز بقدر حصته لو كانت له بطل في حق الراثة  
**قال** ويجوز ان يوصي المسلم للكافر الكافر المسلم فلاول لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن  
 الذين لم يقا تلوكم في الدين الالة والثاني لانهم بعد الذمة ساووا المسلمين في المعاملة  
 ولهذا جاز التبذع من الجانبين في حالة الحيوة فكذلك بعد المات وفي الجامع الصغير الق  
 لاهل الحرب باطله لقوله تعالى نهيهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين الالة **قال** وقيل  
 الوصية بعد الموت فان قبلها الموصي في حال حياته لم يورثها فذلك باطل لان وان ثبوت حكمي بعد  
 الموت لتعلق به فلا يعتبر قبله كما لا يعتبر قبل العقد **قال** ويستحب ان يوصي الانسان  
 بدون الثلث سواء كانت الورثة اغنياء او فقراء لان في التقبيل صلة القريب بترك مال عظيم  
 بخلاف استكمال الثلث لانه استيفاء تمام حق فلا صلة ولا مئة ثم الوصية باقل من الثلث اولى  
 امر تركها قالوا ان كانت الورثة فقراء ولا يستغنون بما يرون فالترك اولى لما فيه من الصدقة على  
 القريب قد قال عليه السلام افضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح وكان فيهم عايت حق الفقراء  
 والقربة جميعا وان كانوا اغنياء او يستغنون بنصيبهم فالوصية اولى لانه يكون صدقة  
 على الاجنبي والترك هبة من القريب والاولى اولى لانه يتبعها وجه الله تعالى وقيل

الوصية بعد الموت لا وقت الوصية لانه تملك مضاف الى ما بعد الموت وحكمة ثبتت  
 بعد الموت والجهة من المريض للوارث في هذا نظير الوصية لانها وصية حكمية تنفذ من  
 الثالث وافر المريض للوارث على عكس لانه تصرف في الحال فيعتبر ذلك وقت الاقرار  
**قال** لان يحجزها الورثة ويرى هذا الاستثناء فيما رينا به وكان الامتناع لحقهم فتجوز باجدهم  
 ولو اجاز بعض ورثة بعض تجوز على المحجز بقدر حصته لو كانت له بطل في حق الراثة  
**قال** ويجوز ان يوصي المسلم للكافر الكافر المسلم فلاول لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن  
 الذين لم يقا تلوكم في الدين الالة والثاني لانهم بعد الذمة ساووا المسلمين في المعاملة  
 ولهذا جاز التبذع من الجانبين في حالة الحيوة فكذلك بعد المات وفي الجامع الصغير الق  
 لاهل الحرب باطله لقوله تعالى نهيهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين الالة **قال** وقيل  
 الوصية بعد الموت فان قبلها الموصي في حال حياته لم يورثها فذلك باطل لان وان ثبوت حكمي بعد  
 الموت لتعلق به فلا يعتبر قبله كما لا يعتبر قبل العقد **قال** ويستحب ان يوصي الانسان  
 بدون الثلث سواء كانت الورثة اغنياء او فقراء لان في التقبيل صلة القريب بترك مال عظيم  
 بخلاف استكمال الثلث لانه استيفاء تمام حق فلا صلة ولا مئة ثم الوصية باقل من الثلث اولى  
 امر تركها قالوا ان كانت الورثة فقراء ولا يستغنون بما يرون فالترك اولى لما فيه من الصدقة على  
 القريب قد قال عليه السلام افضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح وكان فيهم عايت حق الفقراء  
 والقربة جميعا وان كانوا اغنياء او يستغنون بنصيبهم فالوصية اولى لانه يكون صدقة  
 على الاجنبي والترك هبة من القريب والاولى اولى لانه يتبعها وجه الله تعالى وقيل

كتاب الوصايا

(بقية ٤٥٢) خروجه واجبا على ما يكون مستقرا بمنزلة التراتل من العبارات  
 ثم التبذع بعد الوفاة معتبرا بالتبذع في حالة الحياة وذلك احسان منه به اليه  
 بعد ذلك التبذع بالوصية بعد الموت واما الالة فقد اتفق اشراف اهل التفسير (بقية ٤٥٤)

هذا الوجه يختار لاشتغال كل منهما على فضيلة وهو الصدقة او الصلة فيخير بين الخيرين  
 قال والموصي به يملك بالقبول خلافا لفرقة وهو احد قولي الشافعي وهو يقول الوصية  
 اخت الميراث اذ كل منهما خلافا لما انه انتقال ثم الارث يشتر من غير قبول فكذا الوصية  
 ولنا ان الوصية اثبات ملك جديد ولهذا لا يترك الموصي له بالعيب لا يترك عليه بالعيب  
 ولا يملك احد اثبات الملك لغيره الا بقبوله اما الورثة خلافا حتى يثبت فيها هذه  
 الاحكام فثبتت جبراً من الشرع من غير قبول قال الا في مسألة واحدة وهو ان يموت  
 الموصي ثم يموت الموصي له قبل القبول فيدخل الموصي في ملك ورتبة استحقاقاً والقبول  
 ان تبطل الوصية لما يثبت ان الملك موقوف على القبول فصار كموث المشتري قبل قبوله  
 بعد ايجاب البائع وجه الاستحسان ان الوصية من جانب الموصي قد تمت بموت الموصي  
 لا يلحق الفسخ من جهة الموصي له فاذا مات دخل في ملكه كما في البيع المشرط  
 فيه الخيار للمشتري اذا مات قبل الاجازة قال ومن اوصى عليتين يحيط بماله  
 بجزء الوصية كان الدين مقدم على الوصية لانهما لهما حاجتين فانه فرض الوصية  
 تبرعاً وابدأ ببدء بالاهو فالاهو الا ان تبرئ الغرماء لانه لم يبق الدين فتنفذ الوصية  
 على احد المشرع حاجته اليها قال ولا تصح وصية الصبي وقال الشافعي تصح اذا  
 كان في وجوه الخير كان عمره رضي الله عنه اجاز وصية يافع وهو الذي رآه  
 الحكم ولا نه نظر له بصرفه الى نفسه في نيل الترفي ولو لم تنفذ يفر على غيره ولنا انه  
 تبرع والصبي ليس من اهله ولا ن قوله غير لازم وفي تصحيح وصيته قول بالنزاع قوله  
 ان لا يملك احد اثبات الملك لغيره الا بقبوله اما الورثة خلافا حتى يثبت فيها هذه

كتاب الوصايا

في هذا الوجه يختار لاشتغال كل منهما على فضيلة وهو الصدقة او الصلة فيخير بين الخيرين  
 قال والموصي به يملك بالقبول خلافا لفرقة وهو احد قولي الشافعي وهو يقول الوصية  
 اخت الميراث اذ كل منهما خلافا لما انه انتقال ثم الارث يشتر من غير قبول فكذا الوصية  
 ولنا ان الوصية اثبات ملك جديد ولهذا لا يترك الموصي له بالعيب لا يترك عليه بالعيب  
 ولا يملك احد اثبات الملك لغيره الا بقبوله اما الورثة خلافا حتى يثبت فيها هذه  
 الاحكام فثبتت جبراً من الشرع من غير قبول قال الا في مسألة واحدة وهو ان يموت  
 الموصي ثم يموت الموصي له قبل القبول فيدخل الموصي في ملك ورتبة استحقاقاً والقبول  
 ان تبطل الوصية لما يثبت ان الملك موقوف على القبول فصار كموث المشتري قبل قبوله  
 بعد ايجاب البائع وجه الاستحسان ان الوصية من جانب الموصي قد تمت بموت الموصي  
 لا يلحق الفسخ من جهة الموصي له فاذا مات دخل في ملكه كما في البيع المشرط  
 فيه الخيار للمشتري اذا مات قبل الاجازة قال ومن اوصى عليتين يحيط بماله  
 بجزء الوصية كان الدين مقدم على الوصية لانهما لهما حاجتين فانه فرض الوصية  
 تبرعاً وابدأ ببدء بالاهو فالاهو الا ان تبرئ الغرماء لانه لم يبق الدين فتنفذ الوصية  
 على احد المشرع حاجته اليها قال ولا تصح وصية الصبي وقال الشافعي تصح اذا  
 كان في وجوه الخير كان عمره رضي الله عنه اجاز وصية يافع وهو الذي رآه  
 الحكم ولا نه نظر له بصرفه الى نفسه في نيل الترفي ولو لم تنفذ يفر على غيره ولنا انه  
 تبرع والصبي ليس من اهله ولا ن قوله غير لازم وفي تصحيح وصيته قول بالنزاع قوله

(لغة ١٥١٣) على ان ذاك كان في الابتداء قبل ان ينزل آية الميراث ثم انتسخ وتكرار ما نسخه وكان ابو بكر الرازي  
 رحمه الله تعالى يقول انما انتسخ لقوله من بعد وصية يوصي بها او دين فانه نص على الميراث بعد وصية منكرة  
 فكانت الوصية للوالميراث والدين بين ثابتة بعد نزول هذه الآية (لغة ١٥٥)

هذا الوجه يختار لاشتغال كل منهما على فضيلة وهو الصدقة او الصلة فيخير بين الخيرين  
 قال والموصي به يملك بالقبول خلافا لفرقة وهو احد قولي الشافعي وهو يقول الوصية  
 اخت الميراث اذ كل منهما خلافا لما انه انتقال ثم الارث يشتر من غير قبول فكذا الوصية  
 ولنا ان الوصية اثبات ملك جديد ولهذا لا يترك الموصي له بالعيب لا يترك عليه بالعيب  
 ولا يملك احد اثبات الملك لغيره الا بقبوله اما الورثة خلافا حتى يثبت فيها هذه  
 الاحكام فثبتت جبراً من الشرع من غير قبول قال الا في مسألة واحدة وهو ان يموت  
 الموصي ثم يموت الموصي له قبل القبول فيدخل الموصي في ملك ورتبة استحقاقاً والقبول  
 ان تبطل الوصية لما يثبت ان الملك موقوف على القبول فصار كموث المشتري قبل قبوله  
 بعد ايجاب البائع وجه الاستحسان ان الوصية من جانب الموصي قد تمت بموت الموصي  
 لا يلحق الفسخ من جهة الموصي له فاذا مات دخل في ملكه كما في البيع المشرط  
 فيه الخيار للمشتري اذا مات قبل الاجازة قال ومن اوصى عليتين يحيط بماله  
 بجزء الوصية كان الدين مقدم على الوصية لانهما لهما حاجتين فانه فرض الوصية  
 تبرعاً وابدأ ببدء بالاهو فالاهو الا ان تبرئ الغرماء لانه لم يبق الدين فتنفذ الوصية  
 على احد المشرع حاجته اليها قال ولا تصح وصية الصبي وقال الشافعي تصح اذا  
 كان في وجوه الخير كان عمره رضي الله عنه اجاز وصية يافع وهو الذي رآه  
 الحكم ولا نه نظر له بصرفه الى نفسه في نيل الترفي ولو لم تنفذ يفر على غيره ولنا انه  
 تبرع والصبي ليس من اهله ولا ن قوله غير لازم وفي تصحيح وصيته قول بالنزاع قوله









[illegible]

رجوعا لان الرجوع نفى في الحال المحجوبة نفى في الماضي والحال فاذا كان يكون رجوعا ولو بعد رجوع  
 ان المحجوبة نفى في الماضي والانتفاء في الحال ضرورة ذلك واذا كان ثابتا في الحال كان الرجوع  
 لغوا ولا ان الرجوع اثبات في الماضي ونفى في الحال المحجوبة نفى في الماضي والحال فلا يكون  
 رجوعا حقيقة ولهذا لا يكون جحود النكاح فرقة ولو قال كل وصية اوصيت بها فلان  
 فهو حرام ورسوا لا يكون رجوعا لان الوصف يستدعي بقاء الاصل بخلافه اذا قال  
 فهي باطلة لانا لذهب المتلاشي ولو قال اخرتها لا يكون رجوعا لان التأخير ليس للسقوط  
 كما خيرا الدين بخلافه اذا قال تركت لانه اسقاط ولو قال العبد الذي اوصيت بفلان  
 فهو لفلان كان رجوعا لان اللفظ يدل على قطع الشركة بخلافه اذا اوصى به لرجل ثم  
 اوصى به لآخر لان المحل يحتمل الشركة واللفظ صالح لها وكذا ان قال فهو لفلان وان لم يكن  
 رجوعا عن الاول لما بينا ويكون وصية للوارث وقد ذكرنا حكمه ولو كان فلان الآخر  
 ميتا حين اوصى بالوصية الاولى على حالها لان الوصية الاولى لما تبطل ضرورة كونها  
 للثاني ولم يتحقق فيق للاول ولو كان فلان حين قال ذلك حيا ثم مات قبل موت الموصي  
 فهي للورثة لبطان الوصيتين الاولى بالرجوع والثانية بالموت والله اعلم

قال ومن اوصى امرجل ثلث ماله ولاخر ثلث ماله ولم يجز الوثقة فالثلث بينهما لانه  
 اي القدور كما في محققه واثبت  
 يضيق الثلث عن حقها اذ لا تتراد عليه عند عدم الاجازة علما تقدم وقد تساويا في  
 الوثقة ١٢  
 سبب الاستحقاق فيستويان في الاستحقاق والمحل يقبل الشركة فيكون بينهما وان اوصى

وكان فلان قد قطع شراكم الاول عن الاول لان  
فلان قد قطع شراكم الاول عن الاول لان  
فلان قد قطع شراكم الاول عن الاول لان

في الفريضة والحدب رسل بالطريق الذي رواه ولكن المرسل حجة عندنا كالمسانيد او اقوى من المسانيد لان الرواية في المسانيد مستقيمة  
في الفريضة والحدب رسل بالطريق الذي رواه ولكن المرسل حجة عندنا كالمسانيد او اقوى من المسانيد لان الرواية في المسانيد مستقيمة

ان الوصية في الفريضة والحدب رسل بالطريق الذي رواه ولكن المرسل حجة عندنا كالمسانيد او اقوى من المسانيد لان الرواية في المسانيد مستقيمة  
في الفريضة والحدب رسل بالطريق الذي رواه ولكن المرسل حجة عندنا كالمسانيد او اقوى من المسانيد لان الرواية في المسانيد مستقيمة

ان الوصية في الفريضة والحدب رسل بالطريق الذي رواه ولكن المرسل حجة عندنا كالمسانيد او اقوى من المسانيد لان الرواية في المسانيد مستقيمة  
في الفريضة والحدب رسل بالطريق الذي رواه ولكن المرسل حجة عندنا كالمسانيد او اقوى من المسانيد لان الرواية في المسانيد مستقيمة

لا حدهما بالثلث ولا آخر بالسدر فالثلث بينهما اثلا ثلاثا لان كل واحد منهما يدلي بالسبب وضاه  
الثلث ع حقه ما يقسمه انما على قدر حقه ما كما في اصحاب الدين فيجعل الاقل سهما والاكثر سهامين  
ثلاثة اسهم سهرا لصاحب اقل وسهرا لصاحب اكثر وان وصي لاحدهما بجميع ماله ولا آخر  
بثلث ماله ولم تجز الورثة والثلث بينهما على اربعة اسهم عندهما وقال ابو حنيفة في الثلث  
بينهما نصفان ولا يضرب ابو حنيفة رة للموصي له بما زاد على الثلث لا في الحياطة والسنة  
والدرهم المرسله لها في الخلافة ان الموصي قصد شيئا من الاستحقاق والتفضيل  
وامتنع الاستحقاق حتى الورثة ولا مانع من التفضيل فيثبت كما في الحياطة واخيهما  
وله ان الوصية وقعت بغير المشرع عند عدم الاجازة من الورثة اذ لا نفاذ  
لها حال فبطل اصلا والتفضيل يثبت في ضمن الاستحقاق فبطل بطلانه  
كالحيطة الثابتة في ضمن البيع بخلاف مواضع الاجماع لانها نفاذا في الجملة بدون  
اجازة الورثة بان كان في المال سعة فتعبر في التفاضل لكونه مشروعا في الجملة بخلاف  
ما نحن فيه وهذا بخلاف ما اذا وصى بعين من تركته وقيمته تزيد على الثلث فانه  
يضرب بالثلث وان احتمل ان يزيد المال فيخرج من الثلث لان هناك الحق تعلق  
بعين التركة بدليل انه لو هلك استفاد ما لا اخربطل الوصية وفي الالف  
المرسله لو هلك التركة تنفذ فيما استفاد فلم يكن متعلقا بعين ما تعلق به حق الورثة  
قال واذا وصى بنصيب ابنه فالوصية باطلة ولو وصى بمثل نصيب ابنه جاز لان الاول  
وصية بمال الغير لان نصيب ابنه ما يصيبه بعد الموت والثاني وصية بمثل نصيب الابن  
والوصية باطلة لان نصيب الابن ما يصيبه بعد الموت والثاني وصية بمثل نصيب الابن



459

زفرله ثلث ما بقى كل واحد منها مشترك بينهم والمال المشترك يتوي ما توى منه على

[illegible]

(بقية ٢٥٨) فكان الإرسال من الراوى الحريص دليل شجرة الحديث فاما الحديث الذى رواه نحونا ففما نعم به البلوى والوجوب

الشركة ويبقى ما بقى عليها أو صار كما إذا كانت الشركة اجناساً مختلفة ولتأان في الجنس الواحد يمكن جمع حق أحد في الواحد لهذا يجري فيه الجبر على القسمة وفي مجموع والقسمة مقدمة فجمعها في الواحد الباقي وصارت الذاهم كالداهم بخلاف الاجناس المختلفة لانه

لا يمكن الجمع فيها جبراً فكذلك تقديراً قالوا وصى بثلث شياءه فهلك ثلثها وبقي ثلثها  
على القدر الذي في مقوله ١١ غن

وهو يخرج من ثلث ما بقى من ماله ليرثه كالثلث ما بقى من الثياب قالوا هذا اذا كانت  
 اى الثلث ابا ٢٠  
 الثياب من اجناس مختلفة ولو كانت من جنس واحد فهو بمنزلة الداهية كذلك

المكيال والموزون بمنزلة الهال الذي يجرى فيه الجمع جبراً بالقصة ولو أوصى بثلاث ثلثة من

رقیقہ فمات ثانیان لم یکن لہ الا ثلث الباقی وکذا الذی مختلفہ وقلیل هذا علی قولہ وحقیقۃ

وحده لا تدرى الجبر على القسمة فيها وقيل هو قول الكل أن عندهم للقاضي أن يجتهد

وَيَجْمَعُ وَبَدَنَ ذَلِكَ يَتَعَدَّى الْجَمْعُ وَالْأَوَّلُ شَبْهَ الْفَقْهَةِ الْمَذْهُبِ قَالَ وَمِنْ وَصْفِهِ  
 دِيوان يكون في المسألة خلافه ۝

بالفراغ واليد والعين والذوق والخرج الالف من ثلث تعيين في شرح في شوق له  
 اى نقد غير دين « ان كان له ثلث اوقات درهم نقد » الالف من العين ١٠٠  
 امكان ابقاء كاذب حقه من غيظه فصار اليه واراد ان يذوق اليه ثلث العين

وكل ما خرج شيء من الدين أخذتلك حتى يستوفى الألف الموصى له شره الوارث وفي تخصيصه

بالعين بخس في حق الوثرة لان العيز فضلا على الدين وكان الدين ليس بمالي ومطلق الحال وانما يصير

ما لا عند الاستيفاء فانما يعتدل النظر في ذكرناه قال ومن وصي نبيي وعلمي بشئ ماله فاذا  
الى الورثة والموصي له اي القدر في شئ ماله

عمر وميت الثالث كله لزيد لان الميت ليس باهل للوصية فلا يرث احم الحي الذي هو من اهلها

كما اذا وصى ازدي وجداً وعن أبي يوسف انه اذا لم يعلم بموت فله نصف المثلث لان

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

[illegible]



قال في الوصية التي لا تصف الثلث بخلاف ما اذا علم بموته لان الوصية  
 للميت لغو فكان اضيأ بكل الثلث للحي وان قال ثلث مالي بين زيد وعمر ووزيد ميت كان عمرو  
 نصف الثلث لان قضية هذا اللفظ ان يكون لكل واحد من نصف الثلث بخلاف ما تقدم لا ترى  
 من قال ثلث مالي لزيد فسكت كان كل الثلث ولو قال ثلث مالي بين فلان وسكت لم يستحق الثلث

**قال** ومن وصي ثلث ماله ولا مال له واكتسب مالا استحق الموصي له ثلث ما يملكه عند الموت  
 لان الوصية عقد استخلاف مضاعف له ما بعد الموت ويثبت حكمه بعد فيشترط وجوب المال عند  
 الموت لا قبله وكذا اذا كان له مال فهاك ثم اكتسب مالا يبينا ولو وصي له ثلث غنمه فهاك  
 الغنم قبل موت الموصي لم يكن له غنم في الاصل فالوصية باطله لما ذكرنا انه يجب بعد الموت  
 فيعتبر قيامه حينئذ وهذه الوصية تعلقت بالعين فتبطل بغواتها عند الموت وان لم يكن له  
 غنم فاستفادته ثم مات فالصحيح ان الوصية تصح لانها لو كانت بلفظ المال تصح فكذا اذا كانت  
 باسم نوعه وهذا لان وجوده قبل الموت فضل والمعتبر قيامه عند الموت ولو قال له شاة من مالي  
 وليس له غنم يعطى قيمته شاة لانه لما اضاف الى المال علمنا ان مراده الوصية بما لبت الشاة  
 اذا ما لبت لها توجد في مطلق المال ولو وصي بشاة ولم يصفه الى ماله ولا غنمه قيل  
 لا يصح لان المصحح اضافة الى المال وبدونها تعتبر صورة الشاة ومعناها وقيل تصح لان ما ذكر  
 الشاة وليس ملكه شاة علم ان مراده المالاية ولو قال شاة من غنمي لا غنمه فالوصية باطله  
 لانه لما اضاف الى الغنم علمنا ان مراده عين الشاة حيث جعلها جزء من الغنم بخلاف ما اذا  
 اضافها الى المال وعلى هذا يخرج كثير من المسائل **قال** ومن وصي بثلث ماله لا ماله ولا ماله

جلد  
 كتاب  
 الوصايا

قال في الوصية التي لا تصف الثلث بخلاف ما اذا علم بموته لان الوصية  
 للميت لغو فكان اضيأ بكل الثلث للحي وان قال ثلث مالي بين زيد وعمر ووزيد ميت كان عمرو  
 نصف الثلث لان قضية هذا اللفظ ان يكون لكل واحد من نصف الثلث بخلاف ما تقدم لا ترى  
 من قال ثلث مالي لزيد فسكت كان كل الثلث ولو قال ثلث مالي بين فلان وسكت لم يستحق الثلث

له قوله ولو قال له شاة من مالي الخ اعلم انه وقع في عبارة الرواية ولا شاة له موضع ولا غنم له الواقع في  
 عبارة الرواية في وضع هذه المسئلة فقال صدر الشريعة في شرحه للرواية واعلم انما قال في الهداية ولا غنم له  
 وقال في المتن ولا شاة له ويصح ما فرقا لان الشاة من غنمي لا يكون له الا يكون له غنم ١٢ تكلمه في ص ٤٥٠  
 ٨٢٠

له قوله وهذا عند أبي حنيفة / قال يوسف / الخ وتر له / رخصه للسالكين عندها الخ وفي طريق المسلمين الفترى على قول الشيخين حيث علم من ضعيف الحديث / ومن مل ضعيف صاحب مطلق / لا يجوز حيث قر

[illegible]

ثَلَاثٌ وَلِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ فَلَهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ مِنْ خَمْسَةِ أَشْهُمٍ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَذَا عِنْدَ  
 أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُونُسَ وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ يُقَسَّمُ عَلَى سَبْعَةِ أَشْهُمٍ لَهَا ثَلَاثَةٌ وَكُلُّ فَرِيقٍ سَهْلٌ وَأَصْلُهُ  
 أَنْ يُوَصَّيَ لَهَا مَهْلِكٌ وَلَا جَائِزَةٌ وَالْفُقَرَاءُ وَالْمَسَاكِينُ جُنَاسٌ فَيَسْرُهَا فِي الزَّكَاةِ لِلْمَحْرُومِ  
 الْمَذْكُورِ لَفْظُ الْجَمْعِ أَذْنَاهُ فِي الْمِيرَاثِ اثْنَانِ فَخُذْ ذَلِكَ فِي الْقَرَانِ فَكَانَ مِنْ كُلِّ فَرِيقٍ اثْنَانِ وَأَمَّا  
 الْأَوْلَادُ ثَلَاثٌ فَلَهَا يُقَسَّمُ عَلَى سَبْعَةٍ وَلَهَا الْجَمْعُ الْمَحْلِيُّ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ بِرَادٍ الْجَنَسِ أَنْ يَتَنَاوَلُوا الْأَدَى  
 فَيُتَبَرِّعُونَ بِمَنْ عَدُوٌّ وَسَيِّئٌ فَإِنْ عَدُوٌّ وَبَيْنَهُمَا عَدُوٌّ  
 مَعَ احْتِمَالِ الْكُلِّ لَأَسْمَاءَ عِنْدَ تَعْدِيرِ فَهِمٍّ إِلَى الْكُلِّ فَيُعْتَبَرُ مِنْ كُلِّ فَرِيقٍ أَحَدٌ فَيُخَالِفُ الْحِسَابَ  
 وَالثَّلَاثَةُ لِلثَّلَاثِ قَالَ وَلَوْ أَوْصَى بِثَلَاثِ لِفُلَانٍ لِلْمَسَاكِينِ فَخَصَّ لِفُلَانٍ وَخَصَّ لِلْمَسَاكِينِ  
 عِنْدَهُمَا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ ثَلَاثَةُ لِفُلَانٍ وَثَلَاثَةُ لِلْمَسَاكِينِ وَلَوْ أَوْصَى لِلْمَسَاكِينِ لَهُ صَرَفُهُ إِلَى  
 مَسْكِينٍ وَاحِدٍ عِنْدَهُمَا وَعِنْدَهُ لَا يَصْرُحُ إِلَّا إِلَى مَسْكِينَيْنِ بِنَاءً عَلَى مَا بَيَّنَّا قَالَ وَمِنْ أَوْصَى  
 لِرَجُلٍ مِائَةَ دَرَاهِمٍ وَلَا خَرِبَاءَةً ثُمَّ قَالَ لِأَخِي فَلْيَشْرِكْكَ مَعَهَا فَلَهُ ثَلَاثُ كُلِّ مِائَةٍ لِأَنَّ الشَّرْكَاءَ  
 لِلْمَسَاوَةِ لَغَةً وَقَدْ امْكُنْ ثَبَاتَهُ بَيْنَ الْكُلِّ بِمَا قُلْنَا لَا اتِّحَادَ لِلْمَالِ لِأَنَّهُ يُصِيبُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ  
 ثَلَاثًا مِائَةً بِخِلَافِ مَا أَذْأَوْصَى لِرَجُلٍ بِأَرْبَعِ مِائَةٍ وَلَا خَرِبَاءَتَيْنِ شَرَكًا لِأَنَّ الشَّرْكَاءَ لَا يُمْكِنُ  
 تَحْقِيقُ الْمَسَاوَةِ بَيْنَ الْكُلِّ لَتَفَاوُتِ الْمَالَيْنِ فَجُعِلَ عَلَى مَسَاوَاتِهِ كُلِّ وَاحِدٍ بِتَنْصِيفٍ  
 نَصِيبُهُ عَمَّا بِاللَّفْظِ بِقَدَرِ مَا مَكَانَ قَالَ وَمِنْ قَالَ لِفُلَانٍ عَلَى دَيْنٍ فَصَدَّقَهَا  
 مَعْنَاهُ قَالَ خَلَاكَ لَوْ شِئْتَ فَإِنَّهُ يُصَدَّقُ إِلَى الثَّلَاثِ وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ فِي الْقِيَاسِ لَا يَصْدُقُ  
 لِأَنَّ الْأَقْرَابَ بِالْمَجْهُولِ وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا لَكُنْ يَحْكُمُ بِالْأَلْبَانِ قَوْلُهُ فَصَدَّقَهَا صَدَقَ خِلَافًا  
 لِلشَّرْعِ لِأَنَّهُ مَدْعَى بِصَدَقَ وَلَا يَحْتَجُّ بِثَبَاتِهِ أَقْرَابًا مطلقًا فَالاعتبارُ وَجَدَ اسْتِحْسَانًا  
 لِأَنَّهُ مَدْعَى بِثَبَاتِهِ مِنْ خِلَافِ الشَّرْعِ

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



انا نعلم ان من قصد تقديمه على الورثة وقد امكن تنفيذ قصده بطريق الوصية وقد  
يحتاج اليه من يعلم باصل الحق عليه دون مقداره سعيًا منه في تفريغ ذمته  
فيجعلها وصية جعل التقدير فيها الى الوصي له كأنه قال اذا جاءكم فلان ادعى شيئاً  
فاعطوه من مالي ما شاء وهذه معتبرة من الثلث فلهذا يصدق على الثلث دون الزيادة  
قال وان اوصى بوصايا غير ذلك لعزل الثلث لاصحاب الوصايا والثلثان للورثة  
لان ميراثهم معلوم وكذا الوصايا معلومة وهذا مجهول فلا يترجم المعلوم فيقدم عزل  
وفي الاثر فائدة اخرى وهوان احد الفريقين قد يكون اعلم بقدر هذا الحق وانصره ولا خلاف  
خداً ما وعسا هم يختلفون في الفضل اذا دعاة الخصم بعد الاقرار بقرار كل واحد بما في يده  
من غير منازعة واذا عزل يقال لاصحاب الوصايا صدقوا فيما شئتم ويقال للورثة صدقوا  
فيما شئتم لان هذين في حق المستحق وصية في حق التنفيذ فاذا اقر كل فريق بشئ ظهر ان التركة  
شأنها في النصيبين فيؤخذ اصحاب الثلث مثلث ما اقره والورثة ثلثان ما اقره وتنفيذ الاقرار كل فريق  
في قد حقه على كل فريق منهما اليقين على العلم ان دعوى المقر له زيادة على ذلك لا تخلف  
على ما جرى بينه وبين غيره قال ومن اوصى لاجنبي ولو ارثته فلا اجنبي نصف الوصية  
وتبطل وصية الوارث لانه اوصى بما لا يصلح له وبما لا يملك فصح في الاول وبطل في  
الثاني بخلاف ما اذا اوصى لميت لان الميت ليس له الوصية فلا يصلح من اوصى له كل  
للحي والوارث من اهلها ولهذا تصح باجازه الورثة فافترقا وعلى هذا اذا اوصى للقاتل  
وللاجنبي وهذا بخلاف ما اذا اقر بعين او دين لوارثه ولا اجنبي حيث لا يصح في حق الاجنبي

هذا الكلام في الوصية...  
انما نعلم ان من قصد تقديمه على الورثة وقد امكن تنفيذ قصده بطريق الوصية وقد  
يحتاج اليه من يعلم باصل الحق عليه دون مقداره سعيًا منه في تفريغ ذمته  
فيجعلها وصية جعل التقدير فيها الى الوصي له كأنه قال اذا جاءكم فلان ادعى شيئاً  
فاعطوه من مالي ما شاء وهذه معتبرة من الثلث فلهذا يصدق على الثلث دون الزيادة  
قال وان اوصى بوصايا غير ذلك لعزل الثلث لاصحاب الوصايا والثلثان للورثة  
لان ميراثهم معلوم وكذا الوصايا معلومة وهذا مجهول فلا يترجم المعلوم فيقدم عزل  
وفي الاثر فائدة اخرى وهوان احد الفريقين قد يكون اعلم بقدر هذا الحق وانصره ولا خلاف  
خداً ما وعسا هم يختلفون في الفضل اذا دعاة الخصم بعد الاقرار بقرار كل واحد بما في يده  
من غير منازعة واذا عزل يقال لاصحاب الوصايا صدقوا فيما شئتم ويقال للورثة صدقوا  
فيما شئتم لان هذين في حق المستحق وصية في حق التنفيذ فاذا اقر كل فريق بشئ ظهر ان التركة  
شأنها في النصيبين فيؤخذ اصحاب الثلث مثلث ما اقره والورثة ثلثان ما اقره وتنفيذ الاقرار كل فريق  
في قد حقه على كل فريق منهما اليقين على العلم ان دعوى المقر له زيادة على ذلك لا تخلف  
على ما جرى بينه وبين غيره قال ومن اوصى لاجنبي ولو ارثته فلا اجنبي نصف الوصية  
وتبطل وصية الوارث لانه اوصى بما لا يصلح له وبما لا يملك فصح في الاول وبطل في  
الثاني بخلاف ما اذا اوصى لميت لان الميت ليس له الوصية فلا يصلح من اوصى له كل  
للحي والوارث من اهلها ولهذا تصح باجازه الورثة فافترقا وعلى هذا اذا اوصى للقاتل  
وللاجنبي وهذا بخلاف ما اذا اقر بعين او دين لوارثه ولا اجنبي حيث لا يصح في حق الاجنبي

كتاب الوصايا

[illegible]



المبارك... كتاب الوصايا... ان يكون للموصي ان... كتاب الوصايا... ان يكون للموصي ان...

الموصي... ان يكون للموصي ان... ان يكون للموصي ان... ان يكون للموصي ان...

نصيب... ان يكون للموصي ان... ان يكون للموصي ان... ان يكون للموصي ان...

وان وقع في نصيب الآخر للموصي امثال ذرع البيت وهذا عند أبي حنيفة... وقال محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب... مشتركة ففقد الاول وتوقف الثاني... الوصية السالفة كما اذا اوصى بمالك الغير ثم اشتره ثم اذا اقسمها... الموصي تنفذ الوصية في عين الموصي به وهو نصف البيت ان وقع في نصيب صاحبه... ذرع نصف البيت تنفذ الوصية في بدل الموصي عند فواته كما في ارية الموصي بها اذا... قتلت خطأ تنفذ الوصية في بدلها بخلاف ما اذا بيع العبد للموصي به حيث لا يتعلق الوصية... بشئ يكون الوصية تبطل بالاقدام على البيع على ما بيناه ولا تبطل بالقسمه وطهانه اوصى بما... يستقر ملكه فيه بالقسمه لان الظاهر انه يقصد الايصاء بملك مستفيع به من كل وجه وذلك... يكون بالقسمه لان الانتفاع بالمشاع قاصر وقد استقر ملكه في جميع البيت اذا وقع في... نصيبه فتنفذ الوصية فيه ومعنى المبادلة في هذه القسمه تابع وانما المقصود... الافراز تكميلاً للمنفعة ولهذا يجبر على القسمه فيه وعلى اعتبار الافراز يصير... كان البيت ملكه من الابتداء وان وقع في نصيب الآخر تنفذ في قدر ذرها... جميعه ما وقع في نصيبه اما لانه عوضه كما ذكرناه او لان مراد الموصي من ذكره... البيت التقدير به تحصيل المقصود ما امكن لانه يتعين البيت اذا وقع في نصيبه... جمعاً بين الجهتين التقدير والتقليد وان وقع في نصيب الآخر علمنا بالتقدير ولو لانه اذا تنفذ...

الموصي... ان يكون للموصي ان... ان يكون للموصي ان... ان يكون للموصي ان...





442

كالمملك  
 حق الموصى له في تلك  
 وحق النسخ من ملكه  
 سائر ما اصابه من  
 ملكه من ملكه من  
 كان الدين من  
 دفع اليه من  
 ان الاموال التي  
 ما لا يجزى للصوم  
 اثلاث لان  
 قبل القسمة  
 البيت بثلث  
 ينفذ وصايا  
 في الاموال  
 ١٢ خاتمة  
 سائر الاموال  
 ما لا يصح  
 ولان الاموال  
 صغير  
 تسمى الاموال  
 قبل القسمة  
 الحوادث قبل  
 ما لا يصح  
 شي الاموال  
 اذا اوصى  
 القسمة فان  
 من الاموال

له قوله وجه الاستحسان انه اقر بثلث شائع الخ قال صاحب التيسير اقرل معنى في فصل اقرار المريض  
ان ابنه لو اقر باخ لمجده اخره الآخر دفع اليه المقر نصف نصيبه كمال ثم فرجه الله تعالى هذا لانه اقر بالمساواة  
(بجته ٤٢٨)







الحياة فان كان الموصي قد مات قبل ان يوصي بثلث من ماله كان الثلث من ماله في حياته وان كان الموصي قد مات بعد ان يوصي بثلث من ماله كان الثلث من ماله في حياته وان كان الموصي قد مات بعد ان يوصي بثلث من ماله كان الثلث من ماله في حياته

حالة العقد فان كان صحيحا فهو من جميع المال وان كان مريضا فمن الثلث وكل مريض صحيح منه فهو كمال الصحة لان البرء تبين انه لاحق لاحد في ماله قال وان جاني ثم اعنى وضاق الثلث عنها فالحياة اولى عندنا بحقيقة وان اعنى ثم جاني فمما سئل وقال العتق اولى في المسألتين ولا اصل فيه ان الوصايا اذ الميراث فيها ما جاوز الثلث فكل من اصحابها يرضى بجميع وصيته في الثلث لا يقدم البعض على البعض الموقوف في الرض والعق المعلق بموت الموصي كالتبذير الصحيح والحياة في البيع اذا وقعت في المرض لان الوصايا قد تساوت والتساوي في سبب الاستحقاق يوجب للتساوي في نفس الاستحقاق وانما قدم العتق الذي ذكرناه انفا لانه اقوى فانه لا يلحقه الفسخ من جهة الموصي وغيره يلحقه وكذلك الحياة لا يلحقه الفسخ من جهة الموق واذا قدم ذلك فما بقي من الثلث بعد ذلك يستوفيه من سواهما من اهل الوصايا ولا يقدم البعض على البعض في خلافية ان العتق اقوى لانه لا يلحقه الفسخ والحياة يلحقها ولا معتبر بالتقديم في الذكر لانه لا يوجب التقديم في الثلث وله ان الحياة اقوى لانها تثبت في ضمن عقد المعاوضة فكان تبرعا بمعناه لا بصيغته والاعتاق تبرع صيغة ومعناه فاذا وجد الحياة او الادفع الاضعف اذا وجد العتق او لا وثبت هو لا يحتمل الدفع كان مريض ومريض ثم المراجعة وعلى هذا قال ابو حنيفة رة اذا جاني ثم اعنى ثم جاني

كتاب الوصايا  
ان الثلث من ماله في حياته وان كان الموصي قد مات بعد ان يوصي بثلث من ماله كان الثلث من ماله في حياته وان كان الموصي قد مات بعد ان يوصي بثلث من ماله كان الثلث من ماله في حياته

ان كان الموصي قد مات قبل ان يوصي بثلث من ماله كان الثلث من ماله في حياته وان كان الموصي قد مات بعد ان يوصي بثلث من ماله كان الثلث من ماله في حياته وان كان الموصي قد مات بعد ان يوصي بثلث من ماله كان الثلث من ماله في حياته



461

بين العتق مقدم عليها فيستويان ولو اعتق ثور جابي شراعتي قسم الثالث بين

اولی بکل حال قال ومن اوصی ان یعتق عنه مئة المائۃ عبد فہذا منہا دھم العیق  
ای فی الجماع الصغیرا عن ای یشتري هذه المائۃ عبد ویعتق ذلک البعیدون الموصی ۱۲

وان لم يهلك منها وبقي شيء من الحجّة يردّ على الورثة وقال لا يعتق عنه ما بقي لانه  
 الباقى اى الفضل ١٢

لا يجوز بخلاف الوصية بالحق لانها قرينة محضة هي حواله تعالى والمستحق لا يتبدل

بناء على أصل آخر مختلف فيه وهو أن العتق حر الله تعالى عندهما حتى تقبل الشهادة

دعوى فاختلف المستحق وهذا شبهه قال ومن ترك ابنتين ومائة درهم وعبد قيمته  
اى فى الجاهل الصغير اعم اى شعبي يكون ذرايع

مرض الموت وإن كان في حكم الوصية وقد وقعت أكثر من الثلث إلا أنها تجوز بإجازة <sup>وصية ١٢</sup>

ودفع بها بطلة الوصية لأن دفع مدح لما نفي في إجابة مقدم على حي الموحى  
أما الجواب ١٢

قن  
في الملك من  
الملك لان جيا  
دفعوا بطلت  
لاد فوهو باليانه  
ميرور الموصى  
الموصى للموصى  
في حياهه خلا  
من العدم الى اد  
يدخلها في حق

2

بالمصر له ثلث سائر بلاد مصر للضعفه كما في ما نرى فيه من الفقر والرعيه ثلث اقال

(آية ٢٧٠) الاخوين الضعف وهذا نظام البطلان والمساواة في مجلة التركة انما تقتضى كون الاخ -

صفيح الحديد حيث اخر دليله و زمان علامه الترجيح ١٢ فعند الوديعه اتوني وعنه هاسراء والاصح ما ذكرنا اولاً  
بهم الاخر ص ٧١٨ ج ٢



[illegible]

[illegible]

يقدم بعض الوجبات على البعض قال وماليش بواجب قدّم منه ما قدمه الموصي لما  
بيننا وصار كما اذا صرح بذلك قالوا ان الثلث يقسم على جميع الوصايا ما كان لله تعالى  
وصا كان للعبد فما اصاب القريب صرف اليها على الترتيب الذي ذكرناه ويقسم على عدد القرب  
ولا يجعل الجميع كوصية واحدة لانه ان كان المقصود بجميعها رضا الله تعالى فكل واحد  
في نفسها مقصود فيتفرّد كما يتفرّد وصايا الادميين قال ومن وصي بحجة الاسلام  
اجموا عنه رجلا من بلدة يحج راكباً لان الواجب لله تعالى الحج من بلدة وهذا يعتبر فيه  
من المال ما يكفي من بلدة والوصية كاداء ما هو الواجب عليه وانما قال اكباً لانه  
لا يلزمه ان يحج ماشياً فانصت اليه على الوجه الذي جعليه قال فان لم تبلغ الوصية  
النفقة اجموا عنه من حيث تبلغ وفي القياس لا يحج عنه لانه امر بالحجة على صفة عدتها  
فيه غير انا جوزناه لانا علم ان الموصي قصد تنفيذ الوصية فيجب تنفيذها ما أمكن والمكروه  
فيه ما ذكرناه وهو اولى من ابطالها رأساً وقد فرقنا بين هذا وبين الوصية بالعق من قبل  
قال ومن خرج من بلدة حاجاً فمات في الطريق واوصى ان يحج عنه من بلدة  
عند ابي حنيفة تركه وهو قول زفره وقال ابو يوسف ومحمد يحج عنه من حيث بلغ استخساراً  
وعلى هذا الخلاف اذا مات الحاج عن غير في الطريق لها ان السفر بنية الحج وقع قرباً  
وسقط فرض قطع المسافة بقدره وقد وقع اجرة على الله فيبتدأ من ذلك المكان كانه من  
اهله بخلاف سفر التجارة لانه لم يقع قرباً فيحج عنه من بلدة وله ان الوصية تنصرف  
الى الحج من بلدة على ما قرناه اداء الواجب على الوجه الذي وجب الله اعلم

[illegible]

له قوله يحج عنه من بعده عناي حنيفه الخ الفتوى على قول أبي حنيفه / كما أشار إليه صاحب علقى الدرر بحديث

[illegible]

قال وقدم ايضا ان قولها استحسان وقوله قياس وان العاقل ثمة الكسر ومذهبها لبقوله لا من حيث نيات و  
معها المذهب دهنا و ثمة وحينم به في التزويج و عامة المترن فكان القياس هنا هو المذهب فافهمه ، شبه له الايمان ، ملتقى عن ٧١٠



باب الوصية لا اقارب وغيرهم  
قال من وصي لغيره فله ان يشترط في الوصية ما يشاء من غير ان يشترط ان يكون الموصي حيا او بالغ او عاقل او حر او مسلما او ذكرا او نكاحا او طلاقا او غيرها من الشروط التي يشترطها الناس في الوصية  
وقال من وصي لغيره فله ان يشترط في الوصية ما يشاء من غير ان يشترط ان يكون الموصي حيا او بالغ او عاقل او حر او مسلما او ذكرا او نكاحا او طلاقا او غيرها من الشروط التي يشترطها الناس في الوصية

باب الوصية لا اقارب وغيرهم  
قال من وصي لغيره فله ان يشترط في الوصية ما يشاء من غير ان يشترط ان يكون الموصي حيا او بالغ او عاقل او حر او مسلما او ذكرا او نكاحا او طلاقا او غيرها من الشروط التي يشترطها الناس في الوصية  
وقال من وصي لغيره فله ان يشترط في الوصية ما يشاء من غير ان يشترط ان يكون الموصي حيا او بالغ او عاقل او حر او مسلما او ذكرا او نكاحا او طلاقا او غيرها من الشروط التي يشترطها الناس في الوصية

باب الوصية لا اقارب وغيرهم  
قال من وصي لغيره فله ان يشترط في الوصية ما يشاء من غير ان يشترط ان يكون الموصي حيا او بالغ او عاقل او حر او مسلما او ذكرا او نكاحا او طلاقا او غيرها من الشروط التي يشترطها الناس في الوصية  
وقال من وصي لغيره فله ان يشترط في الوصية ما يشاء من غير ان يشترط ان يكون الموصي حيا او بالغ او عاقل او حر او مسلما او ذكرا او نكاحا او طلاقا او غيرها من الشروط التي يشترطها الناس في الوصية

### باب الوصية لا اقارب وغيرهم

**قال من وصي لغيره فله ان يشترط في الوصية ما يشاء من غير ان يشترط ان يكون الموصي حيا او بالغ او عاقل او حر او مسلما او ذكرا او نكاحا او طلاقا او غيرها من الشروط التي يشترطها الناس في الوصية**  
اي القدر في الوصية في غير الوصية  
من ليس له محل الموصي بجمعهم مسجد المحلة وهذا استحسان قوله قياسا لان الجار من المجاورة  
وهي الملاصقة حقيقة ولهذا يستحق الشفعة بهذا الجوار ولا يمتنع صرفه الى الجميع  
الخصيص هو الملاصق وجعله استحسانا ان هو كاهن يسمون جيرانا عرفا وقد تزايد  
بقول صلى الله عليه وسلم لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد وفسره بكل من سمع النداء وكان  
المقصد بتر الجيران استحبابه ينظم الملاصق وغيره الا انه لا بد من الاختلاط وذلك عند  
اتحاد المسجد وما قاله الشافعي من الجوار الى اربعين دارا بعيدا وما يروى فيه ضعيف  
قالوا ويستوى فيه المساكن والمالك الذكر والانثى والمسلم والذمي لان اسم الجار يتناولهم ويدخل  
فيه العبد الساكن عند الاطلاق ولا يدخل عند المالك لان الوصية له وصيته لوكاه وهو غير ساكن  
**قال ومن وصي لاصهاره فالوصية لكل ذي رحم محرم من امراته لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم**  
لما تزوج صفية اعتق كل من ملك من ذي رحم محرم منها اكرامها لها وكانوا يسمون  
اصهار النبي عليه السلام وهذا التفسير اختيار محمد بن ابي عبيدة وكذا يدخل فيه كل  
ذي رحم محرم من جهة ابيه وزوجه ابنة وزوجه كل ذي رحم محرم منه لان الكل اصهارا  
ولو مات الموصي المرأة في نكاحه او في عدته من طلاق رجعي فالصهر يستحق الوصية  
وان كانت في عدته من طلاق بائن لا يستحقها لان بقاء الصهرية ببقاء النكاح وهو  
**شرط عند الموت قال ومن وصي لاختانه فالوصية لزوج كل ذات رحم محرم منه**  
اي القدر في الوصية في غير الوصية

كتاب الوصايا

باب الوصية لا اقارب وغيرهم  
قال من وصي لغيره فله ان يشترط في الوصية ما يشاء من غير ان يشترط ان يكون الموصي حيا او بالغ او عاقل او حر او مسلما او ذكرا او نكاحا او طلاقا او غيرها من الشروط التي يشترطها الناس في الوصية  
وقال من وصي لغيره فله ان يشترط في الوصية ما يشاء من غير ان يشترط ان يكون الموصي حيا او بالغ او عاقل او حر او مسلما او ذكرا او نكاحا او طلاقا او غيرها من الشروط التي يشترطها الناس في الوصية





422

حاجت ۱۲ ام

جملہ  
کتاب

له قوله فعلى زوجته عن ابي حنيفة الخ العتري الضياء على قول الامام كما اشار اليه صاحب مفتي البحر حيث قال تلك

القبعة ٧٧٧) ما ذكره صاحب البداية حيث قال ولا بد حقيقه ان الاصل عند المطلق يراد به الزوجية في متساويين يقال فلان فلان اصل وفلان كم يتأصل وفلان له اهل وفلان ليس له اهل وسرا دله عليه

[illegible]

ليحفظ  
 ورجل الفرق بيننا لا لا ولا  
 جمع اقل الجمع في باب الوصية والكرث ثمان  
 فكان طواغيت النصف كما اودى القوي برك  
 من احكام ان النصف والاموال لم يكن  
 جمع رانما لم يضمن سلطان الحكم  
 ليطبق على اذني ما يظن ما لا يسمو  
 حلف لا يشرب الماء ما يشرب الفاسد  
 حيث انشبه طلاقه وخلق واحد وادواوي  
 لا ولا ولا لا ليس فظان لا ولا العباد فيه  
 الوصية والادب بل قيل اولاد الوصية منهم  
 روايتان في قوله الوصية ثمان الوصية  
 الخ بما اذا مات الوصي لم يمت الوصية  
 اما اذا مات الوصي لم يمت الوصية  
 اما اذا مات الوصي لم يمت الوصية  
 اما اذا مات الوصي لم يمت الوصية

[illegible]

الحمد لله الذي جعلنا من المؤمنين من المؤمنين

والتحقيق في هذه المسألة هو الذي ينبغي ان يكون في اول الامر



« والى بركت ان الوهميه هم جميعا وهو قول زفر والعمر والساغى فى قول وعاز ذكر المصنف على هذا الميمه

[illegible]

أقول له دعني أذهب إلى يوسف أخرجهم من خلون إلي فصرح به صا معراج الدراية أيضا هناك حيث قال وروى عن أبي حنيفة







لا يجوز ان يوصى بالخدمة في الوصية انما انتقد على ما يعرف من  
 مقصود الوصي فاذا كان في مصر لم يقصود ان يكون له من خدمته في بدوان بل في مشقة  
 السفر اذا كان في غير مصر فمقصود ان يحمل العبد الى اهله ليخدمهم ولو اوصى بغيره او بغلة  
 داره يجوز ايضا لان بدل المنفعة فاخذ حكم المنفعة في جواز الوصية به كيف كان عين حقيقة  
 لان دراهم او دنانير كان بالجواز ولو لم يكن له مال غير ذلك كانت غلة تلك السنة  
 لانه عين مال يحمل القسمة بالاجزاء فالوارث الموصى له قسمة الدار بينه وبين الورثة  
 ليكون هو الذي يستغل ثمنها لم يكن له ذلك الا في رواية عن ابي يوسف فانه  
 يقول الموصى له شريك الوارث في الشريك ذلك فذلك الموصى له الا انقول المطالبة  
 بالقسمة تبني على ثبوت الحق للموصى له فيما لا يراه القسمة اذ هو المطالب بالحق في غير الدار  
 وانما حقه في الغلة فلا يملك المطالبة بقسمة الدار ولو اوصى له بخدمة عبده ولا آخر  
 برقبته وهو يخرج من الثلث فالرغبة لصاحب الرقبة والخدمة عليه صاحب الخدمة  
 لانه اوجب لكل واحد منهما شيئا معلوما عطفا منه لاحدهما على الآخر فغير هذه  
 الحالة بحالة الا نفراد ثم لما صححت الوصية لصاحب الخدمة فالوصى في الرقبة  
 بشئ لصارت الرقبة ميراثا للورثة مع كون الخدمة للموصى له فكذا اذا اوصى بالرقبة  
 لانيان اخر الوصية اخير الميراث من حيث ان المالك يثبت فيها بعد الموت ولها  
 نظائر وهو ما اذا اوصى بامه لرجل وبما في بطنها لآخر وهي تخرج من الثلث او اوصى  
 لرجل بخاتم ولاخر بفضه او قال هذه القوصة لفلان فما فيها من القرفلان كان كالوصى  
 لا قوله في العاش لما للبيان والتفسير الم اقول ان قوله السابق كما لبيان والتفسير لما قبله من حالة الانفراد ليس  
 بسديد والحق ان يقال كما لبيان والتفسير لما قبله من اعتبار هذه الحالة بحالة الانفراد لان قول المصنف ثم لما صحت

ثم لما صحت الوصية... افا يغنيان بيان اعتبار هذه الحالة بحالة

كتاب الوصايا

الانفراد لبيان حالة الانفراد وحدها كما لا يخفى على من له ادنى مسكة ٣٠٤٨٣٥

لا قوله في العاش لما للبيان والتفسير الم اقول ان قوله السابق كما لبيان والتفسير لما قبله من حالة الانفراد ليس  
 بسديد والحق ان يقال كما لبيان والتفسير لما قبله من اعتبار هذه الحالة بحالة الانفراد لان قول المصنف ثم لما صحت



له قول  
 صاحب الوصية بالثمن  
 واذا كان احد الوصيين  
 من اولاد الموصي  
 فلا بد ان يكون له نصيب  
 من الميراث  
 وان كان احد الوصيين  
 من غير اولاد الموصي  
 فلا بد ان يكون له نصيب  
 من الميراث  
 وان كان احد الوصيين  
 من غير اولاد الموصي  
 فلا بد ان يكون له نصيب  
 من الميراث

ولا شيء لصاحب الظرف في المظروف في هذه المسائل كلها اما اذا فصل احد الايجابين  
 عن الاخر فيرأى كذلك الجواب عند ابي يوسف وعلى قول محمد كامة للموصي له بها والولد  
 بينهما نصفان كذلك في اخواتها كابي يوسف ان بايجاب في الكلام الثاني تبين ان  
 مراده من الكلام الاول يجب كامة للموصي له بهادون لولده وهذا البيان منه صحيح وان كان  
 مفصوكة لان الوصية لا تلزم شيئا في حال حيوة الموصي فكان البيان المفصول فيه والموصول  
 سواء كما في وصية الرقبة والخد وكلمة وان اسم الخاتم يتناول الحلقة والفض وكذلك  
 اسم الجارية يتناولها وما في بطنها واسم القوم كذلك ومن اصلنا ان العام الذي هو وجه  
 ثبوت الحكم على سبيل الاحاطة بمنزلة الخاص فقد اجتمع والفض وصيتان كل منهما وصية  
 بايجاب على حد فيحصل الفض بينهما نصفين ولا يكون ايجاب الوصية فيه للثاني رجوعا  
 عن الاول كما اذا وصي للثاني بالخاتم بخلاف الخد مع الرقبة لان اسم الرقبة لا يتناول الخد  
 وانما يستخرج الموصي له بحكم ان المنفعة حصلت على ملكه فاذا اوجب الخد لغيره لا يبقى للموصي  
 فيه شيء بخلاف ما اذا كان الكلام موصوكة لان ذلك دليل التخصيص والاستثناء فتبين انه  
 اوجب لصاحب الخاتم الحلقة خاصة دون الفض قال في مان وصي لآخر بثمره بستانه ثمر  
 مات فيه ثمره فله هذه الثمرة وحدها وان قال له ثمره بستانه ابد فله هذه الثمرة وثمرته  
 فيما يستقبل ما عاش وان وصي له بخلعة بستانه فله الخلة القائمة وغلته فيما يستقبل و  
 الفرق ان الثمرة اسم للوجود عرفا فلا يتناول المعدوم لا بد لالة زائدة مثل التخصيص على الابد  
 لانها لا يتأبد لا يتناول المعدوم والمعدوم مذكوران لم يكن شيئا اما الخلة فتتظم الموجود

جلد  
 كتاب  
 الوصايا

ب من الميراث ما رزق بخلات الوصية ١٢ راجع الى ٥٢٤٩١

له قول  
 صاحب الوصية بالثمن  
 واذا كان احد الوصيين  
 من اولاد الموصي  
 فلا بد ان يكون له نصيب  
 من الميراث  
 وان كان احد الوصيين  
 من غير اولاد الموصي  
 فلا بد ان يكون له نصيب  
 من الميراث  
 وان كان احد الوصيين  
 من غير اولاد الموصي  
 فلا بد ان يكون له نصيب  
 من الميراث

له قوله وان اوصى له بخلعة لبستانه الم اوصى بخلعة ارضه ولا شجر فيها ولا مال له غيرها ثم عجب ويعطى  
 صاحب الخلة ثلث الاجر ولا فيها شجر يعطى ثلث ما يخرج منه ولو اشترى الموصي له البستان











٤٢١٣٧ حق الوصي كذا في كتابنا المختار ١٢ القواعد العامة في الوصية ص ١٣٧

كتاب الوصايا

ولو أوصى بخلاف صلته جازا اعتبارا بالارشاد الكفر كله ملة واحدة ولو أوصى بحرف في دار الاسلام لا يجوز ان لا يرثه ممنع لتباين الدارين والوصية اختاره والله اعلم

### باب الوصي وما يملكه

**قال** ومن صلي جعل قبل الوصي وجبا الوصي ردها في غير وجهه فليس بدار الميث مضي لسبيله معتد اعليه فلو صرح رده في غير وجهه في حياته وبعد ماته صار مخرورا من جهة قد رده بخلاف الوكيل بشرء عبده بغير عينة او بيع ماله حيث يصدر رده في غير وجهه لا ضرر هناك لانه حي قادر على التصرف بنفسه فان ردها في وجهه فهو دلالة ليس للوصي ولاية التصرف ولا غير وفيه لانه يمكنه ان يكتسب غيره وان لم يقبل لم يرد حتى مات الوصي فهو بالخيار ان شاء قبل وان شاء لم يقبل لان الوصي ليس له ولاية الا ان اقام فبقى مخيرا فلو اوفى باع شيئا من ماله فقد لان ذلك دلالة الا لزام والقبول وهو معتبر بعد الموت وينفذ البيع لصدره من الوصي وسواء علم بالوصاية او لم يعلم بخلاف الوكيل اذا لم يعلم بالتوكيل فباع حيث لا ينفذ لان الوصاية خلا لانه يختص بحال انقطاع ولاية الميث فتنتقل الولاية اليه واذا كانت خلافة لا يتوقف على العلم كالوراثة اما التوكيل اناية للثبوت في حال قيام ولاية المنيب فلا يصح من غير علم كتاب المالك بالبيع الشراء وقد ينطاطر العلم بشرط الاخبار فيما تقدم من الكتب وان لم يقبل حتى مات الوصي فقال لا قبل ثم قال قبل فله ذلك ان لم يكن القاضى اخرج من الوصية حين قال لا قبل لان مجرد قوله لا قبل لا يبطل الا بصاه لان في بطلان الوصية بطلان الوصي في ابقاء مجزوء بالشواب ودفع الاول وهو اعلى اولي الا ان القاضى اذ اخرج من الوصاية يصح ذلك لانه مختص فيه

ولو أوصى بخلاف صلته جازا اعتبارا بالارشاد الكفر كله ملة واحدة ولو أوصى بحرف في دار الاسلام لا يجوز ان لا يرثه ممنع لتباين الدارين والوصية اختاره والله اعلم

باب الوصي وما يملكه

قال ومن صلي جعل قبل الوصي وجبا الوصي ردها في غير وجهه فليس بدار الميث مضي لسبيله معتد اعليه فلو صرح رده في غير وجهه في حياته وبعد ماته صار مخرورا من جهة قد رده بخلاف الوكيل بشرء عبده بغير عينة او بيع ماله حيث يصدر رده في غير وجهه لا ضرر هناك لانه حي قادر على التصرف بنفسه فان ردها في وجهه فهو دلالة ليس للوصي ولاية التصرف ولا غير وفيه لانه يمكنه ان يكتسب غيره وان لم يقبل لم يرد حتى مات الوصي فهو بالخيار ان شاء قبل وان شاء لم يقبل لان الوصي ليس له ولاية الا ان اقام فبقى مخيرا فلو اوفى باع شيئا من ماله فقد لان ذلك دلالة الا لزام والقبول وهو معتبر بعد الموت وينفذ البيع لصدره من الوصي وسواء علم بالوصاية او لم يعلم بخلاف الوكيل اذا لم يعلم بالتوكيل فباع حيث لا ينفذ لان الوصاية خلا لانه يختص بحال انقطاع ولاية الميث فتنتقل الولاية اليه واذا كانت خلافة لا يتوقف على العلم كالوراثة اما التوكيل اناية للثبوت في حال قيام ولاية المنيب فلا يصح من غير علم كتاب المالك بالبيع الشراء وقد ينطاطر العلم بشرط الاخبار فيما تقدم من الكتب وان لم يقبل حتى مات الوصي فقال لا قبل ثم قال قبل فله ذلك ان لم يكن القاضى اخرج من الوصية حين قال لا قبل لان مجرد قوله لا قبل لا يبطل الا بصاه لان في بطلان الوصية بطلان الوصي في ابقاء مجزوء بالشواب ودفع الاول وهو اعلى اولي الا ان القاضى اذ اخرج من الوصاية يصح ذلك لانه مختص فيه

له قوله باب الوصي وما يملكه الخ لا ينبغي للرجل ان يقبل الوصية لانها امر على خطر لا روى بن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه قال الرجل في الوصية اول مرة غلط والثانية خيانة والثالثة سرقة وعن بعض العلماء لو كان في











۱۰. قول: فان مات احدكما جعل السماء مكانه وصيا آخر الخ مثل الموت فالوجن احدهما او وجد ما يربطه





وصية الذي قام مقامه ولا بن يوسف ان محل الوصية الثلث فيجب تنقيدها ما بقي محلها  
واذا سبق بطلت لغوات محلها ولا بن حنيفة رآه ان القسمة لا تتراد لذاتها بل المقصود هو ما هو تاديت الحج  
فلم تعتبر دونه وصار كما اذا هلك قبل القسمة فيجب بثلث ما بقي لان تمامها بالتسليم الى الجهة  
اعلمون اذا راى الحج

المسماة اذا قابض لها فاذا الميراث الى ذلك الوجه لم يتم فصار كالا قبضا قال ومن وصى  
 بثلاث الف درهم فدفعتها الورثة الى المقاضي فقسمها والموصى له غائب فقسمته جازمة لان الوصية  
 صحيحة وهذا الوصية الموصى له قبل القبول تصير الوصية ميراثا الورثة والقاضي نصب ناظر الاسماء  
 في حق الموتى والغيب من النظر افرأى نصيب الغائب وقبض فقد ذلك وصح حتى لو حضر الغائب  
 في حق الموتى والغيب من النظر افرأى نصيب الغائب وقبض فقد ذلك وصح حتى لو حضر الغائب

وقد هلك المقبوض لم يكن له على الورثة سبيل قال واذا باع الوصي عبدا من التركة بغير محض  
 حايه ٥٥  
 الغرماء فهو جائز لان الوصي قائم مقام الموصي ولو تولى جانا بنفسه يجوز بيعه بغير محض من الغرماء وان  
 كان في مرض موته فكذا اذا تولاها من مقام مقامه وهذا لان حو الغرماء متعلق بالمالية لا بالصورة  
 بالبيوع لا يبطل المالية لفواتها الى خلف وهو الثمن بخلاف العبد المديون لان للغرماء حق  
 في ان يباع بثلث ثمنه

الاستسعاء ما هننا فجاء فقال ومن وصي يا نبياع عبده ويتصدق بثلثه على المساكين  
فباعه الوصي قبض الثمن فضاع في يده فاستحق العبد ضمن الوصي لانه هو العاقد فتكون العهدة  
عليه وهذه عهدة لان المشتري منهما رضى ببذل الثمن لا يسلم الى المبيع ولم يسلم فقد اخذ  
الوصي البائع مال الغير بغير رضاه فيجب عليه دة ويرجع فيما ترك الميت لانه عامل له فيرجع

عليه كالوكيل وكان ابو حنيفة رضي الله عنه يقول ولا لا يرجع لان له ضمن يقبضه ثم يرجع الى اذكرنا وارجع  
 في جميع الذركة وعن محمد بن ابي رجيم في الثلث لا يرجع بجميع الوصية فاخذ حكمها وحمل الوصية  
 الثالث

جلد  
کتاب  
الوصایا

بـ عندہ لاء المائدۃ العصمة علیہ ورجحہ الوصی فی الشركة کلھا ۱۲ مر والمخارص ۵۰۱  
۵۲

[illegible]

له قوله ويرجع من جميع التركة الى هكذا في الشروح المعبره والقوانين المقتضى كما في الوراء المختار حيث قال  
وضمن رضى ما باع ما ارضى ببيعه وتصدق بشئنه ما استحق العبد بعد هذا ك شئنه اى ضياعه ÷

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما كان عليه الحال في زماننا هذا من بيع الوصي بالوصية  
 والوصي بالوصية في زماننا هذا من بيع الوصي بالوصية  
 والوصي بالوصية في زماننا هذا من بيع الوصي بالوصية  
 والوصي بالوصية في زماننا هذا من بيع الوصي بالوصية

وجاء الظاهر انه يرجع عليه حكم الغرر ذلك من عليه الدين يقضي من جميع التركة بغير الاقل  
 او اميناً اتولى البيع حيث لا عهد عليه لان الزامها القاضي تعطيل القضاء اذ يتجمل عن تقلد  
 هذه الامانة حذرنا من يوم الغرامة فتعطل مصلحة العامة وامينه سفير عنه كالرسول  
 ولا كذلك الوصي لانه بمنزلة الوكيل وقد مر في كتاب القضاء فان كانت التركة قد هلك  
 او لم يكن بها ولاء لم يرجع بشيء كما اذا كان على الميت دين اخر قال واقسم الوصي للميراث  
 فاصاب صغيراً من الورثة عبداً فباعه قبض الثمن فهلك استحق العبد رجع في مال الصغير لانه  
 عامل له ويرجع الصغير على الورثة بحصته لا بتفاضل القسمة باستحقاق ما اصابه قال واذا  
 احتال الوصي على اليتيم فان كان خيراً لليتيم جاز وهو ان يكون املاً اذا الولاية نظرية ولو كان  
 الاول ملاً لا يجوز ان فيه تضيق مال اليتيم على بعض الوجوه قال ولا يجوز بيع الوصي  
 ولا شراؤه الا بما يتغاب الناس مثله لان النظر في الغبن الفاحش بخلاف اليسير لانه يمكن التجر  
 عنه ففي اعتبار انسد ادبائه والوصي المادون العبد المادون والمكاتب يجوز بيعهم وشراؤهم  
 بالغبن الفاحش عند ابي حنيفة لانهم يتصرفون بحكم المالكية والاذن فله الحجر بخلاف الوصي  
 لانه يتصرف بحكم النيابة الشرعية نظر اذ يتقيد بموضع النظر فعنده لا يملكه لان التصرف بالفاحش  
 تبرع كضرورة فيه هم ليسوا من اهل اذا كتب كتاب الشراء على وصي كتب كتاب الوصية على حدة  
 وكتاب الشراء على حدة لان ذلك احوط ولو كتب جملة عسى ان يكتب الشاهد شهادة فخره  
 من غير تفصيل فيصير ذلك حملاً على الكذب ثم قيل يكتب شترى من فلان ابن فلان ولا  
 يكتب من فلان صي فلان لما بينا وقيل لا بأس بذلك لان الوصاية تعلم ظاهرها

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما كان عليه الحال في زماننا هذا من بيع الوصي بالوصية  
 والوصي بالوصية في زماننا هذا من بيع الوصي بالوصية  
 والوصي بالوصية في زماننا هذا من بيع الوصي بالوصية  
 والوصي بالوصية في زماننا هذا من بيع الوصي بالوصية

جاء  
 كتاب  
 الوصايا

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما كان عليه الحال في زماننا هذا من بيع الوصي بالوصية  
 والوصي بالوصية في زماننا هذا من بيع الوصي بالوصية  
 والوصي بالوصية في زماننا هذا من بيع الوصي بالوصية  
 والوصي بالوصية في زماننا هذا من بيع الوصي بالوصية









وشهد للمشهود طمأنينة اوصى للشاهدين بثلاث ماله فالشهادة باطلة وكذا اذا شهد  
 الاوكان ان الميت وصى لهذين الرجلين بالعبد وشهد للمشهود طمأنينة اوصى  
 للاولين بثلاث ماله فهي باطلة لان الشهادة في هذه الصورة مثبتة للشركة

# كتاب الخنثى

**فصل في بيانها قال** واذا كان للولود فرج وذكر فهو خنثى فان كان يبول من الذكر فهو غلام  
 وان كان يبول من الفرج فهو انثى لان النبي عليه السلام سئل عنه كيف يورث فقال من جثي يبول  
 وعن علي رضي الله عنه مثله لان البول من اي عضو كان فهو كالة على انه هو العضو الاصل  
 والاخر بمنزلة العيب وان بال منهما فالحكم للاسبق لان ذلك دلالة اخرى على انه هو

العضو الاصل وان كانا في السبق على السواء فلا معتبر بالكثرة عند ابى حنيفة رة وقال  
 ينسب الى اكثرهما بولا كانه علامة تقوى ذلك العضو وكونه عضوا اصليا وكان لاكثر حكم الكل  
 في اصول الشرع فيترجح بالكثرة وله ان كثرة الخروج ليس تدل على القوّة لانه قد يكون للاسراع  
 في احدهما وضيق في الاخر وان كان يخرج منهما على السواء فهو مشكك بالاتفاق لانه لا

**مرجح قال** واذا بلغ الخنثى وخرجت كحيتة او وصل الى النساء فهو رجل وكذا اذا احتلم كالحمل  
 الرجل وكان له ثدي مستنويان هذه من علامات الذكران ولو ظهر له ثدي كثندي المرأة او نزل  
 له لبن في ثديه او حاض وحبل او امكن الوصول اليه من الفرج فهو امرأة لان هذه من علامات  
 النساء وان لم يظهر احد هذه العلامات فهو خنثى مشكك وكذا اذا تعارضت هذه المعالم

**فصل في احكامه الاصل** في الخنثى المشكك ان يؤخذ فيه بالاحوط والا وثق في اموالدين

في هذا الموضع لا بد من بيان ان الخنثى اذا كان له ثديان مستنويان او نزل له لبن في ثديه او حاض وحبل او امكن الوصول اليه من الفرج فهو رجل وكذا اذا احتلم كالحمل الرجل وكان له ثدي مستنويان هذه من علامات الذكران ولو ظهر له ثدي كثندي المرأة او نزل له لبن في ثديه او حاض وحبل او امكن الوصول اليه من الفرج فهو امرأة لان هذه من علامات النساء وان لم يظهر احد هذه العلامات فهو خنثى مشكك وكذا اذا تعارضت هذه المعالم

## كتاب الخنثى

في هذا الموضع لا بد من بيان ان الخنثى اذا كان له ثديان مستنويان او نزل له لبن في ثديه او حاض وحبل او امكن الوصول اليه من الفرج فهو رجل وكذا اذا احتلم كالحمل الرجل وكان له ثدي مستنويان هذه من علامات الذكران ولو ظهر له ثدي كثندي المرأة او نزل له لبن في ثديه او حاض وحبل او امكن الوصول اليه من الفرج فهو امرأة لان هذه من علامات النساء وان لم يظهر احد هذه العلامات فهو خنثى مشكك وكذا اذا تعارضت هذه المعالم

له قوله فلا معتبر بالكثرة عند ابى حنيفة الخ ثم ان ابى حنيفة رحمه الله تعالى استعمل في الترجيح

لعلهم لا يفترون من الجواب عنه ولا يفترون من الجواب عنه ولا يفترون من الجواب عنه

كتاب المحتجب  
في معرفة ما يجب على المحتجب من الاحتجاب  
في معرفة ما يجب على المحتجب من الاحتجاب  
في معرفة ما يجب على المحتجب من الاحتجاب

كتاب المحتجب  
في معرفة ما يجب على المحتجب من الاحتجاب  
في معرفة ما يجب على المحتجب من الاحتجاب  
في معرفة ما يجب على المحتجب من الاحتجاب

كتاب المحتجب  
في معرفة ما يجب على المحتجب من الاحتجاب  
في معرفة ما يجب على المحتجب من الاحتجاب  
في معرفة ما يجب على المحتجب من الاحتجاب

وَأَنْ لَا يَحْكُمَ بِثَبُوتِ حُكْمٍ وَقَعَ الشَّكُّ فِي ثَبُوتِهِ قَالَ وَإِذَا وَقَفَ خَلْفَ الْإِمَامِ قَامَ بَيْنَ صُفِّ  
الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ لَأَحْتِمَالِ أَنْهُ أَمْرَةٌ فَلَا يَخْتَلِ الرِّجَالُ كَيْلًا تَفْسُدَ صَلَاتُهُمْ وَلَا النِّسَاءُ لَأَحْتِمَالِ  
رَجُلٍ يَفْسُدُ صَلَاتُهُ فَإِنْ قَامَ فِي صُفِّ النِّسَاءِ فَاحْتَجَّ أَنْ يَعِدَ صَلَاتَهُ لَأَحْتِمَالِ أَنْهُ رَجُلٌ وَإِنْ قَامَ  
فِي صُفِّ الرِّجَالِ فَصَلَاتُهُ تَامَةٌ وَيُعِيدُ الَّذِي عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ وَالَّذِي خَلْفَهُ بِحُزْنٍ  
صَلَاتُهُمْ أَحْتِيَاطًا لَأَحْتِمَالِ أَنْهُ أَمْرَةٌ قَالَ وَاحْتَجَّ الْإِمَامُ أَنْ يَصْلِيَ بِنِجَاحٍ لَا يَحْتَمِلُ أَنْهُ أَمْرَةٌ  
وَيَجْلِسُ فِي صَلَاتِهِ جُلُوسَ الْمَرْأَةِ لِأَنَّ أَنْ كَانَ رَجُلًا فَقَدْ تَرَكَ سُنَّةَ وَهُوَ جَائِزٌ فِي الْجُمْلَةِ وَإِنْ كَانَ  
أَمْرَةً فَقَدْ تَرَكَ مَكْرَ وَهَذَا كَانَ السُّتْرُ عَلَى النِّسَاءِ وَاجْتِبَاءُ مَكْنٍ وَإِنْ صَلَّى بِغَيْرِ قِنَاعٍ أَمْرَتُهُ  
أَنْ يَعِيدَ لَأَحْتِمَالِ أَنْهُ أَمْرَةٌ وَهُوَ عَلَى الْأَسْتِحْبَابِ وَأَنْ لَمْ يَعِدْ أَجْزَاءَهُ وَتَبَتَّاعُ لَهُ أَمَةٌ  
تَحْتَهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ لَا يَبِيعُ لِمَلُوكَةٍ النَّظَرُ إِلَيْهِ رَجُلًا كَانَ أَوْ أَمْرَةً وَبِكْرُهُ إِنْ تَحْتَهُ  
رَجُلٌ لِأَنَّ عَسَاءَهُ أَنْتَى أَوْ تَحْتَهُ أَمْرَةٌ لِأَنَّ لَعْلَهُ رَجُلٌ فَكَانَ أَحْتِيَاطًا فِيمَا قَلْنَا وَأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ  
إِتْبَاعُ لَهُ كَأَمَامِ أَمَةٍ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لِأَنَّ أَعْدَاءَ النَّوَابِ الْمُسْلِمِينَ فَادْخَلَتْهُ بِأَعْيَارِ وَرَدَتْ مِنْهَا  
فِي بَيْتِ الْمَالِ لَوْ قَرَعَ الْأَسْتِغْنَاءُ عَنْهَا وَبِكْرُهُ لَهُ فِي حَيَاتِهِ لَبَسَ الْحُلَّ وَاحْتَجَّ بِرِوَايَةِ نَيْكُشَفٍ  
قَامَ الرِّجَالُ أَوْ قَامَ النِّسَاءُ وَأَنْ يَخْلُوبَهُ غَيْرُ مُحَرَّمٍ مِنْ رَجُلٍ أَوْ أَمْرَةٍ أَوْ يَسَافِرُ مِنْ غَيْرِ مُحَرَّمٍ  
مِنْ الرِّجَالِ تَوْقِيًا عَنْ أَحْتِمَالِ الْحَرَمِ وَأَنْ أَحْرَمَ وَقَدْ رَاقَ قَالَ أَبُو بَرٍّ لَا عِلْمَ لِي بِبَاسِ كَذَلِكَ  
كَانَ كَرِيكَةً لَهُ لَيْسَ بِالْمُخِيطِ وَأَنْ كَانَ أَنْتَى لِكْرَهُ تَرَكَهُ وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَيْسَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَرَكَ لَيْسَ بِالْمُخِيطِ وَ  
أَمْرَةٌ لِفَحْشٍ مِنْ لَيْسَ بِهِ وَهُوَ رَجُلٌ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ أَنْ يَبْلُغَ وَمِنْ خَلْفٍ بِطَلَاقٍ وَعَتَاقٍ إِنْ كَانَ أَوَّلُ  
وَلَدَتْ لَهُ غُلَامًا فَلَمْ تَخْتِ لَمْ يَقْعِ حَتَّى يَسْتَبِينَ أَمْرًا حَتَّى لَا يَحْتَثَّ لَا يَثْبُتَ بِالشَّكِّ

كتاب المحتجب  
في معرفة ما يجب على المحتجب من الاحتجاب  
في معرفة ما يجب على المحتجب من الاحتجاب  
في معرفة ما يجب على المحتجب من الاحتجاب



قولی محمد بن ثانی ثلثه من سبعة الف من خمسة من اثنی عشر لایوزن الف ستمی علی ثلثه اسباع یغیر یغیر الماں و یختمه الایم

مهم لتفقد المال الأرض ما قد تمسح به في غرضه و هو أن تفقد السعة التي تفتقر إليها من أجل أن لا يكون لها قيمة

١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢  
 ٤٧٣  
 ٤٧٤  
 ٤٧٥  
 ٤٧٦  
 ٤٧٧  
 ٤٧٨  
 ٤٧٩  
 ٤٨٠  
 ٤٨١  
 ٤٨٢  
 ٤٨٣  
 ٤٨٤  
 ٤٨٥  
 ٤٨٦  
 ٤٨٧  
 ٤٨٨  
 ٤٨٩  
 ٤٩٠  
 ٤٩١

ولو قال كل عبد لي حراً وقال كل أمية لي حرة وله ملوك خنتي لم يعتق حتى يستبين امره  
 قلنا وان قال القولين جميعاً عتق للتيقن باحد الوصفين انه ليس بمعتق وان قال الخنتي لارجل  
 او انا امرأة لم يقبل قوله اذا كان مشكلاً لانه دعوى خالف قضية الدليل وان لم يكن مشكلاً  
 ينبغي ان يقبل قوله لانه اعلم بحاله من غيره وان مات قبل ان يستبين امره لم يغسله رجل  
 ولا امرأة لان حل الغسل غير ثابت بين الرجال والنساء فيتوقى لاحتمال احرمه وتيتيمهم  
 بالصعيد لتعذر الغسل ولا يحضر ان كان مراهقاً غسل رجل ولا امرأة لاحتمال انه ذكر  
 او انثى وان سجد قبره فهو واجب لانه ان كان انثى تقيم واجبا وان كان ذكراً فالسجدة لا تضره  
 واذا مات فصل عليه وعلى رجل وامرأة ووضع الرجل يمينه الى الامام والخنتي خلف المرأة  
 الخنتي فيخرج عن الرجل لاحتمال انه امرأة ويقدم على المرأة لاحتمال انه رجل ولو دفن مع  
 رجل في قبر واحد من عذر جعل الخنتي خلف الرجل لاحتمال انه امرأة ويجعل بينهما  
 حاجز من صعيد وان كان مع امرأة قدم الخنتي لاحتمال انه رجل وان كان يجعل على  
 السرير نعش المرأة فهو واجب للاحتمال انه عورة ويكفن كما يكفن الجارية وهو واجب  
 الى يعني يكفن في خمسة اثواب لانه اذا كان انثى فقد اقيمت سنة وان كان ذكراً فقد  
 زادوا على الثلث لاسباب ذلك ولو مات ابوه وخلف ابناً فالمال بينهما عند ابني  
 اثلاثا لالابن سهمان وللخنتي سهم وهو انثى عندك في الميراث لان يتبين غيب  
 ذلك وقال الخنتي نصف ميراث ذكر ونصف ميراث انثى وهو قول الشعبي واختلفوا  
 في قياس قوله قال محمد المان بينهما على اثني عشر سهماً لالابن سبعة وللخنتي خمسة

[illegible]

جلد  
کتاب  
المختار

[illegible]

[illegible]



والفرق لا يحيا بنا رحمهم الله ان الاشارة انما تعتبر اذا صار متعمدا معلوماً وذلك في الاخرس  
بين الاخرس وينقل الانسان  
دون المعتقل لسانه حتى لو امتد ذلك فصار تسمية اشارات معلومة قالوا هي بمنزلة الاخرس لان النفس لا  
اي يقال لسان  
جاء من قبله حيث اخبر الوصية الى هذا الوقت الاخرس لان نفي من لا العار على شرف الزوال والاصح  
فلا يتقاسن في كبد عرقها بالنص **قال** اذا كان الاخرس يكتب كتابا او يوعى يمعا يعرفه فانه  
اي كونه في اجماع العشرة  
يجوز بكاحه طلاقه وعقاقه وبيعه وشراؤه ويقتضيه ومنه ولا يحد ولا يحد له اما الكتابة فلا  
اي من القدر خاصة اذا كان مقننا  
من ياب بمنزلة الخطاب مع من فالانترى ان النبي عليه السلام دى اوجب التليغ مرة بالعبارة وثارة بالكتابة  
اي بعد  
الى الغيب والمجوز في حق الغائب العجز وهو في الاخرس اظهر والزم ثم الكتابة على ثالث مراتب  
مستبين مرسوم وهو بمنزلة النطق في الغائب والحاضر على ما قالوا والمستبين غير مرسوم  
اي سهل الكتابة اعمدة في زمان على القرائيس  
كالكتابة على الجدار واودان الاشجار ويؤلفه لانه بمنزلة صريح الكتابة فلا بد من النية وغير مستبين  
تؤيد به ان كاري بنيت وكري بن  
كالكتابة على الهواء والماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع فلا يثبت به الحكم واما الاشارة فجعلت حجة  
في حق الاخرس في حق هذه الاحكام للحاجة الى ذلك لانها من حقوق العباد ولا تخص باللفظ دون اللفظ  
اي الكاح وغيره  
وقد ثبتت بدور اللفظ والقصاص حق العبد ايضا ولا حاجة الى الحد ولا لها حق الله تعالى ولا لها تدر بالشبهة  
اي يفعل ويل على القول كالقصاص  
ولعل كان مصداق القصد فلا يحمل للشبهة ولا يحل ايضا بالاشارة في القصد لانعدام القصد صريحا وهو  
اخرس  
ثم الفرق بين الحد والقصاص ان الحد لا يثبت ببيان في شبهة لا ترى لو شهد بالوطى الحرام او اقربا  
الحكم لا يحل الحد لو شهد بالقتل المطلق او اقرب مطلق القتل بحج القصاص وان لم يوجد لفظ التعمد و  
اي في الشهادة والاقرار  
لان القصاص في معنى العوضيته لانه شرع جابر لفا ان يثبت مع الشبهة كسائر المعاضيات التي  
اي ان الوطى الحرام مطلقا انما هو الزنا  
حق العبد اما الحد والخاصة لله تعالى شرعت واجروا فيها معنى العوضية فلا يثبت مع الشبهة لعدم الحاجة

جلد  
مسائل  
شش

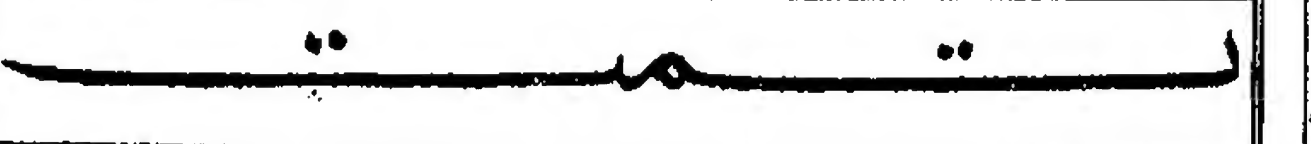
ان قلت ان قول الله تعالى انما اوتيتكم هذا لعلكم تتقون انما هو اطلاق لفظ التوحيدي على جميع المذاهب والاشراك في الله تعالى  
والله اعلم بالصواب

هذا هو الكتاب... من الغائب... في قصاص... من الغائب... في قصاص... من الغائب... في قصاص...

وذكر في كتاب الاقرار ان الكتاب من الغائب ليس محجة في قصاص محجة...  
لذلك فيكون فيها واثبات في محجة...  
اهلية النطق ولا كذلك الاخر...  
وان كان قادرا على الكتابة بخلاف ما توهمه بعض اصحابنا...  
حجة ضرورية ولا ضرورة...  
ضرورية وفي الكتابة زيادة بيان...  
اقرب الى النطق من اثار الاقلام...  
لسانه ان الة النطق قائم وقيل هذا تفسير...  
المذبوحة كالتحرير فيها وكل ان كانت الميعة...  
الاختيارا في حالة الضرورة محل للنساول في جميع ذلك...  
فالتى تحمل ان تكون خفية اولى غير ان تحريرها لا يوصل الى الذكية...  
وقال الشافعي لا يجوز لكل في حالة الاختيار ان كانت المذبوحة...  
من غير ضرورة ولا ضرورة لان الحالة حالة الاختيار...  
تري اسواق المسلمين لا تخلو من المحرم والمسكر والمغصوف...  
لان القليل لا يمكن الاحتراز عنه لا استطاع الامتناع...  
وقليل الانكشاف ولا ما اذا كانا نصفين كانت الميعة اغلظ...  
ب

هذا هو الكتاب... من الغائب... في قصاص... من الغائب... في قصاص... من الغائب... في قصاص...

له قوله هذا اذا كانت الحالة الخ ن ان كانت الغلبة للحال بان كانت المسألة...  
في هذا الطريق جازله التناول منها الا يعلم انه ميتة بالسبيل ان يوقع...  
جلد مسائل شتة...  
تقدمت الحاشية الجامعة لاحقر الناس كل حسن عني الله تعالى عند دار العلوم الرحيمية...  
مصرى ١٨٠٠



بغلبة الحلال ولون اللحم له ١٢ المبسوط لشمس الائمة السرخسي ص ١٩٤ ج ١٠...  
بنا تقبل منا انك انت السميع العليم وتب علينا انك انت التواب الرحيم...  
وصحبه اجمعين برحمتك يا ارحم الراحمين آمين - ٩ رمضان يوم الخميس ١٤١٣ هـ



[illegible]

وہیما کارویا  
الماس

خاکتہ کا  
الفرق فی ماضی  
شمال کی شہور  
بند سب سے  
والا تیسری کی طرف  
سے کہ کون نظر  
الد فون سے  
الحسن ازیب ہم  
سیکڑتا ہوا ہو  
رہے اس کے  
نفس اس کے  
کہنا اس  
من ان سے  
علی علی علی علی

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

قد استتب طبع هذه النسخة تحت اذرة العبد الاسي محمد عبد العلي المدرسي مرة سادسة  
في مطبع اصح المطابع سنة ولكن محشيتها بالعلام بعد تحريم هذه الخاتمة عاش سنة فوط  
الى دار السلام في اخر ايلول يوم الاثنين من سلخ ربيع الاول سنة ثلث عشرة مائة  
واربع من هجرة المصطف وقلت سارخه من القرآن سلام على عباده الذي ينصطفه

السلامة والنجاة من النار